


KÖPRÜLÜ KÜT.
560
M. Asım BY.



٣٠

صدقي علي اشتي بالأذكيا

بقطع

الطور على الامتحان

استصحبه الفقير سيح لوف
تلميذ الأستاذ المحقق سيساري
حافظ محمد صالح افندي
عفى عنهما العفو
العلي
١٢٢٠ م



٥٦٠



قوله الحمد لله قيل هذا انشاء لان غرض القائل انشاء الثناء

على الله تعالى وهو لا يحصل بالاخبار لان المخبر بثبوت شيء لشيء لا يلزم

ان يكون منشأ لذلك الشيء كما اذا قيل القرب ثابت لزيد مثلا لا يلزم

منه ان يكون القائل ضاربه وقيل خبر لصدق تعريفه عليه وهو ما لنسبته

خارج تطابقه او لا تطابقه والانشاء الاصطلاحي ما خلا عن المذكور

لكونه لغويا لا ينافي الخبرية وعدم حصول هذا الغرض وكذا عدم

اللزوم ممنوع بل حصوله فيما نحن فيه ضروري لا ينكره الا مكابر وما

روي عن النبي عليه السلام اذا اعطى الله عبدا نعمة فقال الحمد لله يقول

الله تعالى انظروا الى عبدي اعطيته ما لا قدر له واعطاني ما لا قدر له

مشعر ايضا بانه خبر لا انشاء جنس الحمد او كله ليس في وسعه

بل ما في وسعه الاخبار عنه وللقائل ان يمنع صدق التعريف ويقول ان

القصد مقصود في تعريف كل منهما قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني

في المختصر ما حاصله ان الخبر ما يقصد ان يكون لنسبته خارج تطابقه

تطابقه والانشاء ما خلا عنه وقد صرح الفاضل العصام بان من

قوله تعالى رب اني وضعتها انثى انشاء لا خبر فتأمل وايضا له

ان يمنع الاشعار المذكور بان معنى اعطاني ما لا حد له انه اثنى

على بثناء جميل شامل لما لا حد له لان المعطي تعالى من العبد هو

الثناء لا الاخبار والاعلام فافهم قوله وسلام اي سلام من

الله تعالى والملائكة والمؤمنين او سلامة من كل آفة جسمانية

او روحانية التنكير للتكثير والتعظيم فالمعنى سلام كثير عددا وكثير

عدده عظيم قدره بحيث لا يحصى عدده ولا يعرف كنه عظمته الا

الله تعالى كيف ومن المطالب منه تعالى ما لا عين رأت ولا اذن سمعت

ولا خطر على قلب بشر واللام فيما ورد معرفا للجنس باعتبار

وجوده في ضمن بعض الافراد ذكره الشارح التمرتاشي في الامتحان

بعنوانه للعهد الذهني كما هو الظاهر فيحتمل ان يكون ذلك البعض

فردا او اكثر لكن يحمل على الاكثر بمعونة المقام ولا يستفاد منه

ما يستفاد من المنكر فلذا اورد في القرآن بالتنكير كثيرا قال بعض

الافاضل ان اللام في الصلوة كلام الحمد فكونها للجنس او الاستغراق

ويفهم منه ان اللام في السلام كذلك واراد بهما الادعائي والعرفي

فهذا ابلغ مما ذكره التمرتاشي ويمكن ان يراد ذلك بما في الامتحان

كما لا يخفى على من له الامعان ثم ان عطف هذه الجملة على الاولى ظاهر

على القول الاول واما على الثاني فلا يجعل الواو عاطفة بل ابتدائية

لكمال الانقطاع او يجعل العطف من قبيل عطف القصة فان

قلت قد فسر العلامة التفتازاني وصاحب الكشف

في شرحيهما للكشاف بانه عطف جمل متعددة سوقت لغرض على جمل
مثلها مع قطع النظر عن كون كل منها خبرا او انشاء وفيما نحن فيه لا تعدد
في المعطوف عليها قلت نعم لكن له تفسير اخر يفهم من كلام العلامة المذ بور
في المطول وهو عطف مضمون احدى الجملتين على مضمون الاخرى
بمعنى ان المعتبر فيه هذه الاخصوصية الجملية الخبرية او الانشائية
فعلى هذا يصح فيما نحن فيه قوله على الشارح المنير تخصيص بعد التعميم
بحذف العاطف صرح بجوازه صاحب التسهيل وغيره فانه لا
يكون الا بطريق العطف صرح به العلامة التفتازاني في تنبيهها على ان
الخاص لكمال شرفه صار كانه حقيقة اخرى غير داخل تحت العام
واما حذف العاطف صيانة عن صورة التبعية ولو في اللفظ لا في المعنى
ولانه لو ذكر قبل قوله خصوصا لتوهم عطفه على مفرد اي عموما
وخصوصا فبقي على الشارح بلا عاطف ولو ذكر بعده يلزم تقديم
ما في حيز المعطوف على العاطف لكونه رابطا بين المعطوف والمعطوف
وهو غير جائز لان المعطوف لا يتقدم
عليه وما في حيزه او في قوله خصوصا حال من الشارح بحذف
فعل وانابته منابه او جعله بمعنى المفعول قدم عليه مع ان الحال
لا يتقدم على ذي الحال المجرور للتسجيع صرح بجوازه بعض الافاضل
بمنزلة التاكيد لما يفهم من التخصيص قال المحشي الاول فيه تنبيه
على ان السلام على نبينا محمد عليه السلام افضل واعلى من السلام
على سائر الانبياء والمرسلين فيكون اشارة الى افضليته عليه
السلام منهم هذا كلامه يفهم منه ان خصوصا حال من ضمير
السلام المستكن في على الشارح كما صرح به بعض وفيه لان

قوله

منهم الا بتقدير المضاف اي من سلامهم وهو خلاف المتبادر مع
انه بين خصوص السلام وبين خصوص المسلم عليهم فرق عظيم لا يخفى
على من له ذوق سليم فتخصيص المسلم عليه وهو الشارح المنير المصطفى
وابقاء السلام على كثرته وعظمته بالمقام احرى وبالمرام اوفى وان
التنبيه على افضليته عليه السلام يكون تبعا على ما قاله واصالة
على ما قلنا الشارح الفتيلة المشتعلة استعير هنا لنبينا محمد عليه
السلام للاستضاءة الامة عن ظلمات الجهالة والاقتباس منه انوار
انوار البصائر والوصف بالمنير ترشيح قوله وصلوة ما قدم الكلام
كالكلام في السلام قدمه عليها مع ان التابع عكس لان قوله الحمد لله
وسلام الى قوله اصطفى اقتباس من قوله تعالى قل الحمد لله وسلام
الاية والامتثال به مع قصد الافضل فقضى ولية الحمد ثم
لما اراد الامتثال بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه
وسلموا تسليما قال وصلوة عليه والواو لا يدل على الترتيب قوله
وعليهم تعميم بعد التخصيص على عكس ما مر لما مر قوله معفي اي منقح حال
من ضمير الشارح او الصلوة في الظرف بتاويل الدعاء او التعظيم
والتكريم قوله وستصفي في القاموس استصفاه اخذ منه صفوه اي
خالصه فعطفه تفسيري تتميما للفقرة وقيل التشبيع للمبالغة قوله
الذين هم اخوان الصفاء وصف للمدح لا للاحتراز عن المنافق
لاشتراط السلام فيهم وفاقا الصفا ضد الكدر والمراد هنا الخلو
من الاخلاق الذميمة والاوصاف الرذيلة اختار فيهم الصفا في
الاتباع الوفاء مع ان كلا منهما يوجد في كل منهم لان الاول في الاول

والاصحاب اغلب واشد بوجه انهم في خير القرون وبركة صحبة
انبيائهم وبوفائهم واختار الاخوان للتنبيه على شدة الملازمة وعلى ان
كونهم في خير القرون مع صحبة الانبياء تخلقهم الله تعالى فيه لا باختيارهم
فصار الصفاء الحاصل بهما كالحاصل بلا اختيار ولما لم يمكن الاتباع
بهذه المثابة في الصفاء عبّر عنهم باصحاب الوفاء قال المصنف في تفسير قوله تعالى
اوفوا بعهدي اوف بعهدكم وللوفاء بهما عرض عريض فاول مراتب الوفاء
منا هو الاتيان بكلمة الشهادة ومن الله تعالى حقن الدم والمال واخرها
منا الاستغراق في بحر التوحيد بحيث يغفل عن نفسه فضلا عن غيره ومن الله
الفوز باللقاء الدائم انتهى قوله حقن المال والدم هذا في الدنيا واما
في الاخرة فالتخلص عن الخلود في النار ان كان صميم القلب وهو المراد
فيما نحن فيه فيدخل فيهم جميع اهل الايمان الى انقراض الزمان
الا ان الافضل منهم من في القرن الثاني لقربه من الاول ثم من في الثالث
ثم وثم قوله عمر القاضي البيضاوي هذا مخالف لما في شرحي
المنهاج وطوالع الانوار وحاشية التفسير لابن الشيخ من ان ناصر
الدين عبد الله بن ابي القاسم علي بن محمد بن عمر البيضاوي لعله
ظفر بنقل يوافق ما قاله ولم اظفر به او ثبت عنده تسميته باسم جده
الاعلى بحذف المضاف بالغلبة والاشتهار كما ذكره لصاحب الدرر كان
في الاصل اخا زوجة حمزة ولا يقال يجوز ان يكون المصنف عمر البيضاوي
الذي هو صاحب هذه الكتب وهو البيضاوي المشهور لانا نقول
سمي عما المتبع قوله ومبانيه جمع مبني بالتشديد اسم مفعول او بالتخفيف
مصدر بمعناه كالبناء ذكره بعد الفاظ تحسينا للسجع وتتميما

للفقرة

للفقرة قوله الغوامض الغموض ضد الوضوح قوله العويصات ما صعب
استخراجه قوله ماله وما عليه مما ينتفع به من الفوائد وما يتضرر به من الاعتراضات
على ان اللام للانتفاع وعلى للتضرر قوله لما فيه من النكت اللطيفة قوله
مشتملا صفة شرحا او حال منه او من ضمير احد الاوصاف والاول
اقرب وان كان نائبا بعد قوله على نكت جمع نكتة وهي اللطيفة المستخرجة من الكلام من
نكت في الارض بالقضيب ونحوه اذا ضرب بطرفه فيها سميت بها لتأثيرها في القلب
ولمقارنتها نكت الارض بنحو الاصبع غالبا عند التفكر فيها ولحصولها
بحالة فكرية شبيهة بالنكت ووصفها بالدقيقة مبالغة قوله وبرموز في الصحاح الرمز
الاشارة والايماء بالشفتين والحاجب والمراد هنا عدم التصريح بها ووصفها
بالخفاء مبالغة قوله تشحيذا لكتيبة حال على غرضا متصفا بالاوصاف المذكورة
من شحذ السكين اذا حده الجنان القلب والمراد هنا ما له فطنة بالقوة
لا بالفعل لانه المحتاج الى التشحيذ وهو استعارة بالكناية وتشحيذ تخييل
وفي ضمن هذا تشبيه شرحه بالحجر الذي يحد به السكين يعني من مارس لمطالعته
وتعلمه يحصل لقلبه قوة بالفعل يقتدر بها على الحل والايضاح والتبيين وفهم
النكت والرموز كالسكين اذا حد يحصل له من الحدة ما لم تكن قبل قوله واختبارا
للاذهان اي امتحانا بانها ايها اسرع وسبق الى ادراكه الذهن الفطنة والفهم
والحفظ قوله وتنشيطا للطلاب بايصالهم الى ما طلبوا وما نالوا لو لم تكن
اللب يحل شرحه عقد مبانيه وايضاح معانيه وتبيين ما له وما عليه
وفيه كيف لا ينشطون به وهو مع هذا مشتمل على نكت مستترة ابدعها افكار
الانام ولطائف ما فتق بها رتق اذانهم او لي الافهام ثم كلما اطلعوا
على لطائفه او تعلموها يستمر نشاطهم مرة بعد اخرى فان نشاطهم عند

عند استخراجهم النكت والرموز فلعله لم يكن على نشاط في استخراج هذه
النكت والرموز قوله وترغيبا لأولي الألباب الذين رغبوا عن اللب وقعدوا
عن الطلب لما رأوا ان الراغبين فيه لم ينالوا ما اكدوا عليه وما فيه لانغلاق
مبانيه وغموض معانيه ثم بهذا الشرح رغبهم فيه بما ابدع فيه وما فيه كيف
لا يرغبون به ولم يسبقه الى مثله من هو في الفنون فائق وهو في تسخير القلوب
كالسحر الخارق ولله دره حيث بين الاغراض بحسب الاشخاص لانه اما
ان يكون لهم فطنة بالقوة فيشحذ او بالفعل فينبه قدم الاول لكونه انفع
واهم ثم اما ان يكون لهم طلب فينشط او لا فيرغب واما من لم يكن من اولي
الالباب فليس معه الخطاب بالكتاب لان الدرر لا تطرح في افواه الكلاب و
يمكن حمله على التشبيه والتفريع والفضل للمقدم قوله بلا اخلال للمفصل
والاملال للغافل ونعم قوله عاريا عن الشبهات والواضحات لان
كونها غير مصونة من السنة العوام واذهان الاغبياء قد قطع عنها غبارات
الاذكياء اذرب شريف يبرز في معرض الخسيس الركاكة ولانها لكون
حصولها بلا تعب لا يحصل لنا منها كمال لذة ولا عجب لان المحصل بعد الطلب
الذ من المساق بلا تعب ولا تنافي بينه وبين كون حصول النعمة الغير المترقبة
الذ لانه حصول المطلوب قبل ترقبه او في موضع لا يترقب فيه فافهم قوله
خاليا عن غرر الاقوال الخ لانه ليس فائدة يعتد بها اهل التحقيق والتعيين
بل هو شأن اعتقاد الذين لم يميزوا الغث من السمين كحطاب الليل
في الظلام الذين لم يميزوا الطيب من العظام وغير خال من النقل بها
ليتميز الصحيح من السقيم ويبصر الطالب على صراط مستقيم ويحجم الذي كان
في ضلال قديم قوله ... ان يحرز ... لوا ... لتشريف او قبل المسؤ

فلا يكاد يمكن اليه الوصول ... فوق صعب التحصيل ويحتمل ان يكون بهذا
من كلام الشارح بناء على احتمال ان الشارح بلا واسطة هو الواحد واضافة
السؤال الى ضمير الجمع فيما بعد باعتبار انهم سائلون بلسان هذا السائل
او انهم سائلون كلهم بلا واسطة لكن هذا من كلام واحد منهم في نوبتهم
من التهلم فيكون ترغيبا للشارح في التصنيف فافهم ثم ان هذا ليس
بقسم حقيقة بل هو محمول على التأكيد جريا على العادة او قسم على حذف المضاف
اي لواهب عمري مثلا فلا يرد ان القسم بغير الله تعالى شرك لا يرتكبه عالم
تقي ومن اراد التفصيل فلينظر الى حاشية المطول للمولى حسن
جلبي قوله قلت استيناف كانه قيل ما فعلت وما قلت فقال قلت
قولا لفظيا او معنويا اني مشغول بما هو اهم من علم التفسير وغير
ذلك من العلوم النافعة والاعمال الصالحة والاشتغال بما سألوا
يشغلني عنه ولا ينبغي للعاقل ترك ما هو الاهم والاشتغال بغيره ولما
كان مظنة ان يقال حصل له هم اولا ثم اشتغل بالاهم فقال في العمر
اقل من ان ... يصح ان يطلق عليه القليل فعلة لا يفي كلا الامرين ثم لما
كان مظنة ان يقال بل هو انفع وافضل لانه اثر يبقى ينتفع به الاخلاف
فقال وقد غلب على علماء الدهر الخ يعني ان هذه الاوصاف تحملهم
على عدم التحت والقبول وان كان ما جئت به حقا حقيقا بالقبول
وسعيهم في اطفاء رغبة الطالبين فضلا عن ترغيبهم التأكيب
فيكون الاشتغال به باطلا فضلا عن كونه انفع وافضل وقد قال
عم استعينوا على قضاء الحوائج بالكتمان فان كل ذي نعمة محسود
وقد امر الله تعالى بالاستعاذة من شر الحاسد وقوله قد نودي الخ

اى بلك الرسول عليه حيث قال يا اخوانى لمثل هذا فاعدوا رواه
البراء رضى الله عنه وقال عم فعدوا انفسكم من الموتى ورواه
ابو سعيد رضى الله عنه فى حديث طويل وغير ذلك او بلك الحال بكثرة
الموت فى البلدان وانقراض الاقران قال عليه السلام كفى بالموت
واعظا رواه عمار رضى الله عنه او بظهور الامراض واثر الشيب
فى الابدان وهذا ضعيف لان موت الشبان اكثر من موت الشيوخ
كما ان موت الصبيان اكثر من موتهم وكم من صحيح بموت ويبقى المريض بعد
سنين ذكره النحرير فى الطريقة فى قصر النداء على اشتعال بعض اللحية
فقد قصر والكثرة من باب الاغراء اى الزم الرحيل بشد الرحال
قوله فلما اردت اى اذا كان الامر كذلك او بسبب ما قلت من الموانع
المذكورة قوله نادانى سترى اى نادانى مناد فى سرى بلسان الالهام لا كوهم
من الاوهام فالهمنا وجدانا قوله الم تر انهم ايتام سائلون شرحهم
فى شدة الاحتياج الى المغربا لصبيان الذين لا اب ولا مال لهم فيسئلون
الناس والتعبير بها للترقيق والتشفيق قوله الم يجدك يتيما
اقتباس وتذكير لما قد ابتلى به قبل ليكون معرفته بحال المبتلين به
الان واكثر فيكون ترحمه عليهم اتم واوفر لان من ذاق ليس كمن لم يذق
يعنى كنت محتاجا الى معلم فاواك عند معلمك وعطف عليك فاحسن تربيتك
وتعليمك قوله ووجدك عائلا اى فقيرا محتاجا الى علم او مال
فاغناك بعلوم او اموال كثيرة فتمكنت بها من اشتراء الكتب النفيسة
وتفرغت لاستفادتهم قوله وعلمك بواسطة المعلم قوله وكان فضل الله
عليك عظيما حيث جعلك عالما قويا وقد كنت قبل يتيما ضعيفا ووهب

لك

لك من العلوم والاموال كثيرا وقد كنت قبل عائلا فقيرا قوله فاما
اليتيم الخ تفريع على ما عدّ من النعم اى اذا وصل اليك نعم نعم فى الاحوال
كلها فهما يكن من شئ فلا تنس حقوقها فتخلق باخلاقه تعالى فتعطف
على اليتيم فاوه عندك واحسن تربيته وتعليمه ولا تحقره بعدم
اصغاء كلامه وعدم السعى فى تحصيل مرامه وترحم على اثاره وتفقده
بمعروفك ولا تزجره من بابك ولا تغلظ له القول وقال فولا لينا
وحدث بنعمة تعالى بشكرها واشاعتها واظهار اثارها وكتبت الشرح
الموصول ثم اذكر قوله فاستجبت اى اذا كان الامر كذلك اوسبب النداء
قوله من غير ترك ما انا فيه من الاشتغال بالاهم وبهذا اندفع من
الموانع ما سوى الاخير وهو مندفع بالتضرع والتوكل كما سينبه عليه
كتبت هذا الشرح فى وقت عين للاستراحة وتركت الراحة امتثالا بالامر
واجتنابا من النهى وتركت الاهم ولان خير الاعمال احمزها واشقها
قوله وان هذا اى كتب هذا الشرح من غير ترك ما انا فيه لغاية تعسر
شبيه بالمحال بالنسبة الى طوق البشر قوله ولكن تفرغت دفع لما توهم
من قوله فاستجبت من غير ترك ما انا فيه من انه اقدم على هذا الامر البالغ
غاية التعسر مستقلا بنفسه من غير استعانة بغيره مع خوفه من كيد الحاسدين
فلعل هذا الارتكاب لا يحاديهم وهذا الكلام منه جزاف لا تحقيقى قوله الى من
هو عليه اى كتبى هذا الشرح من غير ترك ما انا فيه موقوف كونه
ممكنا فى نفسه ميسرا عليه اى خلقه وفيه اشارة الى ان افعال العباد مخلوقة
لله تعالى لا خالق سواه وللعبد كسب واختيار وهو غير موجود فى الخارج على
ما هو الراى الصحيح قوله انه على كل شئ قديرا اى مبالغ فى القدرة على كل ما

من العلماء المعاندين والحاسدين والمتكبرين منه

الكتب مع الدفع منه

بتّا بتعرف حسبما يقتضيه سنّة المبنية على الحكم البالغة قوله وتوكلت
على الحي الذي لا يموت اي توكلت عليه وفوضت كل امري اليه ومن جملته
كتب هذا الشرح وابقاء نفعه للطلاب الى انقراض الزمان مع العصمة عن كيد
علماء الزمان قوله وكل حي غيره يموت فلا ينبغي ان يعول عليه ويفوض الكل
اليه ويخاف عنه لكونه سريع الزوال قوله ومن يتوكل على الله فهو حسبه اي كافيه في
جميع امور من الاجادة والتيسير وابقاء النفع للغير والعصمة عن مضرة
الغير وغير ذلك والمشهور في شرح هذا المقام وهو حسبي وهو المناسب
لقوله توكلت لكن عدل عنه اقتباسا واثباتا للحكم بالدليل وترغيبا
للغير في التوكل قوله ومن يدعوه في صدقا فهو يجيب لو عده الصادق بقوله تعالى
ادعوني استجب لكم ولو قدم هذا على قوله ومن يتوكل على الله لكان انشر
على ترتيب اللف وهو اولى من العكس لكنه اختاره رعاية لحق القرانية ولانه
كفاية تعالى كما تدعو الى التوكل يدعو الى التضرع وقدم التضرع على التوكل
في اللف تدرجا في التقرب اليه تعالى لانه مقام الثاني اعلى من الاول فافهم قوله
حسبنا الله نعم حشر المتوكلين هذا ثناء على الله تعالى بكفاية وتثبيت لقلبه
وقلب سائر المتوكلين عليه واظهار جلادة لعلماء الدهر قوله ونعم الكفيل حيث
يكفي جميع امور من يتوكل عليه ولا يكل الى غيره قوله لا حول ولا قوة الا لا رجوع
عن شيء ولا قوة في الاقدام على شيء قوله اه يرفع الى يشير بالاول الى انه رفع
استعارة تبعية من جهة الصيغة وبالثاني الى انه استعارة من جهة المادة فقط
الا اريد به ما في الدنيا ماضيا فقط او مع الصيغة ان اريد به ما في الدارين
على طريقة عموم المجاز كما صرح به ولا ولي ثلثة اوجه الاول ان يشبه لدلول
هيئة المضارع بدلول هيئة الماضي في تحقق حصول ما فيه مع قطع النظر عن

كونه مدلول الفعل ليصح اتصافه بوجه الشبه او كونه محكوما عليه بالمشاركة
في وجه الشبه فيستعار هيئة الماضي لمدلول هيئة فبتبعيته هذه الاستعارة يستعار
بمجموع الهيئة والمادة الثاني ان يشبه المصدر في المستقبل بالمصدر في الماضي
في تحقق الوقوع فيستعار هيئة الماضي لمدلول هيئة المستقبل بناء على تجريد
هذا التشبيه الثالث ان يشبه كالثاني فيستعار لفظ المشبه به لمدلول
المشبه فيشتق منه الفعل ولكن الثانية وجريان في كالاول والثالث في الاولى
تشبيه التشريف الذي هو مدلول الفعل بالرفع في انه يكون للاعتناء بشانه
المشرف كما ان الرفع يكون للاعتناء بشان المرفوع مع قطع النظر عن كونه
مدلول الفعل فاستعير مادة المشبه به للمشبه فبتبعية هذه الاستعارة
استعير بمجموع المادة والهيئة او شبه مصدر شرف بمصدر رفع فاستعير
الرفع للتشريف ثم اشتق منه رفع هذا ومن اراد زيادة التفصيل والتحقيق
فليرجع الى ما علقناه على المطول يعني شرف في الدنيا ماضيا بانواع التشريف
كالتكريم والنصرة والغلبة على الاعداء والحصول من المملوكية وعصمة
الاموال والاولاد وشرف في الدارين ثم الرفع على التفسير الاول يكون ابتداء
الا كانوا عاملين بمقتضى علمهم والا فالمراد ان لم يغفروا ولم يعفوا ولم
يبطلوا عنا قوله اذ التشريف النظام قال الله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا قوله والرفع بلا معنيه فرعه انه لولا النظام لم يوجد العالم في
الدنيا فضلا عن الرفع لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه يبقى
الجار بلا صلة مع انها لا بد منها والتقدير تكلف ولانه يحتاج الى
التاويل الذي ذكره ومع هذا لا يتم سببية الامر بفصله ولا يصح تعلق
باء به للزوم تعلق الجارين بمعنى واحد بشيء واحد فلا يحصل الاستعارة

تبصرة قراءات الشيء وحده دون المنع الاحاد الفعول المنسوب الوجه تقويم الواجب والمتنع

تنبيه بيان

ومن بتوكل بهذا الاعتبار

تنزل الزمان الاستقبال كالزمان الماضي منه

الذكورة فيتعلق بالجازمين فيلزم الفصل بالاجنبي قوله اى بالامور المنسوبة فالباء للنسبة
قوله فيه اى اذ لكان عدم الشركة من الامور المنسوبة اليها فيدخل فيما ذكر من
الامور او في الامر الدالة هي عليها او في قوله بوحدانية ارسال الرسل قوله لكونه في موضع
فاولى اذ لو لم يرفع الشك لم يوجد الخلق فضلا عن الارسال قوله اللازم للشركة
واذا كان الارسال في موضع رفع يكون في موضع رفع اللزوم ورفعه لا يكون الا باثبات
الوحدة فيكون من الامور المنسوبة اليها قوله من تغييرات النسب الالف للتفخيم والنون
للالف قوله لكون الوحدة مصدرا يعني ان الياء لجعل الصفة او الجامد مصدرا
وهي مصدر بنفسها فلا يصح دخولها عليها بلا جعلها بمعنى الواحد فيضيع العدول
عن الاخصر هو الوحدة الى الاطول وهو الوحدانية قوله وعدم ثبوت
اى الياء للمصدرية في المصدر المحض قطعا والمحتمل يجب حمله على الثابت
وهذا اما كان للنسبة فيحمل عليه وهذا مع كونه وجها مستقلا لعدم الحمل
يندفع به ما يرد على الوجه الاول من انه لا نسلم الاحتياج ثم لا يجوز ان يحمل
على تاكيد المصدرية وجه الاندفاع ان الحمل فرع الثبوت وحيث لا ثبوت
لا حمل بل الثابت دخولها على الصفات او الجوامد فلو دخل على غيرها فلا بد
من التاويل قال الفاضل العصام لا يصح دخولها على المصدر وكم دخولها عليه
في كلام المصنفين على ما قيل الحر كلام مع انه منهم على ما يوافق كلام اهل
اللغة حيث امكن اولى قوله دخول الموحد اى المقر الجازم بوحدته تع وعدم
شركة الغير له تع في الالوهية وسائر الصفات قوله في المحبين جمع الياء للمصدرية
لانها وان كانت من الامور المنسوبة الى الوحدة لكن الاقرار بالوحدة ليس
يستلزم للاقرار بجميع الامور المنسوبة اليها قوله مع انهم ليسوا بموحدين
لكفرهم بانكارهم بعثة الرسول قوله ومراده اى مراد صاحب الفقه الاكبر نفي

كون المراد بواحد واحدا من طريق العدد لا نفي كونه تع واحدا من طريق العدد
في نفسه فانه كفر اللهم الا ان يلزم ح كونه تع متعددا قوله لا على طريق الوجوب عليه كما هو
راي المعتزلة القائلين بان اثابة المطيع واجبة على الله تع وكذا التشويف
قوله او ايجابه اياه كما هو راي الفلاسفة القائلين بان ذاته تع يوجب
اثابة المطيع قوله وان كانت قلبية منه تع اي خلقا كما هو راي اهل الحق
من الاشعرية والماتريدية فانهم ذهبوا الى ان المؤثر في افعالهم قلبية كانت
او جارحية هو قدرته تع فقط ولا تاثير لقدرة العبد اصلا قوله لا منهم كما
زعمت المعتزلة والفلاسفة فانهم اتفقوا على ان المؤثر في افعال العباد
قدرتهم فقط لكن عند الاول بالاختيار وعند الثانية بالاضطرار
قوله والاول اقرب اي التعلق برفع وان كان هو ابعد لفظا اقرب الى الفهم
لجزالة المعنى اذ الرفع فعل الله تع ولا خفاء في كونه بسبب فضله تعالى
بخلاف التعلق بالثاني لعدم جزالة المعنى اذ الجزم فعل العباد ومضاف اليهم
وقائم بهم ولا يصح اسناده اليه تع فضلا عن كونه بفضله الا خلقا وايجادا اي
خلق جزمهم بفضله ولا خفاء بعده بالنسبة الى الاول هذا ووجه بانه رفع بعيد
اصالة وركنا للكلام بخلاف الجازمين ويرده جعل تعلق به حالا منهم بعيد
ايضا بان الرفع على درجات الجنان نعمة عظيمة من الجزم واثبات فضله
فيها اولى منه في غيرها وانه بفضل محض وفي الجزم مدخل للعبد وفيه بعد تسليم كونه
وجها للاقربية ان الجزم اي الايمان اشرف النعم في نفس الامر ومبنى لشرف
الدائم اذ لولاه لما حصل الرفع فاثبات فضله تع فيه اولى منه في غيره وبهذا
ظهر انه اذا كان للعبد مدخل فيه كان له مدخل في الرفع ايضا في الجملة فافهم
قوله ويمكن ان يكون من باب التنازع اشار بلفظ الامكان الى ضعفه

لعدم تساويهما في النزاع والتوجه اليه لما مر من جزالة المعنى في لا قول الاول من
قوله الثاني هي ذكر المنة ونفي العجب وهو استعظام العمل الصالح وذكر حصول شرفه بشيء
دون الله من النفس او الناس قد يطلق على مطلق استعظام النعمة والركون اليها
مع نسيان اضافتها الى المنعم وضده ذكر المنة وهو ان يذكر انه بتوفيق
الله تعالى وانه الذي شرفه وعظم ثوابه وقدره فذكرها نفي مطلقا ماله
وكذا العجب مع عدم ذكرها فافهم قوله اللازم للمذهبين صفة للعجب وبهما يشار
اليه على وجه الذم في كلا الوجهين كما بينا فانهم يستعظمون اعمالهم ويعتقدون
حصول شرفهم من انفسهم لادعائهم الاستقلال فيها فاعتبار التعلق بالثاني
نفي الاول وبالاول نفي الثاني فاذا نفي العجب حصل ذكر المنة لكونهما متلازمين
قوله في دركات النيران فيه اشارة الى ان خفض مجاز من جهة الصيغة وهذا
المادة الاعتبار يعطف قوله اذ لا عليه في الحاشية الدركة كالدرجة لفظا ومعنى
لكن الدركة من الاعلى الى الاسفل كالبئر والدرجة من الاسفل الى الاعلى كالسلم
انتهى قوله فالفعلان المفسران في الاول صراحة وفي الثاني الاول اشارة والثاني
صراحة مجازان من جهة الصيغة او المادة لمنع الخلو قوله المتردد بين شك
لغوي وهو ضد اليقين على ما هو مختار الصحاح ويوافقه ما في القاموس
فلا يقتضي تساوي الطرفين كما هو اصطلاح اهل الميزان صرح به الفاضل
العصام فهو كالتردد يعم الظن والوهم والشك الاصطلاحي والكلام
الاقسام مهملين قوله صلة للخفض فقط فيكون مجازا من جهة الصيغة فقط
فمن هنا ظهر ان تقديم التفسير الاولين في الفعلين لموافقتهما لهذا قوله وتأخير
اي من الجحيم قوله ومعنى الثاني على تقدير التعلق به وهو ابعد معاني الثلثة قوله
للتراخي الزماني بناء على انه نوع حيث الحمد في مطالعة صفة الجمال والجلال

قوله فالفعلان مجازان او رفع وخفض ومجازيتهما من جهة الصيغة وقوعها موقع يرفع ويخفض بكونه في المستقبل ومن جهة المادة كونه معناهما

وملاحظة النعم الجلايا والخفايا وفيه تنبيه على ان الموفق للمحامد ان اوانه لم
يعد ما ذكر بعد قوله الحمد لله من تتمة الحمد بناء على كونه في مقابلة النعمة ليس بشرط
لكونه حمدا قوله او الثاني مبني على ان ما ذكر وان لم يكن من تمام اصل الحمد لكنه من تمام
كماله فلا تراخي لهما بل رتبة لان الاول تعظيم الله تعالى والثاني تعظيم رسوله عليه
السلام قوله الصلوة ان اعتبر اضافتها الى الله تعالى تكون بمعنى الرحمة ولما اضافته
الخبر على جنابه تعالى نازلة عليه السلام فعلي في مجزه وان اعتبر اضافتها
الى العبد تكون بمعنى الدعاء بما ذكر فلا يصح ذكر على قال الله تعالى ان الله
وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
وكونها للمغفرة في الاحياء منتف فان قيل النبي عليه السلام مغفور ومعصوم
فما الفائدة في الصلوة عليه السلام قلنا الدرجات غير متناهية فلعله يزيد
درجته عليه السلام بها او هي راجعة الى المصلي يدل عليه قوله عليه السلام من
صلى علي مرة صلى الله عليه عشر مرات قوله وصف لانه ابلغ في المدح والعلم
اللقبي وان كان مشعرا به لكنه ليس بمثابة وانه لا حاجة الى الايضاح عطف
البيان ولو بالاجتماع لكونه لفظا مختصا بنبينا عليه السلام غير محتمل غيره
من الانبياء قوله وتمامه اي الاستقلال منهي عنه بقوله تعالى لا تجعلوا دعاء
الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا واما قوله عليه السلام اللهم صل على آل ابي اوفى
فلا يرد لان الصلوة حقه عليه السلام فله عليه السلام ان يصرفه الى من شاء ولا
يليه غيره بلا تولية عليه السلام وكذا قوله تعالى اولئك عليهم صلوات من
ربهم وهو الذي يصلي عليكم لانه جاز للمحبوب ان يتوجه حق الحبيب الى ما هو
البزازية واما قوله عليه السلام من صلى علي واحدة صلت عليه الملائكة عشرا فلا
يدل على الاستقلال لجواز ان يكون بتبعية الصلوة على الرسول عليه السلام

ولكن لم يصرح به في الحديث الشريف لكونه معلوما من قوله تعالى ان الله وملائكته
يصلون على النبي الآية واما الصلوة على غيره عليه السلام بالتبعية فاثبتت كما في الصلوات
المشهورة قوله ويجيء في بحث الجمع ان الركب اسم جمع عند سيبويه وجمع عند الاخفش قوله
براعة الاستهلال في الحاشية يقال برع الرجل اذا فاق اصحابه واستهل الصبي اذا
صاح عند الولادة فمعناها لغة زيادة صياح المولود ثم نقل الى مناسبة
الفاتحة للمقصود لاشتراكهما في اعلام شيء مرغوب فيه ففي اللغوي اعلام حيوة
الصبي وفي العرفي اعلام مقصود الكتاب انتهى قوله عن الكلمة الواقعة في الكلام
تمهيد لما يشير اليه بقوله ثم بتعريف الكلام المركب الخ واشارة الى انه لا بحث للنحوي
عنها قبل الوقوع فيه لان الاختلاف وعدمه بالعامل انما يكون بعد وما وقع
في الاسماء المعدودة من الاختلاف بين ابن الحاجب وغيره انها معربة او مبنية
فنادر يليق بان يكون استطراديا واليه ان موضوع النحو هو الكلمة فقط
لا هي والكلام كما زعم الفاضل الهندي والجامي وان التعرض في النحو لكونه
موضوعيتها مشروطة بالوقوع فيه لانه لا بحث فيه عنه من حيث الاعراب والبناء
واما الجمل التي لها من الاعراب في حكمها قوله من حيث الاعراب والبناء احتراز
عن علم اللغة والصرف وسائر العلوم الادبية لان الاول يبحث عنها من حيث الجواهر
والثاني من حيث الصورة والسائر من السائر فان قلت الوقوع في الكلام
ليس بشرط في الاولين فيخرجان بقوله الواقعة قلت انما يخرجان لو شرط
عدمه فيهما وفرق بين عدم الشرط وشرط العدم فافهم قوله بدا بتعريفها
لانه ما لم يعلم المبحوث عنه في العلم على وجه يتميز عن جميع ما عداه لا يتيسر الحكم
عليه على وجه يخصه ولا يتعين عند المتعلم ان هذا الحال له لا لغيره فلا يرد
ان الكلمة معلومة في الجملة بالاسم ويقتضي التعريف قبل التعريف فلا حاجة

الا التعريف لان هذه المعلومية لا تقتضي العلم على ذلك الوجه واما قيل ان التوقف بحسب
تحصيل التصور لا يقتضي سبق علم المتعلم وانما يقتضي سبق الكاتب فمما لا ينبغي ان يشتغل
اليه الكاتب لان المتعلم ما لم يتوجه الى المعرف الذي هو المدلول ولم يلاحظ غيره
لم يحصل بالتعليم معرفة المدلول قوله ثم بتقسيمها تكميلا لمعرفة المقسم وتحصيلا
لمفهومات الاقسام بيانا لما يختص بكل منها من الاحكام قوله ثم بتعريف الكلام
المركب الخ اشارة وجه تأخيره من تعريفها وتقسيمها قوله من حيث هي لا من
حيث وجودها في ضمن الافراد كلا او بعضا قوله ولا مساغ للعهد في
الحاشية تحقيق الرد يستدعي مقدمتين احديهما ان كل لفظ مستعمل لا
يخلو عن احد ثلثة ان يراد به ما صدق عليه مفهومه وهو الغالب نحو زيد قائم
والحيوان يأكل ويشرب و نفس مفهومه وحقيقته وهذا قليل مثل الانسان كلي
ونوع واللفظ نفسه مثل زيد كلمة وثانيتهما ان الفرق بين تعريف العهد
والجنس مع اشتراكهما في الاشارة الى المعهود ان المعهود في الاول لا بد وان
يكون حصة معينة من ماهية ما دخل عليه اللام فردا او افرادا وفي الثاني
نفس الماهية كما قال الشريف والتفتازاني وغيرهما واذا تقررتا فان
فنقول قول من جوز العهد بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة ان
اراد بالكلمة فيه الغالب فبطلانه ظاهر اذ ليس التعريف لافراد الكلمة المذكورة بل
للحقيقة وان اراد القليل فمفهوم الكلمة في اللغة والاصطلاح واحد اذ الاصل
عدم النقل معا يرد في الاصطلاح اللغة فلا بد من دليل فلم يكن احد من ائمة اللغة
فيما اطلعنا عليه كلمة بمعنيين نعم قال بعضهم في الجملة انه في اللغة ما يتكلم به قليلا
كان او كثيرا وقولهم هما من الكلم بمعنى الجرح بيان الاشتقاق وذا لا يوجب النقل ولا
تعدد المعنى كما في ضارب ويضرب على ان الشيخ الرضي لم يرض ذلك ومن ادعى النقل

فعليه البيان فاذا ثبت تعدد المفهوم لا يتصور كون هذا المفهوم حصة
من ماهية ما دخل عليه اللام ولو سلم ان للكلمة في اللغة معنى عاما مثل الكلام على قول
البعض ثم نقل الى الخاص فالخاص حقيقة برأسها لا حصة منها اذ الفرق بينهما
بالكلية والجزئية لا بالماهية والوضع فان الحصة حقيقة انضم اليها التعيين
فصارت فردا مما صدق عليه مثلا هذا الرسول وهذا الشيء حصتان من ماهية
الرسول والشيء وكون الخاص حصة من العام قبل النقل لا يغني
التعريف من حيث انه منقول الا من حيث انه حصة وفرد من المنقول عنه ولا يغني الا
لدقته وغموضه فالحصة ذات الخاص وافراده لا نفس مفهومه مثلا مفهوم الكلمة في
الاصطلاح وان كان خاصا بالاضافة فهو كلي غير موجود في الخارج فكيف
يصدق عليه مفهومها اللغوي لو ثبت اعني ما يتكلم به وانه لا يصدق الا على الموجود
الخارجي القائم بالذات والفم مثل افراد الاصطلاحي وجزئياته و المعرف
ههنا نفس الحقيقة لا جزئياته وقد عرفت ان المعهود في العهد الخارجي لا بد ان
يكون فرد الماهية وان يكون المعهود ماهية في تعريف الجنس ولو سلم كون
مفهوم الخاص حصة فمفهوم الكلام والمركب الاضافي والتوصيفي مثلا حصص
اخر معهودة بين النحاة فتعدد المعهود فلا بد لارادة واحد معين من قرينة
معينة وليست ههنا ولفظ كلمة في الكلمة ما وضع الخ لا يصلح للقرينة لان الظاهر
ان يراد بها اللغوي العام وارادة الخاص انما تحصل من اشارة اللام اليه باعتبار
المعهودية وتعدده يمنع التعيين وان اراد الاول وهو الظاهر المتبادر من كلامه
اذ لا بد في الاولى من ارتكاب المجاز على تسمية المدلول باسم الدال اذ الماهية
لا تدرك بالذات والافراد غير مختصة بالسنة النحاة نعم يحتاج ههنا ايضا الى
تقدير مضاف اي مفهوم الكلمة ما وضع الخ ولا يصح بدونه كما يظهر بالتامل

فهذا

فهذا الاقرب مبني على تعدد المفهوم وقد عرفت ما فيه ولو سلم فليس لفظ الكلمة النحوية
حصة وفردا من لفظها اللغوي بل هما متباينان لا يجوز الحمل بينهما ولو سلم
فيلزم ان يكون كلمة في الكلمة ما وضع الخ مستعملا في المنقول عنه فيلزم ارتكاب
المجاز بالضرورة اذ اللفظ في المنقول عنه مجاز لكونه مهجورا وهذا وارد على
الاولى ايضا على تقدير تسليم النقل وتعدد المعنى وحصيته تامل تدرك بتوفيق
الله انتهى قوله تامل تدرك اما اشارة الى اتقان التحقيق او الى الجواب عنه بالتوفيق
ولعله انه يمكن ان يقال المراد بنفس الكلمة ما هو المسمى بها او هو الامور الثلثة المذكورة
ويلتزم الاشارة باللام الاخير فيكون المقصود تصوير المفهوم وتمييز الافراد لفظا يكون
خارجا عن قانون التعريف فيندفع ما اورده برمته الا بتقدير المضاف
والحمل على هذا غير علاقة المتعلم لا يفهم من اطلاقها عند التعليم الا هذا بل قصد
المعنى الموضوع له خارج عن قانون القصد كونه للافادة اذ المتعلم لا
يستفيده لجهله بالوضع له قبل التعلم الا ان يقال انه قصده في مقام التعريف ليس
للافادة بل للتعريف فيكون تعينه عنده باعتبار المعنى المعتبر عند النحاة على ان المسوغ
يدعي الامكان لا الرجحان ولا انهما سيان ويمكن ان يراد بالمسمى على تقدير
التسليم معناها اللغوي والاصطلاحي ويشار باللام الى الاخير ويراد منه
الاخير اشارة الى انه يرد على قوله فمفهوم الكلام والمركب الاضافي والتوصيفي
مثلا حصص اخر معهودة بين النحاة الى ان التاء لا يدل على ذلك كما يجيء ان التاء
فيها للوحدة الشخصية ولذا قال الفاضل العصام هي في اللغة اللفظة وصرح بانها لا
تشمل الكثير كالكلام ويدفع بان عدم المساعدة مسلم لو كان التاء عند
المسوغ كذلك وليس كذلك بل هي عنده للوحدة الجنسية على ما هو الظاهر من كلامه
كما سيجيء فالمقصود الالزام بما هو عنده فتامل قوله للوحدة الشخصية في الكلمة

في الكلية قوله الشخصية احتراز عن النوعية والجنسية وقوله المعينة اي غير المعينة
احتراز عن الشخصية المعينة فانها لا معنى ليست للتاء اصلا ولو فرض فليس ههنا قطعا
للزوم ان لا يصدق الكلمة في الاعلام واحد معيّن ولا تنافي بين الشخصية المطلقة والكلية
فان الشخص كلي بل الجزئي الحقيقي ايضا كلي لصدقهما على زيد وعمرو ونحوهما وانما التنافي
بين الشخص المعين والكلي ومعنى كون الشخص والجزئي الحقيقي كليين كون مفهوميهما
من مفهومات الكلي وهذه التاء كتاء بناء المرة نحو ضربة فانها للوحدة الشخصية
بلا خلاف مع صدق ضربة على ضرب واحد فيكون كلية الان يعتبر بها ما
يفيد التعيين كما في قولنا هذه الضربة ضربة شديدة وانما صرحت بعدم التنافي مع
كونه ظاهرا لمن كان له يد في علم الميزان ومعلوما من السياق لخفائه على بعض فضلاء
زماننا حيث حكم بالتنافي والف لا للدقة وغموضه بل لاكتفائه بالنظرة الاولى التي
تسميها العرب بالنظرة الحمقاء او لسوء ظنه لمصنفه او نحو ذلك والله المستعان
وعليه التكلان انتهى قوله فانها للوحدة الشخصية الظاهر ان مراده انها موضوعة لها فلا يلائم
ما بيّنه في الشرح من ان النوعية معنى صيغة فعلة الا بما في بحث الترخيم فتكون اشارة
الى احد المذهبين في احد الموضعين وفي الاخر الى الاخر ويحتمل ان يكون المراد ان لها دخلا
في الوضع لها لا انها موضوعة براسها لها فلا يلائم ما بيّنه فيه بكونه في قوله وهذه التاء
كتاء بناء المرة اشارة الى ان تاء الكلمة جزء كتاء بناء المرة كما هو مقتضى التفسير
الاتي في الشرح الكلية براسها كتاء تمرة على ما قيل من ان التاء مطلقا كلمة براسها
وعلى التقديرين قوله بلا خلاف مصروف للكون الموضوع له وحدة شخصية
اذ المخالفة في الموضوع واقع بلا خلاف ويمكن ان يراد ان لها دخلا في الوضع
لها في الجملة مع قطع النظر عن كونها موضوعة براسها ومع ما انضمت
اليه فيلائم كلا منهما نوع ملائمة ولا يحتاج الى الصرف المذكور ولا يحصر بيان رتاده

وهذه

وهذه الاحتمالات جارية في قوله فيما سبق وتاؤها للوحدة الخ فافهم قوله اللازمة لا
العارضة كما في تمرة قوله واما الوحدة النوعية كما ذهب اليها الفاضل الهندي
حيث قال والتاء للوحدة النوعية قوله او الجنسية كما هو الظاهر المتبادر من قول
الفاضل الجامي ولا منافاة بينهما لجواز الخ بعد قوله والتاء للوحدة واما ان اريد بها
الشخصية كتاء تمرة كما هو المفهوم من تشبيه كلمة وكلم بتمرة وتمر فقوله
ولا منافاة لجواز الخ من الظاهر خروجها باجد لينا الى ما الت اليه في نوع المنافاة
بينهما مع قطع النظر عن كون التاء للوحدة الجنسية كما جعله الفاضل العصام فلا يرد رد
الشارح لكن انما يحصر الالزام اذا كان مانوهم المنافاة بين الجنس والوحدة
مطلقا واما اذا كان المنافاة بين الجنس الذي يشار اليه باللام والوحدة
الشخصية التي تستفاد من التاء غافلا عن كليتهما فلا ولذا لم يجب الشارح
عليه او بالجملة ما ذكره لا يقطع عرق الشبهة بخلاف ما ذكره الشارح من التحقيق
فافهم قوله من معنى التاء في مثلها اي مثل الكلمة مما كان التاء فيه للفرق بين الجنس
والواحد فان معنى التاء فيه الوحدة الشخصية الكلية قوله في نحو دحرجة هكذا
وجدناه في النسخ التي رأيناها وهو من القلم والصواب في نحو تدحرجة لان التاء
للنوع او المرة اذا لم يكن في لفظ المصدر في الاصل وان كان فعلى لفظة الفارق
هو القرينة مقالية او حالية قوله ومعنى صيغة فعلة فيه اشارة الى
ان النوعية ليست معنى للتاء فيها بل لها لانها اذا غيرت مع بقاء التاء تغير
هذا المعنى واذا انتزع عنها تغيرت ان لم يكن في الاصل فعلا ويحتمل ان التاء
اذا لم يجز انتزاعه مع بقاء الكلمة جزء لا كلمة قوله وقولهم التاء في مثل تمر جواب
سؤال مقدر تقريره ان قولهم هذا مناقض لما ذكرت من عدم التنافي لان مقتضى
الفرق المذكور التنافي فلا يصح جمع اللام للجنس مع تاء الوحدة وتقرير الجواب ان كون

مقتضى الفرق الثاني ممنوع بل مقتضاه الاختلاف وبينهما فرق كثير اذ الاول عام
بوجه بدون الاول فان التمر مثلا جنس يصدق على الواحد كما يصدق على ما فوقه والتمرة تصدق
عليه لا على ما فوقه فهما يجتمعان في الصدق على الواحد لكن الاول يصدق عليه اسما لا
نصا فلا نقض قوله ثم فرق كانه قيل ان كلمة وكلما اهما مثل تمرة وتمر في الصدق
على الواحد في كون التاء للتنصيص عليه ام بينهما فرق فاجاب باختيار الشق
الثاني يعني ان هذا الفرق لا يضر المقصود وهو دفع التنافي بين الجنس والواحد
لانه يحصل بالتصادق في الجملة قال الشارح في الحاشية اعلم ان الفرق بين
كلمة وكلم وتمرة وتمر ولبنة ولبن ان الوحدة معتبرة في حقيقة الكلمة
ذاتية ماخوذة فيها بخلاف التمرة واللبنة فان الوحدة فيهما عارضية لا ذاتية
ماخوذة في حقيقتهما لان الكلم جنس لكن لا يقع الا على الثلث فصاعدا
بخلاف التمر واللبن فانهما يقعان على الواحد والاثنين والثالث فصاعدا
انتهى جعل الرضي ومن تبعه كلمة وكلما مثل تمرة وتمر بلا فرق وعدم
وقوع كلم على الاثنين والواحد استعمالا لا وضعا فيكون الوحدة في
كلمة عارضية لا ذاتية ماخوذة في حقيقتها كما في تمرة والشارح لم يرض
ذلك وحكم بالفرق المذكور للزوم كون تعريف الكلمة بما وضع مفردا تعريفا
لها باعتبار عروض الوحدة لها في الاستعمال لا تعريفا لحقيقتها وماهيتها
من حيث هي فيلزم ان يكون رسما لا حدا اذ يلزم ح كون القيد وهو
الافراد عرضيا ولم يقل به احد بل صرح خلافه في شرح الشارح ولانه لم يظهر
من اللغة ولا في الاصطلاح ماهية للكلم شاملة للواحد والاثنين حتى دخول التاء
عليه للتنصيص على احد محتملاته كما في التمرة والاصول لا يخالف الاستعمال
الوضع فلا يعدل عنه بلا داع والقياس على امثاله اثبات اللغة بالرأي

وهو لا يجوز فنظر الشارح ادق وبالقبول احق قوله لان الكلم جنسية
اشارة الى انه ليس بجمع ولا اسم جمع مع ان عدم وقوعه الا على الثلث فصاعدا
يستدعي كونه احدهما وجه الاول عدم ثبوت فعل بكسر العين في صيغ الجموع
وارجاع الضمير المفرد اليه في جعله مصغرا ومنسوبا بلا رد الى واحده ولو كان
جمعا لم يجز واحد مما ذكر ووجه الثاني تميز واحده بالتاء وهو لم يوجد
في اسم الجمع وبعض في شرح الشارح ان الخواص اللفظية اصل ومقدمة والمعنوية
تابعة لها ومتأخرة عنها فافهم وقوله قال يريد ان هذا الفرق ليس بمراد ههنا
للزوم ان لا يصدق الكلمة ح الا على واحد معين مما ليس كذلك فليته ليس
بقائل فافهم ايها العاقل قوله خرج بمفرد ان اللفظ ماخوذ في تعريف الكلم
وصف الدوال الاربع بالافراد ذكره العصام الفاضل قوله لم تخرج بوضع ان اريد
به المطلق واما اذا اريد به الشخصي او اللفظي الشامل له وللنوعي فتخرج قوله
او لفظ بقرينة اي وبتصريح باخلاله لكن التعرض له ههنا بحسب الشروح في بحث
فقول من قال وتجويزه بناء على هذه القرينة ناش عن عدم العلم باحوال
المعرفات وشرائطها ناش عن الغفلة او التغافل عن تصحيح هذا قوله ليكون
افيد لانه ح يفيد الاخراج كما افاد التناول قوله صوت يخرج الضمائر المستترة
لكونها في حكم الالفاظ قوله من شانه ان يخرج من الفم يدخل ما صدر من الجمادات
كما في الجمادات والكتابات قوله معتمدا على المخرج يخرج مثل اصوات البهائم
والطيور قوله وتعريف المشهور ورد لتوقف التلفظ على اللفظ لغويا
كما لا يخفى لانه الرمي فلا يصح تفسير الاصطلاحي به فان قيل التلفظ بمعنى
التكلم في الصحاح لفظت بالكلام وتلفظت به اي تكلمت به فللجواب
مجال قلت كونه هذا اصلا برأسه غير مسلم بل هو مبني على ذلك الاصل الاول

ان معناه الذي من الغم ولذا لم يجعلوه اصلا للاصطلاح ولا مجال لقول من
قال يمكن ان يكون المراد بما في التعريف هو الصوت المشتمل على بعض الحروف لانه
يتوقف على اثبات اللفظ بهذا المعنى في اللغة ولم يثبت ولو اراد بها في الاصطلاح
فهو حاصل بعد التعريف فيدور قوله والحركات كيفيات الى في الحاشية رد للرضي
حيث جعل الحركات الاعرابية حروف معان قوله وكذا الصيغة دفع لما يرد من ان
نحو ضرب وضارب ومضروب مع انها كلمات تدل هيئة كل منها كالدال على معنى
فينتقض بها تعريف المفرد والكلمة جمعا وسيصرح به قوله لا كيفية له كما ذهب اليه الشيخ الرئيس
سينا حيث قال انه كيفية تعرض للصوت بها يمتاز عن مثله في الحدة والثقل
تمييزا في المسموع وذهب المحققون الى انه الصوت المعروض للكيفية المذكورة وذهب
البعض الى انه مجموع العارض والمعروض وقال السيد السند في شرح المواقف
هذا انسب بمباحث العربية اي الثالث انسب بها من الاول لا من الثاني لانه غير
مذكور فيه بل هو ماخوذ من حاشية لمولانا حسن جلبي ومن كلام بعض الفضلاء
وتفرع عنه ما حاصله ان اهلها يقولون الكلمة مركبة من الحروف ويقولون
الكلمة صوت كذا فلو كان الحروف عندهم عبارة عن العارض فقط لصار اطلاقه
عليها مجازا بتسمية العارض باسم المعروض ولو كان عبارة عن المجموع
لصار مجازا بتسمية الكل باسم الجزء ولهذا لا شك ان الثالث انسب وبهذا اظهر
ان ما ذهب اليه الجمهور واختاره الشارح النحرير انسب اذ لا مجاز في قولهم ولو قال
بعد قوله هذا ولا يجوز عاشر ها كما هو ان افيد فمن قال ان جعل الحركات كيفيات
للصوت لا ينافي ان يختار مذهب من جعل الحرف نفس الصوت مما لا ينبغي فان
اللائق بهذا المذهب جعلها جزءا من ذلك الصوت فتامل تقف على خلل تعريف
اللفظ بالصوت لم يتأت فاشتبه عليه المذهب الثاني بالثالث فتامل قوله فيجب

عبد العزيز الثروي

خروجها

فيجب خروجها رد للجمهور حيث ادخلوها في تعريفه بقولهم حكما او في حكمه ولا يمكن
الجواب بانهم ارادوا ههنا ان يعرفوا اللفظ مطلقا لشهرة استعمال الحكمي كلمة ولفظا
حتى كان كالحقيقي فعمموه ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في اللفظ المعرف
لجواز حمله على عموم المجاز بقرينة شهرة الاستعمال لانه يلزم في ثبوت هذه الشهرة في
قبل النقل وهو غير مسلم بل باطل وارد على تعدد النقل باعتراف قول الفاضل الهادي
منهم اللفظ في اللغة الرمي ثم نقل في عرف النحاة الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او
حكما وهو المفهوم من كلام غيره على ان اعتبار عموم المجاز في المعرف غير جائز لان
المفهوم الحاصل من التعريف يكون موضوعا له فيكون حقيقة فعلى هذا يمكن الجواب بانهم
نقلوه ابتداء الى المتلفظ به حقيقة او حكما فيجب عدم خروجها لكونها من افراده
لكن يأباه اطلاقهم عليها الفاظا وكلمات حكمية بل يمنع الجواب بان الرد انما يرد
لو كان التعميم داخلا في المنقول اليه وليس كذلك بل المنقول اليه هو المتلفظ به فقط
ثم التعميم انما متعلق به او باللفظ والثاني اولى فافهم قوله دالة بصيغها عليها
اي التزاما او اقتضاء فلا يرد انها لو دلت عليها لما احتيج الى ذكرها كالتثنية والاسناد
الدالة اليها بها مع ان المقتضي لها هو الحدث الذي هو مدلول اللفظ والمادة
للتنبيه على ان المقتضي لها هو الحدث الفعلي اعني نسبة الحدث المطلق ولان الدال
على احوالها من الغيبة والتكلم والخطاب انما هو الصيغة والقول بان دلالتها
انما هي على فاعل ما والمستتر فاعل مخصوص مخالف لما هو المشهور من انها دالة على
فاعل مخصوص وتوسم فالمراد انها دالة عليها بمعونة المقام في التكلم والخطاب
وسبق الذكر في الغيبة والله اعلم بالصواب قوله كما حكموا على عمر بالعدل فيه ان
هذا قياس مع الفارق لان وجود العدل في عمر محتمل في نفس الامر لكنه غير
معلوم فقدر حفظا للقاعدة بخلاف ما نحن فيه فانه حكم بعدمه في اللفظ

رد لعبد العزيز الثروي

جزما كما يفيده قوله اصلا واشعاره بقوله كيف الى فالحكم بوجود المعدوم المعلوم
عدمه جزما مجرد حفظ القاعدة بوجه ما لا يكاد يوجد لنظيره فافهم قوله لا يتعقل
ربما نحت الى فالمنافاة في الحقيقة انما يكون في الذهن وانما عبروا عنه بالانتاج
الفعر اذ انما يلزم الفاعل وعدم انفكاكه عقلا لانه يحل يقومه قوله لا يوجد
اي في اللفظ الذي اعتبر السكنانه فيه اصلا اي لا لفظا ولا تقديرا وليس المراد لا كان جاء
ولا ذهنا فلا يرد انه هنا لبس يصحح لانه الشيء ما لم يعتبر باحد الوجودين لا يكون
منويا قوله فظهر انه من مقولة اخرى من المقولات المختصة بالموجودات
الخارجية الغير الموجودة في الاعتبارية وهي عشرة احدها جوهر وتسعها عرض
كم هو عرض يقتضي القسمة لذاته وكيف هو عرض لا يقتضي القسمة واللاقسمة
لذاته ولا يكون معقولا بالقياس الى الغير فبالقيد الاول يخرج الكم فانه
يقتضي القسمة لذاته وبالثاني النقطة والوحدة على ذلك من جعلها من
الاعراض وبالثالث يدخل العلم بمعلوم واحد هو بسيط حقيقي والعلم بمعلومين
فانه الاول يقتضي اللاقسمة والثاني القسمة لكنه ليس لذاتهما بل بواسطة معلومها
ولولا اخراجها عن التعريف مع انهما من مقولة الكيف وبالرابع يخرج الاعراض
النسبية ووضع هو هيئة تعرض للشيء بسبب نسبة بعض اجزائه بالقرب والبعد
والمحاذاة وغيرها بعضها الى البعض والى امر خارج اي من ذلك الشيء كوقوع بعضها
نحو الارض كالقيام والاستلقاء فانهما وضعان متغايران لاختلاف نسبة
الاجزاء فيهما الى الخارج واين هو هيئة تحصل للجسم بالنسبة الى المكان وقيل حصول
للجسم في المكان اي الحيز الذي تخصه ويكون مملوا به ويسمى هذا اينا حقيقيا
وقد يقال الاين مجازا لحصول فيما ليس حقيقيا من امكنة مثل الدار والبلد والاقليم
وغير ذلك فان كل واحد منها يقع في جواب اين هو هيئة تحصل للجسم بالنسبة

المقولات العشر

الى الزمان او الى طرفه وهو كالاين ينقسم الى حقيقي كاليوم للصوم وغير حقيقي
كالاسبوع والشهر والسنة لما وقع في بعض اجزائه فانه يجوز ان يجاب به السؤال
بمتى الا ان الزمان في المتى الحقيقي يجوز ان يشترك فيه كثيرون بخلاف المكان في
الاين الحقيقي واضافة هي النسبة المتكررة اي نسبة تعقل بالقياس الى نسبة اخرى
معقولة ايضا بالقياس الى الاولى كالابوة والبنوة وملك هو هيئة تعرض
للجسم بسبب ما يحيط به كلا كالثوب الشامل جميع البدن او بعضا كالعمامة
وينتقل بانتقاله وبهذا القيد يمتاز عن الاين المتعلقة به فانه وان كان هيئة
عارضة للجسم بسبب المكان المحيط به الا ان المكان لا ينتقل بانتقال المتمكن وان
يفعل هو التأثير كالقطع وان ينفعل هو التأثر ولما كانت هاتان المقولتان
امرين متجددين غير قارين اختير لهما ان يفعل وان ينفعل دون الفعل
والانفعال قوله وعلى بعض حيث قال الى وهو عنده المعنى المعقول الحاضر
في مقام التكلم والخطاب بذاته وفي الغيبة بسبق الذكر فاكتفى بوجوده غير لفظ
عن اعتبار لفظ فاقيم مقام اللفظ في اعتباره جزء الكلام الملفوظ كما هو
جزء الكلام المعقول هذا حاصل ما ذكره في الشرح والحاشية قيل كلامه هذا وهو
يكون واجبا ان كان المعنى واجبا وممكنا ان ممكنا وقوله يكون من مقولة الصوت
هذا وكونه عرضا بحصول صاله بصورة الغيبة لانهما مما لا يتصور ومنه التكلم والخطاب
بخلاف الاوليين وقوله اذا ارجع الضمير كزيد سمع ولفظ قيل فيكون لفظا حقيقة
وقد اعترف به الى بعض فجرى على لسان الحق ولم يشعر به ولكن يمكن ان يقال الاعتراف
بان الفاعل اللفظي والحقيقي وان كانا متحدين بالذات عنده لكنهما مختلفان
بالاعتبار فباعتبار كونه جزء الكلام جعل واجعا حكما وباعتبار كونه فاعلا
حقيقيا جعل مرجعا يشترك اليه قوله في الشرح يدل هذا اذا كان المنوي السابق

لفظا قوله وهذا قوة اي افتراء عليهم حيث اسند اليهم ما لم يجعلوه كذلك
لانه لم يسمع من غير هذا القائل كون الموجود الخارجية جزء الكلام ولا
قائمة مقام الالفاظ هو مناف لجعلهم اياه قسما من الكلم وضميرا راجعا الى
شيء وتعريفهم الكلم بما دل على معنى الخ والمضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب
او غائب تقدم ذكره لانه على ما ذكره ليس هناك الا الذات المنوية فكيف يجعل
راجعا ومرجعا ودالا ومدلولا عليه وموضوعا وموضوعا له هذا ولكن
له ان يجعل الدلالة والوضع كالوضع للفظ اعم من ان يكونا حقيقيين او
حكميين ويجعل المستتر دالا وموضوعا حكميا واما الرجوع فقد عرفت معناه
وليس ببعيد من اعتبار المعدوم موجودا وجعله جزءا من الكلام الملفوظ
كما اعتبره الشارح التحرير وجعل جزءا منه قال بعض الكمل لا يخفى ان المستتر مفهوم
يقصد اليه على حدة بل يكون متبوعا لتصور ما نسب اليه من معنى الفعل
فحقه ان يدل عليه بلفظ كسائر المفهومات التي وضعت بازائها الالفاظ فالحق
ان لفظ المرفوع المنفصل موضوع له للاستعارة فيه الا انه حذف اكتفاء بلفظ
الفعل الدالة على مدلوله باقتضائه المسند اليه كما يحذف المبتدأ بقرينة ان الباقي
مسند اليه واجراء احكام اللفظ عليه باعتبار انه قائم مقام لفظه المحذوف
والمراد باللفظ في عرفهم ما من شأنه ان يتلفظ فيدخل فيه المحذوف وهو ما اعتبر
معناه بدون ذكر لفظ والمستتر كذلك ولا دليل على الفرق هذا كلامه ودليلهم
على عدم الحذف هو عدم افادة التعريف ونه لا يوجبه مطلقا بل نسيا قوله
تعيين شيء عدل عن التخصيص لانه استعمل الوضع باللام دون الباء باباه
وليشمل التعريف وضع المشترك والمراد في بلا تعريف قوله فهم الثاني ولو بغيره
فلا يرد ان الحرف متى ادركنا بفهم معناه بل اذا ادرك مع ضميمة فينتقض

جعا

جعا واما المجاز فلا تعيين فيه اصلا كما سيجيء فلا نقض به فتأمله فافهم قوله للعالم به
اي بالتعيين اذ ينبغي العلم بالوضع متعلق بفهم فان قيل ان العلم بالتعيين
لكونه نسبة بين المعين والمعين له متوقف على فهم الثاني فلو توقف فهمه على العلم به
يلزم الدور وهو باطل قلت ان العلم به انما يتوقف على حصول الثاني في الذهن ابتداء
والمتوقف على العلم به انما هو خطوره في القلب من الاول فالموقوف عليه للعلم به
الفهم بمعنى المطلق والموقوف فهو الفهم بمعنى المخطور فلا يلزم المحذور المذكور
قوله تعيين لفظ معين بنفسه اي بجوهره ومادته مع قطع النظر عن هيئة كفرس
فان مادته موضوعة وضعا شخصيا لحدث مخصوص ولا دخل لهيئته في ذلك
الوضع كما لا دخل لمادة في وضع هيئته وضعا نوعيا للزمان الماضي وتوحيد
المسند اليه وتذكيره والمراد بعدم الدخل عدم كون احدهما جزءا للاخر في وضع
كل منهما والا فلا شبهة في كون وضع المادة بحدث مخصوص مشروطا بمقارنتها
لهيئة من الهيئات المستوية كما ان وضع الهيئة مشروط بمقارنتها مع
المواد قال ابن كمال الكامل ثم انه وضع الهيئة قد يكون مشروطا بمقارنتها مادة
مخصوصة فيكون شخصيا كوضع مادتها كما في الاسماء فان هيئة رجل مثلا موضوعة
لكونه معتبرا حاله غير مصغر وكونه واحدا غير تثنية وجمع مشروط بمقارنتها لمادتها
المخصوصة ولذلك لا تدل تلك الهيئة على ما ذكر في اسد وعمرو وكذا لا تدل هيئتها
عليه في رجل وقد لا يكون بكل من المادة والهيئة وضع مستقل فقد يكون
لمجموعهما وضع واحد شخصي لمعنى مخصوص كما في الحروف انتهى فينتقض
بالاول تعريف الشخصي جمعا وتعريف النوعي منعا وبالثاني تعريف الاول جمعا
ويمكن ان يقال بعد تسليم ان هذا غير مسلم عند الشارح التحرير لجواز ان يقال
انه لم يكن لهيئات الاسماء والحروف دلالة على معانيها عند تجردها

عن مادتها المخصوصة كان الانسب ان يجعل موضوعا لها للمادة لكونها معروضة
للهيئة لكونها عارضة ولكن بشرط مقارنتها لها فيكون مادة رجل مثلا موضوعة
لذكر من بني آدم جاوزحد البلوغ ولكونه واحدا ومكبرا بشرط مقارنتها لهيئتها
المخصوصة قوله هيئة افرادية كافي الافعال وسائر المشتقات والمصغر والمنسوب والمثنى
والجموع وسيجي تحقيق ان ما دخل عليه كلمة ام بعض منها قوله وتركيبية كما في المركبات
الكلامية او غيرها قوله ليفهم معناه اى معناه الموضوع له او مناسبه اى معناه
المجازى والكنائى قوله وخرج بهذا القيد في الحاشية ولم يذكر خروج ما دل بالعقل
لانه ان كان موضوعا فلا وجه للخروج والا فداخل فيما ذكرنا انتهى قوله والمحرفات
كالمبشوم المحرف عن المشؤم فان الاول لم يقصد جعله للمعنى بل قصده المحرف فيه بتوهم انه
يجوز قوله فيحتاج اليه المتعلق والارجاع الى الوضع وهم محض لبس للفظ جهة
فلا وضع فيه قوله لعدم تعيين الجوهر والهيئة للمعنى المجازى فيه قوله لا وضع
لان المراد بالتعيين الذى يكون منشأ للدلالة والوهم كما يشعر به قوله للعالم به وهذا الجواب
ليس كذلك قال العلامة التفتازانى ان المعنى المجازى يفهم منه بواسطة القرينة
لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازى
لكانت دلالة عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها قوله ولو قيل سمية كما سماه العلامة
التفتازانى لكن قال بعده ما حاصله ان الوضع عند الاطلاق يراد به تعيين المادة
او الهيئة وهو المراد بالوضع المأخوذ في تعريف الحقيقة والمجاز قوله فلا مشاحة
الخ ولكن تسميته وضعا لا وتسمى وضعا وتعيينا الا ما ذكرنا قوله ما لا يدل جزء لفظه
على جزء معناه الضمير ان راجعان الى ما للعبارة عن الشىء المراد منه مجموع الحروف والهيئات
والحركات فيكون اضافة اللفظ من اضافة الجزء الى الكل اذ اللفظ عنده هو الحروف
فقط قوله التضمنى دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقية وعلى جزئه تضمنية

وعلى الخارج اللازم التزامية قوله لذكره في موضعه في الحاشية كان قيل فان ذكره في موضع كان
جزء معناه فيكون تضمنية قلنا نذكر دلالة العمى على البصر تعقيبا على الجواب انتهى وفي الهامش
وجهه ان البصر في تعريف العمى بعدم البصر الحي ليس جزء معناه فانه مضاف اليه والمضاف اليه
خارج عن المضاف فكذا المعنى في تعريف الوضع مضاف اليه بواسطة اللام انتهى قوله
فانما يجرى الذاتيات الخ في الحاشية ما دخل في حقيقة الشىء يسمى ذاتيا والخارج المحمول
يسمى عرضيا والاعم المشترك من الاول جنسا ومن الثاني عرضا عاما والاخص المميز
من الاول فصلا ومن الثاني خاصة انتهى فالحد التام ما يتركب من الجنس والفصل
القريبين كتعريف الانسان بالحيوان الناطق والحد الناقص ما يكون بالفصل القريب
وحده او به وبالجنس البعيد كتعريفه بالناطق او بالجسم الناطق والرسم التام ما يتركب من
الجنس القريب والخاصة كتعريفه بالحيوان الضاحك والرسم الناقص ما يكون بالخاصة وحدها
او بها وبالجنس البعيد كتعريفه بالضاحك او بالجسم الضاحك قوله شبيه بالعرض العام في كون
كل منهما عاما لحقائق مختلفة كالحيوان والانسان والفرس فانهما يعارضان قوله والفصل بالخاصة
في كون كل منهما مختصا لحقيقة واحدة كالناطق والضاحك فانهما مختصان
بالانسان قوله من كل وجه اذ ذهب الشارح الى التمييز والمعرفون بان اعتبر جميع المفهوم
الذى اعتبره الاول قوله لكن نقص اى لم يذكر البعض الذى ذكره الاول مع كونه
مفهوما داخلا في مفهوم المحدود وذاتيا له قوله لانه ذهب المفهوم بان لم يعتبر مفهوم
المحدود ذاتيا له قوله لفظ مفرد يخرج بالاول الدوال الاربع وبالثاني المركبات
وكذا المهملات والمحرفات ومقتضيات الطبع اذ الافراد مختص بالالفاظ
الموضوعة ولا يوصف به غيرها صرح به الفاضل العصام ويكون الوضع
لازما للكلمة غير داخل في مفهومها فلا يكون ذاتيا لها وقوله او موضوع الخ اى لفظ
موضوع يخرج بالاول الاول وبالثاني ما يخرج بالثاني في الاول لكن الثاني لما كان خروج

المركبات خفاء بينة بقوله اذ الموضوع الى فان قيل ينبغى الاقتصار على
لفظ نحو مفرد كما قال به الفاضل العصام او موضوع اذا اريد به الشخص قلت ان
اريد ان اللفظ ذاتى لها لكن لم يذكر لدلالة المذكور عليه التزاما فقد سبق فيلزم تعريف
بالمفرد وهو خلاف الرأى الصحيح من ان التعريف مركب كليا كما اشار اليه فيما سبق بقوله
لمفهوم مركب فظهر ان الحق ان التمجيز او الاقتصار ● كما اشتهر سلك الناقص
الاول كما اشتهر ● سلك مسلكه فى اظهار التبار ● نا الذائقة الاطفال ●
القاصرة عن ذوق حقيقة الحال ● عن التمجيز والاختلال ● بمخالفة ما قال ● بلا تزييف
المقال ● وهذا الشرح لتحقيق حقيقة الحال ● وتدقيق المقال ● ولكل مقام مقال ●
قوله وعدتهم الخ قال صاحب المختصر ومن اصناف اسم العلم وهو ينقسم الى مفرد
ومركب والمركب اما جملة او غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدى كرب
وبعلبك او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف والكنى **قوله** وانت الخ عطف على
منات المفيد فى قوله لتحديدها وجه الاثبتية ان المقصود من علم النحو معرفة احوال
اللفظ وتصحيح اواخره من حيث الاعراب والبناء فاهمال جانب اللفظ والميل
الى جانب المعنى لا يلايم **قوله** لا دلالة لجزء العلم اى باعتبار وضعه العلمى لانه
واضعه لم يعتبر جزئه لمعنى والدلالة تابعة له وناشئة منه **قوله** ولو كفى دفع
لمقدرها ان جزء العلم وان لم يكن له دلالة باعتبار هذا الوضع لكن له دلالة
باعتبار الوضع الغير العلمى وهى كافية فى كونه كلمة وتحقيق الدفع ان الكفاية
غير مسلمة والا لزم كون بعلبك كلمتين وهو كلمة باتفاق من الفريقين
لانه غير منصرف وغير معرب باعرابين فقوله كى قال اما قوله لانهم اعترفوا
بانه لا دلالة لجزء العلم على معنى اصلا فغير بلا مرية لان دلالة جزء العلم
معناه الذى قبل العلمية ثابتة بعدها لكنها غير مقصودة بالعلمية فى لانه

مطلب العلم

مطلب تعريف علم النحو

لانه ان اريد بثبوتها باعتبار الوضع العلمى فممنوع من وجه وان اريد باعتبار وضع
اخر فمسلم وغير مفيد لانه لم ينكر كونه كلمتين باعتبار وضعه التركيبى الاضافى وبما
ظهر فساد قوله فظهر فساد قوله فى ادخال جزء العلم فلا بد له من تعريف جديد
ايضا لان انتفاء الصفة لا يوجب انتفاء ذاتها وقوله لكنها غير مقصودة ان اراد
قصد واضع العلم فلا نسلم ثبوتها باعتبار هذا الوضع عند انتفائه لانها ليست
لذات اللفظ بل بقصد الواضع اياها وان اراد قصد المستعمل فثبوتها عند انتفائه
لو ثبت فى نفس الامر باعتبار هذا الوضع وهذا غير مسلم كما عرفت على انه يلزم ح ان
لا يتصف اللفظ بالافراد والتركيب وكونه كلمة ما لم يستعمل وقوله لان انتفاء الصفة
لا يوجب انتفاء ذاتها قول ليس على اطلاقه بل اذا لم يكن بينهما تلازم فافهم **قوله** وايضا
منع صرف مثل ابى هريرة وشهر رمضان بمنع صرف المضاف اليه فيه غير علم قبل الاضافة
فان هريرة تصغير هرة وهى اسم جنس ورمضان على وزن مروان
مصدر رمض بمعنى احترق فهما منصرفان قبلها لعدم السببين وبعد جعل المجموع
علما جعل غير منصرف لوجود السببين العلمية مع التانيث فى الاول ومع
الالف والنون فى الثانى لان المعتبر عندهم فى باب المنع حال المضاف اليه
على ما صرح به العلامة التفتازانى فى شرح الكشاف **قوله** صرح به اى بكون
المجموع علما وبمنعه الزمخشرى فى الكشاف وغيره من المصنفين وغيره هذا دليل
على طريق المعارضة يعنى ان دليلكم هذا وان دل على مدعاكم لكن لنا دليل
ايضا يدل على خلافه وهو منع صرف مثل ابى هريرة الى خلافه كالاعراب من
احكام اللفظ فكونه كلمة انسب بقواعد العربية وفيه اشارة الى المعارضة
الكلام المستند بان يقال المناسبة لتحديد الزمخشرى اياها باللفظة
ولو استدعت كونه كلمتين لكن لنا كلام ايضا دليل يدل على خلافه

الصفة ثابتة

المعارضة

وهو تفريع المذكور قوله بمجموع المضاف والمضاف اليه وما وقع بدون المضاف
كقوله عليه السلام من صام رمضان الحديث فمحمول على حذف الجزء الاول بقرينة
الاشتهار للتخفيف والآلم يحسن اضافة شهر اليه كما لا يحسن انسان زيد صرح به التفتازاني
وما قيل قد يمنع عدم الحسن لجواز كون الاضافة بيانية فيرده ما سيجيء من شرط
العموم والخصوص من وجه فيها ولما كان العلم مجموع المضاف والمضاف اليه وصار
المجموع اسما واحدا صار اخر المضاف اليه اخر المجموع فلا يشكل في كون التاء والالف
والنون في اخر المجموع كما توهم قوله وان جزء العلم الخ جواب سؤال مقدر كانه قيل
سلمنا ان العلم المجموع وان المنع لا يكون الا في مفرد معرب لكن لا نسلم ان المنع
في المجموع بل في الجزء الاخير فاجاب بقوله وان جزء العلم ليس بعلم اي باعتبار الوضع
العلمي سواء كان علما في الاصل كما في ابي حنيفة وابي عثمان وهو غير كاف في
المنع او لم يكن كما في ابي هريرة وشهر رمضان فلا يجتمع في غير المجموع
علتان وبهذا اسقط ما قيل ان المضاف اليه في مثل هذه الاعلام كلها بقدر
علما ولهذا امتنع من التصرف واختار ذكر الثاني في مقام الاستدلال لكون
الالزام به اشد واظهر قوله بل انهما كلمتين وبقي الاضافة الخ وبهذا اندفع ما
قيل ان المضاف اليه لما يقدر علما لهدم قاعدتهم المعلومة وهي منع اضافة
المعرفة الى النكرة لان مبناه على كونهما كلمتين وبقاء الاضافة على انه كما
لا يجوز اضافتها الى النكرة لا يجوز اضافتها الى مثلها قوله قال قد عرفت
ان معناهما غير معتبر بعد التركيب فلا يعتبر الاضافة ايضا فلا يلزم من كونهما
كلمتين كونهما مثل ما ذكر في عدم البصر المعتبر فيه الاضافة قد عرفت فيما
سبق ما فيه يظهر بالتامل الصادق فيه قوله يدل على انهما كلمة واحدة قال
بعض هذا معارض بان المنع في اللفظين يكون باعتبار التركيب فلا منع

بجزء

بمجرد العلمية انتهى يعني ان كون احد جزئيه تركيبا يقتضي كونهما كلمتين وكون الاخر علمية
يقتضي كونهما كلمة واحدة فتعارضا فتساقطا فلا يدل منع صرفهما على انهما كلمة واحدة
وفيه انه ان اراد انه باعتبار التركيب في الحال فممنوع وان اراد ما في الاصل فمسلم
ولا تعارض على ان المنع فيما ذكر ليس باعتبار التركيب على ما سيجيء به الشارح
التحرير قوله ثم ينبغي ان يقدم المجرور المنفي على السلبي كما هو التابع لكن قدم الثاني
لمناسبته للاول في اثبات المنفي ومناسبة الاول لما بعده في تعريف ليل المخصص قوله
بل الاعراب ما في اخر الاول فقط قوله قال هذا يدل على ما قلنا الا على ما
قاله بل على ما قاله لان ذلك من امارات الاستقلال لا دونه ان اراد الاستقلال
في الحال فمم وان اراد ما في الاصل كما ينبئ عنه قوله حكاية وقوله معربة في الاصل
فمسلم وغير مفيد فافهم وكذا قوله فلا بد من زيادة قيد في تعريف الاعراب
ليدخل فيه مثل هذا الاعراب ولم يزد شيئا يدخل حيث قال في اظهار الاسرار
وهو شيء جاء من العامل يختلف به اخر المعرب مردود بان مراده يختلف اخر
المعرب ولو تقديرا بقرينة التفسير الآتي فيه ثم بما عرفت بشرحه قوله
ولو تقديرا في تعريف المعرب يظهر مراده في الاظهار بلا زيادة شيء ولا رد
ثم لما كان المعتبر في سبب منع مثل ابي هريرة وشهر رمضان حال المضاف اليه اظهر
اثر المنع فيه ولما كان ظهور الاعراب في اخر المضاف باعتبار كونه كلمة معربة في
الاصل اظهر الاعراب الذي يليق به في الاصل وايضا لو لم يكن كذلك يلزم فيه
خلاف الاصل من وجهين منع التصرف وكون اثره في الوسط ولذا جعل اعرابه مثل
ابي هريرة بالحروف وان كان الاعراب المقدر في اخر الجزء الثاني الحركة وعلى
هذا يلزم فيه افتراق اثر المنع واثر العامل الذي هو الاعراب قوله
وذلك اولى من اهدار الاعراب الخ رد بانه لا نظير له في كلامهم وقوله لبسوا

بعد فان اعطاء اعراب الشيء لما هو بمنزلة اخره على وفق القياس اعطاؤه
لما هو بمنزلة الوسط فجعل تقديرياً اولى قوله كما في تأبّط شرا لكون جزئه الاول غير معرب
في الاصل قوله فيترك الالتزام يعني ان قولهم كل اسم حجة لمن يدعي كونه كلمة واحدة
ملزم لمن يدعي كونه كلمتين كما ان قولهم من كلمتين حجة للثاني ملزم
للاول قوله فلا بد من تأويل دفعا للتنافي عن قولهم قوله قال ابن مالك تأييد
للتأويل قوله واما اطلاقها هذا من كلام ابن مالك وفائدة النقل دفع سؤال
مقدر من طرف الخصم تقريره انكم اولتم قولهم الثاني فتخلصتم عن الالزام
فلنا ان نؤول قولهم الاول بانه اذا جاز اطلاق الكلمة على الكلام مجازا
فليجز اطلاق الاسم على المركب مجازا فنتخلص من الالزام ايضا وتقرير الدفع ان
هذا على تقدير التسليم بان جواز الاول يوجب جواز الثاني مع انه في عرفهم غير ملايم
لقولهم بخلاف ما ذكرنا هذا على ان الاحتمال يكفينا لانا بصدد المنع والتزييف
لا لكم لانكم بصدد الاثبات فلا بد لكم من حجة قطعية قوله حيث قال قول اللفظة
ان اراد فيه تاء اللفظة كتاء الكلمة من غير تفرقة بينهما ولا ترددا في فيه بحث
لان المراد بالوحدة في الكلمة الافراد ولو اريد في اللفظة هذا لوقع الاستدراك
ولان الوحدة في الكلمة ذاتية على رأي التحرير ولا كذلك في اللفظة على رأي
الرضي ولعل كونه في اللفظة كذلك يرد ما اورده ابن الحاجب فالفرق ظاهر بلا
تردد قوله ودفع الاحتمال وفي بعض النسخ الاجمال بالجيم وهو ~~[illegible]~~
~~[illegible]~~ ايراد الكلام على وجه يحتمل امورا متعددة وهي هاهنا الترديدات
المذكورة قوله فينتقض ببعلبك بل بنحو اسطر وجه الانتقاض بهما انه يمكن
ان يتلفظ بجزئي كل منهما مستقلا جيئنا من الاحيان كبعل وبك وا م
حرفا وطر اسما طار مع ان المجموع كلمة وفاقا قوله وان اراد ما يعد في

العرف

العرف الى قال بعض الكملة اراد بها ما لم ينضم اليه لفظ اخر له وضع مستقل مثله وهذا
مما يفهم السامع ولو كان مبتدأ كما انتهى قوله له وضع احترازا عن مثل ام في طرف
اسطر قوله مستقل صفة للفظ احترازا عن مثل قائمة وبصري فان التاء والياء وان
كان لهما وضع لكنهما غير مستقلين وفيه ان هذا بعد تسليم الفهم المذكور ينتقض ببعلبك
وان لم ينتقض بمثل اسطر قوله ومن هاهنا ظهر اختلال كونه الى لان كونه عبارة عنه
في تعريف الكلمة مبني على الشهرة المذكورة المنتفية عند المبتدي قوله فبعد تسليم
دلالة التاء الى يعني ان دلالتها على عدم جريانها عليه غير مسلم لانه لا يفهم
منها وبعد تسليمها جواز ها في التعريفات غير مسلم لانها اما بالوضع فيكون مشتركا
او بغيره فيكون مجازا ويجب صون التعريفات عن كل منهما وبعد تسليمه وجود الاعراب
فيما نحن فيه غير مسلم لما مر وبعد تسليمه فذلك فرع الوحدة قوله فيلزم الدور يعني
ان عدم جريانها منها يتوقف على الوحدة ولو توقفت هي عليه يلزم الدور
وهو باطل للزوم تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين وعلى سابقه بمرتبة وهو محال
قوله وجواز نحو حسنة اذ لو كان التاء جزء منه لم يجز لامتناع اربع حركات
متوالية في كلمة واحدة قوله وجريان الاعراب على بعضها كتاء التأنيث
وياء النسبة قوله وكانهم لم يذكروا في محل الاختلاف انها كلمات او بعاضها فعل
نحو كاستفعل وافعاعل ونحوها قوله لعدم الاطراد في التاء انه على ضعيف
المجيء كل من هذه الابواب بمعنى مجرده كالحق بمعنى لحق وعوضته بمعنى عضته
واستقر بمعنى قر ودافع بمعنى دفع فلا تكون كلمات بل ابعاضها وفاقا قوله لم
وهمزة افعل كسين استفعل بجيئان لمعان فتحمل على المجاز بعلاقة السببية
قوله ان الضمائر المرفوعة المتصلة متحركة اولا قوله وان تغيرت البنية بسببها
لانها لما كانت تفيد الامتزاج والاختلاط بينها وبين الافعال كالجزء الاخير

بحث الضرورة

بحث لان هذا غير مسلم كيف وقد سبق
اليه ذهن من سبق في مضمار التدقيق
فضلا عن المبتدي القاصر عن فهم
المرام على الوجه الحقيقي بل يفهم
من كلام الكامل لان لفظة الفائد
فافهم ايها الماهر منه

على بيانه

ومنه تلحق في القنوت منه

فيه بحث لان جواز اطلاق العام على الخاص لا يستلزم جواز اطلاق الخاص على العام منه

قاله العبد العاجز ...

من الطرفين كما بين الكل والجزء جعلت في حكم الجزء حتى اطلق على المجموع الكلمة والفعل وجعل التغيير فيها تغييرا في صيغة الفعل بين شد ذلك البدر ستكين اللام في ضربت فراعى توالي الحركات الاربع وذلك انما يمتنع في الكلمة الواحدة لو وقع نحو ضربك وجعل النون في المضارع علامة الرفع مع كونها بعد الضمائر ودخل اللاعراب الاواخر ومنع العطف عليها بلا تاكيد ولا فصل كذا ذكره في امالته فقول الرضي واما سكون لام الكلمة في ضربت لا يوجب تغيير البنية اذ لا يعتبر حركة اللام وكونها في البنية ليس كما ينبغي فافهم قوله لئلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل في الكتابة والاستتار من ضرورة لا يصار اليه الا عند التعذر قوله وان دل جميعها على معان فانها تدل بمادة كل منها على الحدث وهيئة الاول على الزمان وهيئة الثاني والثالث على الذات المنسوب اليها الحدث اطرادا قوله فلذلك اى لاجل اتفاقهم على ان ما ذكر كلمات ودلالة هيئاتها على معان قوله وتكلف بعضهم الشيخ الرضي وقطب الدين الشيرازي قوله جزء من اجزائه المرتبة في السمع والهيئة ليست كذلك بل هما مسموعان معا قوله ورد بعضهم القاضي عضد الدين في الشرح مختصر ابن الحاجب في الاصول قوله بانه تحكم لا يشعر به الحد اى حد المفرد لان الجزء ذكر فيه مطلقا يحتمل المرتبة وغيره والتقدير بلا قرينة تكلف لا يرتكب لا سيما في التعريف ويجب الحمل على المحمل المتبادر قوله فيما سبق حيث قال وكذا الصيغة بعد قوله والحركات كيفيات للصوت وفيه حيث قال وهي ليست بلفظ بعد قوله اذ الموضوع في المركبات هيئة وفيه انه مذكور هاهنا لغرض آخر لا للجواب عن هذا الاعتراض ولان المعروف هاهنا عدم كون الهيئة التركيبية لفظا والاعتراض هنا بالافرادية بخلاف ما قلنا ولان تحقيق هذا وتفهم

يحتاج الى ما سبق ولذا احاله اليه بقوله كما سبق قوله وفساد جعل الحركات ثم ما مر فيما سبق ايضا فالاولى تقديمه على قوله فيما سبق كما قيل لكن يمكن ان يقال انه لم يصرح بسبقه لكونه اظهر لان المذكور اصالة واولا خلاف الاول قوله فالحق فيه التفصيل واطلاق الفريقين باطل قوله ان كانت مطردة في الدلالة على معنى قوله ان جاز للمصاحبة فيكون بمعنى مع كما في دخلت عليه بثياب السفر قوله مع بقاء الكلمة على معناها وصيغتها قوله كما كانت في الصفات اى في اكثرها والا فينتقض نحو ضرب جمع ضارب فانه لا يجوز الانتزاع مع بقاء الكلمة فيكون كالظلمة او نقول انه لندوره جعل كالمعدوم فلم يتعرض له واشار باداة التمثيل الى ان هذه التاء غير مختصة بها بل توجد في بعض الاسماء كمرأة وتمرة واستخراج فانه يوجد كل منها الاطراد والانتزاع ويرشد الى هذا ايضا قوله فيما سبق بل الاولى احد معنيي التاء في استخراجه ومعنى صيغة فعلة ولما نسب الاستقلال وعدم الجزئية ولا داعي لتنزيلها منزلة الجزء لم يجعل التغيير فيما قبلها بالفتح وزوالها تغييرا في الصيغة كما يجيء في بحث الجمع ان حال الاخر لا يعتبر في الصيغة وكذلك جاز نحو حسنة قوله فهي برأسها لا جزء من مدخولها لوجود دليل الاستقلال وعدم المقتضي فمنع دلالته مستندا بجواز كونها سببا لدلالة المجموع مكابرة واما جريان الاعراب عليها فلا يدل على الجزئية لجواز اعطاء اعراب الكلمة لمجاورة لها ولم يتعرض له مع انه لا بد منه هنا لظهوره مما سبق فتذكر قوله والا اى وان لم تكن مطردة مع جواز الانتزاع اما بانتفائهما معا بان وجد معنى زائد على المجرد في البعض دون البعض مع عدم جواز الانتزاع كالفعلة بالفتح والكسر والظلمة وهي ضد النور ولا يقال ظلم بمعنى الاعتداء ووضع الشيء في غير موضعه او بانتفاء احدهما بان جاز الانتزاع

ولا يوجد معنى زايد على المجرد كغلبة فانه يقال غلب بمعناها لكن جواز اربع حركات
متوالية لا يساعد ذلك فيقتصر على الاول بقرينة قوله كظلمة وفيما ذكرنا من قوله
السابق اشارة اليه ايضا فيوافق قوله وفيما عداهما اجزاء لانتفائهما فلو قال
انتفيا معا لكان اظهر لكن قصد الامتحان للاذهان مع ان ذلك خارج على التقسيم
ولم ينبه اعتمادا على الفهم من قوله ففيهما احتمال ولما كان فيه احتمال الاستقلال
نظرا الى جواز الانتزاع جاز فيه اربع حركات متوالية فان قيل
ان لم يوجد الدلالة فكيف يتصور كونها كلمة قلت لكون كحروف الزيادة فافهم
لكن تجويزهم حذف التاء في الترخيم من غير اشتراط كون المنادى زايدا على ثلثة
يدل على انها كلمة على الاطلاق بل اسها تنبه الشارح على هذا في هذا البحث
على هذا ايضا جواز اربع حركات متوالية في ضربة جمع ضارب مع عدم جواز
الانتزاع مع البقاء والاطراد قوله والفا التانيث جزآن لانتفائهما معا
واما جواز الانتزاع في ذكرى وغواء فلكونه نادرا جعل كالمعدوم في كلمة
في بحث غير المنصرف قوله لتخلفه في نحو ضربت لان التاء فيه كلمة مع انه لا يكون
انتزاعها منه مع بقاء الكلمة اقول التخلف للضرورة لا يورث منعا فيما
لا ضرورة فيه فتامل قيل وفيه بحث لانه ان اراد بالبقاء لفظا ففساده
ظ وكذا ان اراد معنى وان اراد هيئة ضرب مثلا فهي باقية بعد انتزاع
التاء عنه لان سكون الباء عند اتصالها انما يكون لمانع وقد عرفته في الصرف
فيكون في حكم العدم فلما ذهب ذلك المانع عاد الممنوع وان اراد بقاء الهيئة
حين الانتزاع فنحو قائمة كذلك في ذلك الحين لان قائمة ان انتزع منه التاء
يكون الميم مفتوحة حين الانتزاع ثم يعرب على ما يقتضيه العامل وان اراد مجموع
ذلك على ما هو الظاهر من اطلاقه حيث قال مع بقاء الكلمة فلا يخفى عليك

حال

قوله في حكم العدم اقول فان قلت فعلى هذا يكون سكون الباء بعد البقاء المحذور وهو توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا انهم جوزوا ضربنا مع وجود ذلك لكون حركة التاء في حكم السكون قلت هذا من الاعتبارات العقلية فلا يلزم الاطراد فيه

حال ضرب المنتزع عنه التاء كحال ضرب اتصالها من كل وجه كما في قائم وان اراد
غير هذا فعليه البيان انتهى ومما سلفنا في الضمائر ونادا التانيث اندفع بحثه فلا
تغفل قوله على احوال الفاعل من التكلم والخطاب والغيبة والتذكير والتانيث من حيث
هي نسبة وحالة بينه وبين الفعل فلا تدل عليها ما لم يتم ذكرهما والا لم تكن حروفا كما
تغفل عن هذا فالا من غير اضافتها الى الفاعل فاطال بلا طائل قوله لزم تقدم الفاعل
في مثل يضرب وتعدده في البعض نحو يضربان ويضربون قوله ان غيرت اي ياء النسبة
بنية الكلمة التي هي عليها تحلت واما جعلها مجهولة وضميرا راجعا الى الكلمة او البنية
فلا يلايم السباق والسياق فافهم ثم التغيير اما لفظي مثل نمري بفتح الفاء والعين
في النسبة الى نمر بكسر العين ودئلي بضم الفاء وفتح العين في النسبة الى دئل بكسر العين
واما غير لفظي كبصري بكسر الباء في النسبة الى بصرة بالفتح وبدوي في بدو في التغيير
يطلب في الشافية قوله وان لم تغير كتمري وضربي وماذكره من الحكم اذا لم
ينخلع عنها معنى النسبة واما اذا انخلع فينبغي ان يكون كلمة كالتاء ان وجد
الشرطان كروي وبختي وجزءان انتفيا معا ككرسي واما انتفاء احدهما
فلم نجد له مثالا لكن جمع مدلولها معها جمع التكسير ومنعه كبخاتي وكراسي بخلاف
التاء والياء التي لم ينخلع عنها معنى النسبة حيث لا يقال في تمرة تمارة وفي بصري
بصاري بدلالته على الجزئية مطلقا كما قال الشارح في بحث غير المنصرف لما اذا
انخلع عن الياء معنى النسبة ككرسي وبختي فالانتزاع في جزئيهما انما منع جمعا
بها لوجود الوزن فلولم تكن جزءا لم يمنعا كما اذا دخل عليهما ياء النسبة بعد
جعلهما علما حيث يقال بخاتي وكراسي بحذف الياء المشددة مع التنوين لعدم
الوزن ولذا لم يعد واشر جالى وكالى في النسبة الى جمال وكمال من صيغة
منتهى الجموع واللازم انه لا يؤثر الجمع بهذا الوزن لوجوده في المفرد كالقرابة

القائل عبد العزيز التروجي منه

قوله وكونه بعد الاعراب قيل فيه حسن اعانة لكونه مثل عبد الله علما كالمبني
فيما قصده فيما سبق وانما جرى الاعراب في اخره مع كونه وسط الكلمة واول
في قول الشارح سابق اشارة الى ان محل الاعراب هو الاخر وانما جرى في الوسط للضرورة
ولا ضرورة فيما نحن فيه فيبقى على الاصل فلا اعانة فضلا عن حسنها بل احد القولين يعاضد
بالاخر فضلا عن ان يتناقضا قوله كلمات للاطراد والانتزاع قد سبق ان فائدة حال
الاخر لا يعتبر في الصيغة قوله راجع الى ما او الى الكلمة بتاويل انها عبارة عما وضع
اختار الاول مع كونه خلاف المتعارف وهو تقسيم المحدود المقصود دون الحد
لقربه وعدم احتياجه الى التأويل قوله ثم نقل الى ما كان في طرفي الكلام فيكون تسمية
الحال باسم المحل قوله غير جزء منه ولا مستقل بنفسه بيان وتفسير لما في طرفي الكلام وجانبيه
او حال منه او من ضميره وقوله مستقل عطف على جزء ولا تأكيد للنفي احترز بالاول
عن المسند والمسند اليه فان كلا منهما جزء وداخل فيه ليس في جانبه ثم ان هذا محمول
على الاغلب بشهادة كلمة الي قوله فيما بعد وان الحرف قد يكون جزءا منه وبالثاني عن
زيد وفائدة وان كان في طرف الكلام لكنه مستقلا له كانه ليس في جانب ومتعلقا فلا
يليق التسمية بالحرف فهذا الوجه لاطراده وعدم وجوده في غيره اولى مما ذكره
الفاضل الجامي من انه في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان
عمدة في الكلام وهو لا يقع فانه يوجد فيهما ايضا لكونهما في جانب مقابل
له وفيما لا يقع عمدة في الاسماء مثل زيدا في ضربت زيدا نعم الاطراد في وجه
التسمية ليس بواجب لكن وجوده احب واعذب ويمكن دفع الاول بانهما لم يسميا به
للتمييز ولم يعكس لوجود وجه التسمية بغيره بخلافه لكن عدم الورود اصلا
اولى ان يحمل قوله وهو لا يقع على الاغلب ايضا لكن ليس في كلامه ما يشعر به كما في
كلام الشارح وقال الفاضل العصام الاولى حيث لا تدل على معنى في نفسه

خلافهما

بخلافهما انتهى ووجهه لا يرد الثاني وانه لا يحتاج الى ان يحمل قوله لا تدل على الاغلب
وان ما ذكره يعني ... قول المص في هذا المحل بخلاف ما ذكره الفاضل الجامي
فانه يتوقف على بحث الكل او لذا قال كما ستعرف لكن يبقى الاول فما ذكره التحرير
اولى منه ايضا فافهم قوله لو وجد جنس الدلالة يشير الى ان المراد مطلق الدلالة
اعم من المطابقية والتضمنية ولا مجال للالتزامية كما يجيء قوله فقط لا بد منه
كما ستعرفه قوله بخلاف الاسماء اللازمة دفع لما يرد من انها محتاجة في الافادة
الى ذكر متعلقاتها ايضا فينتقض الحد بها قوله لكن الغرض منه وضعه التوصل
قال بعض الكمل ذكر المتعلق لتخصيص ويصلح للوصفية المقصودة
به قوله وسر عدم دلالة الحرف الخ المضاف اليه الخ واندفع به الايراد بان وجوب ذكر المتعلق
لو كان لحصر الدلالة وتمام الفهم لزم ان يصح الحكم به او عليه بعد ذكره لحصول
الدلالة وتمام الفهم به ووجه ان الحكم به او عليه يتوقف على الملاحظة قصدا
بشهادة الوجدان قوله ولو معنى ان اي مجازا باطلاقه مطلق الشرطية لكن
وجه الاختيار علمه ان غير ظ قوله بقرينة فيه في قول المص والالة مركبة الخ ولا
قوله والا اي وان لم يكن بعضها بل بمعناه الحقيقي الذي هو انتفاء الثاني لانتفاء
الاول لزم الخ قوله لما تقدم ان الشرط صدر الكلام عند النحوي والتقدم اللفظي
يبطله بخلاف اهل الميزان فان التقدم اللفظي لا يبطله عندهم بناء على ان نظرهم
الى المعنى قوله او ان لم يدل بغيره فقط لم يذكره لانفهامه مما سبق قوله بان وجد
دلالة ما بنفسه اشارة الى ان توجه النفي الى القيد لا المقيد الخ قوله ولو تضمنية
الواو الداخلة على لو وان الوصليتين للحال عند الجمهور وفي قول الشارح في
اواخر بحث التقديري اذ لو وجد المحلي وهو ادنى من التقديري لقال ولو
محلا اشارة ما اليه تبصر والعطف على مقدر هو نقيض المذكور عند الجزري

قيد هو اقبس وفي تقديره المعطوف عليه في قول المص ولو نسيا ذكرت المفعولية
اشارة اليه وللاعتراض عند بعض النحاة سواء توسطت بين اجزاء
الكلام او تاخرت فعلى الاول تفيدان اولوية نقيض الشرط للجزاء وعلى الثاني
تفيدان المساواة بين النقيضين وعلى الثالث تفيدان معنى يتعلق بمعنى
الكلام السابق ويقرره قوله والاعوان لم يتوجه النفي الى القيد بل الى اصل الكلام
لم يصر كلمة لكون الوضع الذي يستلزم الدلالة ماخوذا في تعريفها قوله فاندفع
بتقريرنا من قوله لوجد جنس الدلالة وقوله فقط وقوله بان وجد الخ قوله والنسبة
الغير المستقلة اي النسبة الى فاعل معين كما هو المشهور واما النسبة
الى فاعل ما كما هو رأي البعض فهي مستقلة لانها تتعقل فاعل ما هو مفهوم
بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معناه المطابقي مستقلا كذا ذكره العصام
فالوصف بالاقتران وصف بصفة الجزء ولما كان الزمان مدلول الهيئة التي
ليست بلفظ كما سيصرح به لم يتعرض لكونه مدلولا تضمنيا للفعل وجعله
ايا تضمنيا باعتبار ان الهيئة كالجزء منه فالتعبير بالتضمن بطريق التشبيه
فالمطابقي هو مجموع الحدث والنسبة فقط على ما هو الظاهر من كلامه وقال بعض
الكمل والحق ان اللفظ اعني المادة مع الهيئة المخصوصة دالة على حدث
مخصوص هو المقيد بزمان مخصوص وان اعتبار الزمان قيدا اوجه من اعتباره
جزءا اذ وحدة المدلول انسب بان يكون لفظا واحدا وقصد الفعل من الاسم لا يتوقف
على اعتباره جزءا لظهور ان المقيد لا يكون معنى لغير الفعل انتهى وقال الفاضل
العصام اعلم ان القول بان الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان كما
اجمعوا عليه ليس الا لان الفعل لا يكون بدون الفاعل فالجاؤهم تصحيح ذلك
الى ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل لئلا يكون له بد من الفاعل

يعني الشرود منه

قف

ولا

ولا اضطرار لمن شرح الله صدره ورزقه نصره فنقول لك تمام التوجيه ان الفعل
موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت في الهيئة التركيبية كما في الجملة
الاسمية اذ لا يخفى على المنصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة
ضرب زيد لغوا ومن اماراتها ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث والنسبة
تفصيلا وقد اتفقوا ان دلالة المفرد لا يكون تفصيلا قوله ولهذا لم يصح تركيب القضية
الشرطية من مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث
على وجه يكون مستعدا لان ينسب الى شيء فيلزم اسناده الى شيء لئلا يكون احضاره على
هذا الوجه لغوا انتهى قوله ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين لانها
التي حكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى والصدق وعدمه
انما يتصوران في النسبة التفصيلية قوله الجواب عن الاول انهم لما رأوا انه كلما تبدل
المادة تبدل الحدث بالذات وكلما تبدل الهيئة تبدل الزمان كذلك المدلول بتبدل
دالة حكموا بان الاولى دالة على الاول والثاني على الثاني فافهم ايها الزكي وانه قد
يعارض بانه كان للواحد معنيان يكون ادل على ان جعل الزمان مدلول الهيئة
لا جزء مدلول اللفظ من الوحدة اذا كان مسلكه في النسبة مسلك الفاضل العصام
على ما هو مقتضى كلامه فافهم وبين الثاني ان الفعل يفهم منه النسبة اجمالا والتفصيل انما جاء
من الهيئة التركيبية لكن لما لم يكن له بد من ذكر الفاعل فلم ينفك عن الهيئة التركيبية
لم يظهر فهم النسبة الاجمالية بسبب فهم التفصيلية من الهيئة التركيبية او نقول انا نفهم
منه تفصيلا كما نفهم من الهيئة التركيبية لكن لها فائدة اخرى هو ربط الاجزاء
فلما حصل الاولى منه بقي لها الثانية كاللام في لفظ الله عند مقارنتها بحرف النداء
فلا لغوية وسيجيء من ان رجحان الامارة قد تختلف والاتفاق محمول على غير الفعل
لئلا يتعارض الاجماعان قوله على وجه يكون مستعدا لان ينسب الى شيء اقول

قوله بصدق قضية او بقوة القرينة الى الفعل منه

قوله انما يتصوران في النسبة التي لا بد فيها من ملاحظة المحكوم عليه وبه والنسبة تفصيلا منه

اي عدم الصدق في نفس الامر على تقدير كونه صادقا منه

وهو قول بعض الكمل وقول العصام المناسب له فقط منه

فائدة ربانية

فانه يفيد التعريف والعوضية عند التجرد فاذا قرن بها يفيد الثاني فقط منه

كل حدث مستعد لان ينسب الى شيء مع انه لا يلزم ذكر الفاعل ولو سلم اختصاصه
بالفعل فالاستعداد لا يلزمه الاسناد بالفعل حتى يلزم ذكر الفاعل **قوله** لئلا يكون
احضاره على هذا الوجه لغوا اقول انما يكون لغوا لو لم يلاحظ الاستعداد ولم يجعل
لان يسند الى شيء اصلا ثم هذا يفيد الاولوية لا الوجوب وهو المدعى فلذا لم
يعتد به التحرير ولم يعدل عن مسلك الجمهور **قوله** لعدم صدقه على الحرف لعدم دلالته
على معنى تضمني غير مستقل **قوله** مع صدقه على الفعل لدلالته على تضمني غير مستقل
بنسبته الى فاعل معين **قوله** للالتزامية التي هي الدلالة على الخارج اللازم لان
المراد هنا الدلالة المعتبرة في مفهوم المقسم وهي الدلالة على معنى معتبر فيه وذاتي له
كما سبق **قوله** وان اريد اعم وهو المراد ولكن يندفع ما لزم بقوله فقط **قوله**
ولكن في قرينة الحصر بقوله فقط خفاء لا يطلع عليها ويجيء في الحاشية بمجرد ورود
الاعتراض لا يكون قرينة **قوله** اي ما وضع مفرد لم يرجع الضمير الى المعنى كما
رأى الفاضل الجامي لانه خلاف الظاهر المتبادر في عبارة المص لعدم ذكره فيها
صريحا **قوله** او موضوعا هذا لا يصح على ما في الجامي الا بتقدير الصلة اي موضوعا له او
يجعل حالا من داله **قوله** اي لو دل على اقتران معناه التضمني وضعا اي اقترانا وضعيا
او دلالة وضعية يعني ان الاقتران صفة المعنى حقيقة لكن وصف به اللفظ
هنا فاريد دلالته عليه هذا اصل ذكره ابن الحاجب في بحث الحال من ايضاح المفصل
وفائدة التنبيه على انه يكون وضعا لان دلالة اللفظ عليه بحسب الوضع فالمعنى لو دل
على معنى تضمني مقترن باحدها بحسب دلالته عليها فالاقتران ليس على وضع له الفعل
ولا جزءه حتى يدل عليه **قوله** لو اقترن معناه اي المعنى المدلول عليه بنفسه في الفهم
عنه اي حين يفهم ذلك المعنى منه يفهم احد الازمنة ايضا مقارنا له وخرج
بقوله في الفهم عنه ما اقترن معناه باحدها في الواقع لا في الفهم كالمصادر وما اقترن

بحسب الفهم لكن من لفظين كضارب امس او الان او غدا فانه قيل الاحتياج الى قوله
في الفهم عنه لاغناء قول المص وضعا عنه قلت هذا ثم لان المراد باقتران المعنى بحسب
الوضع اقترانه في نظر الواضع وذلك لا يستلزم ان لا يجتمع ما هو بحسب الواقع فافهم
قوله بمعنى احد الازمنة لم يوجد في كلام الفاضل الجامي لفظ معنى ولم يظهر لي وجه
ذكره وكذا قول والدهن وعدم ذكر قوله عنه مع انه لا بد منه كما اشرنا اليه فافهم
قوله بانه يحتمل الى توقف ان الوضعي على هذا الوجه فلا يرد مثل ضارب امس او الان او
غدا فان اقتران ضارب بدلالته احد الازمنة بحسب الوضع **قوله**
وهو اظهر فيهما الخ اما الاول فلعدم صرف الاقتران او ضميره عن الظاهر كما مر فلا اول
الاول والثاني الثاني واما الثاني فلان في حذف المضاف فقط بخلاف ما ذكره
الفاضلان فان فيه تحققات كما اشرنا اليها واما الثالث فلانه فيه بيان انه فصل
الفعل من الاسم بدلالته على احد الازمنة بهيئته بخلاف ما ذكراه فانه وان فهم
منه ان فصل من الاسم بدلالته عليه لكن لم يفهم منه ان دلالته عليه بهيئته وهو
المراد فيه وههنا وجه اخر وهو لو اقترن معنى باحدها وهذا اولى واقرب قوله
معنى تمييز معنى الفاعل فلو قدر قولنا في الفهم عنه يكون في الكلام ما ذكره الفاضل الجامي
بعينه وان لم يقدر ينتقض التعريف بما خرج به فما ذكره في حاشيته من قوله وهو اظهر
فيهما وافق تحققا واقرب للمراد ينبئ عن عدم فهم المراد لانه بعد تسليم كونه وجها
اخر وعدم فيه لم يوجد فيما قاله ما ذكرنا من وجه الاقربية في قول التحرير **قوله**
اصلا اي لا وضعا ولا عقلا ولا استعمالا هذا مع قطع النظر عن التحقيق الاتي
فلا تغفل **قوله** كعسى رد بانه لا انسلاخ فيه فانه يدل على ما قبل التكلم ولكن لا يعتبر
منقطعا الى زمان التكلم لئلا ينقلب الرجاء الى الياس وعدم الانقطاع لا يباين في
القصد الى الزمان الفعلي ضمنا وكذا باب نعم فانه قصد به التكلم مبالغة في

الزمان

القائل عبد العزيز الشروي

اما نقاصر قول الشريف فلما اشرنا اليه فلا ... الفهم ... اللفظ ... دلالة على المفهوم فافهم منه

في معنى المدح والذم وذلك القصد لا ينافي الاقتران باحد الازمنة
في ضمن الاستمرار هذا كلام المراد وكذا قوله حيث فان الشارع وان جعلها للانشاء
لكن لم يسقط منه معنى الاخبار بالكلية كذا قيل لكن فيه كلام مذكور في الاصول
لا سيما في اصول ابن كمال الحاكم قوله ويمكن رد لما قيل بانه ليس المقصود من زيادة
وضعا دخول هذه الافعال بل لم يزد واكتفى بمطلق الاقتران لكن خروج هذه الافعال
ايضا بالمقصود منها خروج بما بيانه ولكن هنا لكونها باعتبار اللزوم
العقلي خفية كما تنبيها على المبتدى ولذا كانت غير معتبرة عندهم اشار الى ضعف الدلالة
الرد بلفظ الامكان لكن التعرض له ليجري ذهن الطالب عليه قوله اذ الانشاء
احداث ما لم يكن فلا بد من زمان يقع فيه الحدث وهو الحال او الاستقبال على
ما هو مقتضى العقل قوله منقولة عن المصادر في الاستعمال الى معاني الافعال
لانه لا يفهم منها الالفاظ بل معان هي معاني الافعال فحذف المضاف ايجازا
كما سيجيء به الشارح فان بعض الكمل منقولة الى الفاظها والمقترن باحد الازمنة
هو مدلول مسماها لا مدلولها واجاب عن عدم الالفاظ منها بانه يجوز ان يكون
ذلك بطريق التوسع بترك ملاحظة الواسطة والانتقال الى معنى الفعل انفهام هذا
كلام ويفهم منه الجواب عن الرد بان نزال مثلا معدول عن انزل والمعدول
والمعدول عنه لا بد وان يتحدا في المعنى وهما غير متحدين فيه على هذا التقدير اذ نزال
ح لفظ انزل وليس معنى انزل ثم قال وليس هذا ابعد من وضع صيغة ليست
من صيغ الفعل لمعنى الفعل بالذات مع ان التشبث باسم الفعل يؤكد كونه
علم اللفظ ثم قال بل الحق ان اسم الفعل بمعنى المصدر المؤكد المنصوب بالامر او بالماضي
النائب مناب احدهما محذوفا فاد معنى ما ناب عنه فظن ان اسم الفعل بمعنى الفعل
نفسه فقيل هو ما كان بمعنى الامر او الماضي وتسميته وضعه للايجاز مع التأكيد

فان اريد مثلا اسم الماضي والافتراق بمدلول الماضي لا بمدلول او بمثله

ح

صيغ

قال في الكشف انه قيل من صيرورة الفعل بالنقل عنها كثيرة يقتضي صيرورة اسم الفعل فعلا بالنقل الى معنى الفعل فالمخلص منه في جعله علم اللفظ

والمبالغة وذا بان يكون اسم المصدر المؤكد النائب عن الفعل قوله والظروف
وهذه وان خرجت عن حد الفعل بقوله وضعا لكنها لم تدخل في حد الاسم لكونها
مركبة في اصل الوضع فحدثهم من اسماء الافعال محمول على التغليب فافهم قوله بغلبة
الاستعمال بحيث تحتاج ارادة غيره الى القرينة قوله انهما في الحال حقيقة فيكونان
مقترنين بحسب الوضع لا بحسب الاستعمال فلا تخرجان بزيادة وضعا فينتقض بهما الحد
منعا قوله وهو المتبادر اي تبادر الحال منهما بلا قرينة من امارات الحقيقة قوله
ان معنى في الحال وفي الاستقبال في المثالين فيهما فيكون في الحال وفي الاستقبال من قبيل
ذكر المحل وارادة الحال قوله والامارة قد تتخلف جواب عن قوله والمتبادر من اماراتها
يعني ان الامارة لكونها ظنية قد تتخلف كالسحاب امارة للمطر لكن قد يوجد
بدون المطر قوله لان اشتراط الحال بدلالة العقل لا بغلبة الاستعمال كما قيل قوله
لا يصدق على المعدوم بل على الموجود ولا بد له من زمان يقع فيه اعتبره العقل
زمان الحال قوله وان جميع الاسماء فلا وجه لتخصيص اسمي الفاعل والمفعول بالذكر
على ما قيل ثم المراد به ما عدا لفظ الماضي ونحوه مما يكون المفهوم منه مقابلا لما
في الحال فانه وان دل على زمان بحسب العقل كما هو رأي ابن الحاجب لكن لا يدل
على زمان الحال كما سيجيء قوله لاقتضاء مفهومها الوقوع في الحال قوله واما في الماضي
المنقطع احترز به عن المستمر فان استعمالها فيه حقيقة بلا خفاء ولا اختلاف
فانه يشمل الحال فتكون مستعملة فيه ضمنا قوله ففيه خفاء واختلاف حقيقة من
جهة انه استعمال في الموجود في الجملة ومجاز من جهة انه استعمال في المعدوم
في الحال فيكون كالاستعمال في الاستقبال قوله في بعضها هذا سهو من القلم لانه
من الحروف والتحقيق كون عدم الدلالة بحسب الوضع على الزمان وفهمه عقلا
او استعمالا موجودا في جميع الاسماء لا ان هذا الفهم موجود في البعض كما يوهم

الماضي

دون البعض

هذه العبارة وعلى تقدير وجوده ينبغي ان يذكر ثانيا قبل قوله استعمالا او يذكر الواو بل
او فافهم قوله عقلا اي في الحال او الاستقبال كما في المستقبال قوله نحو الصبوح اي المشروب
اول النهار والغبوق اي المشروب اخر النهار فانهما وان كانا مقترنين وضعا بزمان
لكن ليس هذا الزمان باحد الازمنة على التعيين بل يحتمل كلا منها قوله لانه لاحد الازمنة
في اصل الوضع يعني ان المضارع مشترك على ما هو الاصح كما سيصرح به لكن الاشتراك
في اصل الوضع بل هو عارض في الاستعمال فيقترن في اصل الوضع صريحا قوله لو سلم الاشتراك
الخ في اصل الوضع فالدال على اثنين دال على واحد منهما ضمنا فالاقتران اعم منهما
واما اذا لم يكن مشتركا اصلا بل كان في احدهما حقيقة وفي الاخر مجازا فلا اشكال
اصلا اذا لم يرد بهما الزمانان واما اذا اريد بهما فلا اشكال اذ تخرجان بما خرج
بمثل اسم فيه انه اذا لم يرد بهما فلا يلزم ان يراد بهما الحدث الذي ورد به الاشكال
بل يحتمل ان يراد بهما نوعان من اللفظ مثل ضرب ماض ويضرب مستقبل فلا اشكال
في ايضا لان الاقتران انما يكون لمدلول مسماها لا المدلولها فيخرجان بما خرج
به مثل جرو فلو قال اذا اريد بهما الحدث لكان اولى والله اعلم فافهم قوله فاذا قيل الفعل
الى الحدث لانه يرد الاشكال كما اشرنا قوله فالمعنى مستقبل زمانه او ماض زمانه
فيكون في المال كالذي اريد به الزمان فيخرج بما خرج قوله ان دلالتهما على الزمان
من حيث المعقول يعني ان الماضي والمستقبل اذا اريد بهما الحدث يكون
معنى الاول الحدث الذي قام به المضي ومعنى الثاني الحدث الذي وقع عليه او
قام به الاستقبال فلا يدخل في مفهومهما الزمان بل يدل عليه عقلا كالمضي والاستقبال
فيخرجان بقوله وضعا ثم المراد بالزمان المدلول عليه عقلا ما يقابل الحال
كما اشرنا اليه قوله ونحوه كالسلف والخلف والتقدم والتاخر قوله مضي من
الزمان شيء بعض في كقوله يوم من يوم الجمعة يعني انه لا يلزم ان يكون مدلوله

حدثا

حدثا كما لا يلزم ان يكون مضيه في الزمان كما يشعر به كلام ابن الحاجب بل يعم كل ماض
او سابق حدثا كان او في المكان فلا يدل على الزمان بحسب العقل ايضا لعدم الاستلزام بل
بحسب الاستعمال لكن هذا مع قطع النظر عن التحقيق السابق قوله بعض في الارض كتب
في الحاشية الوجدان يقول نحو فلان ماض في الارض هذا كلامه لان الكلام في لفظ الماضي
وليظهر انه مستعمل في الذات لا في الحدث بخلاف عبارة الرضي بخلافهما فانهما
كما يطلقان على الذات يطلقان على الحدث فيرد على ان الحد ينتقض بهما لا انهما
مقترنان بالزمان فيحتاج الى الجواب بانهما غير مقترنين وضعا بل استعمالا
وهو معتبر بخلاف الحال فانه لما لم يعتبر بصريح حاله لم يرد به النقض حتى احتيج
الى دفعه بان حاله كحال الماضي بل لا يصح هذا القول فافهم قوله لئلا يخرج نحو نعم وكس
مما انسلخ من الزمان نحو عسى وبعث فانه وجد فيه دلالة على معنى بنفسه والاقتران
في الوضع الاول بدلالته احد الازمنة او دالة لكن جزء في الوضع الثاني عن الزمان
قوله وخولب كتب في الحاشية اعلم انه في الافعال الناقصة مذهبين الاول انسلاخها
من الحدث وتمحضها للزمان فلذا سميت ناقصة والثاني عدم الانسلاخ
وكلام الشارح مبني على الاول واما الكوفي فقصد من التام لا من الناقص
على الاول ونقصانها على الثاني لعدم تمامها بالفاعل انتهى قوله ولا يدخل اسماء
الافعال فانها وان وجد فيها دلالة ما بنفسها والاقتران بالدلالة اولا
في الوضع الثاني لكن لم يوجد الاقتران المذكور في الوضع الاول الذي
هو المراد فيها متعدد لتحقق امارة الوضع في كل منها نظرا الى المعنى الثاني
وهي فهم المعنى بلا قرينة وكذا ذكر الوضع في تعريف كل منها والجواب عن الاول
ما سبق من ان الامارة قد تتخلف وعن الثاني ان ذكر الوضع في تعريف
اسماء الافعال مسلم لكن اللازم ليس بحاصل له بل للغرض كما صرح به الشارح

الناقصة والافعال

في تعريف الافعال المقاربة نوع منها ولذا لم يعرفها المصرح به ايضا فيكون الكلام
في تعريفها في عبارة ابن الحاجب كذلك كما يشعر به كلام الفاضل الجامي قدس سره
عليه في تعريف المدح والذم فلا يكون المعنى الثاني موضوعا له واما تعريف
اسماء الافعال فالوضع غير مذكور فيه قال الفاضل العصام لم يقل ما وضع
لمعنى كما قال في تعريف المضمر واسماء الاشارة لان دلالتها على هذه المعاني ليست
بحسب الوضع ولذا خرجت عن الفعل انتهى قوله فيلزم ان يكون نحو زيد علما مما يقترن
الفعل وجعل علما لشخص وبكر فانه يصدق عليه انه وجد فيه لانه ما ينقض والاقتران
بدلالته احد الازمنة او دالة في الوضع الاول فينتقض حد الفعل منعا وحد الاسم جمعا
واما اذا اعتبر كل من الوضعين مستقلا فلا يلزم كما يذكره قال الفاضل العصام ودفعه
ان مثل يزيد يدل على معنى مستقل هو الذات غير مقترن بحسب الوضع الاول وهو الوضع
الفعلي لانه لم يكن الذات داخلة في الوضع الفعلي ولم يعتد به الشارح رحمه الله
مع انه على هذا لا يرد ما اورده عليهم بقوله بقي الخ لانه لا تشتبه لدى سلكه
في تاويل الاقتران بل سلك الفاضل الجامي على هذا غير متمش في مثل ليس على
مسلك الفاضل الجامي ايضا فافهم قوله ويمكن الخ في الحاشية اشار بلفظ الامكان
في الوضعين الى الضعف لعدم تشبيههما في دونك وعليك ونحوهما الاختلاف لاختلاف
للحقيقة في الوضعين في الاول لبنت بكلمة وفي الثاني اسم ومع هذا اعتبر الوضع
الاول من وجه حتى لم يصر فعلا ولم يعتبر من وجه اخر حتى غير حكمه فصار اسما انتهى
ويمكن ان يقال انه لم يصر اسما وعدهم من الاسماء على وجه التغليب فظهر بهذا
دبما قررنا ان في كلام الشارح رحمه الله اشارة الى الرابع عنده هو الفعل الاولى والاولى
الشارح فلا يرد انه التزم في صدر الكتاب ان ينقل الاقوال بلا ترجيح وقد
نقل هنا بدونه بل التزم بعده بقوله ومشتملا على رموز خفية فتنبه قوله

والكلمة

والكلمة جنس دفع لما يقال انه لا اختلاف في الحقيقة لان مثل يزيد في كل من الوضعين
كلمة وهي وجه حقيقة وحاصل الدفع انها جنس وما تحتها انواع فيكون من
مختلفي بالفعلية والاسمية في كل منهما قوله مع تخفيف التقليل الصواب الافراد
الان يحمل على التغليب ويجعل قوله والوضعين عطف تفسير قوله بسبب المناسب والاشتراك
اذ في اسماء الافعال يوجد في كل من الوضعين الحدث لكن في الوضع الثاني يوجد
الزمان ايضا وفي مثل نعم وبئس يوجد في كل منهما الحدث ايضا لكن في الاول مع الزمان
وفي الثاني بدونه وكذا مثل ليس او يوجد فيه في كل منهما الزمان ايضا لكن في الاول
مع الحدث وفي الثاني بدونه قوله ولو قال المص لو دل وزنه على زمان اي لو دل وزنه
الاصلي لانه المتبادر لاصالته وحاجة الى ذكر الوضع لان المتبادر من الدلالة
وصف بها الكلمة ما تكون الكلمة وهي الوضعية كذا ذكر الفاضل العصام
قوله لكان اخصر واظهر الخ اما الاول فظ واما الثاني فلعدم احتياجه
الى التاويل كما في قول المص واما الثالث فلانه خرج منه دفعة ما خرج من قوله
تدريجا كما بينه الشارح رحمه الله ولانه لا يرد اقوى الاشكال بمثل الماضي والمستقبل
اصلا حتى يحتاج الى الجواب الشيخي واما الرابع فلانه يدخل فيه الافعال المنسلخة
مع الغير المنسلخة دفعة فان كلا منهما وزنها الاصلية يدل على الزمان وانه
لم يرد في الاستعمال وعلى هذا لا حاجة لتقييد الوضع بالاول على راي الشارح في اسماء
الافعال وفي مثل ليس في الافعال المنسلخة من الزمان فقط فافهم ويخرج منه مثل
يزيد علما فانه وزنه باعتبار الكلمة العلمية لا يدل على الزمان لان واضع العلم
لم يضعه للزمان والدلالة تابعة له قوله بناء بالرفع او النصب الخ التغيير
او فسرناه كذلك بناء على انه حق المبتدا التقديم مع ما يتعلق به وان تاخر
في الذكر وقدم الخبر للتنبيه من اول الامر على البعضية وليس التقديم للحصر كما توهم

الجزء بيان

البعض والالغاز كره الفاضل العصام قوله كقولهم السكنجبين هذا تمثيل لمجرد دخول
الواو على الجزء مع قطع النظر عن كون العطف على الجزء بيان لان الظاهر من كلام
الشارح ان كون قوله وما اختص به خبرا على هذا التقدير ايضا كما يفيده صريح
كلام الفاضل نعم قد جوّز البعض كونه مبتدأ مستدلا بقول صاحب الكشاف
في قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله قوله والا اى وان لم يكن احد الامرين
حاصلا ولم يكن من للتبعيض فلا دليل على بعضية المجموع بل على بعضية كل واحد
منه على تقدير كون من للتبعيض وحده وعلى تقدير عدمه ايضا فلا دليل
عليها ايضا وان حصلت من مشاهدة ما ذكر قوله ولا يوجد في غيره النفي
راجع الى القيد فيكون مآله ما يوجد فيه في غيره فيكون تفسيرا لكلا معنيي الاختصاص
اعني الايجابي والسلبي لا للجزء السلبي فقط كما توهم البعض كما ذكره الفاضل
العصام قوله لانها شاملة لجميع افراده اولا والمذكور هنا من الفصل الثاني
قوله والحد لا يكون الا شاملة لكونه من الذاتيات قوله والمبتدي ينتفع
بها اكثر منه لان تمييز الافراد بها اوضح من تمييزها به لكنه اشرف لكونه من
الذاتيات وانفع لافادته التمييز الذاتي لكن تختص بانتفاء خواص
الخواص دون الانتباه قال الشارح في الحاشية بل نقول كما ان بحث
النحاة من الالفاظ من حيث الصورة والاعراب جعلوا الخواص اللفظية
اصلا ومقدما على الحد والمعنوية واتبعوها لها الا يرى ان الكاف
وعن لا يظهر لها فرق في المعنى بين كونهما اسمين وحرفين ولكن لما وجدوا
حرف الجر داخلا عليهما وهو من خواص الاسم جعلوهما اسمين وقدروا
ان معنييهما مستقلان ملحوظان قصدا لئلا يختل حد الاسم والحرف
وكذا لما وجدوا مما يدخل عليه التنوين جعلوه اسما دون باب المصاحبة

وقدروا

الاستقلال في معنى مع ولما لم يجدوا في اسماء الافعال خواص الافعال بل وجدوا
في بعضها تنوينا وفي بعضها كسرا حكموا عليها بالاسمية وان كان في بعضها
في غاية البعد كفعال ولما وجدوا في نعم وبئس وليس ونحوها خواص الافعال
جعلوها افعالا وقدروا فيها النقل عن معان اصلية يوجد فيها الحدث والزمان
فكذلك ترجيح الخاصة على الحد وجعلها اصلا وجعله فرعا وتبعا لها
ولم يجعلوا على العكس لوجهين احدهما ما مر من كون بحثهم من حيث
الصورة فالصورية احق ان تجعل اصلا من المعنوية وثانيهما اختلال
الاحكام وانما احتاجوا الى التقدير لعدم وجود المعنى المشترك بين
المقدرات والمحققات المانع من الاغيار فلزم التقدير ليكون
الحد جامعا ومن هذا القبيل تقديرهم العدل في عمر والعلمية في اسامة
ليكون الحد بما فيه علتان جامعا وكذلك لتسهيل الضبط وتيسير الحفظ
انتهى قوله اذ يصدق تعريف الخاصة عليها فان قلت تعريفها لا يصدق
عليها لانها من الامور المقارنة له لا من الامور الموجودة فيه فلا بد من الدخول
ليتأتى من التمام ومن الذي ذكره في الحاشية الاتية في بحث الاسم قلت
لا من منه بذكره ايضا لانه لكونه صفة الداخل لا يوجد في الفعل بل يوجد
فيه لازمه وهو كونه مدخولا عليه واحد التام وبليس ليس اولى من الاخر
فافهم قوله فعدم التحقق ممنوع هذا لو اريد به الحدث المطلق واما لو
اريد به الحدث الفعلي فلا منع قوله وذا لم يعرف الا من الاختصاص الحصر ممنوع
لجواز ان يعرف ذا بالاستقراء كنفس الاختصاص وبعد ما عرف به جعل وجها
لنفس الاختصاص المعلوم به ايضا فلا دور ولو سلم فاللازم ممنوع لجواز
ان يعرف الاختصاص بالاستقراء وجعل المعروف بالاختصاص وجها لنفس العلم

الغرض واحتمال

قوله الاستغراد ليس الا ان يكون المراد بالوجه ما يعرف به الاختصاص كما يقتضيه قوله فيلزم الدور وقوله فكيف يعرف الاختصاص فكون الاستغراد وجها ظ وان كان المراد ما يقتضيه وجه كما هو الظاهر من قوله وجه الاختصاص قصد الاختصاص ومن قوله يفيد الاولوية لا الامتناع فلا نسلم انه لا يتم ولا يعرف الا بالاستغراد ففيه اشارة الى ما ذكرنا من الجواب وتنبيه على قصور هم باهمالهم ذكر ما يفيد ذلك فاحفظه ينفعك في مواضع شتى قوله قيل لاختصاص الجزم به قاله الشيخ الرضي ووجهه انه لما حط اعراب الفرع عن اعراب الاصل جعل ما هو الاصل في البناء اعرابا له وهو السكون وحذف النون والاخر منزل منزلته قوله كما ولما فان عملهما من حيث هو عملهما مختص بالاسم غير موجود في الفعل مع انهما يدخلان عليهما فيجوز ان يدخل الجوازم عليهما مع ان عملها مختص بالفعل ويمكن ان يقال ان عملها بالمشابهة التي انتفت عند دخولهما على الفعل فينعزلان عن العمل والجوازم ليست كذلك فالقياس مع الفارق لكن هذا كلام على السند الخاص وهو غير مقبول عند المناظرين على انه يمكن ان يقال يجوز ان يكون عملها مشروطا بدخولها على الفعل فلا تعمل في الاسم على تقدير دخولها عليه لانتفاء شرط عملها فالقياس مع الجامع قوله وقيل قاله الفاضل الهندي والمولى الجامي قوله وما فيه من البحث والصواب في وجه الاختصاص وهو الاستغراد مراد الجواب عنه والصواب ايضا مرا فلا تغفل قوله فمنوع لامكان وجوده في الاسم ايضا كما يجيء قوله فغير مفيد اي مسلم ولكنه غير مفيد للمطلوب وهو الاختصاص لان المفيد عدم الوجود في الغير اصلا لا عدم الوقوع قوله ادعى اي اشد اقتضاء للوجود من الدلالة فيكون وجودهما في الاسم اولى منه في الفعل قوله الا ترى الى قولك ضربني زيد غدا مرادا فان اقتضاءه عند قصد الاستقبال به لان يقترن على تقييده

عند قصد

كفا

كفا اشد من اقتضائه بضربني له لدلالة الثاني عليه ولو احتمالا دون الاول قوله قيل لان المعلوم من الموارد انهما لتخصيص الحدث الفعلي بالاستقبال فلا يدخلان الا على الفعل لم يرد عليه ما اورده قوله على رأي اي على رأي الشيخ عبد القاهر متعلق بما فهم من قوله والضارب من معنى التمثيل لا بعم حتى يرد انه فصل بينهما بالمثالين ولو قدم مثال الاسم مع ما يتعلق به على مثال الفعل او اخره عن مثال الحرف لكان اولى قوله وعن المجرور يعني لو لم يجعل من نوع شمر قوله بارز متصل الجرور كاشمر المنصوب فلا يصح الحكم بانه مما خص به الاستثناء جعل ما ليس من خواصه بل لا يوجد فيه اصلا من خواصه فلا تهم ولا تلتفت الى غيرنا قال فيه انه لا احتمال له بل هو ممتنع والاحتراز ليس مما ينبغي قوله فانه لا يوجد في الفعل فضلا عن ان يكون مما خص به قوله قصد الاختصار فيما يكثر استعماله يعني حط الفرع عن الاصل عن شاورها بمنع هذا الضمير عن الاول والاختصاص بالثاني وخص هذا بالمنع والاختصاص لاختصاره بالنسبة الى المنفصل وكثرة استعمال الفعل بالنسبة الى الاسم الذي هو فرع له في العمل لا بالنسبة الى مطلق الاسم فانه اكثر بلا شبهة لانه يستعمل بدون الفعل وهو خلافه ثم ان القصد لكونه قلبيا لا يعرف به الاختصاص بل بوجه ويقتضيه لكن لا يطلع عليه الا بالاستقراء فتنبه تذكر قوله في الامر لو حركت لعارض كضربنا لم يعز مطلقا بمعنى حقيقة او حكما للزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز وعمومه بلا قرينة ظاهرة بخلاف الاصل فانه يوجد في المثالين حقيقة قوله اظهر واخصر اما الاول فلانه لكونه نصا ادل على المراد كالمسند واما الثاني فلزوال المد وسقوط الهمزة ومن غفل قال ما قال قوله او التاويل البعيد الذي يذكره في الحاشية الاتية في بحث الصفة قوله

ادوما اسود ... بوصل التانيث ...

قصد والمميز الاسم الذي يكون التاء فيه لتانيث المسند اليه وهو الصفة

قيد لعبد العزيز ...

[illegible]

عبد العزيز ...

وما فيه حكمها واما الثاني فلا حاجة فيه الى التمييز بل انما حركت فيه ليكون ما في الكلم
على وتيرة واحدة قوله في الفعل لثقل بسبب اتصال الضمير المرفوع البارز
الذي هو كالجزء منه واما الثقل المعنوي فمشترك بينه وبين الصفة فانه
كما يدل على الحدث والنسبة والزمان كذلك الثاني يدل على الذات والحدث
والنسبة فافهم قوله احق بالسكون والاسم لخفته بانتفاء الاتصال المذكور وثقله
استحق بالحركة ولك ان تقول انما حركت في هلم لانه محل الاعراب بخلاف الفعل
قوله من السمو لا من الوسم كما قيل لانه يرده جمعه على اسماء وتصغيره على سمي قوله
لغلبتها وشهرتها قد نبه فيما سبق ان الشهرة لا تصلح ان تكون قرينة للمبتدئ فهذا
لتصحيح كلام المصنف بما هو المكروه اقتداء للشارح لانه مرضي عنده قوله وجواب
لو ولو قدم على الابتداء لكان اسلم من الاشتباه قوله من كون حرف التعريف هو
اللام الساكنة فقط لكن فيه اشعار ايضا بان الخاصة هي اللام وحدها وليس
كذلك قال بعض الكملاء قول الشارح مسلم لكن لا ضير فيه قوله وليس كذلك ثم لان
الهمزة انما زيدت لتعذر الابتداء بالساكن ولذلك تسقط في الوصل وتوجد
بدونها فلا يكون لها مدخل في الخاصية قوله مع كونه قاصرا لانه غير متمش في الحرف
ولا في الفعل الذي لا يقع خبرا قوله بفيد الاولوية اي اولوية عدم دخولها على الفعل
للامتناع دخولها اذ لا يجب تنكير الخبر فلا يفيد الاختصاص قوله وقيل قائله عصام
الدين قوله فان اللزوم ممنوع ويمكن دفعه بان المراد لزوم التعاقب في النوع
لا في الافراد فيكون المراد بقوله في الفعل نوعه ويجيء له نظير في كلام الشارح
في بحث الاضافة فلا تغفل قوله كيف اكتب في الحاشية هذا السند والسؤال
والجواب على ما اختاره الرضي من عدم اختصاص تنوين التنكير بالصوت والعلم
الفعل حيث قال وانا لا ادري ما منعهم من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير

الاول صح

بعض الكملاء قوله وليس كذلك ... ان الهمزة ... من

حاق بحرف يفيد فائدتين كالالف والواو في سلمان وسكون فنقول التنوين ودخ
يفيد التنكير ايضا فاذا اسميت بالاسم لمحض للتمكن انتهى واما على مذهب الاختصاص
فلا تعاقب بين العلامتين اصلا اذ ما عداهما لا يدخله تنوين التنكير وما دخله
منها لا يدخله اللام لا يقال المصدر والفاعل فعلى هذا المذهب يجب حذف واو حاله
والسؤال والجواب ويجب استبدال افضل بزيد انتهى لان فائدة تخصيص
عدم دخوله مثلا انما تظهر على المذهب الاول لا على انه يوهم ان عدم الدخول
عليه لمنع صرفه وليس كذلك على هذا المذهب لانه لو كان منصرفا لا يدخل عليه ايضا قوله وقيل انها
لتعيين المعنى المطابقي المستقر قائل المولى الجامي لكن المطابقي موخر في كلامه
والشارح لما اراد البحث عنه دون المستقر قدمه اهتماما قوله وان كان فيه
شبهة حاصله ان المراد به ما يكون مطابقيا في الجملة سواء كان فيه شبهة
او لا وجهها انه يتوقف على كون المجاز موضوعا بالنوع والوضع
في تعريفه شاملا له وقد سبق ان هذا استعمال لا وضع ولهذا ذهب الاكثرون
الى ان دلالة المجاز تضمن او التزام كما صرح في التلويح فان النفس عند
سماع اللفظ تنتقل منه الى الموضوع له فيفهم في ضمنه جزؤه وبواسطته لازمه
ثم يدرك بالقرينة انه ليس بمراد بل المراد الجزء او اللازم فيصدق على الاول
دلالة اللفظ على ما في ضمن الموضوع له ارادته بدون ضمنه وعلى الثاني دلالته
على لازم الموضوع له بواسطته دون ارادته منه بواسطته ودلالتا التضمن والالتزام
بها اولى بان لا الاخيرتان ومن لم يجعلها تضمنا او التزاما لم يفرق بين
الذلالة والارادة مع ان بينهما بونا بعيدا ثم الظاهر من كلام الشارح ان
ان المصرحين هم الجميع وليس كذلك كما صرح في المطول فلوقال وان كان
فيه اختلاف لكان اولى قوله من حيث ذاتهما مستقلتين اي مع قطع النظر

الوضع

وعبارة ... والاكثرون على ان دلالة المجاز على معناه تضمن او التزام لا مطابقة منه

بمعنى انه ... موضوع المعنى لا يجوز استعماله في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة منه

فيكون حاصله ان المراد به ما يكون مطابقيا في الجملة سواء كان فيه اختلاف او لا منه

من كونهما قيدي الذات فعدم الحظ مسلم لكنهما ليسا بمدلولي الصفة
قوله وان اريد حيث انهما قيد الذات فيكونان مدلولي الصفة لكن عدم الحظ ممنوع
قوله ليس للذات المجردة حتى لا يكون للحس نسبة حظ منه قوله بل للذات المنتسب اليه
الحس فللحس نسبة حظ منه فيكون اللام في الصفة لتعيين المعنى المطابقي لا
للتضمني كما زعم الراد قوله ثم يرد عليه مثل ما مر ويدفع بمثل ما مر ايضا من ان الاشتراط
عرف من الاستقراء فلا مضرة في معرفة الاختصاص منه على انه يجوز ان يعرف الاختصاص
ايضا من الاستقراء ثم يجعل الاشتراط المذكور وجها له تذكر ما ذكرنا قوله فكيف
يعرف الى لا يعرف منه والا يلزم الدور قوله فلا يدخل الا ايا بهما عدل عن قول
الفاضل الجامي فينبغي ان يدخل لانه يفيد الاولوية لا الاختصاص ثم ان
هذا منقوض بالهمزة وتضعيف العين اللذين للتعدية فانهما مع كونهما
للافضاء يدخلان على الفعل وكونهما جزءا ومن حروف المباني وهو فلجز
كلمة لا يدفع هذا كما لا يخفى قوله واللفظية فرع المعنوية بمعنى ان الاضافة
اما لفظية او معنوية والاولى فرع الثانية وفي هذا اغناء للتامع عن
السؤال وهو ان اللفظية ليست بتقدير الحرف المذكور فلا وجه للاختصاص
جرها بهم قوله اختاروا الحركة التي لا يعلها فيه انه حاصله رعاية المناسبة
وهي لا تفيد الاختصاص بل الاولوية وفي قول الشارح اشارة الى ضعف
هذين القولين حيث قال قيل وقدم منه ما هو الصواب عنده فلا يرد انه
اختلف وعن حيث نقل القولين بلا ترجيح وقال بعض الكبراء لانه علم الاصالة
والكمال في الاعراب كتنوين التمكن انتهى وفيه ما فيه فلا تغفل قوله المنفرد
واصالته في الاعراب الكاملة فيه حتى لا يدخل على ماله شبه بالفعل كغير المنصرف
او بالحرف كالمبني وليس المراد بالاعراب هنا اثر العامل بل المراد به استعداد

في الاخر

في الاخر بالحركات العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا او تقديرا ويقابل البناء
قال بعض الكبراء الاصل في التنوين هذا المعنى وسائر وجوهه فرع له فلا مقابلة
بينهما الا باعتبار امر زائد عليه فالتقسيم اعتباري فلا يدخل سائر الاقسام
ايضا على ما لا امكنية له اصلا قوله ووجه الوجه الاخير لما شمله هو ان التنكير
المعنى المطابقي المستفاد وهو لا يوجد الا في الاسم قوله وفيه ما فيه لان
وجه الاختصاص كلا فيه ما في الوجه الاخير من ان اشتراط المطابقة الى
اما الاول فلان كون التمكن في الاعراب انما عرف من الاختصاص اذ لم يجز
الواضع ولذا يفسر تارة بما ذكره هنا وتارة بما ذكره في اخر الكتاب وان كان
بينهما ملازمة في المآل وقال الفاضل العصام الاظهر ان اختصاص هذه
الامور بالاسم اتفاقي لا لان معنى الفعل لا يقبل ما يقتضيه وانما لم يفسره هنا
بما ذكره في اخر الكتاب لئلا يرد الاشكال ان المذكوران في الاسناد اليه على
تقدير رجوع الضمير الى المنصبر الاسم واما الثاني فلان اشتراط المطابقة
انما عرف من الاختصاص فكيف يعرف الاختصاص منه ومن قصر على الثاني فقد
قصر وقد قال النحرير والصواب فيه دفع امثاله بالاستقراء ليس الا تذكر ما ذكرنا
قوله فهو مختص بالاصوات واسماء الافعال كدج لصياح الدجاج
بخلاف دج بالسكون فانه لصياح مخصوص للدجاج وصه فان معناه
اسكت سكوتا ما بخلاف صه بالسكون فان معناه اسكت الان فعلى هذا
القول بينه وبين التمكن تباين وعلى القول الاول عموم وخصوص وجه
فلا تغفل قوله او للعوض عن المضاف اليه كيومئذ وحينئذ وساعتئذ وعاد
ومررت بكل فانه لم يذكر ما كان عوضا عن الحرف لانه يتوقف معرفته على تفصيل
يجيء في بحث غير المنصرف ولذا ذكره بعده في اخر الكتاب قوله او المقابلة نون

للجمع المذكر السالم فانه لما وجد فيه حرف يسقط بالاضافة جعل في مقابلته
في الجمع المؤنث السالم حرف يسقط كالجمع النصب تبعا للجر ليكون الفرع
على وتيرة الاصل قوله على راي من جعل نحو عرفات وهو ابن الحاجب غير المنصرف
للتانيث والعلمية ولما لم يمكن جعل تنوينها للتمكن وغيره جعل في الجمع للمقابلة
قوله والزمخشري يصرفها وجعل تنوينها للتمكن ولا وجود للمقابلة عنده قوله لعدم
تمحض التاء للتانيث فانها للجمع ايضا فلذا تكتب بالتاء فضعفت عن المنع
قوله ومنعها التقدير اخرى اي لتقدير تاء اخرى لئلا يجتمع علامتا التانيث
من جنس واحد قوله كالنعامة فانها من حيث ان لها جناحا تشبه الطير ومن حيث
ان لها رجلا كرجل الجمل تشبه الجمل فللشبه الاول نعدها من الطيور فلا تحمل كالجمل وللشبه
الثاني نعدها من الجمال فلا تطير كالطيور وهذه التاء لا تمنع لدلالتها على الجمعية
ومنعت تقديرا اخرى لدلالتها على التانيث قوله فلا يكون الا في الجمع المؤنث السالم
لا يوجد الا في الاسم بشهادة الاستقراء لما ذكرنا قوله وقيل قائله الرضي
وصاحب التسهيل اشار بصيغة التمريض الى ضعف ما ذكره من حصول
الترنم به لكونه [illegible] قوله فهان المص اراد لم يجر بها لكونها مخالفة
للمشهور من ان اسم لما يلحق القافية المطلقة لا لما يلحق القافية المقيدة ولا
حتمال انه تبع الزجاج والسيرافي في انكارهما التنوين قوله غاوي المخترق
هذا مثال لما يدخل على العلم وآخره مشتبه الاعلام لماع الخفقن واما مثال
ما يدخل على الفعل فقوله تروح من الحي ام تبتكر قوله لكمال ظهوره نعم التراجع
وجه ما ذكره في شرحه وهو ان الاسناد مشتمل عليه فانه بمعنى كون الشيء مسندا
نعني الاسناد اليه كون الشيء مسندا اليه فهو كالمذكور صريحا قوله بين كون
الشيء مسندا اليه والاسناد الى الشيء تباين المصدر فاكتب في الحاشية فان قيل

في جمع المؤنث السالم

كالنعامة

فعلى هذا لا يصح تفسير الجار الاسناد اليه بكون الشيء مسندا اليه جواب
جوابه قلنا بينهما فرق يستدعي مقدمة هي ان المصدر المتعدي بحرف الجر ليس
صفة للمجرور وان توهم التفتازاني في شرح تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ
ورده الشريف بما لا مزيد عليه ثم قال نعم يفهم من تعلقه بالمعنى صفة له هي
كونه مفهوما ومن تعلقه باللفظ صفة هي كونه مفهوما منه المعنى ثم بين
انهم قد يقصدون هذا المفهوم عند القرينة وهي في التعريف المذكور ظهور
ان الدلالة صفة اللفظ وان الفهم ليس صفة له فظهر ان هذا المفهوم مجاز
يحتاج الى قرينة ومعلوم ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة وان
خاصة الشيء تابع له في اللفظ كضمير ضربا وتاء ضربت او المعنى كعدم الجواز
او وصف له او بمنزلته كالمذكورات في عدم جواز الانفصال والانتقال
بدلالة اللغة والعرف الا يرى انه لا يقال الفعل خاصة الاسم فلا يكون وصف
شيء مستقر خاصة لآخر فالاسناد الى الاسم لا يكون خاصة للاسم فيكون
قرينة لارادة الصفة المفهومة بخلاف الاسناد الى شيء فانه يجوز ان يكون
صفة للاسم حقيقة فيحتمل عند العقل ان يكون خاصة له وعدم كونه خاصة
انما يعرف بوجوده في الفعل لا من هذا المقام فلا يكون قرينة لما ذكرنا انتهى
من ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة قوله او وصف له كالاسناد اليه
والاضافة قوله كالمذكورات وهي اللام والجر والتنوين قوله في عدم جواز
الانفصال والانتقال عما خصت هي به والاستعمال مستقلا كالصفة التي لا تنفصل
عن موصوفها بان تقوم بنفسها قوله فلا اسناد الا الى الاسم لا يكون الا اذ المتبادر
منه كون المسند غير الاسم لعدم جواز الاسناد بينهما فالاسناد يكون وصف
شيء مستقر فلا يكون خاصة للاسم وجواز اسناد بعض الاسماء الى بعضها

معلوم من محل اخر لا من هذا المقام تامل ثم في كلامه بحث لان هذا القائل
وهو الفاضل العصام ردما قاله السيد السند في اطول بما لا مزيد عليه
وجعل الصفة المفهومة في امثاله حقيقة عرفية كما في الوصف بحال المتعلق
وقال في الشرح فمعنى الاسناد اليه كون الشيء مسندا اليه فلا حاجة الى القرينة
ويؤيده انه جعل في الاضافة عدم ارادة المعنى اللازم مبنيا على عدم ذكر
الصلة وجعل الاختلاف اللفظي دليلا على المعنوي ولو تم ما ذكره
هنا لم يصح ارادته ولو ذكرت لصحة ارادة المعنى الصريح ولم يكن الاختلاف
اللفظي دليلا على المعنوي فافهم ايها الذكي على ان مستند التوهم الى العلامة
التفتازاني ليس كما ينبغي لانه قال قبيل بحث التشبيه هذا غاية ما يشرح
في هذا المقام وهو بعد موضع نظر وبين وجهه في حاشيته بوجوه ثم قال
ومباحث اخرى تجري مجرى ما ذكرنا وقال السيد السند ولعلها اشارة الى
الى ما فصلنا ها في تضاعيف ما ذكره منذ شرع في تعريف علم البيان
الى هنا فظهر ان لا مخالفة بينهما عنده قوله باعتبار جنسه الاعم لا بد من معرفة
المعرف بهذا القدر قبل التعريف لئلا يلزم طلب المجهول ثم يحصل التمييز عما
عداه فيفيد الخبر ويحصل الغرض بلا اشكال قوله يريد ان الاسناد مطلقا الى
في الكاشي في هذه الارادة بحث اذ لو اريد بالاسناد فيهما المعنى الصريح اعني
المسندية فهما بعد كونهما غير مختصين بالاسم متساويان في الصدق
للنادي والصنف لا بد ان يكون اخص وان اريد اللازم اعني كونه
مسندا اليه فهذه الارادة جائزة في الصنف لما مر في الحاشية السابقة لا
في النوع ولو سلم فهما متساويان ايضا وان اريد بالاول الصريح وبالثاني
اللازم فبعد ورود الرد المذكور في الشرح يتباينان والتصادق لازم

في النوع

في النوع والصنف انتهى قوله في الصنف وهو الاسناد الى الاسم قوله
لما مر في الحاشية السابقة من ان الاسناد الى الاسم لا يكون خاصة للاسم فيكون
قرينة لارادة الصفة المفهومة قوله لا في النوع وهو الاسناد الى شيء لما
مر انه يجوز ان يكون صفة للاسم الى فلو قدم على قوله الملتزم الى لكان اولى قوله
الضمير راجع الى اللام يشعر هذا بان المختار في الموصول هو اللام وحده
كما في حرف التعريف وسيصرح في بحث الموصول انه مجموع الالف واللام
لا اللام وحده نقلا عن التفتازاني والشريف قوله فيه ان المسند بمعنى ان
القائل ان اراد انه بمعنى المفعول مجازا فذلك جائز بل واقع لكن المسند
ليس ... بمفعول هنا او ان اراد انه بمعنى الفعل الذي في صورته
فذلك ليس بجائز لعدم ورود السماع وسماع النوع شرط في المجاز
بل لا معنى لاعتبار الصورة في الفعل الذي جعل المصدر بمعناه لانه انما
يعتبر اليها عند دخول الالف واللام لكراهتهم دخول ما هو على صورة
خاصة الاسم عليه ما دام على صورته وفيما نحن فيه الالف واللام ليس
بداخل على الفعل بل على المصدر فلا وجه لاعتبارها فالصواب على
تقدير صحة هذه الارادة ان يقال لكونه اسنادا بمعنى مسند فافهم قوله
ولا وجه لانه يقال ايضا كانه فيه ولجواز رجوع الضمير الى اللام وجه
اخر غير ما ذكره القائل ودفعه بانه لا وجه له ايضا لما مر لا وجه لما ذكره
القائل من كون اسناد بمعنى مسند لما عرفت ووجه الدفع انه لو اريد
هذه الصورة لكان الحق ذكر الفعل فيها فالعدول عنها وقصدها بلفظ
المصدر بلا وجه يقتضيه ولا قرينة تدل عليه عدول على ان هذه الارادة
على خلاف ما هو الطريق المعهود فيما بينهم وهو ارادة معنى لفظ

بقوله لكونه اسناد بمعنى مسند في المسند اليه منه

والصنف لا بد ان يكون اخص

بلفظ اخر عند وجود العلاقة والقرينة لا لارادة صورته فافهم قوله
ولان الفصل قد يكون اى لا وجه ايضا لان يقال ان الفعل قد يكون في
صورة المصدر كما يكون في صورة المفعول لانه لم ينقل عن احد من اهل
المنقول المجمع عليه كونه على صورة المفعول او الفاعل قوله فالوجه الاول
وهو ما ذكره الفاضل الجامي لا ما ذكره القائل والهندي قوله لان يسند اليه
شيء اللام للغرض كما في قول الفاضل الجامي كما سبق انه موضوع لمجموع الحدث
والنسبة ولا بد من ابدا كما في قول الفاضل الجامي والا لم يلزم اللازم فافهم
ايها الفاهم قوله والجواب اشار اليه الفاضل الشريف حيث قال والاولى
ولم يتأد الصواب كما لا يخفى على اولى الالباب قوله لان يكون ابدا لا لاجل
ان يكون مسندا ابدا فلا يستعمل الا على وجه يحصل منه هذا الغرض بشهادة
الاستقراء ولقد اصاب في ذكر ابدا لانه مما لا بد منه والا لم يلزم خلاف
الوضع اذا جعل مسندا اليه كالاسم فانه وضع لان يكون تارة مسندا
واخرى مسندا اليه الى غير ذلك فان قلت لم يصب في ذكره فانه قد يستعمل
غير مسند لغرض اخر كالافعال الناقصة على القول بانسلاخها عن الحدث
فانها لاثبات امر للمبتدا بالاسناد فظهر انه كالاسم موضوع لاغراض
شتى قلت المراد انه مسند عند ارادة الموضوع له وما ذكر ليس كذلك
لان الانسلاخ المذكور وقع استعمالا لا وضعا كما مر فلم يلزم خلاف وضعه
اى خلاف ما وضع لاجله وهو لا يجوز وانما الجائز بطريق المجاز ما يستعمل
في غير الموضوع له لا فيما يستعمل في غير ما وضع لاجله قوله فلا يفيد لحصوله
من ابدا قوله وضع لان لا يسند اليه لا جزاء يسند ابدا ولا جل ان لا يسند اليه قوله
نعم لان عدم كونه مسندا اليه عدم اصلي لا يصلح لان يكون غرضا من

اى بجوع الحدث والنسبة منه

فلا يرد انه يجوز استعماله في غيره بطريق المجاز منه

الوضع

الوضع وحاصلا منه قوله فانما يعرف عدم كون الفعل مسندا اليه اختصاص
المسند اليه بالاسم فكيف يعرف الاختصاص منه قوله لان يسند به معنى مصدره
ولا بد لما مر قوله والا لخرج من وضعه اى عن وضعه الغرض من وضعه قوله ان اللفظية
فرع المعنوية فيختص بما يختص هى به في الحاشية وما قيل من اختصاص
التخفيف بالاسم فغير صحيح واقله الانتقال من الضمة الى الكسرة
انتهى رد للفاضل الجامي قوله مستقلا في الملاحظة وهو لا يوجد الا
في الاسم فانه ان اريد مطلقا فعدم الوجود في الحرف مسلم لا في الفعل
فان له معنى مستقلا تضمنا وان اريد مطابقيا فيرد ما مر من اشتراط
المطابقة انما عرف من الاختصاص ولم يرد مراد لم يتعرض له
هنا فتذكر قوله ونحو يوم ينفع الى اشارة الى دفع سؤال مقدر وهو
ان اختصاصه بالاسم ممنوع لوجوده في الفعل وتوضيح الدفع
ان فيه قولين احدهما ان المضاف اليه فيه الفعل والفعل والثاني
وهو الصحيح وكلامنا عليه ان الجملة والاختصاص اضافي لا حقيقي
لان المقصود تمييز الاسم عن اخويه لا عن جميع ما عداه
فلا يضره وجوده في الجملة هذا هو الموافق لما اشار اليه في تعريف المضاف اليه
بيته في حاشيته ويحتمل ان يكون المراد ان الجملة المؤولة بالاسم وهو
الموافق لما قال في وجه الاختصاص بالجر نقلا عن الغير وفي حاشيته
الاتية في بحث الكلام فيكون الاختصاص حقيقيا فتبصر قوله فلا وجه
لحملها لاضافة لكونه اعادة بلا طائل ولا وجه ايضا لحملها على النسبة بينهما
وجعل معنى اختصاصها به كون كل من طرفيها فيها اسما لانه مع كونه خلاف
المتبادر مما لا حاجة اليه لان المقصود منه افادة اختصاص كون الشيء

اى من ذكره او اعتباره منه

وهو موجود في الفعل نحو لم يكن الذين كفروا

ووجه ... فلا يكون الاختصاص حقيقيا ايضا منه

مضافا اليه وقد عرفت انه مستفاد مما سبق قوله فلا وجه لجعلها صفة
للمضاف اليه وكونها نسبة لا يتحقق الا بالطرفين لا يقتضي اتصاف كل
منهما بها كما يجيء في الحاشية الاتية قوله والاختلاف اللفظي بذكر
الصلة وعدمه دليل على الاختلاف المعنوي و يستفاد منه ان ذكر
يكفي لصحة ارادة الصفة المفهومة وان صحت ارادة المعنى الحقيقي
بخلاف ما في الحاشية السابقة كما عرفت قوله طلبا للايجاز و تدريجا الى
لانه اقتضى جمع الاجمال لبيان الحصر في الترتيب والاشارة الى
تعريف كل قسم في جنبه ونقص اكثر عبارة الكافية فنقص بلا
اخلال فنقص بلا اخلال فحصر المطلوبان كما لا يخفى قوله الى اخرى مثلها
حقيقة او حكما مثل جسق مهمل والمهمل جسق و سيصرح ان فائدة
حكما دخوله مثله واما ضمه الحكمي الى الحكمي فلم نجد له مثالا قوله اكثر
فهم الاكثر الى الاكثر كما في الشرطيات وضمه الى الجملة كما في مثل زيد
ابوه قائم وعكسه كما في مثل جاءني القوم الا زيدا وفي مثل الضارب
غلامه عمرا زيد فتامل قوله وهي التي اه النسبة التي يصح سكوت
المتكلم او المخاطب فنبه بهذا التفسير على انه ليس المراد بالافادة قصد
افادة السامع علم ما لم يعلم بل المراد بها اتيان ما له الاسناد على هيئة
التركيب الموضوع للافادة في لسانهم بان يشتمل على مسند ومسند اليه
ادخال التركيب اولى بالاعتبار من حال قائله او سامعه لانهما
خارجان فدخل في التعريف نحو حيث ان النائم والسماء فوقنا والنار
حارة قوله و يخرج غير المسند قال في الحاشية فان قيل المسند اليه ايضا
داخل فيما له الاسناد على التفسير المذكور اذ الضم معتبر فيه بوجه

كل منهما فاوجد الاختصار على المسند قلنا المضموم في اللغة والعرف
يستعمل في التابع يقال ضم الجيش الى السلطان و ضمه الى نفسه
واستعمالهم في المتحرك الى الشيء وان كان متبوعا مثل ضم السلطان
الى عسكره اذا انفرد منهم ثم طلبهم ولحقهم فللتشبيه بالتابع ويقال
للمتبوع المضموم اليه فلما كان المسند اليه ركنا اعظم من الكلام لدلالته
على الذات او الملزوم او لتقدمه في اللفظ بخلاف المسند لدلالته على حال
قائمة بالمسند اليه او لازمه او لتاخيره كان متبوعا للمسند قارا في
مكانه والمسند تابع يتحرك و يضم اليه ولولا هذا للزم ان يوجد في كل كلام
اسنادان ولا قائل به وكون الضم نسبة لا يتحقق الا بالطرفين لا يقتضي
اتصاف كل منهما به الا ترى ان العلم اذا كان من المعلوم لا يتصف به
الا العالم والا فالمعلوم فقط مع ان كلا منهما لا يحصر ولا يتصور الا
بكليهما انتهى قوله فاخرج بقوله قال في الحاشية فان قيل قد يكون المسند
من المسميين كزيد ابوه قائم ومن فعر محه كزيد قام ابوه فلا يخرج
قلنا الاحوال شروط في التعريف ما ثبت له الاسناد مشروطا بحال
التركيب بحيث لا يوجد بدونه واسناد ما ذكر يوجد في حال الافراد ايضا
كزيد قائم الاب والمضاف اليه خارج من المسند بل هو الاصل والجملة
قائمة مقامه ومكتسبة اعرابه ومن هذا ظهر جواب اخر وهو حمل المركب على
التام لانه المراد اذ لا يشاركه المفرد في الاحكام من الاستقلال والافادة
وعدم الارتباط والاعراب واحكام المفرد مقابلاتها وخبر ضمير الشان
لما كان عين المسند اليه فلذا لم يحتج الى الرابط كان حال الافراد بهذا
الاعتبار وتركيبه فصلا لانه اعرابا القيام مقام المفرد بحسب الجنس

اذا الاصل في جنس الخبر الافراد واما تالي الشرطية فمقتضى الجواب الثاني
فيه لارتباط بالمقدم وعدم استقلاله وافادته ووجود الاعراب
في بعضه فلا يكون تاما واما الاول فمشكل اذ لا يمكن التعبير عن طرفي
الشرطية بالمفرد كما يجيء في موضعه لكن يمكن ان يقال ان الشرطية بهذا
ملزوم ذلك وهذا معاند ذلك فوجد اسنادها مع افراد الطرفين لكن
بعد ذهاب اسم الشرطية وعدم امكان التعبير مشروط بوجوده فصح
الكلامان فتامل انتهى قوله ووجود الاعراب في بعضه كما اذا وقع
جوابا لشرط جازم بعد الفاء واذا للمفاجاة نحو تكرمني فانت مكرم
وقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فكمحل
بجزمه المحل وقوله فصح الكلامان اي كلام اهل المنطق وكلام الشارح
وهو قوله يمكن ان يقال اه بالاعتبارين وقوله فتامل وجهه انهم شرطوا
وجود اسم الشرطية لانهم بصدد تقسيم القضية الى الحملية والشرطية وبيان
وجه الانحصار بامكان التعبير بالمفردين وعدمه فذهاب اسم الشرطية
مخل بهذا الغرض لانهاح لا تكون فيما للحملية واما الشارح فهو بصدد
دفع انتقاض التعريف به فيحصل هذا الغرض بهذا التاويل والذهاب
اسمها فافهم قوله وليس النزاع لفظيا راجعا الى الاصطلاح الجديد كما هو
المفهوم من كلام الفاضل الجامي بان زاد فيه الم يزده الاخر حتى لو قال
احدهما بما قال به الاخر ارتفع النزاع فافهم قوله وان فهم من ظاهر
عبارة بعضهم الخ اي وان سلم انه فهم من ظاهر عبارة بعضهم كالزمخشري
وابن الحاجب حيث اطلقوا الاسناد ولم يقيدوه بكونه في الحال يجب
صرفها عن ظاهرها بان يحمل الاسناد الواقع فيها على ما في الحال واما

واما اذا لم يسلم بل يدعى ان الظاهر المتبادر منه في الحال والحمل عليه
على المتبادر واجب في التعريفات كما سيصرح به فلا صرف ولا حاجة
الى الاستدلال فافهم قوله يجب صرفه عن ظاهره اذ لم يوجد ولم يسمع الى
ولا بد من النقل والسماع لان الاصطلاح وضع وهما العمدة في اثباته صرح
به صاحب التلويح قال بعض الكمل والفضلاء ان ذكر الاسناد بلا تقييد بكونه
في الحال او مقصودا لذاته يشعر بقصد تعميمها بعم الجملة ويؤيده الاكتفاء
بتعريف الكلام عن تعريف الجملة فلعلهم اكتفوا باستعمال لفظ الجملة
عند ذكر انواع الكلام بناء على الترادف وللناس عن اللبس في الجملة دون
الكلام اذ له في العرف معنى اعم من مفهوم الجملة وعدم سماع الاطلاق لا يدل
على عدم جوازه فانه يجوز ان يقال لنحو زيد قائم كلام اسمي ولنحو ضرب زيد كلام
فعلي ولم يسمع التوصيف فلا بد ان يدل على قصدهم الفرق بينهما انتهى وفيه ان
الاشعار ممنوع لما عرفت ان الظاهر المتبادر من الاسناد ما في الحال واما
التاييد بانه اكتفى بتعريفه عن تعريفها فمعارض بان اطلاق الجملة على ما
لم يطلق عليه الكلام يؤيده قول النحرير واما استعمال لفظ الجملة عند بيان
انواعه فلعله ليس مبنيا على الترادف بل لتوسل به الى بيان ان كلا من هذه
الانواع تقوم مقام المفرد فيخرج عن الكلامية واما ادعاء اللبس
في هذا الفن فهو في غاية الضعف على ان للجملة ايضا معنى اخر فادعاء
اللبس في احدهما دون الاخر تحكم صرف وقياس جواز اطلاق الكلام
على الجملة الواقعة موقع المفرد من غير سماع جواز كلام اسمي على نحو زيد
قائم فيه قياس مع الفارق لان كون مثل زيد قائم كلاما وجملة مجمع عليه وجواز
التوصيف مبني على وجود الوصف في كل منهما بلا حاجة الى السماع واما جواز

عيشه الترددي مد

من العمدة في اثبات الوضع والنقل والسماع

اطلاق الكلام على الجملة الواقعة موقع المفرد فتوقف على كونها من افراده
وهو لم يثبت بعد وعدم السماع يدل على عدم كونها كلاما لما مرّ على انه
ما سيأتي من كلام سيبويه يؤيد كلام التحرير فافهم قوله مما ذكرنا وقع
خبرا وحالا وغير ذلك قوله اسمية ان كان جزؤها الاول اسما ولو حكما
نحو او صفة مصدرة بكلمة النفي والاستفهام وصاحب اللباب جعلها من
الفعلية بان جعلها ما كان جزؤها الاول فعلا لفظا او معنى فدخل
فيها الظرفية اذ الظرف من معنى الفعل وتبعه التحرير في الاظهار قوله
وفعلية ان كانت جزؤها الاول فعلا ولو تقديرا كزيد ضربته قوله
وظرفية ان كان جزؤها الاول ظرفا عاملا كزيد عندك مال قوله وشرطية
ان كان جزؤها الاول فعلا باداة الشرط وجاء افرادها بالذكر لان
كل جملة منها خالية عن الافادة وحدها فخالفت سائر الجمل حتى
لا تقع حالا لا بحالها قوله وبعضهم اي بعض القوم الذين جعلوا الفعلية
ما كان جزؤه الاول فعلا لفظا ولو تقديرا ادرجوا الظرفية ايضا
الظرفية ايضا فيها لوجود الفعل فيها تقديرا قوله وخيرهم اي خير القوم
الذين شرطوا في الفعلية كون جزؤها الاول فعلا لفظا وسطهم وجعل
خير هؤلاء القوم اوسطهم لا ينافي جعل الجملة تنتين في الاظهار زاد
الظرفية ايضا في الفعلية على اصطلاح غيرهم فافهم لا تشتغل باعتراض
التردد فيه فلا يلزم من افراد نوع الشرطية بالتسمية ان يفرد
اضافها ايضا اذ لا مخالفة بين النوع واضافه ذكره بعض الكمل
فعليك بالاختيار ثم بالاختيار قوله فلما امتازت عن الفعلية بشرط
الاعتماد على الاسمية بالنيابة عن الفعل وانتقال الضمير منه اليه قوله

ان تجعل قسما برأسها تمييزا واعتناء بشأنه قوله بعضهم زادوا مفيدا
وهو ابن مالك ومن تبعه في التسهيل قوله وعلى مراد سيبويه بها والله اعلم
اشتمالها لا افادتها السامع علما لم يعلم كما توهموا فلا يكون دليلا لهم
فيكون مثل التسمية فرقا كلاما عندهم كما عند الشارح قوله كذا قيل
قائله شارح اللب قوله ولكن الظاهر ان مرادهم الافادة في الجملة فلا
يلزم ان تخرج بعد المعرفة فلا خلاف قيل لكن ينبغي ان لا يزيد هذا
القيد لئلا تخرج به مثل التسمية فرقا لما قال ابو حيان والاصطلاح
الجديد بلا داع غير جيد قوله في اصطلاحهم اي النحاة اذ لم يسمع منهم
اطلاق فعليها قوله فانه الذي يكون لنسبة خارج اي يقصد ان يكون لنسبته
الذهنية خارج لما ذكرنا في صدر الكتاب فان قلت هذا مخالف لما اختاره
من قول ابي حيان قلت المراد ان تمام قصده بان لا يظهر قصد غير ما تحقق
في نفس الامر صرح به ابن كمال الهمام في حاشية شرح التغيير في الاصول
فلا مخالفة قوله فيسمى حمليا لوجود الحمل في بعض افراده وهو الايجابي قوله
فيسمى اتصاليا لوجود الاتصال في بعض الافراد وهو الايجابي قوله اما
ان يكون العدد وهو ما يكون نصف مجموع حاشيتيه سوى الاثنين فان
احدى حاشيتيه واحد واخريها ثلثة فالمجموع اربعة والاثنين نصفه
وقس الباقي عليه فعلى هذا ان يكون الواحد عددا وقيل هو ما يقع
في العد فيكون الواحد عددا قوله زوجا وهو ما ينقسم الى المتساويين
او فردا وهو ما لا ينقسم اليهما قوله او زوج زوج وهو ما قبل التنصيف
الى الواحد سواء كان مرة او مرات واما اذا لم يقبل كذلك فهو زوج
الفرد قوله فيسمى انفصاليا لوجود الانفصال في الايجابي قوله بل في المجموع

هذا مسلك اهل الميزان وقد سلك كثير من ارباب العربية كما حققه
المحقق الشريف او جلهم كما هو رأى العلامة التفتازاني ان الشرط
قيد والحكم في الجزاء فليس تركيبهما من جملتين ذكره الفاضل العصام ض يسمى
مقدما لتقدمه في الذكر ق ويسمى تاليا لتلوه بمعنى التبع قوله ان كان للرحمن
ولد فانا اول العابدين منكم فان النبي عليه السلام يكون اعلم بالله وما
يصلح له وما لا يصلح واولى بتعظيم ما يوجب تعظيمه ومن حق تعظيم الوالد
تعظيم ولده ولا يلزم من ذلك صحة كينونة الولد وعبادته لاذ المحال
قد يستلزم المحال المراد نفيهما على ابلغ الوجوه قاله المص في تفسير هذه الآية
قوله اقل ما يمكن الخ يعني ان مراده بيان اقل ما يمكن لكن عبارته لا تفي
مراده لكونه من مسمى حالا من الضمير المجرور والحال شرط في التعريف
ما ثبت له الهنا وشرطها حال التركيب من مسمى وفعل معه قوله بخلاف
عبارة الكافية فانها عارية نعم عبارته في التعريف عارية عنه واما
في التقسيم فلا فافهم قوله واقله يمكن الخ حال من الضمير المجرور ايضا فالوجه
لابن الحاجب ايضا ان يقول في التقسيم ولا بأس في اقله الآخ مسمى
الخ قوله من وجهة الاعراب في الحاشية وانما قلنا من جهة الاعراب لان الفضلات
اذا كانت غيره داخلة فيه فلا بد من دخولها في احدهما حتى اذا كان الكلام
ثلاثة ليست الا مسند ومسند اليه بمنزلة المادة واسنادا بمنزلة الصورة في
وهو مخصوص كما سبق فلا يكون لفظا والفضلة لفظ فالضرورة يدخل
في المسند والمسند اليه فيكون ركنا حقيقة ومعنى وفضلة لفظا واعرابا
انتهى قوله اذ لو حقق علة للتوقف آخره لطول نيله قوله من هذين البحثين
اما الرابع والخامس قوله لا يكفي للجمع بل لا بد من زيادة او كثرة المضموم

فمعنى بيان

والمضموم اليه

والمضموم اليه قوله لا يمكن التعبير عرفت هذا من البحث الرابع وعرفت
ايضا في الحاشية السابقة انه يمكن التعبير بذهاب اسم الشرطية وعدم
الامكان مشروط بوجوده فيكفي الزيادة المذكورة على ان عدم الكفاية
انما هو على مسلك اهل الميزان ولعل من اكتفى سلك مسلك اكثر ارباب
العربية او جلهم فافهم قوله وكذا نحو جاءني القوم الا زيدا عرفت هذا في
البحث الخامس ويمكن قياسا على ما ذكر في الحاشية ان يقال انه يمكن التعبير
بالمفرد اذ ما له انما جاءني زيد منهم فمنهم قيد خارج فافهم قوله من الكلمة
والكلام اي من تعريفهما قوله واقسامهما فانه قسم الاولى الى ثلثة
وعرف كل قسم في ضمن دليل الحصر بالحد والقسمين منها بالرسم ايضا
وقسم الثاني الى اثنين في ضمن التعريف فافهم قوله وقسمه اولا لانه
اراد بيان حكم مختص بكل قسم خ لا المعرب كما في عبارة ابن الحاجب فانه
عرفه بغيره وجعل هذا حكما من احكامه والمصنف عدل عنه تعريفا للشيء بحكمه
فلو رجع الضمير اليه في عبارته ايضا لزم الدور قوله فالمعرب وجعله محل
اظهار المعاني يشير الى انه اسم مكان في الاصل ومن قبيل تسمية الخاص باسم
~~العام ويحتمل ان يكون مصدرا او اسم مفعول فيكون من قبيل تسمية~~
الخاص باسم العام ويحتمل ان يكون مصدرا او اسم مفعول فيكون
من قبيل تسمية المحل باسم الحال لكن لما كان العلاقة في الاول اقوى
منها في غيره لم يتعرض لغيره ولم يتعرض ايضا لكونه ماخوذا من عربت
معدته لخفائه لان المزال وهو الفساد ليس بموضوع له للمعرب بل هو
وهو الاعراب بل يفهم التزاما بخلاف المظهر وهو المعنى فانه معنى
موضوع له للمظهر ولان مجي افعل للتعدية اكثر من مجيئه للسلب

قوله هو الحرف الملفوظ اخرالخ في الحاشية فيكون من قبيل عموم المجاز ولكن
لا قرينة ظاهرة له انتهى اللهم الا ان يجعل بيان انواع المعرب بالنسبة
الى الاعراب قرينة له لكن في كون اللاحق قرينة للسابق مع تباعدها
خفاء وتوافقا ظاهر قوله ولو فرضا اليه خرما لا يصح اضافته كالعلم
واسم الاشارة والا فلا حاجة لاخراج هؤلاء الى قوله بالعامل فافهم
قوله على المختار واما غير المختار فداخل في الحقيقي قوله بخلاف التنوين ونون
التثنية والجمع فانها تسقط عندها قوله اين هؤلاء في الحاشية الخارجة
اين في هذا المثال الثاني هؤلاء موقوف الاخر لا اختلاف فيه عند الوقف
اما اذا اتصل باخره شيء اخر مثل هؤلاء القوم يكون هذا ايضا مثالا
للاختلاف بغير العامل واذا قيل اين هؤلاء على سبيل التعداد فلا يكون
مثالا للاختلاف بالعامل ولا بغير العامل اذا اجتماع الساكنين جائز
عند الوقف انتهى قوله فالعامل لا يحدث شيئا من الاختلاف الذاتي ولو
ورد بعد عامل مختلف لوجوده في الوضع قوله في هذا ظهر ما في قول من قال
الجامي من بيان الحرف في الاعراب بالحروف موجود قبل وجود العامل وان
العامل بعده لا يحدث شيئا من الاختلاف الذاتي بل هو من المواضع
ظهر ما في قول الفاضل الجامي وغيره من الخلل حيث حكموا ان هذا الاختلاف
بسبب العوامل مع انه ليس كذلك والا يلزم تقدم المسبب على السبب وهو بطل ومن
بيان ان مسلمون ومسلمين صيغ موضوعة قبل التركيب كهو واياه ظهر
الخلل في قول الجمهور حيث حكموا بالفرق بين نحو هذان وهذين وبين التثنية
والجمع مع الفرق بينهما في نفس الامر فمن قال انه مرادهم بالاختلاف هو
الانتقال من الاعراب الى الاعراب لا الانتقال من الاصل اليه فوجد الاختلاف

الذاتي

الذاتي باختلاف العوامل نحو جاني مسلمون ورأيت مسلمين ولا يتجح
الاختلاف بثبوت الواو والياء في اصل الوضع فقد وهم منشاؤه عدم
ملاحظة السببية او عدم الفرق بين سبب الاختلاف وبين شرط استعمال
المختلف وعدم فهم المراد فان المفهوم من كلام الجامي في بحث المبني كون
المختار عنده مذهب الجمهور لا ثبوت الواو والياء في الوضع كما هو
الرأي عند التحرير قوله فتكون مبنية ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي
لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها قوله اما غير دال على شيء كما في
الاسماء الستة وملحقات التثنية والجمع قوله ولا مجال لجعلها اي نحو هو
هو واياه قوله وهما اصلان اي المادة والصيغة نحو هو واياه كلاهما صيغتان
في الاخر فلا يصلحان لان يكونا اعرابين فافهم قوله وهذا هو سبب بناء المضمرات
عندي لا المشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير كما هو المختار عند البعض
ولا هو كما هو المرضي عند الرضي فعلى الاول القصر قلب وعلى الثاني افراد
وجه الترجيح انه لكونه لذاته اقوى من المشابهة يرشدك اليه ان بناء اسماء
الاشارة والموصولات لكونه بها قد يتخلف كما في التثنية بخلاف بناء
المضمرات لكن يرد عليه او رده على غيره في بحث اسماء الافعال من
اقتضاء عدم انحصار سبب البناء في مناسبة مبني الاصل الا ان يقال
الايراد بناء على زعمهم الانحصار وهو عنده كما يشعر به قوله عندي قوله
فيقدر في اخر المضاف الياء يقدر الاختلاف الموجود في الوضع في
فيكون اعرابها لفظيا كما هو المفهوم مما سبق والمصرح في الاظهار
وسيصرح في الحاشية الاتية قوله ولا يلزم دفع سواء سقدرنا شيء من قوله
او بوجوده في حال لكن لا في الاخر وهو ان الاختلاف في الحال موجود

في الالف واللام الموصول في الضارب وفي الا بمعنى غير لكن لا في اخرهما و
فيقدر فيهما فيلزم ان يكون معربين مع انهما ليسا كذلك ووجه الدفع ظاهر
فبذلك افترق التقديري والمحلي في الحاشية قالوا التقديري انما
يكون فيما يستحق الاعراب في نفسه لكن في اخره مانع والمحلي فيما لا يستحق

فالمانع في نفسه واقول معنى كون الاعراب محليا وتقديرا في نفس اللفظ محل الى النفس الخ
للاعراب لتوارد المعاني المقتضية عليه لدلالته على المعنى المستقر بالمطابقة
لكن في نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا لكونه
مبنيا او مضافا اليا او مدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب اصلا
مادام ذلك المانع باقيا ويعبر بمجرد المحلية والاستحقاق له فيسمى محليا
حتى لو زال ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا او تقديرا نحو يا زيد
وادعو زيدا او زيد ضارب عمرو وعمرا او مررت بزيد وفوله نحو
واختاره سيبويه خلاف مبني الاصل فانه ليس محل للاعراب اصلا ثم بيان معنى المحلي وعدم اختصاصه بالمبنيات
لعدم توارد المعاني عليه لعدم دلالته على المعنى المستقر بالمطابقة
وهذا التحقيق مما تفردت به بتوفيق الله تعالى والجمهور قصروا
المانع على البناء وقالوا معنى كونه محليا انه في محل لو وقع فيه معرب لظهر
الاعراب فيرد عليهم ان المحلي قد يكون في المعرب لانهم اتفقوا
على ان يقولوا ان زيدا في مررت بزيد وضرب زيد شديد وعمرو
ضارب زيد منصوب المحل وان نحو تابط شرا علما فالمختار
انه معرب اعرابه تقديري لكون المانع في الاخر فقط وهو الاشتغال
بالحكاية والمفعولية زالت بالعلمية بخلاف المانع في يا زيد ومررت
برجل ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول الجار ومضافا

اليه

اليه مانع في نفس اللفظ لا في الاخر يمنع من ظهور النصب مثلا في الباب
ان ذلك المانع او جب في الاخر مانعا اخر لكن التسمية بالمحل باعتبار
المانع الاول دون الاخر فلذا لو زال الاول وبقي الثاني صار الاعراب تقديريا
نحو جاءني تابط شرا على الصحيح انتهى قوله معنى كون الاعراب محليا ومقدرا
في النفس الخ فيه عليه ان تقدير الشيء في شيء لا استحقاق له في ذاته غير مناسب
ولو في النفس والاستحقاق للتوارد وليس بحث الاداب يعني ان استحقاق المبني
للاعراب بالعرض لا بالذات بخلاف المعرب فانه بالذات وفيه ان ذلك
ممنوع اذ المانع هو بناؤه وهو عارض ولو كان لازما والاصل في الاسم
الاعراب كما هو المصرح في كلامهم وكونه لعدم وجود المناسبة مع بعد المعدوم
في الاشبية فافهم قوله لكونه مبنيا مثال للمطلق وما بعده للمخصوص قوله
تعالى واختاره سيبويه قوله لانه يسمع حذف الجار في مررت بزيد مثلا
لزوال المانع بهذه الاية الكريمة قوله مما تفردت به قيل بل اخذه القائل عبد العزيز التروي
من كلام بعض النحويين وان لم يشعر به وبقي القائل ههنا فيما ياتي
عند نحشيه قوله اعلم ان منهم يعقوب ابن سيد علي ولا يخفى على قوله وان لم يشعر والاظهر وان ادعى التفرد
المنصف الناظر في كلامه انه بريء من هذا التحقيق وكونه لم يجوز
ان يكون من قبيل التوارد لا الاخذ قوله فيرد عليهم الخ والجواب بان المجيب عبد العزيز التروي
مرادهم معرب مالم يكن اعرابه محليا ولا تقديريا او ما هو معرب
ابتداء ولم يكن له مانع عن ظهور الاعراب بنكره فنكير معرب قوله لانهم
اتفقوا الى اخره هذا مبني على ما ذكره في بحث الظروف من ان النصب
للمجرور لفظا اذ الجار اله ووسيلة في افضاء معنى العامل اليه فهي
اذا من جملة العامل فكيف يكون من جملة المعمول انتهى والافضاء

اما لحصول قوة التأثير للعامل بواسطتها او لحصول قابلية التأثير للمعمول
وتعلق معنى العامل به بها فاما ما كان جعلوا الالة من تتمة العامل
والمؤثر كما صرح في محله ومن غفل عن هذا قال ان معناها معتبرة
في مدخولها فهي تجعل مدخولها صالحا لتعلق اللازم بايجاد معناها
فيه لا تجعل العامل صالحا للعمل في الاسم الصريح كالهمزة والتضعيف
انتهى لا يقال لان الجار ليس بحقيقة ولا بعد في العمل فيما هو كالجزء كتاء
ضربت فاستبعاد كونه من جملة المعمول مستبعد لان القياس على تاء ضربت
فاسد لان الفعل عمل فيه لئلا يلزم بقاؤه بلا فاعل لا ضرورة فيما نحن فيه
قوله ضرب زيد بدا له واضطروا في هذا المحل الى ان ارادوا بالمحل معنى
الاستحقاق لعدم امكان ارادة المعنى الذي ارادوا في المبني ثم ان كان
الاصل في مثل ما ذكر عمله الفعلي بكون الاستحقاق اصليا وذاتيا وان
عمله الاسمي كما نقله مولانا سعدي چلبي في حاشية تفسير البيضاوي
عن ابي حيان يكون الاستحقاق عرضيا فافهم قوله تأبط شرا
اشارة الى المقدر ناش مما سبق وهو ان مفعولية شرا في الاصل
يقتضي كون اعرابه محليا مع ان اشتغال اخره بالحكاية يقتضي كونه
تقديريا فالمختار فاجاب بقوله فالمختار قوله والمفعولية زالت
اشارة الى وجه الاختيار قوله على الصحيح وقيل مبنية كما في العلمية
واعرابه محلي قوله ولفظ ما له الاعراب قال في الحاشية فيشمل
الاعلام المضافة لان اعرابها في الاوساط بخلافهما فان اعرابهما
في الطرفين بعدهما كان قلت نعم فاين اعرابه في نفسها
قلت رفع وجر تقديريان كما في جاءني تأبط شرا ومع زيد الى

قال

قال ضربت زيدا وان قدر الاول ماضيا فلا اعراب له اصلا انتهى قوله
فيما مع المحلي فلا يخالف حكمهم بان اعراب جميع المبنيات محلي فلا يفرق
كونه لفظيا قوله الدال عليه معرب اصطلاحي دلالة استتباعية بملاحظة
المناسبة بينه وبين اللغوي قوله واظهر في الحاشية لان دلالة اختلف
تضمنية والمعرب الاصطلاحي دلالة ممنوع واللغوي التزامية لانه
مكان لا معقول لما بينا انتهى قوله دلالة ممنوعة اي باحدى الدلالات
الثلث فلا ينافي ما ذكر قوله نفس الحركات والحروف لا الاختلاف وقولهم
ان الحركات والحروف علامات للرفع والنصب والجر وامارات عليها
مبني على ان الاعراب عندهم هو الاختلاف الحاصل بها لا انفسها
فمن حمل كلامهم هذا على المجاز فقد نجا وزحيث حمله على ما لا يرضونه قوله
لان الاصل في الضمة والواو والالف فرع للضرورة قوله والاصل
في النصب الفتحة والالف والكسرة والياء فرعان للضرورة
قوله والاصل في الجر الكسرة والياء والفتحة فرع للضرورة قوله وتخصيص
المجردة بالقاب البناء وهم لان اطلاق كل منهما على غير الاعرابية
بلا قرينة وعليها معربها يا الشواد والمخصص الواهم الفاضل الهندي
قوله وانما وجه الاختصاص اي اختصاص القاب البناء بالبناء
والقاب الاعراب بالاعراب قوله من حيث الذات اي ذات الحركة
بدون وصف الدلالة قوله مقدم الخ فسمى المقدم بالمقدم والمؤخر
بالمؤخر قوله تنبيه هذا من كلام الشارح وان فهم من كلام البعض
انه من كلام المصنف لانا لم نجده فيما عندنا من نسخ المتن ولم يوجد في
شرح اخر ايضا وكلام الشارح عار عن التنبيه على كونه من كلام المص

بل ينادى سوقه باعلى صوته انه من كلامه والغرض منه بيان طرز المصنف وتبيان
طرزه فافهم قوله ان ظهر نفعه فلا حاجة الى التنبيه قوله تعريف المعرب والاعراب
اى تعريف ابن الحاجب اياهما قوله مع بيان مدلولات اى مع نقص بيان قوله
فلا يفيد هذا الغرض وكذا تعريف الجمهور كما سبق من المصنف بقوله الا بعرف الى
يظهر وجه ما سنذكره وجه التدبر فتبصر قوله فالتعريف اى تعريف ابن
الحاجب قوله والاكتفاء بما يفهم الى يعنى ان تعريف الجمهور ليس مقصودا بل حاصل
تبعا من دليل الحصر المقصود فلا يرد ما اورد عليهم من انه هذا بمجرد معرفة الاصطلاح
وهو ليس بفائدة معتد بها وسيصرح به الشارح فى بيان اختلال التعريف
الجمهور فوائد تحت غير المنصرف قوله من ان المعرب الى يعنى فائدة
معرفة الاصطلاح بحيث تحصل به نوع معرفة وضبط للافراد بالوقوف
على الاستعمال فى الجملة كما يشعر به قوله وحوالة تمام المعرفة اى معرفة
الافراد قوله فتدبر وجهه ان المبتدى اذا اراد ان يعرف ان ضاربا
مثلا من افراد العامل وعرض على هذا التعريف لم يتيسر له معرفة انه عامل
ما لم يعرف انه اسم فاعل من المتعدى يرفع الفاعل وينصب المفعول اذا
اعتمد على احد الاشياء الستة واريد به الحال او الاستقبال اذ ليس
له تقويم بالمعنى بل انما يحصل هو فيه والمقتضى فى معموله بعد وروده
عليه فى الاستعمال وهو خلاف المقصود لانه هو المعرفة بالتعريف والانتقاع
ثم الاستعمال والاعمال على وفق اهل اللغة وقس عليه سائر الافراد لان عرف
افراد الانسان فان مفهوم التعريف موجود فيها بالفعل فيحصل المعرفة
بالغرض به قوله لعدم وجوده فى نحو مع اى فيما هو لازم النصب كظرفا وقاطبة
فانه يوجد فيها اختلاف الاخر بالعامل لا باختلاف العوامل لعدم تبوله

غير

غير النصب ولم يتعرض له الشارح مع ما علم ابتداء مع عدم وجوده
فيه ايضا كما تعرض له الفاضل الجامى لانه قد يدفع بان المراد استعداد
الاخر للاختلاف المذكور ولذا جعل الاسماء المعدودة العارية عن
المشابهة معربة عند من عرفه بهذا التعريف كالزمخشرى كما صرح به
الفاضل الجامى وهو المختار عند الشارح فى بحث الاصوات قوله فاول
الاصناف وهو الضمة والواو والالف لاول الانواع فقط وهو الرفع
لا يشاركه فيه غيره قوله والثالث اى ثانى الاصناف وهو الفتحة والكسرة
والالف والياء لثانى الانواع وهو النصب قوله ان وجد الثالث للثالث
اى ثالث الاصناف وهو الكسرة والياء لثالث الانواع وهو الجر قوله
والا فلهما اى ان لم يوجد ثالث الاصناف لثالث الانواع بان لم يوجد
فى مقابلته شئ ثالث فثانى الاصناف وهو الكسرة والفتحة والياء
لثانى الانواع وثالثها كما لا يخفى على من له ادراك ومن لم ينظر فى هذا المحل
بالامعان ظن ان فى كلامه الخلل والانفصال قوله عطفه بالفاء كتب
فى الحاشية قال الهندى الفاء فصيحة اى اذا عرفت هذا فنقول
المفرد الى اقول لا وجه لهذا لان الفاء الفصيحة هى المفصحة عن المحذوف
المتوقف صحة الكلام عليه نحو قوله تعالى فانفجرت بعد قوله فقلنا
اضرب بعصاك الحجر فان الانفجار مترتب وموقوف على الضرب المحذوف
اى فضرب فانفجرت وههنا ليس كذلك كما لا يخفى على المتأمل انتهى قوله
قال فى ايضاح المفصل الى انه توجه الكلام بما لا يرضيه صاحب الكافية لان ابن الحاجب
عدل عنه الى تعريف يفيد انحصار المعرب فى القسمين وسلك
المصنف مسلكه كما سيصرح به نفسه ولو سلم يرد عليه انه ينبغى ان يكتفى بقيد

قوله الثانى فى المثنى الى يعنى اذا فتشنا ان الفتحة علامة النصب فقط
فى موضع وجدنا الكسرة فى علامة الجر كالمثنى والجمع المكسر المنصرف فان
وكذا الالف علامة النصب فقط فى موضع وجدنا الياء علامة الجر
كالاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم بكثرة فاما فى موضع
لم يوجد فيه الفتحة كالجمع المؤنث السالم فيعطى الكسرة للنصب
والجر او لم يوجد فيه الكسرة كغير المنصرف فيعطى الفتحة
لكليهما او لم يوجد فيه الالف علامة النصب كالمثنى والجمع
المذكر السالم ونواصفهما فيعطى الياء لكليهما او نحو ايضا

الحاجب

الانصراف عن الافراد والتكسير لخروج التثنية والمذكر السالم بجمع
انه عرض الاختصار بقدر ما امكن الآن يقال ان الغرض الاصلي من
ذكرهما الاحتراز عن المؤنث السالم فافهم بل التوجيه المرضي
والاقتضى بقوله قبل الاسماء الستة يعلم خروجها من هذا الحكم بواسطة
ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها فلا حاجة الى الاحتراز عنها ورد بانه بقي
فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ايضاً ان يكتفي بذلك ولا يصرح بقيد
الانصراف ههنا احترازا عنه وقد يقال هي اسماء محصورة وغير المنصرف
لا يكاد ينحصر فاحتيط في الاحتراز عن المنصرف كيلا يقع غلط في امور
كثيرة ولا كذلك في الاحتراز عن المحصور بان في شيء اذ لا بد من الاعتناء بحاله
كالاعتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب جداً انتهى
والتثنية والمذكر السالم كذلك في عدم الانحصار فلما لم يكتف بذكرهما فيما بعد
عن قيد الافراد والتذكير والتانيث في المؤنث السالم وقد يقال في الجواب الرد
ان الاصل التنبيه على العدد للترك قوله واما الجواب في الحاشية المجيب الرضي
قوله من كل وجه لكون الاعراب بالحروف وخصوصية الاعراب وكونه ناقصا وبهذا
ليس كذلك لان اعراب الملحق مخالف لاعراب الملحق به في النقصان والخصوصية
قوله وعدم القرينة عطف على الجمع قوله اذ فيه اعرابان اي اعراب الاسماء الستة
عما شاركه وهو المفرد قوله وادخالها اي ادخال الاسماء الستة فيما يخالف وهو التثنية
والجمع فيهما اي في الحقيقة في بعض الاحكام قوله مع مخالفته في خصوصية اي
خصوصية الاعراب لانها وان وافقت الجمع في الرفع والجر والتثنية في الجر الا انها
تخالف الاول في النصب والثانية في الرفع ايضا قوله وكذا الجواب في الحاشية
بهذا الجواب ايضا للهندي انتهى وفي كلامه اشارة الى فساد الاجوبة المذكورة

والاحتراز عنها ضمني

ايضاً

حيث قال بعد ذكرها وفيه علم ما هو عادته في تعريف ما سبق في كلامه
وما ذكره الشارح من وجه الفاء يصلح وجها للرد ولكن ليس في كلامه ما يشعر به
ولعله لم يوجد فيما عندي من النسخ قوله بان القضية المهملة وهي في
قوة الجزئية واللام للعهد الذهني والمعنى بعض المفرد بها
في بعض المحلف في الاسماء الستة قوله او لانه لاستغراق الخ ان اللام للاستغراق
لا يوجب استغراق الافراد للمعنى فكل فرد من افراد المفرد بها فيستقيم
في الاسماء الستة لانها اذا انقطعت عن الاضافة او صغرت تكون بها قوله
ايضا اي كعدم استقامة عدم شمول الاول قوله لا يستقيم في ذو
لانه لا ينقطع عن الاضافة ولا يصغر فلا يكون بها اصلاً تأمل قوله داخلة
في المفرد المنصرف آه هذا مبني على ما ذكره من عدم دخول المعرب بالحروف في المنصرف
وقد عرفت انه ليس مسلك المص في الوجه على ما ذكره السيد ان يقال
ان الاسماء الستة المفردة داخلة باسرها في المفرد المنصرف فاخرج منه
هنا ما كان حكمه مخالفا للحكم المذكور وهو المكبر المضاف لا غير الياء وبقي
فيما لم يخالف حكمه فلا حاجة الى قيد الافراد لان المستثنى منه مقيد به واما
جمعها فكسره داخل في المكسر وسالمه في السالم ومثناها في المثنى قوله
فلا حاجة الى ذكر مضافة بل لا بد منه على ما ذكرنا فافهم قوله لان المفرد اي
غير المضاف قوله بياء المتكلم بقرينة الاضافة لان الياء الذي هو غيره
لا يصلح ان يكون مضافا اليه قوله وانما جعل اعرابها بالحروف الخ قال
في الحاشية قال الجاجرمي اختاروا هذه الاسماء الى اخره وفيه مصادرة
تظهر من قوله حين الاعراب سماعا تأمل تدرك انتهى فلا بد لقوله
حين الاعراب الذي هو منشأ المصادرة الى قوله في حال الاضافة قوله

اواخرها فان لا سبيل لها الى حذفها نسيا في كل حال صار بعينها كآخر من
كلام الاربعة الباقية قوله بخلاف نحو دم فان اخره غير ثابت في حال الاضافة
سماعا قوله محذوفة خبر بعد خبر لاواخرها كتب في الحاشية المراد بالحذف
عدم التلفظ فيعم القلب في فم انتهى قوله في حال الافراد قال في الحاشية
هذا في ذو فرضي حملا على اخواتها اذ يقطع عن الاضافة قوله بخلاف نحو
العصا فان اخره لم يحذف نسيا اصلا قوله والساكن اخف الى جواب
سؤال كانه قيل نعم لكن الحركة اصل في الاعراب فجعل اعرابها بها اولى قوله
فانقلب الحال وهو كون الاصل في الاعراب الحركة لخفتها قوله بسبب العارض
وهو كون الساكن اخف من المتحرك قوله بخلاف نحو دم اذ لم يوجد في اخره
حرف يمكن جعلها علامة فاذا اريد جعل اعرابه بالحرف يحتاج الى
زيادتها بمجرد الاعراب فلم ينقلب الحال ههنا بل بقي على حاله قوله وقد صار
الصحيح دفع سؤال وهو ان الصحيح ليس محلا للاعراب فلا بد من تقدير
على كل تقدير وجه الدفع ظ قوله بحذف اللام نسيا في حال الافراد والاضافة
لما عرفت انه مخالف للاسماء الستة في ثبوت الاخر في حال الاضافة في
لها في حذف الاخر نسيا في حال الافراد فلا يرد ان الاسماء الستة محذوفة
الاخر نسيا في الجملة مع انه عينها لم تغير حال الاعراب في حال الاضافة
ولو قال مطلقا كما قال في نحو العصا اصلا لكان احسن واسلم كما فيه
اي غير مقيد بحال الافراد كما في الاسماء الستة منه
لكن غرضه الاعجاز غاية الايجاز بلا اخلال قوله لظهور دخول هذه الاشياء
بعد الاحتراز بل لمعلوميته قبله فتذكر ولك ان تقول انما ذكره
لئلا يتوهم من قوله وجاء الحركات فيها بارجاع الضمير الى الاسماء
الستة المطلقة مع عدم قصر قوله مطلقا على العصو التاليات ان يجري

حركات

الحركات في هذه الثلث على اللغات الغير المشهورة كما يكثر في المضاف
الى غير الياء وجه الانفتاح يظهر من قول الشارح رح لدخول المقابلات الثلث
الى قوله للايجاز علة لذكرها استطرادا لانه لو ذكر اصالة لقال واما الاسماء
الستة كما قال ابن الحاجب فلم يحصل الايجاز قوله ابي واخي في الكافية — اخي وابي صح
قال الفاضل الهندي لا يعرف تقديمه على الاب وجه الا ان يقال انه
اكثر استعمالا منه قوله وفتح فاء الفم الفاء بفتح بعينيه قوله مفردا كفم
ومضافا الى الياء كفمي اما المضاف الى غير الياء فليس الفتح فيه اكثر منهما
في اللغة المشهورة فافهم قوله احتراز اي تلفظ الفم بالميم احتراز عن
فه قوله اكثر منها وجه التثليث اعتبار في حال الاضافة الى غير الياء
كانه جعل الميم عوضا عن الالف عند الفتح وعن الواو عند الضم ومن
الياء عند الكسر ووجه اكثرية الفتح خفته واصالته مع قطع النظر عن
هذا الاعتبار اذ اصل الفم فوه بالفتح قال الفاضل العصام في البدايع
من الفم كدلوله دائر بين الفتح والضم والكسر فافهم قوله بالواو صح
في الحاشية هذا على ما ذهب اليه الجوهري واختاره الجامي والهندي
واختار الرضي وصاحب اللباب كون لامه ياء بناء على كثرة باب
طويت دون قويت وفيه نظر اذ الكثرة في الجوامد ممنوعة لكثرة
نحو جو وبو ودو انتهى قوله ويقال مثلث الفاء كما في الرضي تدبر
قوله وفاه اي مثلث الفاء ايضا قوله وفم من فكّ بالضم والفتح كما
في الرضي قوله مع زيادة وهي حاكم شاه واتباع فاء الفم لميمه في حركات
الاعراب نحو هذا فم ورأيت فما ونظرت الى فم قوله وكذا قال الفاضل — ضل
العصام في حاشية شرح الكافية كذا لا يتوهم ان ذكر من اضافة

غيرها

تثنية او جمعا

الاشارة المفرد لو كان المشار اليه

لانه ذكر الرضى في بحث الاستثناء في تحقيق حاشا انهم يستنكرون
تنوين ما غلب عليه تجريده منها لاجل الاضافة انتهى قوله مع الضمير اى
المثنى معنى سواء كان مثنى لفظا نحو كلاهما او لا نحو كلانا قوله اى مع غير
الضمير وهو الظاهر اذ لا واسطة بينهما والمراد به مثنى المعنى سواء كان
مثنى اللفظ كجلا الرجلين او لا كجلا ذلك فانه يجوز افراد اسم الاشارة
مع كون المشار اليه مثنى او جمعا كما يجيء قوله ولو قال مع الظاهر لكان
اظهر اذ مع غيره يوهم العموم مع انه لا عموم له ومن توهم العموم من
قول بعض الفضلاء واضافة كلا انما الى المظهر او المضمر وقد يكون اضافتها
الى اسم الاشارة المفرد فقد غفل عن دخول اسم الاشارة في الظاهر وان
مراد الفاضل المذكور باسم الاشارة ما ذكرنا من جواز الافراد لفظا فلا
تغفل قوله لكونها الكثير استعمالا من المذكرات لم لانه من الشروط
ما لم يسلم واما الجمع المطلق مع انه لا كلام فيه فهو اكثرها لصحة اطلاقه
على الثلثة وما فوقها الى غير النهاية بخلافها فانها لا يصح اطلاقها الا
على الاثنين قوله فزادوا نونا [illegible] عوضا عنهما اى عن التنقصان بعدم
التمكن والتنوين قال في الحاشية وفيه بحث يظهر بالتامل فيما سبق من
تحقيقنا انتهى وهو انه هذا يقتضي عدم وجودها الا بعد التركيب
بالعامل وليس كذلك لما سبق من التحقيق من ان صيغ التثنية والجمع موضوعة
قبل فهي جزء من الدال وحذفها عند الاضافة لا ينافي جزئيتها لانه كالترخيم
فليس سقوطها بالاضافة وعدمه باللام لكونها عوضا وقائما مقام التنوين
بل لانه لما اشبهه في الجملة فلذا يثبت في الوقف ايضا كما صرح به في بحث
الاضافة وبهذا الجواب [illegible] قوله فيما سبق الان الواضع شرع السؤال

الاول

اى كدلالتها على معنى التثنية والجمع

اى عن التنقصان بعدم التمكن والتنوين

الاول عند ورودها رافع الى بانه الواضع اعتبر عند الوضع دلالة
الحروف على المعاني المقتضية ايضا وعدم تمحضها فيها وعدم امكان
الحاق التنوين بعد التركيب فزادوا نونا عوضا عنهما قوله فالحيث
ظرف للدلالة وما عطف عليه على التنازع
اعطى له الكسر الثقيل لما اعطى له الالف الاخف والفتح الاخف لما اعطي
له الواو الثقيل ولو اعطى الاول للثاني والثاني للاول لم يحصل التعادل
قوله اذ قد يزول العلامة الاولى بالاعلال نحو مصطفين هذا مخالف
لما صرح به السيد السند في حاشية الرضى من انه لا اعلال في تثنية فلا التباس
حتى يحتاج الى الفرق ولعل الشارح نظر الى وجود مقتضى الاعلال فيها
مع عدم اللبس بحركة النون واما اللبس فحال الاضافة فجعل كالعدم لندرته
وللاعتماد على القرينة قوله الى المظهر الاصل الاحق صفتان للمظهر او الثاني
للاول قوله بالاول الاخف وهو الحركة الباء متعلق بالاحق قوله الى المضمر الفرع
الاحق بالفرع الثقيل وهو الحرف وجه فرعية المضمر كونه كناية عن المظهر
قوله مع ان اللفظ يضاف الى المظهر وهو مفرد بالنظر اليه قوله وكذا او لو
قال الفاضل العصام كتب فيه الواو حملا على اولى وفرقا لئلا يلتبس بالى الجارة قوله
وعدم النون من اصله او بالحذف على اختلاف الرأيين قوله ليعلم ان ما عداها
لفظي لاعراب المعرب فيهما على زعمهم والمصنف منهم كما يصرح به قوله واما المحلى
الى جواب لسؤال مقدر وهو انه لا يعلم بتثنية هو اضعه ان ما عداها لفظي
لاحتمال المحلى وتقرير الجواب ان المحلي مخصوص بالمبنيات والمقسم الاعراب المعرب
لكن هذا مبني على زعمهم لا على الحق الذي بيناه من ان التقدير في المحلي نفس الكلمة
الا في الاخر وعلى هذا لا يختص المحلي بها بل يشمل ما في المعرب فلا يعلم ان ما عداها لفظي
ولا يخفى ان هذا تنبيه لاولي الالباب ولا خطاب لمن ليس منهم بالكتاب قوله اي واعرا

نحو عصا قدر المصا فيرجح لظهور انه بصدد بيان ان اعراب مثل كل
مما ذكر تقديري لا بيان نفسه ولا بيان اعرابه بخصوصه على انه لو قدر
الاول فيه او في المحمول لم يصح الحمل قوله اى معرب بالحركة الحلم يقيده بالافراد
ليشمل مثل عبادى وسماى ولم يقيده باللفظية ليشمل مثل قاضى بالرفع
فان التقدير فيه مطلقا للتعذر لا للاستثقال ولا يضر شموله لمثل عصاى لان
المقصود بيان تعذر ظهور اعراب مثل غلامى سواء حصل بالاضافة او بسبب
اخر قبلها وقال الفاضل العصام ان اصل عصاى عصوى فحصل التعذر
بالاضافة ثم قلبت الواو الفا فعلى هذا لا بد من دخوله فيه فضلا عن الضرر
له قوله في محل حال سوى حال نصب اشارة الى ان سوى استثناء مفرغ من اعم الاحوال
ثم العامل فيه اما معنى الفعل المفهوم من اضافة الاعراب والحمل عليه
بتقديري او هو نفسه فافهم قوله ويجوز ان يكون من التنازع فيكون متعلق
احدهما مذكورا ومتعلق الاخر مقدرا قوله كقوله ما ان رأيت اه ومثاله
السكيبي مثل اعط القوس باريها اى ناحتها قوله كبى الازند كتب في الحاشية
يقال كبى الزند اذا لم يخرج ناره والزند العود الذي يقدح به النار وهو
بفتح النون وسكون النون اخصر
الاعلى والزندة السفلى فيها ثقب والجمع زناد وازند قوله والمحلي اشار
بعدم اسادة نحو فيه وفيما يأتي بعده الى ان التقدير غير صحيح فلا تغفل قوله
على الاشهر وقيل مبني كما كان قبل العلمية قوله من زيدا ذكر منصوبا اشعارا
بان السؤال عن زيد الواقع منصوبا هذا على لغة الحجاز واما بنو تميم فلا
يرون الحكاية في المفرد واليه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه قوله دعني من
تمرتان اعرابه بيان مقدر قوله كائنا مع ما اشارة الى انه حال من المثنى واما
العامل فيه فمعنى الفعل فقط فافهم قوله معه حال من الاسماء الستة والجمع على سبيل البدل

يكثر بغير التفويض الامر اليه منه
ويحصر فيه معنى المهارة منه

كما في الاول واما قول من قال انه من قبيل التنازع فمما يتنازع فيه
تبصر قوله لا بد من استثناء المنقوص وفيه ان مثل راموا القوم مع كونه
منقوصا يكون اعرابه تقديريا فلا بد من استثناء بعض المنقوص ولو
قال المص بعد قوله معه وعلامته حتى لكان احسن قوله حال كونه غير مجيد
محال الى الاشارة الى ان في مطلقا ثلثة اوجه الحال والمفعول فيه والمطلق
الا ان العامل في الثالث معنى الفعل فقط بخلاف الاولين فافهم قوله
فان منع اى الظهور قوله فان في الاخر اى فان كان المانع في الاخر قوله
والا اى وان لم يكن في الاخر فقط بل في الاخر ونفسه ذكره في الحاشية قوله مجموع
ما ذكره المص من انواع محال الاعراب التقديري قوله نقص يعني لفظ
فيما تعذر او استثقل الا ما صدق هو عليه من الامثلة الاربعة بل اخرج
ونقض ايضا واللفظي فيما عداه وزاد الاربعة الاخيرة والتسكين والتحريك
قوله من عبارة الكافية متعلق بالفعلين على التنازع قوله ولم يحصر عطف تفسير
لزاد قال في الحاشية اى لم يحصر المص التقديري في المتعذر ~~والمستثقل~~
والمستثقل انتهى يريد ان المص لم يحصر ابن الحاجب فيهما حصره صح من الامثلة
الاربعة للمتعذر والمستثقل بل في الثمانية كما سيصرح به قوله
اربعة الاول ما ذكر من الثمانية والثاني النقص والثالث الزيادة
وعدم الحصر والرابع خروج اشياء قوله اما الاول وهو ما ذكره المص من الثمانية
قوله فالمانع في المقصور هو مثل العصا سمي به لكونه ضد الممدود
قوله وعند الاخفش كعصا قوله لا مثنى بحيث يكون اعرابه لفظيا قوله
وفي الثاني اى المانع في الثاني وهو مثل غلامي قوله او السكون كما في مثل
قاضي والفتح كما فيما قبل المقلوبة قوله قبل العامل وذلك لان الاسم لا

فلا يرد نحو مصطفوا القوم لان علامته فيه ليست بلفظ الاعراب منه

بل اخرج

فيما حصره صح

بحث حيث قال فانه التقديري في الثمانية الحصر التقدير منه

يستحق الاعراب الا بعد تركيب مع عامل ولا يتحقق ذلك [illegible]
ثبوت العامل والمعمول في نفسها فاذا اردت جر المضاف معمولا
فلابد ان يعتبر نسبته الى المضاف اليه قبل ورود العامل عليه فيشتغل اخره
بما اقتضاه المضاف اليه البتة قوله تعذر اجتماع الحركة والسكون كما في
قاضي او الحركتين مثلين كما في حالة الجر عند عدم القلب او في حالة النصب
عند وجوده او ضدين كما في حالة الرفع او النصب عند عدم القلب وفي حالة
الرفع والجر عند وجوده قوله وان قال البعض رد لما قاله السيد السند
من انه كان الاولى ان يجعل تلك الكسرة المجتلبة للياء بعد ورود
العامل علامة الاعراب ايضا فيكون الكسر ح مفيدة لفائدتين
بعدما كانت مفيدة لفائدة واحدة على قياس ما اختاره في علامة التثنية
والجمع فيكون اعراب غلامي لفظيا في حالة الجر كما هو الاصل قوله فخالفهما
فالقياس عليها مع الفارق قوله وان ذهب اليه الجمهور لشدة امتزاجهم
بالياء لعدم استقلالها بالتلفظ قوله نحو غلامك وغلامه يعني ان كلامهم
منقوض به قوله وفي حالتي المنقوص سمي به لنقصانه عن الحركتين قوله وفي
الاخيرين اي المانع في الاسماء الستة والجمع معه قوله في البعض اي في الاسماء
الستة نصبا اذا اخرها ح الف قوله في الاكثر اي في الاسماء الستة فيها
وجرا وفي الجمع مطلقا قوله واما الثاني وهو ما نقص من عبارة الكافية
قوله وجه الاولين اي وجه نقضهما التداخل اي دخول كل منهما في
الاخر بعضا او كلا لكل من الاداتين كما فصل قوله لزوال الاعلال وامر
خلاف المفروض ومن غفر او تغافل عن هذا قال ولئن سلم عند
انه يمكن بترك الاعلال قوله فالموجب التعدد لئلا تداخل فانتقض
نقض قوله اذ قد صرح الى قال في الحاشية المصرح ابن جني رحمه الله قال في

حاشية الرضي منه

كلا

مراح الارواح قال ابن جني في الثلثة الاخيرة يسكن حرف
العلة للخفة ثم تقلب الفا لاستدعاء الفتحة ولين حركة الساكن
انتهى هذا الجواب بالنظر الى الظاهر والتحقيق ان التسكين لا يتصور
الا في غير الاخير اذ الاعلال في مثله مقدم على الاعراب وحركة البناء
اما عقلا فلان الاعلال لتصحيح المادة الثابتة وقت الوضع قبل الاستعمال
والتركيب وهما عارضان بالتركيب للدلالة على المعاني الحاصلة به واجتماع
الساكنين ونحوه واما نقلا فلانهم اذا عدوا المقصور يقولون عصا
ورحى لا عصو ورحي انتهى وفي الثلثة الاخيرة اي فيما كان ما قبل حرف العلة
مفتوحا مع الحركات الثلث في حرف العلة نحو بيع وخوف وطول
قوله لاستدعاء المانع قوله والتحقيق الى ويضمحل به ايضا قول الفارق
وفي المقصور الى اخره ويبقى التداخل على حاله قوله اذ الاعراب في
مثل اي الاخير وهو المقصور احترازا عن اعلال مثل قاضي فانه مؤخر
عن الاعراب لتاخر سببه قوله وحركة البناء كما في قوله وهما اي الاعراب
وحركة البناء مقوله واجتماع عطف على الدلالة والاول للاول والثاني
للثاني قوله ونحوه وجوه البناء على الحركة كالفرق بين البناء العارض
والاصلي قوله وكون التسكين بالعرض يعني انه لما ثبت كونه قبل الاعلال
لا يفيد الفارق كونه بالعرض لا بالقصد وانما يفيده كونه بعد الاعلال
وهو لم يثبت بعد قوله مع قطع النظر عند التركيب عن الامر والاعلال
وان كان في نفس الامر بالاعلال قوله او مقدرة كعصا وعصا القوم
فلا يمنع قبول محل اياها الى فلا يكون كالمتحرك فظهر الفرق ثم انه
هذا اذا لم يوجد ما يوجب سكونه كقاضي فلا ينافي قوله فيما سبق

الجمع واللين في الاول والثاني والحركة المقتضي والثاني المانع لعدم [illegible]

وللبعض هنا توجيه سقيم
يابى عنه طبع سليم
منه

وبعد تعذر اجتماع الحركة والسكون قوله فالمراد تعذر الاعراب
بالذات ولا تعذر بالذات في مسلمي بخلاف العصا فان فيه تعذر
الاعراب بالذات وان امكن بواسطة احداث محله قوله وضم ما قبل
الواو الى جواب بسؤال وهو ان في مسلمي تعذرا بالذات والامكان
بواسطة ضم ما قبلها فلا فرق وتقرير الجواب ان الضم ليس بشرط الاعراب
بل للكتابة بخلاف المحل فافترقا قوله وهذا تقييد دقيق وانفع منه ما يستفاد
من التحقيق وبالقبول حقيق وهو ان التعذر والاستثقال فيه يعتبر انه
بعد ورود العامل عليه بالنظر الى الحال الذى كان قبله سواء كان الاعلال
لوجود سببه كعصا والعصا وسلمى او بعده لعدمه كقاض والقاضي
ولا يخفى ان الحركة على الالف متعذر ولا يمكن قلبه واوا اذ لا داعي
اليه مع بقاء داعي سكونه ليس شان الاعراب تبديل المحل بل الظهور ان لم يمنع
مانع والا فالتقدير وان الحركة على الياء ممكن لعدم ما يوجب السكون لكنه
مستثقل وكذا قلب الياء واوا اذا العامل يقتضي تبدله لكونه نفس الاعراب
كما يقتضي بادا المتهم عدمه لكنه لم يتبدل لثقل الواو ثم انه يعود
المنكر فيحذف الالف والياء لاجتماع الساكنين ولولا قوله والتحريك
اللفظي للياء المقدرة وان كان متعذرا لامكن التقييد الدقيق على
الالف الحقيق بقصر قوله ومقدرة على المثال الثاني ولا ينافي هذا
تمثيلها بقاض بالحذف لانه باعتبار حاله بعد ورود العامل فتامل
قوله فاذا انحصر التقديري الانحصار منفهم من السكوت في مقام تبيين
مواضعه وتمييزه عن اللفظي قوله ولم نحصره في الاثنين بل ذكرهما على طريق
التمثيل قوله الموقوف بالسكون وهو اربعة انواع اشار الى كل بمثال

فلا تخفف قوله مطلقا اى في الاحوال الثلثة للانواع الثلثة قوله رفعا وجرا
واما نصبا فلفظي بالفتحة قوله والمدغم كبيرا اى ادغاما كبيرا وهو ما كان
الاول من الحرفين فيه متحركا مطلقا سمي به لكثرة وقوعه اذ الحركة اكثر
من السكون وقيل لتاثيره في اسكان المتحرك قبل ادغامه وهو متصل
لو في كلمة ومنفصل لو في كلمتين كذا في الجمنة والمراد هنا الثاني لم يصرح
لانفهامه من المقام والتمثيل قوله ونحو باركم عطف على المدغم او المعرب
قوله بسكون الهمزة لمجرد التخفيف قوله وما يتبع حركة اخره لحركة غير
اعرابية الظاهر ان قوله غير اعرابية صفة للحركة الثانية لكن لا يكون الجوارى
منه لان متبوعه حركة اعرابية ولو جعل حالا من الحركة الاولى لصح
ويكون هو منه ايضا لكنه مع كونه خلاف الظاهر لا يلايم ما صرح به
في بحث المنادى والدماميني هنا من ان الحركة لا اعرابية ولا بنائية لانه يوهم
جواز كونه بنائية وليس كذلك ولذا اطلق بعض الكمل حيث قال
وما حركته تبعا وتناسبا ككسر الجروح ونحو جحر ضب خرب انتهى فالاصوب
ان يقول ما يتبع حركة اخره لحركة غيره اعرابية او لا قوله بضم التاء المثلثة
قوله ومنه تابع المبني على لفظه اى مما يتبع حركة اخره لحركة غير اعرابية فصله
للتنبيه على انه نوع اخر منه لان الحركة المتبوعة فيه مقدمة وبنائية بخلاف
ما في الاولين لانه مؤخر فيهما وليس باعراب وبناء قوله ومنه الجر الجوارى
وهو غير النوع الثاني لكن المتبوع فيه اعرابية قوله واما عبارة الكافية
وهي فيما تعذر او استثقل فشاملة الكل بها بلا تكلف ومعه كلها اذ الاول
يشمل الاول بانواعه الاربعة بلا تكلف لتعذر اجتماع الحركة والسكون
الواجب للوقف والثاني والثالث كذلك لان تحريك الساكن

الغير الواجب سكونه لعدم وجوب الادغام المذكور وكون السكون

بمجرد التخفيف ممكن لكنه مستغفر واما الرابع بانواعه الاربعة فلا يشمله

الاول لانه بمجرد المناسبة والمشاكلة لا يوجب التعذر ولا الثاني لعدم

الاستثقال في ترك التبعية الا انه يتكلف ويقال ان في تركها فوت

الغرض وهو خلاف المفروض فيكون كالاول في الاستثقال الاخر الغير

يشمل الاول كالاول ولو سلم ان في تركها استثقالا في النوعين الاولين

منه يشملها الثاني ايضا بلا تكلف قوله مع ان لدا حمها اخر لابتني

معرفتها فالاهتمام به اكثر منه بالمنصرف فان المحوج الى بيانه ليس

ذكره فيما سبق قوله وبه يعرف المنصرف ولذا لم يبينه مع انه مما ذكر

فيما سبق فان قيل ومنه المثنى والجمع فلم يبينهما متصلين به قلت

يظهر جوابه مما ساني فلا تغفل قوله لان الاعلام الخ ولما امرانها كلها

دورى فلذا ترك على انه لو فسر به لا يعرف بمعرفة احدهما الاخر لما

بينهما من الواسطة كما مر قوله وقد بين الشريف هذا نصرة لابن الحاجب

في تعريف المعرب وقال في كافية الرضي هنا ان سبب العدول عن

هذا الحد يطلق في حد المعرب لكن لم يعتد بها فيه لاختلال في نفوا عند

بها هنا لعدم الاختلال المذكور لكن يرد ان هذا التعريف لا يفيد المقصود

الاصلي منه لانه يتوقف على معرفة الجمع وغيره من الاسباب مما ذكر

بعد المبنيات فينبغي ان يقدم ما ذكر على المرفوعات او يجعل تعريف

الجمهور دليل الحصر ويكتفي بما يفهم منه كما في المعرب والجواب انه لو

قدم عليها لوقع بين بيان ذوات انواع الاعراب وما يتعلق

بها وجمع بين بيان محالها فصل كثير بتقسيمات مطلق الاسم فيكون

بيان

بيان الحال كالاجنبي بعيدا عن حالها وانه لا يمكن الاكتفاء بما عرفت

ان تعريفهم لا يفيد الانحصار فاخذ هذا التعريف لافادة الانحصار

والمعرفة في الجملة واحال تمامها الى البيان فيما ياتي فتامل قوله وقيل القائل

الشريف وتبعه المولى الجامي رضي الله عنهما ورد الرد وكان يرد ورود الخلاف

الاول قوله ان المقصود الاصلي الخ وان المقتضي لتعريفه ذكره فيما سبق

والمذكور فيه الافراد لا المفهوم قوله لا تدافع على الغير بالمشابهة الى الاخر

لانه لم يتغير بدخول التنوين والكسر اولا انه لم يزد بدخولهما كذا ذكره

العصام فعلى هذه الوجوه الثلاثة الانصراف من الصرف بالفتح اما

بمعنى المرجع او التغير او الزيادة واما على الرابع فمن الصرف بالكسر

بمعنى الخالص لم يتعرض لما ذكره من الوجهين لبعدهما بالنسبة الى ما ذكره

من الوجهين فافهم قوله بما شابه من الشوب والخلط قوله ولذا اي لكون

المنصرف سالما صرفا لم يخلطه شبه الفعل سمي امكن اي اكثر تمكنا والشبه

في التسمية قدما قوله شيء او اشياء فاموصوفا وموصولا فسره

بالجنس الاعم لظهوره عند المبتدي لكن ينتقض التعريف ح باحد

فانهما من المبنيات كحذام ونحوه ولذا فسره الفاضل الجامي

وغيره باسم معرب بقرينة ان الكلام فيه قوله مع ان ذكر العلة التي

ادعا مجازية لان في اطلاقها على كل من الفرعين تجوزا اذ العلة في الحقيقة

هو المجموع لانه هو المؤثر كما هو راي الفاضل الجامي وقال العصام

في الشرح ومنه انها حقيقة في كل منهما بل التحقيق ان التجوز في اطلاقها

على المجموع فنقول اعلم ان العلة في اصطلاح النحاة ما ينبغي ان يختار

المتكلم عند حصوله امرا يناسبه لا ما يوجبه كما هو اصطلاح الاصوليين

اعلم اولا ان قول النحاة ان الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشيء
ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم والحكم في اطلاح الاصوليين ما يوجب العلة واراه عني
المص بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم ايضا كل واحد
من الفرعين في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع الاثنين يحصل الحكم فالعلة التامة
اذا مجموع علتين او واحدة تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد منها وتوقف الشرط ان شاء الله تعالى في شرح كافية

وبسمى ذلك الا مرحكما فيهما كما فهم من كلام الرضي فهي على الاول حقيقة
في الناقصة كما نقل عن ابن الحاجب التصريح بذلك مجاز في التامة
وعلى الثاني بالعكس فكلام الفاضل العصام مبني على الاول لكن قوله
قول المص وحكمه ان لا يكسر ولا ينون لا يساعده لان سقوطهما بموجب
الفرعيتين والموجب وهو المجموع هو العلة فلذلك سكت الشارح
النحرير مع الفاضل الجامي سلك الاصوليين **قوله** والمناسب الجمع بتقديم
ما اخر على ما يفيده قوله وحكم الشيء يعقبه وقوله بخلاف عبارة الكافية
وما قيل ان الاخير بالدم او الاضافة حكمها لا حكم غير المنصرف
فوقه من حكمه انسب بل تاخير قوله ويجوز صرفه للضرورة والتناسب فغير
مناسب فضلا عن كونه انسب لان ما ذكره حكم المستثنى من حكمه ومستثنى
صريحا في كلام المص والاصل على انه لو تم ما ذكره فالانسب لا بد ان يذكر في هذا
البحث فضلا عن الغرض **قوله** المعنى المصدري لانه هو العلة ومقتضى
قوله ولم في الاصل لانه في الاسم ومن قال انه لا يلزم كون الشيء ظرفا لنفسه
وفيه بحث اذ التعبير عن الظرف بجنسه الاعم يخلص عن كونه نفسه
لم يفهم المراد مع ما فيه من المخالفة **قوله** فقد ران جمع سروالة الخ
على ما هو مذهب المبرد **قوله** اختصاص هذا الوزن بالجمع اذ لو لم يقدر
لزم ان يوجد في المفرد للجمع نظير فيقع في قوته فتوت فيضعف عن التاثير
فلا بد من التقدير **قوله** ولم يلتفت الى الحمل على النظير مع انه مذهب الامام
سيبويه ويختاره ابو علي **قوله** لعدم النظير في الحاشية يعني لا يوجد نظير
من غير السراويل من المفردات ليحمل على النظير فيكون فريدا ووحيدا
وغريبا فيكون بعيدا انتهى بخلاف التقدير فان له نظيرا كالعدل في العمر

قال المبرد ان سراويل اسم عربي جمع سروالة وقطعة خرقة قال الشاعر عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف
ولا يشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ في الاجناس لعدم اطلاق رجال على رجل وجاز في الاعلام لانا
نقول الجمع فيه مقدر لا محقق لكن نقول انه اذا كان عربيا لم يحمل على الموازن كدراهم وقناديل حتى لا يحتاج الى التقدير
والوضع فقلنا ان ما حمل عليه من الاعجمي غريب في كلام العرب وشانه الغريب التبعية لما يتوطن المساكن والمجانس واما
المتوطن العارف بحال الاخر فيقتضي الاستقلال فاذا عرض له منع الصرف بلا سبب لا يقبله ويقول ليس لموجبه

قوله وهذا راجع الى قال الفاضل العصام في الشرح ما حاصله ان القائل بزيادة
العلل بمقتضى الحمل على النظير من الشراح والمجيب عنه الفاضل الجامي
رحمه الله الباري قد اوقعهما فيما اوقعا فيه عدم معرفة مراد سيبويه
من قوله هذا وهو انه غير منصرف بلا سبب كذا نقل الرضي وسلامة
الوجه الاول فتدبر **قوله** وعلى انه رد الى ان عصام الدين في الحاشية **قوله**
بلزوم اتحاد الى قال في الحاشية اي في الجمعية الحكمية لان الحكمية ليست
الا كون الاسم على صيغة منتهى الجموع وهو الشرط ايضا انتهى قوله
وهو الشرط اي كون على صيغتها ايضا اي كونه هو المشروط فالشرط
الوزن او الكون عليه مسامحة او بحسب نفس الامر **قوله** اي الجمع بالمعنى
الثاني على الاستخدام لانه هو المشروط به الاول كما صرح به انفا
او بالمعنى الاول فيأول قوله وزن خضاجر بكون محلا عليه كما يوهم
من اشارة كلامه في الحجة **قوله** في منع التصرف اي في منع جمعية الجمع
او الجمع فافهم **قوله** نوع وزن خضاجر وسراويل الى اشار بهما الى ان المضاف
محذوف في احد الموضعين او بالاول الى ان الاضافة ذهنية
وبالثاني الى ان المراد بهما ما كان على صيغتهما وهو ما كان اوله مفتوحا
وثالثه الفا بعده حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها ساكن فافهم
قوله الوزن التصغيري اي الوزن المطلب لا وزان التصغير الخ انه
ان يعتبر فيه ما يعتبر فيها من مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن
من غير اشتراط التعبير عن الاصول بالفاء والعين واللام والزائد
بلفظه الا ما استثني كما في الوزن التصريفي لانه من الاوزان المختصة
به لانه يبين الفاء وهذا الاصطلاحي ليس مختص بالتصريفي اذ يقال له

وانما يقال الوزن العروضي لعدم اشتهاره وان الغالب معرفة اصطلاح العروض بعد النحو والتصغير قبله

كالتصريفي او كالوزن التصريفي

هذا الى ... كذا استفيد من بعض الفضلاء ... كتبه ... العبد

وزن عروضي ايضا كما قال الفاضل العصام فصح التقابل بلا
كلام وهكذا ينبغي الكلام ولا يلتفت الى كلام من قال وفيه كلام
ان يتوهم وبينه بانه نوع من التصريف فلا تقابل بلا كلام على ان التصغير من
علم الاشتقاق والحق انه ليس من التصريف حقيقة كما زعمه البعض
بل هو علم على حدة صرح به البعض المحقق قوله وينبغي ان يقول الى انما
قال ينبغي لانه يمكن ان يقال انه ذلك مراده وان لم يذكر فينبغي
على هذا ان لا يحمل كلامه فيما بيانه على ما يتبادر منه من انصراف مثل
جوار قوله على الصحيح قيد للاخير فقط وهو ما ذهب اليه سيبويه من عدم
انصرافه اذ لا يخفى على المتتبع انه لا اختلاف في الاول ولذا قال بعض
الفضلاء انه لو كان بعد الالف حرفان لا بد ان يكونا متحركين او كان
الاول مدغما في الثاني فتأمل قوله وصفه اذ لا تعين رد للفاضل العصام
حيث قال خبر بعد خبر لا صفة لانه متعلق بنكرة اذ تقدير المعرفة
تكلف لا يروج عند الناقدين الا للضرورة وتحقيق الرد انه لا احتياج
الى تقدير المعرفة اذ الموصوف نكرة او في حكمها لما مر من التوجيه فافهم
ثم رد الاول ايضا بقوله وجعله خبر الى قوله يحتاج الى تقدير كونه
ليصح الحمل وهو خلاف المعهود وهو لا يروج بلا اضطرار عند الناقد
وهو هنا مفقود بوجدان المعهود فلا يرد انه اعتبار الكون مما لا بد
منه في الاول ايضا فجعل احدهما رائجا والاخر كاسدا اليس مما ينبغي
صدوره من الناقد قوله والمعهود كائن اي نوعه وهو المشتق
اسما كان او غيره بقرينة المقابلة للكون اي المصدر اذ العهد
ليس بمختص بشخص فليس هنا اختيار المذهب المرجوح كما توهم

قوله بطريق الموافقة بل بطريق المخالفة والاول اولى ولو عند القائلين
بالثاني قوله الحرف الدال على التانيث ولو في اللفظ كما في طلحة وفرازنة
فلذلك جعل طلحة غير منصرف للتانيث والعلمية فوجوده في مسمى مدخوله
ليس مما لا بد منه ومن غفل عن هذا اضطر الى تعسف ان يراد بالدال
الدال في بعض المواضع او ما من شانه الدلالة مع ان الشارح لم يرض
به فيما سيجي والى ان التسمية بناء التانيث باعتبار الاصالة والغلبة
ولكن لا اضطرار لمن شرح الله صدره قوله والقرينة شهرة
وقد نبه فيما سبق ان الشهرة لا تفيد المبتدي فكلام المصنف لا يخلو
عن اختلال فتنبه قوله لا اضع قدمي دار فلان اي لا ادخلها مطلقا قوله
لا تاء في الى كما ذهب اليه الفاضل الجامي قوله لعدم شمول الحال بين اي التاء
المراد بالهاء والهاء الموقوفة حالي الوصل والوقف مع انه لا
لابد من بيان حال الجمع فيهما فيحتاج الى ان يقال ان احدهما يعرف
في الثاني بالدلالة او القياس فتامل قوله فيخرج عن الوزن بالهاء نحو فواره او من
الهاء هاؤه قوله ويدخل في الوزن بالهاء نحو فرازنة وملائكة او في الهاء
هاؤها قوله على وزنة المفردات ككراهية فان قلت هذا لا يصح في مثل
سراويل اذ الحقه الهاء اذ لا مفرد في وزنه قلت لا يلحقه الهاء اذ لا
اجتماع بينه وبين ياء الجمع بل بينهما تعاقب فلا يقال فرازنية بل فرازنة
او فرازين ولهذا يقال التاء في فرازنة عوض عن الياء تقديرا ثم ان
هذا لا يصلح وجها لكونه بلا ياء اذ بلا يكون على زنة المفردات والوجه
ان سر انهما شاعتا في المفرد فلحوقهما يوجب ضعف الجمعية قوله مطلقا
مطردة مع جواز الانتزاع اولا لم يغير الوزن المشروط عنده وان

منفعلا وهافيا منه

ما لم يكن فيه حرف دال على التانيث منه

مما يكون حرف دال على التانيث منه

نزل منزلة الجزء ان التنزيل لا ينافي التحقيق قوله والصحيح خلاف لما بينا
من ان باء النسبة كلمة براسها مطلقا قوله وايضا يلزم على القول
الثاني كالياء في الامتزاج وحصر احدهما بالامتزاج خارجا عن
الصفة دون الاخر تحكم قوله لعدم القرينة لعدم شهرة استعمال
الهاء بهذا المعنى عندهم بل المشهور التعبير بالتاء او التاء عند ارادة
هذا المعنى قوله لا يفهم من الهاء اصلا لما عرفت انه لا قرينة على كونه
للفرق فضلا عن كونه في بعض المواضع ولا يمكن ان يراد بالحرف
الفارق مع قطع النظر عن كونه في بعض او كلها ولا يلزم ان
يجئ للفرق في جميع المواضع عند التحقيق كما توهم لانه انما يمكن
ذلك لو كان فيما نحن للفرق ولم يكن في جميع المواضع كذلك وليس
كذلك كما عرفت فافهم قوله ولا فيه علاقة معتبرة وهي الفرق لما
عرفت انه فيما نحن فيه من هو فرازنة ليس للفرق قوله ان الكلام عند بيان
الشرط قوله ومثل هذا لا يدخل باء النسبة بل يرد عندها الى الواحد
الا كان له واحد مستعمل قياسي للفرق بينه علما وبينه غير علم وكالتعاد
لفظ مع رعاية معناه قبل الياء ولانه الاغلب في النسبة ان يكون المنسوب
اليه واحدا فحمل على الاغلب كذا في شرح الشافية قوله وحاصله ان ضمير
شرط للجمع الجاري بالاستخدام لان السابق في عبارته اعم منه وكذا في
عبارة ابن الحاجب وان ذكر اولا مطلقا يجوز حمله على الكامل الا
ان قوله بعد الشرط وهو صادر على غير منصرف الى جواب السؤال
مقدر يقتضي كونه اعم منه ايضا كما صرح به الفاضل الجامي فرهاستوا
ما لا فعلان قال فينبغي للشارح ان لا يتعرض لذلك القول لان

فقائل

بيع اذ لم يكن للوزن فيما نحن فيه من الوزن السابق لاحاجة
الى ان يقال ان المراد به الحرف الفارق بين الواحد والجنس وان
جاز انه في موضع اخر لكن يحكى او يقال اذا دخلت التاء
على مثل فرازنة كان على زنة المفرد فيعتد بعود او واحد
حكما فحذف فرازنة وكذا باء النسبة بلا شك فحصل
الفرق بها السيد الشريف

رجوع الضمير للحالي بعيد في عبارة المص بخلاف عبارة الكافية فانه ذكر فيها
الاصل بعد الشرط مما لا ينبغي فتامل قوله المراد الجمع بجميع حروفه وهذا في
لبكي لكن اذ لا مدخل للياء في الجمعية فلا حاجة للاحتراز عنه بها قوله ان الاعتراض
بمدائني في مدائن لا يجوز عد حتى صح ان يقال انه ليس بجمع بجميع حروفه اذ
قد عرفت ان الاعتراض على مذهب من يجعل الياء كلمة براسها كالتاء قوله
الان بجعل الياء جزء وحين يصح ان يقال انه ليس بجمع بجميع حروفه وقد علمت
حال من ان الصحيح خلافه ولزوم الاستدراك بغيرها قوله فظهر لزوم ذكر الياء
مع التاء كما ذكرها المص الا انه ذكر الاول بعد العلل لاحتياج الجميع الى
نفيه فالمقصود نقل الاشكال واضطراب الشراح وتزييف قول كل
اشارة الى ان المص اصاب في ذكره وابن الحاجب لم يصب في تركه مع قطع
النظر عما اختاره او بيان انه وارد على المص ايضا في بادي الراي مع
قطع النظر عما سيجيء ليجري ذهن الطالب اليه قوله في امثالها مما كان
التاء غير مطردة مع عدم جواز الانتزاع مع بقاء الكلمة قوله يحتاج الى ذكر
الياء دون التاء فالمص اصاب في ذكر الياء ولم يصب في ذكر التاء وابن
الحاجب لم يصب في ذكر الثاني وترك الاول قوله واما اذا اطلع الى
ما يتعلق بهذا قوله فيبطل اختصاص الوزن الذي هو وجه اشتراط كون
الجمع على وزنه فلا بد من ان يحترز عنه فضلا عن ان يشترط به فيلزم
صرف مثل مصابيح كفرازنة قوله والتخلص عن بطلان الاختصاص اما
بجعله عجميا من غير حمل على النظير لما مر والمراد الوزن العرفي او
بجعله عربيا من غير تقدير الجمع لعدم الحاجة اليه وجعله كالمصنوع
لندرته فالاختصاص على هذا ادعائي وعلى الاول تحقيقي فظهر لزوم

الاشتراط قوله وشرط جوار من الجمع المنقوص على وزن حصاجر قوله فصار
كسلام اى على زنة المفردات بجعل المحذوف كالمعدوم قوله بتقدره للاعراب
ولذا لا يجرى على مثل الرا في كونه حكما لفظيا فقدر في حقه ايضا فلم تخرج
الاعلال عن الوزن فلم يصر كسلام قوله عوض عن الياء او عن حركته التي
حذفت للاستثقال قوله لتصحيح الصيغة وان عرض بعروض الاعراب بالفعل
قوله على منع الصرف لاعلال الاعراب اذ هو في مثله بتقديم على الاعلال فيكون
عند التركيب والاستعمال كما هو التحقيق فتذكر قوله هو الصرف فيعتبر
مقدما فيعل باعتبار اولا قوله او جعل هذا التنوين الى بان جزء عن كونه
للتمكن والصرف قوله بعد الحذف اى حذف الياء او حذف حركته
قوله فيه شارح اول قوله لينتج عدم صرفه ولذا ذكر ثبوت التنوين مع
صلوحه لوجه الشبه قوله واظهر من هذا قول بعضهم بحسب الصورة فالنص
على هذا غير حاكم بانصرافه وعدمه بل ساكت عنهما لكن هذا غير مناسب
للبحث بل المناسب بيان كونه منصرفا او غيره وجه الاظهرية جلاء وجه
الشبه مع قطع النظر عن البحث والاستثناء بخلاف الاول فان جعل
المحذوف في حكم الثابت في انتاج كونه غير منصرف غير جلي جلاء
وجه الشبه في الثاني قوله والمتبادر من الاستثناء المذهب الاول وهو الصرف
فلا يحمل كلام المص على المذهب الثاني كما قيل فانه لا صحة للاستثناء بحسب
الظاهر فضلا عن التبادر لاقتضائه كون مثل جوار في النصب
منصرفا وهو باطل اللهم الا ان يقال ان المعنى انه يحتاج فيه الى
جعل المحذوف في حكم الثابت سوى نصبه فانه لا يحتاج فيه اليه بل لا يمكن
لعدم الحذف واما الحمل على القول الاظهر وان كان صحيحا لصحة الاستثناء

في فائدة في النصب ليس كفاض بحسب الصورة لثبوت التنوين في احدهما دون
الاخر لكنه غير متبادر نظرا الى البحث فافهم ثم انه يرد انه لو حمل على
هذا المتبادر لكان ينبغي ان لا يقول فيما سبق ولو في الاصل لئلا يدخل
مثل جوار في لا بد من مثل دواب مع انه لا بد من دخوله بل ينبغي ان
يقول بعد حصاجر ودواب ليدخل ما على وزنه فيكون اشارة الى
ما نقلنا عن بعض الفضلاء اللهم الا ان يقال انه نادر في الموضع الى
المذهبين او انه مثل جوار الى منزل منزلة الاستثناء فافهم قوله ولكن
عبد الله مولى موالي قوله ولو كان عبد الله مولى مواليا اي معتقا قوله
لملائمة للهجو بالتعريض بانه من اهل اللغة القبيحة لا يليق ان يتكلم في حقه
باللغة الفصيحة او للضرورة وهو الملائم لقول المصنف كما تحرك جر للضرورة
على ان تلك الملائمة غير مطردة كما في الشعرات بخلاف الضرورة ولم
يقل هنا للضرورة بل قل اشارة الى ان ما للضرورة قليل قوله احدى الفي
الفي التانيث الحاصل باحديهما والالف الممدودة الهمزة المنقلبة
من الالف لا ما قبلها اى التانيث والتسمية بالالف باعتبار الكون والمعنى
باعتبار السببية تأثير قوله اقول انه ارادوا بعدم اللزوم المنفهم من قوله
بخلاف التاء عموم السلب على معنى كل شيء من التاء بلازم الكلمة وضعا
قوله وان ارادوا سلب العموم على معنى ليس جميع التاء بلازم بل بعضه
قوله ذكر وصار افانه يقال ذكر وضر فلا لزوم فيهما ايضا قوله للفرق بين
المذكر والمونث مطرد في بعض الصفات كقائمة بخلاف بعضها
كعلامة قوله فكذا المقصورة كفضلى قوله في افعل الصفة كحمراء قوله الا ان يدعوا
يجيء التاء للفرق مع عدم التغيير بخلاف الفي التانيث فانه يجيء بها

لمدود

لزم مع التغيير وهو يدل على الجزئية واللزوم قوله ولكن لم يقوى
اذ سبق ان دلالة التغيير على الجزئية ليست مطردة لتخلفها في نحو
ضربت فتذكر فلا يستدل بعدمه على عدمها في لم يكن مفارقة التاء
كثيرة غالبة بحيث يعد عدمها عدما ومفارقة الالف قليلة
نادرة بحيث تعد عدما الا بانضمام المذكور قوله فهو فالحكم للغالب
حاصله اختيار الشق الثالث لكن بادعاء الكثرة بالانضمام وحمل
اللزوم وعدمه على الادعائي لا التحقيقي ومن جعل حاصله ان
الحكم باللزوم وعدمه للنوع وتخلف بعض الافراد لا ينفي
حكم النوع لم ينبه بقرينة قوله اكثر منه في العلمية لان فرعية مطلق
التعريف وان كانت في ضمن الانواع كالمعرف باللام فانك
تقول جرى الرجل وكذا المعرف بالاضافة والنداء وفرعية
العلمية كذلك اذ العلم المنقول من الوصف فرع النكرة
لكن الفرعية بالزيادة والاضافة اظهر من الفرعية بالنقل لوجود
ما يشعر بها في اللفظ قوله من عدله عن الطريق من عدله نحاه
اي بعده اذ جناح الاجل مصدرا مبنيا للمفعول ليكون صفة
المعدول او الاسم وقد قال الفاضل العصام في الشرح ان المصدر
المبني للمفعول وان اشتهر فيما بين الفحول لكن ثبوته امر مجهول
والاجل خروجه بمعنى كون المعدول او الاسم مخرجا ليوافق المعرف
في كونه يجعل الحاصل وهو خلاف الظ كما جعلهما الفاضل الجامي
قوله والمعدول لما ورد ان قولهم معدول في المفعول
يدل على انه من عدله لانه عدل عن الطريق اشار الى الجواب

بخلاف بعض المضمرات والمبهمات منه

بخلاف غير المنقول منه

بانه من الحذف والايصال فالتقدير معدول عنه انه اصله والبناء
فرعا قوله وهو خروجه لم يعرف المص الا العدل لان غيره اما معرف في
محله او مستغن عن التعريف لشهرته فيما بين المحصلين ولانه اشار
الى انه وافق ابن الحاجب في العدول فيه عن تعريف السلف بخلاف
غيره فانه لا عدول فيه وعرف الشارح ما لم يعرفه المص اصلا للفائدة
المبتدي قوله اي المعدول المدلول المعدول بالعدل المعلوم بوجه ما قبل
التعريف لئلا يلزم طلب المجهول وبهذه المعلومية يدل على المعدول التزاما
بحيث يصح ارجاع الضمير اليه ثم بالتعريف يحصل التمييز عما عداه
فاندفع بتقريرنا ما يتوهم انه لا حاجة الى التعريف مع لزوم الدور
اذ لا بد من معرفة العدل قبل التعريف وجه الاندفاع غير خفي
على المتأمل المصنف قوله باعتبار مادته الاصلية يريد ان الخارج
والعادل هو المادة لا الصيغة فان صيغة الاصلية معدول
عنها والحالية اليها فالتسمية بالمعدول باعتبار الصيغة فافهم
فاحترز بالاصلية عن الزائدة فان خروجها ليس بلازم بل قد يخرج
معها وقد لا كما لا يخرج يظهر من الامثلة قوله لا يشمل نحو ثلاث الخ
يريد انه وان صدق على كل منها انه فيه خروج الاسم من حيث
هو اسم لكن لا يصدق عليه انه فيه خروجا عن صيغته من حيث
هو اسم بل من حيث انه مركب واشار اليه بقوله الا ان يراد الخ
لم يكتف الشارح قال بل لان هذه الاشياء معدولات عن ثلاثة ثلاثة
واخر من والسحر والامس وهذه ليست باسماء لكونهن مركبات
ولا يخفى ان القائل اظهر سوء فهمه اذ لا مجال لان يراد بالاسم

محمد البستوي منه

يعني ان قلنا في التوضيح خروج الاسم عن صيغته الاصلية بخرج عنه ما كان من الافراد ما عدا اخر ان قلنا ان احد معدول عن الاخر وسحر عندمن قال انه معدول وغير منصرف واسى عند بني تميم اذ هما معدول لان عن السحر والامس واللام ليست من حقيقة الكلمة لان الكلمة لم تقع عليها الا ان تقول كانها من صيغة الكلمة وبينها الشدة امتزاجها بها كذا احقق بعض المحققين حج يرد نحو احاد وثناد وثلث فانه لا مجال لهذا الجواب اذ لا امتزاج فضلا عن الشدة فالمخلص اما ارجاع الضمير الى المعدول مفردا او مركبا والمراد ذات الاسم بالضمير الثاني مع قطع النظر عن كونه مفردا او مركبا في لاعبارة التوضيح عبد الحكيم

المرجع تلك الامور فان الخارج ليس هذه المواد بل ثلث واخر وسحر واسى ولا اخفاء في كونها اسماء وتلك المركبات انما هي لصيغ الاصليات وكانه لم يرفقه عن صيغته انتهى ولم ولم يدر ان المظهر لسوء الفهم هو ابن اخت خالته وكانه لم ير قول القائل النحرير لا يراد بالضمير الثاني الى وظن ان كلامه في الضمير الاول فقال ما قال وماذا بعد الحق الا الضلال قوله على راى او التخيير بالاخرين في مقام النقض على راى من جعلها غير منصرفين لا على راى من جعلها مبنيين فانه وان كان فيهما عدل على رايه ايضا عند الشارح لكن ليس فيهما عدل على رايه عند من ارجع الضمير الى المبهم فلا نقض على هذا الراى عنده فالمقصود الالزام بما عنده قوله والمراد بالصيغة اعم من الافرادية والتركيبية فيه رد على الفاضل العصام حيث قال لا صيغة للمركب لانها ما يعرض للمادة باعتبار الحركة والسكون والتقديم والتاخير ومقارنة الحرف الزائد ولم يعرض فيه هيئة لها الكلمات وحاصل الرد منع عدم وجودها فيه بعد اعتبار الوحدة بتنزيل كلماته منزلة حروفه عند عدم المانع قوله ليشمل ما سبق من ثلث الخ قوله لئلا يكون صيغتين كما في المعرف باللام او صيغا كما في المكرر قوله وخرج بخروجه آخر عن صيغته مع ان اللائق ان يذكر قبله ليكون بيانا فائدة القيود في محل واحد ولئلا يفصل بينه وبين قوله وصيغ المشتقات الخ وعدم تقديم هنا لخروجه بعض صيغته على اعتباره قوله لا خروج اذ الخروج باعتبار المادة يقتضي سلامتها قوله وصيغ المشتقات مبتدا خبره اصلية ماخوذة لا معطوف على

ان لم ... باعتباره (right margin, partly legible)

ما حذف وهما حالان كما قيل لانه مع كونه خلاف الظاهر كما اعترف به نفسه يلزم ان يقول والمشتقات فان صيغها اصلية الخ وايضا لا حاجة الى التفريع بقوله فلا نقض بل لا معنى له قوله فلا نقض بالمشتقات لانها لكونها صيغها اصلية غير معدول اليها لم يتحقق فيها خروج المعدول فيتحقق خروجه ولو لم تخرج بعض صيغته قوله عند من جعل معدولا عن الاخر بالضم واما عند من جعل معدولا عن اخرين بالفتح فلا حاجة الا الفرق يؤيد الاول لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا والثاني موافقة المعدول المعدول عنه في التنكير قوله في اللغة الفصيحة واما في غيرها فغير منصرف مطلقا او رفعا ذكره الفاضل العصام قوله لحذف معنى اللام كلفظه نسيا بحيث لا يلاحظ ولا يقدر اصلا لرعاية معنى الصفة المقتضية للابهام المناسب للنكارة في الاول دون الثاني يرشدك الى هذا ما سيأتي منه ان اصله لم يستعمل قط ومن لم يفهم هذا توهم ان المراد بهذا هو الفرق المذكور في ضحى واسى فقال ما قال قوله لا متضمنا معناها وسبب البناء التضمن لا التقدير قوله والمتضمنة من حيث انها سبب البناء لا تظهر فلا يشكل بقوله تعالى بالامس لانه مع اللام والاضافة و وارادة المبهم معرب اتفاقا واعتبار التضمن في حال البناء قوله فليس لها صيغ اصلية كما لامس حتى يخرج بل مجرد تضمن معنى حرف الاستفهام بلا حذف فظهر ان التضمن على قسمين في احدهما عدل وفي الاخر لا قوله فلذا لم يبق اى المقدر فيه بالاستخدام او بالاستلزام او الشئ بتقدير مضاف اى من معنى شئ اريد به اللفظ واما ارادة
١٠

عبد العزيز التروى عفي عنه

صح

انما المراد بالحذف ... (margin note, partly legible)

عبد الله التروى عفي عنه

حيث قال ولا يلزم على تقدير اللام تعريفه كما لزم تعريف امس بالعدل لا المعرف بين التضمين والتقدير كي نعم لا شتراكهما في ايجاد سبب التعريف بالرعاية معنى الصفة في اخر دون امس منه

الاستلزام: المقدر اياه لفظه منه

صح

به المعنى فلا يصح الرجوع اليه قوله لموجبه وهو المشابهة بالحرف
في الاحتياج قوله لعدم اثره للبناء او انتفاء سبب اخر قوله لها وجوده
محققا بان يوجد دليل غير منع الصرف عليه قوله والاول والح
يكون محققا بان لا يوجد ذلك الدليل قوله وهذا مع كونه خرقا للاجماع
النحاة ومراده ذلك البعض وهو الفاضل الجامي وان كان تحقيق
كلامهم وتبيين مرادهم كما هو الظاهر من كلامه لا المخالفة لهم لكن
لما لم ينقل عنهم ولا عن بعضهم جعل كله تقديريا وليس في كلامهم ما يدل
عليه ويقتضيه صار المستفاد من ظاهر كلامهم بجعلها عليه والصرف
عنه خرقا لاجماعهم قوله وجعل سببية الاسباب اعتباريا محضا
وهو تكلف لا تركب بلا ضرورة ومع هذا يلزم عدم معرفة غير
المنصرف بتعريفه بلا تتبع فيكون العدل عن تعريف الجمهور
عاريا عن التحصيل قوله فان اصلها مقدر اي مفروض مع وجود دليل
غير منع الصرف عليه قوله فان اصله اعني عامر محقق مع عدم وجود
ذلك الدليل فلا يصح قوله والمتقدم انما هو الاصل الخ قوله فعلى
زعمه اي اذا كان وجود ذلك الدليل غير مستلزم لكون الاصل
محققا وعدمه لعدمه يجب ان يقول الخ قوله قد عرفت وجهه من
التطبيل الاتي قوله اسما فعالى لم يذكر فعلاوات كما ذكره الفاضل
الجامي لانه لا معنى لكون جمع التكسير ولا عن التصحيح وجود التكسير
ذكره الفاضل العصام قوله واجمعون شاذ لانه يشترط المذكر السالم
صفة ان لا يكون مؤنث مفرده فعلا واسما ان يكون مفرده علما
كما سيجيء والقياس على الاول جمع وعلى الثاني اجامع قوله والا كان

اجمع

اجمع في الاصل افعل تفضيل بمعنى اتم جمعا فجمعاء شاذ والقياس
فعلى كفضلى واجمعون على القياس صفة قوله على الاصح وقيل التعريف
الاضافي لانه في تقدير جميعهم حيث لا يؤكد به الا المعرفة وعدم
ملايمة ظهور الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملايمة
تقديرها وقيل التعريف الوضعي وهو التعريف من غير اداة
فهو شبه العلمية وكلاهما لا يلايم قول المص ولا قول ابن الحاجب
قوله ولا يثنى ولا يجمع قال بعض الكمل اقول في ظهره فرعية الاشتراك
علما بين الواحد والمتعدد فاعتبارها سببا زايدا على النعت
اولى من اعتبار ما روهم قوله باعتبار معنى معنى احتراز عن الذات
المجردة قوله هو المقصود الاصلي احتراز عن اسم الزمان والمكان
اذ المقصود الاصلي فيهما غير ذلك المعنى من الزمان والمكان فافترقا
وهنا فرق اخر وهو ان الذات في الصفة مبهم غاية الابهام لعدم
اختصاصه بشيء دون شيء ولذا يوصف به ليشترط المعنى المقصود
بما فيه تعيين ما وفي اسم الزمان والمكان لا بل فيه تعيين ما في الذات
لاختصاصه بالزمان او المكان ولذا لا يوصف به لان المقصود
منه احضار الذات لا ربط المعنى قوله فلا يحتاج الى التصريح كما صرح به
ابن الحاجب قوله العلمية اي كونه علما قوله بقدر الامكان اشارة
الى انه قد يتصرف فيها الا ان المحافظة كما في الترخيم قوله اي تانيث
المعنوي اي التانيث المعنوي او تانيث المؤنث المعنوي قوله
اي تاثير وجوب اه اشار بالاول الى انه مفعول مطلق على حذف
المضاف او الموصوف وبالاخير الى انه مفعول به على حذف

الوصوف او المضاف اليه قوله لو كان ذلك المعنوى اى التانيث
المعنوى او المؤنث المعنوى متحرك الاوسط اى اوسط
عطفه على الاول قوله اوزائدا حروفه اى حروفه عطف على الاول قوله
ضعف التانيث المقدرة فى اقتضاء اعتبار التانيث لعدم ظهوره
قوله بدليل عدم ظهورها فى عقرب وسر ذلك مع وجود الداعى
كما سيجى انها لو ظهرت لكانت خامسة والخامسة تحذف ولو
اصلية فيضعف الظهور فقام الرابع مقامها قوله مع وجوبه فى قديديمة
لان المصغر بمنزلة الموصوف مع الصفة فان رجيلا مثلا بمنزلة
رجل صغير فكما يجب لحاق التاء بصفات الاسماء التى قدر فيها
التاء كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر قوله بدليل وجوب الحذف
فى جمزى فى النسبة الى جمزى مما كان الرابع فيه الفا زائدا والثانى
متحركا فانه لما كان الحركة بمنزلة الحرف لكونها بعض حروف المتصلات
الالف فيه كالخامسة الواجبة الحذف للثقل بطول الكلمة فوجب حذفها
للثقل بسبب الحركة قوله مع جواز حبلوى فى النسبة الى حبلى مما كان الرابع
فيه الفا زائدا والثانى ساكنا فانه لما لم يكن السكون بمنزلة الحرف
لخفته لم يصر الالف فيه كالخامسة فلم يجب حذفها ويجوز حبلاوى
بزيادة الالف قبلها تشبيها لها بالممدودة قوله على الاصح احتراز عن
قول الزمخشرى وسيجى قوله فلا اقل من تقوية التانيث اى من تقوية
التاء فى اقتضاء اعتباره لانها مناسبة للتاء فى الفرعية وعدم
الاصالة فظهر ان التقوية اما بالقيام لفظا واما بالمناسبة معنى
كما يشير اليه قوله ولضعف هذين لكون القيام فى الاول بالواسطة

فيه قول المصنف فى ... حيث قال لانه مقوت لفظا ومعنى بقاء هند على الخفيف م

ولكون

ولكون الثانى امرا اضافيا قوله بخلاف الرابع لكون القيام فيه بلا واسطة
ولكونه لفظيا قوله اما اولا فلان تاثير العلل ليس للثقل بل للفرعية
واما ثانيا فلانه يعنى انه ان اراد ان التاثير للثقل فقط فليس كذلك
بل للفرعية كما صرح به القائل وغيره وان اراد انه للثقل والفرعية
معا غير مستقلين فلزوم الثقل لكل منهما مم لانه لا يوجد ولا يتحقق
فى البعض بل يوجد ما يقابله فيلزم جواز انصرافه لانتفاء احد
جزئى سبب التاثير وهذا خلاف الاستعمال وخرق الاجماع وان
اراد ان كلا منهما سبب مستقل يعتبر كل منهما فيما يوجد ويكتفى باحد
فيما لا يوجد فاعتباره فيما يوجد يكون بلا طائل فقط بالاخيرها
قيل لا تزاحم فى الاسباب فليكن الثقل ايضا سببا للتاثير فاشار
القائل فى احد الموضعين الى احدهما وفى الاخر الى الاخر هذا خلاصة
كلامه واما ما قيل ان الثقل لم يعتبر فى هذه من حيث هى هى بل من حيث
انها فروع لامور اخر فان الفرعى ثقيل بالنسبة الى اصله الا يرى
ان ثلث مع كونه اخف بحسب الذات من ثلثة ثلثة ثقيل باعتبار
ان القياس فيه لم يكن ذلك فيوجد الثقل فى كلها ففاسد لانه خلاف
ما يفهم من كلامهم من كون الثقل معتبرا من حيث الذات على انه
يلزم على ما زعم جواز انصراف مثل ثلث كهند معا ومقاومة خفته
الذاتية لثقل الفرعية بل رجحانه لكون خفته بالنسبة الى ثلثة ثلثة اكثر
من خفة هند بالنسبة الى متحرك الاوسط قوله فى الاخبار فى اكثره اذ
لا خفة فى جمع على تقدير خروجه من جمع بالسكون قوله ان الخفة والمقاومة
سيان فى الحالين اى حالى العلمية للذكور والاناث بخلاف الضعف

القاضى محمد البسنوى

القاضى محمد البسنوى

والقوة فانها اذا كانت اعلا ما المذكور ازداد ضعف التانيث ولا يقوى به
الامالة مزيد قوة ولذلك انصرف ما ذكر لعدم وجوده فيه ولو كان
الاشتراط وعدم الخفة والمقاومة لامتنع ما ذكر في الحالين فقول
من قال الثالث مما لا يعبأ به لظهور انه لا اساس له لما نحن فيه ينبغي انه
مما لا اساس له لما نحن فيه قوله بالمعنوي اى بالمؤنث المعنوي
كما سيصرح به قوله في كل حال اى في حال وجود الزيادة وعدمها قوله بغير
تاء احتراز عن مثل حجارة وفرازنة مما فيه التاء فانه ليس مما نحن فيه
لكون تانيثه لفظيا قوله ولا يلزم اى التاويل بالجماعة قوله اى شرط تانيث
اسمه يريد ان الضمير راجع الى المسمى على حذف المضاف ليصح
المعنى ولا يريد انه راجع الى تانيث اسمه الذى هو المعهود كما توهم
اذ ح يلزم خلو الجملة عن العائد الى المبتدا والمبتدا عن الخبر
اذ على زعمه يرجع ضمير اسمه الى المعنوي كما يفهم من تقريره وجه
الاستخدام وهو لا يصح ايضا اذ المراد بالمعنوي الاسم كما عرفت
لا المسمى كما لا يخفى قوله او على الاستخدام على ان يرجع الضمير الى المسمى
مرادا بالموصول المعنوي كما اريد بالمرجع المذكور فيحتاج الى تقدير
مضاف واحد ولا ينافيه قوله ولا يجوز ان يراد الى لسبق ما يشعر بكونه
المسمى فيه وعدم الجواز بمعنى عدم المشروعية فال هيئة التفسير
واحدة على كلا التقديرين ولكن في الاستخدام يراد بالتانيث الذى
في التفسير ما هو المذكور في قول المص لو تانيثه باعتبار معناه الاخر
وهو تانيث الاسم فانه غير تانيث المعنوي لان الضمير في شرطه
يرجع على هذا الى التانيث المذكور بهذا الاعتبار لم يصب ولا تكون

محمد البسنوي

المتوهم عبد العزيز الثروي

عبد العزيز الثروي

الغافلين

قوله الزيادة اى زيادة حرف اسمه قوله لغاية ضعف التاء المقدرة
في اقتضاء اعتباره لعدم ظهورها وعدمه في المسمى قوله والخطاب
غير مناسب له لكونه مجهولا او غائبا ويحتاج الى تقدير مؤنث بلا
احتياج فيه اقول نعم الا انه لما كان الاول مشهورا ناسب الاول في الغيبة
وفي الثاني الخطاب فلو قال ما اختاره الشارح احسن لم يحصل
الاشارة الى هذه النكتة وفيه بحث لانه لولا اشتهارها لما اهتموا ببحثه حتى
ظهر بينهم اتفاق واختلاف كما سيصرح به الشارح ولو سلم فيحصل
الاشارة المذكورة بلو بلا خطاب ايضا مع السلامة عن التقدير
فافهم قوله ومنعه مذهب المحققين وصرفه مذهب الجرمي والمبرد
قوله ووجهه اى وجه اختيار وجوب المنع مع ضعف التانيث
دفع اللبس اى قصد دفعه ومن فاته القصد قال وفيه بحث
لان تقوية التانيث بعد وجوب المنع لا تفيد قوله فقوى اعتبار
التانيث اى قوى اعتبار التاء المقدرة في اقتضاء اعتباره
بهذه الضميمة اى بضم القصد المذكور الى التاء لتوافقهما وتناسبهما
في الاقتضاء ومن غفل عما قررنا هنا وفي القول السابق وقصر
التناسب على الفرعية وقال ان دفع اللبس ليس من قبيل العلة
ولا يتصور فيه جهة الفرعية فلا طريق له الى ان يقوى علة المنع
فقد قصر واما ما ذكره من ان وجه الفرق عن نحو هند ان في اطلاق
اسم المذكر على المؤنث فرعية لفظية فوق فرعية عكس لان نحو
هند كالمذكر فانه اطلاق على المذكر بالاستعمال الاصلي بخلاف
عكسه فانه فيه فرعية ظاهرة فقويت بها فرعية المعنوي فليس بوجه

الفاضل عبد العزيز الثروي

عبد العزيز الثروي

سيرها

عبد العزيز الثروي

لانه في تسليم فرعيته عكس الجملة وهو وان لم تبالغ في التفويض
الى تاثير الوجوب او الرجحان فلا اقل من تاثير الجواز فالوجه
وجه التحرير لبيان الافاظ فانظروا ايها الاذكيا قوله اذ لا مغنوي لفظيا
وهو الحرف الرابع وحركة الاوسط ولا معنوية وهو العجمة
ودفع اللبس قوله وبين كون الكلمة غير عربية في الاصل فلزم
ان لا يعرف غير المنصرف بالتعريف المذكور بلا سماع وهو المدعى
بل يتوقف عليه لانه لا بد لمعرفته من ضبط الالفاظ العجمية
التي لا طريق الى معرفتها الا حكم اهل اللغة والسماع منهم فالعد
عدول قوله او على الاستخدام بان يرجع الضمير الى العجمة مرادا بها
الاسم لا المصدر كما في الاول قوله فظهر الخلل في عبارة الكافية حيث
قال شرطها ان تكون علمية في العجمية لعدم شمولها نحو قالون
قوله وما وجه به الموجه الفاضل الهندي والمولى الجامي رح قوله
فجمع بين الحقيقة والمجاز قيل فلم عدل المص عما هو عليه
مع كونه اخصر قلت لكونه خلاف المتبادر ولعدم ثبوته
قائله عبد العزيز الشروانى
في اللغة صرح به في التلويح قوله بعدم تصرف العرب بادخال لام
التعريف اليه فيه اشارة الى ان المراد التصرف الذي يخص الاعجمي
من جنس كلامهم والا فلا بعد التصرف مصون عن مثل لا مطلق التصرف
حتى يرد انهم يتصرفون في الاعلام الاعجمية فيقولون في جبرائيل
جبرئيل وجبرال وفي ارسطاطاليس ارسطو ورسطاليس الى ثمانية
ورد على غير اوزانهم الخفيفة وتراكيبهم فيها المناسبة مع عدم
مبالاتهم بالسلامة في ضامهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به كيف شئت

قوله

قوله موجودة في نحو قالون كما في الاصل وهو مثل ابراهيم قوله دلالة
وهي اثبات حكم في الفرع مثل حكم الاصل بعلة متحدة نوعا تدرك
بمجرد اللغة في الجملة وتسمى فحوى الخطاب ومفهوم الموافقة قوله
ظهور العلة في الجملة للكل من المجتهد وغيره قوله وفي وجوده ان وجود
الظهور على الوجه المذكور هنا خفاء لا يخفى واما ما وجه به الفاضل
العصام في دفع الخلل من ان المعنى شرطها ان توجد فيها علمية
ثابتة في وقت العجمية لا ما ذكره الموجه المذكور من ان المعنى ان تكون علمية
في اللغة العجمية حتى يرد نحو قالون اذ وقت العجمية وقت كون العجمي
على صرافة العجمية من غير تصرف فيه بالتصرف المذكور فتعسف لا يخفى فظهر
ان المص اصاب في العدول قوله او تحرك الاوسط اي اوسط حروف
محلها قوله وانه لم يسمع عطف على قوله ان التانيث قوله اذ لا علامة لها
ولذا قيل لا طريق الى معرفتها الا السماع قوله ومن تبعه كالمص قوله ورد
الراد الشيخ الرضي حيث قال هذا ليس بقوي لاحتمال اعتبار تانيث
البقعة والقلعة نعم لو ثبت منع صرفه اذا سمي به مذكرا وارجاع ضمير
المذكر اليه ثبت اعتبار العجمة فيه وتبعه الفاضل العصام في الحاشية
وقال في الشرح ويمكن ان يتمسك المص بان تانيث اسماء البقاع
يدور على اعتبار المواضع فان جعلها اسما باعتبار البقعة مثلا
فمؤنث وان جعلها اسما باعتبار المكان فمذكر والعجم بريء عن اعتبار
التانيث اقول فيه انه يرده اعتبارهم التانيث في نحو ماه وجور
بهذا الاعتبار مع انهما علمان في العجم وانه لا بد فع الالزام فهو
لكنه ولم يظهر له وجه اختياره في الاظهار مع اعترافه بكونه مردودا

قوله في نحو ملك علم وزن عضد اسم رجل هو ابو نوح عليه السلام
قوله هيئة توجد في الفعل يشير الى ان الاضافة لمطلق النسبة لا للمزيد
ها ولا للاختصاص والا لغا الشرط على الاول ولغا الاول
ولم يصح الثاني على الثاني فافهم عدل عما ذكره الفاضل الجامي
وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل لان المراد بالوزن
ليس المعنى المصدري بل كيفية تحدث في حروف الفعل ولا داعي الى
حمله على هذا المعنى ولان المقصود من التفسير تعيين الوزن للوزن
المشترك ليفيد الشرط كما يفهم من ظاهر قوله يعد من اوزان
الفعل انه لا يزيد نسبة للفعل مع انه ليس كذلك فلا يحصل المقصود قوله قدم
على التركيب عكس ما في الكافية قوله ولا يجمع وزن الفعل بالعدل بالانفراد
هذا منقوض باخر بالمد فانه كاخر بالضم بلا تفاوت فالقول بالعدل
في الثاني دون الاول تحكم اللهم الا ان يسلك مسلك الفاضل
الجامي ويقال ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل
التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه ولا يقتضيه هنا لوجود
السببين الوصف ووزن الفعل وقد عرفت ما فيه فيما سبق قوله
فلا يوجد في الاسم الا منقولا الخ في معرفة الوزن المختص يحتاج الى معرفة
اوزان الاسم وهي لا تحصل الا بالتتبع فلا يحصل معرفة غير المنصرف
بالتعريف المذكور بلا تتبع كتعريف القوم كذا ذكره الفاضل العصام
قوله او مشدد العين فان فعّل بالتشديد من خصائص الفعل وكذا
نوعا مجهولا وجميع اوزان الخماسي والسداسي معلومة او مجهولة قوله
وبقم مثال للعجم والمشهور انه اسم خشب يخرج منه بعد الدق

والفعل

والفعل بالماء صبغ احمر قوله او يكون في اوله لم يقل او يكون غير مختص
لكن يكون في اوله لما قال الفاضل الجامي مشيرا الى انه او لمنع الجمع ليكون
في اوله كما قال الفاضل الجامي مشيرا الى انه او لمنع الجمع ليكون محتملا
لمنع الخلو ايضا بالاعتبارين فانه يوجد في مثل يشكر علما [illegible] — ويشكر قبيلة في مثل شمر واحمد صح صح
فان اعتبر اختصاصه وعدم احتياجه بسببه الى اشتراط عدم
قبول التاء يحمل على الاول وان اعتبر وجود الزيادة في اوله واحتياجه
الى الاشتراط المذكور مع قطع النظر عن الاختصاص يحمل على الثاني
بل هو اولى لانه يظهر ثمرة هذا الاعتبار اذا صغر كما سيجيء قوله اي
في اول موزنه على حذف المضاف في لا يكون زيادة بمعنى الزائد
اذ هو اول لا في اوله بخلافها قوله زيادة كزيادة الفعل يشير الى ان في
قوله زيادة الفعل استعارة في علامة بكون الاضافة للاختصاص
لانها لا توجد في غير الفعل وكذا في الوجه الثاني قوله او في محل او له على حذف
المضاف في يكون زيادة بمعنى الزائد اذ الواقع في محل اول الوزن
هو لا الزيادة قوله اول وزن الفعل زيادة الفعل بلا خلاف ولا
استعارة حال كونه على الوجهين احدهما في الوزن المراد بالضمير بان يراد
به الموزون بذكر الحال وارادة المحل على الاستخدام والزيادة بمعنا
ها كما في الاول والاخر في الاول قوله بان يراد به المحل بذكر الحال والزيا في
كما في الثاني وقوله والمراد الخ مرتبط بهذا القول حال بعد حال
او استيناف بيان لوجه الصحة بلا استعارة وقوله ما له نوع اختصاص
باول الفعل بان غلب فيه على ان يكون الاضافة لمزيد النسبة لا
للاختصاص كما في الوجهين الاولين قوله وانما عدم القبول

لشذوذه

للزيادة مع ان الفاضل الجامي اسنده الى الوزن او الموزون لكونها
سببا لدفع البعض الذى له مؤنث وان لم يكن فيما لا مؤنث له
كذلك قوله تاكيد المشابهة لزيادة الفعل على تقدير كون الاضافة للاختصاص
وقوله والاختصاص عطف على المشابهة اى المعهود وهو نوع
الاختصاص على تقدير كونها لمزيد النسبة ومن لم يفهم هذا قال وفيه
بحث ولو تركه لكان اولى ولم يدر انه واجب الذكر فافهم هذا
البحث على وجه الاتقان فانه مما تحير فيه الاذهان قوله باعتبار سبب
الاخرف الحالية وانما قيد بالاخر لانه يراد ان اسود قابل للتاء
باعتبار النسب الذى هو وزن الفعل انتهى وقبوله لها وان كان
مسببة لكن لما كان اعتبارها غير مناف لسببية الوزن كما في احمد
صح ان يقال انه قابل لها باعتبار السبب الذى هو وزن الفعل وليس هذا
مما يحتمله العقل ولا يخالف لقوله فلو قيل باعتبار الحال ولو ظاهر
كما توهم قوله فيلزم استدراك العلمية على تقدير تعليل الاشتراط
بالوجه الاولى واما على تقدير التعليل بالاخيرين فلا لو سلم عدم
الامن من الزوال بجعل المركب اسم جنس الا ان احدهما مرجوح
والاخر فاسد ويلزم على الوجه المرجوح ايضا لا على الفاسد لو لم
يسلم ذلك بناء على انه جعل اسم جنس وضع ثان كالعلم فلا ينبغي
ان يفسر التركيب بالجعل المذكور ويعلل الاشتراط باحديهما
او بالفاسد فقط بل الاولى ان يفسر التركيب بالضم المذكور ويعلل
الاشتراط بالوجه الاولى ومن لم يفهم هذا زعم التحرير زاعما
ان مدار الاستدراك عدم حصول الجعل المذكور الا بالعلمية
فمنع الحصر بجواز كون المجعول اسم جنس على ان هذا وان دل على

جوازه عقلا لكن ليس في كلامهم على وقوعه نقل فعلى هذا يلزم
الاستدراك على كل تقدير فافهم قوله ضم كلمتين اى ضم كل منهما الى
الاخرى فيفيد كون كل منهما مضموما ومضموما اليه وكون المجعول
هو المجموع ولو قال ضم كلمة الى اخرى لافاد كون المركب هو المضموم
وهو ليس بصحيح كما لا يخفى ومن لم يفهم المراد قال وهذا
التفسير ليس بصحيح بل الصحيح هو الثاني وكم من عائب قولا
صحيحا وافته عن فهم سقيم قوله لان نحو النجم وبصرى علمين منصرفان
لانه لا اعتداد بجزئية الحرف لعدم الاستقلال فكانه لا تركيب فيها حتى
يؤثر قوله ليتحقق الافراد لفظا ومعنى وفرعية التركيب باعتبار الاصل
فانه فرع الافراد الاصلي الذى لم يسبقه تركيب فلا يرد ما قيل
انه ان اراد ليكون المركب كالمفرد لان المنع من احكام الكلمة
فذلك حاصل بزوال الاعراب من الاول بلا علمية كما
في ضاربة وخمسة عشر وان اراد ليكون مفردا لفظا ومعنى يلزم انتفاء
اعتبار الفرعية بالتركيب قوله وهذا التعليل اولى لانه يحصل به محل
المنع وبالثاني قوة السبب ولا شك ان الاحتياج الى الاول
اشد قوله لا يأمن من الزوال بسبب الاحتمال قوله ففاسد للاشتراك اى
لاشتراك اشتراط التركيب بهذا الوجه مع الاسباب التى هي شرط
فيها بجعله وجهاله دون غيره تحكم ولعدم تعين العلمية لكونها
سببا ثانيا لجواز ان يسمى به مؤنث ويكون التانيث سببا
ثانيا والعلمية شرطا لهما فليس هذا الوجه وجها مطردا قوله لانه القدر
العرف ومنعه هنا لا يكون ان اثرين لغير مختار هو الاضافة

كما اختاره العيني الترزي منه

محمد السندي

الثاني عيني الترزي

عبد العزيز الترزي

المتوهم عبد الترزي

محمد السندي

هنا لانها لكونها من خصائص الاسم تؤثر الصرف في المضاف فلا
منعه في المضاف اليه قوله لتحقق السببين العلمية والالف والنون
في الاول وصرح به المص ايضا والعلمية والتأنيث في الثاني قوله
فان الاصح بقاء البناء دون منع الصرف بلا ظهور اثره كما
قيل فانه لا معنى للحكم بالمنع بلا ظهور الاثر والاصل في الاسم
الصرف قوله ولا معربا قبل العلمية فانه ايضا محكي لا يظهر فيه اثر
المنع قوله لانهما محكيان على البناء لا مبنيان كما في زعم المجيب فكونهما
معربين تقديرا فلا بد من التقييد قوله وقد عد المص المحكي بناؤه
او اعرابه ولو جملة من المعرب تقديرا فلا يسلك بهذا الجواب مسلكه
فلا بد من التقييد قوله لان المذكور حال ما قبل العلمية والكلام في حال
ما بعدها فلا يصح القول بالاكتفاء فلا بد من التقييد قوله لكان اخصر مع
ظهور وشمول لشموله لما ذكره المص ولغيره من الشروط اما شموله
للعدميين فلان النسبة عامة توجد في المركب الاضافي والاسنادي
وفيما كان الثاني صوتا وفيما كان الثاني متضمنا لحرف العطف وفيما
كان الثاني معربا قبل العلمية وعدم العام يستلزم عدم الخاص
اما وجودها في غير الثالث والرابع فظاهر واما في الثالث فلان
معنى سيبويه مثلا قبل العلمية الراغب في الشيء هو التفاح او الذي
اياه اذ الواجد رائحته سمي به امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي
لكمال رغبته فيه او لكثرة شمه اياه واما في الرابع فلوجود نسبة
العطف في مثل خمسة عشر واما شموله للوجوديين فلان العلمية
بدون النسبة لا توجد الا في المركب الاسمي اذ المركب من غيرها

لا تخلو عن نسبة وتعلق اذ من المعلوم ان معنى الحرف الذي لغيره غير
ملاحظة بدونه فلا محالة يكون بينهما تعلق وارتباط فلا يكون
التركيب منهما مجردا عن الامتزاج الذي هو المراد بعدم النسبة والفعل
لا ينفك من الاسناد فضلا عن النسبة فلا يكون التركيب منه
ومن غيره بدونها ويفهم من هذا وجه الامنعية فافهم ولو قال
المص شرطه العلمية والامتزاج لكان اظهر ايضا لانه هو المراد من
الثاني قوله بعد كونها خلاف اصطلاحهم وهو النسبة التامة لا مطلقا
يقتضي استدراك القيدين من اسميين وعدم الاضافة وقد
سبق وجهه قوله المزيدتين في الاخر لا اصليين ولذا سميناه
مزيدتين قوله ليتحقق مشابهته لالفي التأنيث فيه اشارة الى ان سببيته
لمشابهته لهما كما هو راي البصريين لا لكونهما مزيدتين فرعين على
المزيد عليه كما هو راي الكوفي فقبيح لان وجه الاشتراط انتفاء فعلانة
ظاهر على الاول لا على الثاني نعم قيل ليتحقق فرعيته من غير
شائبة الاصالة اذ لو دخل التاء عليه لكانت اصله بالنسبة
الى التاء الزائد عليه فضعف الفرعية لكنه رد بانه لو ضعف
بزيادة شيء عليه لضعف بزيادة علامتي التثنية والجمع والعرف
تحكم قوله واللازم ههنا وهو عدم قبول التاء اعم لوجوده
فيما لا مؤنث له لعدم تصور قيام ماخذ الاشتقاق بالمؤنث
او لاختصاصه بذات تنزه عن التأنيث كاللحيان والرحمن
قوله ليمتنع عن التاء فيتحقق المشابهة لالفي التأنيث قوله ليتم
للالحاق الاصطلاحي وهو جعل مثال على مثال بزيادة حرف

ابن جني
٢٥٨

لیعامل معاملته قوله فيما عدا العدل ووزن الفعل من التأنيث
والعجمة والتركيب والالف والنون والالف الالحاق المفردة
قوله وهما العدل المطلق ووزن الفعل لا يجتمعان مطلقا وهو
المفهوم من قول المص فيما سبق والمصرح في كلام الشارح فيرد النقض
باخر كما سبق ولو اريد بالعدل التقديري بقرينة مجيء حال
التحقيق بعده وحمل قوله لا يجتمعان على معنى لا يجتمعان فيما
فيه علمية لصح وسلم عن النقض المذكور لكن لما اراد الحمل
على هذا المعنى والعلم بالحقيقة عند الرب المولى قوله لما مر من
ان الوصف يقتضي الابهام والعلمية التعيين قوله بل زال الابهام
فقط اي لا الكل لان المراد بها الصنف لا الشخص فلا يرد ما
قيل ان هذا لا يلايم قوله لم تزل بالكلية فيها قوله لعدم ظهور الوصفية
لكون الاول بمعنى كل ولصيرورة الثاني اسما قوله لغاية ظهور الوصف
من التفضيلية قوله لم ينصرف بالاتفاق للتانيث والعلمية قوله
لان العدل في هذا الباب تابع للوصف لا يوجد بدونه لانه لا بد
فيه من اعتبار الخروج من اصل وذلك بان اقتضى القياس عدم كونه
على هذه الصيغة بل على صيغة اخرى ولا خفاء في ان هذا الاقتضاء
لا يكون الا باعتبار الوصف والد بالعلمية يستلزم زوال هذا
الاقتضاء المستلزم زوال اعتبار الخروج المستلزم زوال
العدل فافهم قوله فقد علم حاله اي ولانه يكون في العلم لا في الوصف
فلا يتصور نقله قوله او الصفة المشهورة اي المشهور مسماه
بها كما يفيده صريح عبارة الفاضل الجامي والرضي اذ لا خفاء

لشرح

انه

ان اللازم شهرتها لا شهرة نفسها فالاسناد مجاز ولا ملاحة في
قول من قال لو قال او صفته وفسره الشارح بقوله اي مما سمي به
او زاد لكان احلى لانه يفيد اختصاص الصفة بالمسمى على ما هو
الاصل في الاضافة ولو سلم عدم الافادة فلا اقل من الابهام
على ان ارجاع الضمير الى ما سمي به في قول المص كما هو الظاهر من كلامه
المراد به ما فوق الواحد كما اشار اليه الشارح يوهم اشتراط شهرة
صفة كله وليس كذلك كما لا يخفى قوله وفيه تامل لان عدم التصور ممنوع
لا مكان تعدد الوضع فيه بان يجعل اسامة مثلا علما لجنس اخر و
يريد به واحدا مما سمي به كما في العلم الشخصي الا ان يدعى
انه لم يوجد في كلام العرب قوله فلا ضمير في مختص اذ لو وجد لرجع
الى الوزن والبارز الى الفعل فيلزم ان يختص بوزن مثل يشكر لانه
مما يختص بالفعل بل بوزن مثل احمد ايضا اذ يراد نوع الاختصاص
وسيجيء انه غير مختص بها ومن هنا عليه من السر اعتبر فيه المستتر
وظن انه احق بالقبول عند ذوي العقول قوله اي بغير بوزنه وقع
الاختصاص به اي كان اختصاصه بالفعل بذاته لا بالزيادة كما
في مثل ضرب فانه اذا غير بالتصغير زال الاختصاص لانه كان
بالذات يزول بزوالها بخلاف ما كان بالزيادة كما في مثل
احمد ويشكر فانه اذا غير بالتصغير الوزن الذي قبل لكن
لما لم يكن بنائه بل بالزيادة الموجودة في الحالين لم يزل بزواله
قوله لان اعتبار الوزنية سواء بنوع اختصاص كما في الاول
او بكماله كما في الثاني قوله تنوين التمكن ومنه التنكير واما العوض

عبد العزيز الثروي

بيان علامة قد يعد من الاصل

ص

عبد العزيز الثروي
فيه تعريض للشارح

بها

فيوجد فيه كما في شرحوار على الاصح وكذا المقابلة عند من جعل مثل
عرفات غير منصرف واما عند غيره فلا مقابلة قوله او الزحاف
لقوله اعلم ذكر نعمان لنا فعلى الشارح ذكره ههنا وكذا مثال الضرورة
بعده وهو قوله صبت على مصائب ولعل مراده سقط من قلم فافهم
قوله جواز القيد للقسمين فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل الجامي من جعل
الزحاف من قبيل الضرورة كما يحتاج في عبارة ابن الحاجب قوله
فيرجع الى الاصل بان ينصرف مطلقا او عند زوال العلتين او
بان يكون في حكمه فينتظم المذاهب الثلثة وبها يتبين قول المص بكل ولم
يشتغل بتفصيلها كما قال الفاضل العصام من ان الاختلاف في انصرافه
وعدمه مما لا ثمرة له في هذا الفن قوله ويتعلق بها الاعراب التقديري
وغير المنصرف قوله على ان جمع مرفوع بناء الى وجه صحة تقدير الموصوف
المذكر للمؤنث السالم قوله لان المذكر الذي لا يعقل لعدم اصالته
في التذكير في حكم المؤنث فيصح ان يجمع صفته بالمؤنث ان لم
قوله الصافنات جمع الصافن وهو من الخيل الذي يقوم على ثلثة
قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر قوله او مرفوعة اي جمع مرفوع
بناء وبل الاسماء المقدرة بالكلمات لكونها من اقسامها في وجه
الجمعية بالمؤنث السالم ظ قوله ولم نقدرها اي الكلمات مع انا
لم نحتج الى التاويل قوله ولم يذكر في الاقسام مع شمول المقسم
فلا يكون التقسيم حاصرا او هو خلاف الاصل قوله واللام للاستغراق
لعدم العهد واقتضاء المقام عموم المقسم فلا يصح ان يراد
بعض الكلمات الغير الشامل للمضارع حتى يكون التقسيم حاصرا

ومن غفل عن هذا قال تركه اعتمادا على ذكره في بابه غير بعيد وجعل مناسبا منه

قول

قوله لانه في قسم الاسم فالمناسب تقدير الاسماء لا الكلمات عطف
على قوله لشمولها ومن عطف على قوله على انه جمع مرفوع لم يتدبر
فتدبر لكن يرد على الوجه الثاني قوله فيلزم كون القسم وهو الفاعل
مثلا اعم لشمول المبني ايضا من المقسم وهو المرفوعات
لاختصاصه بالمعرب قوله وتخصيص الاسماء فقط وهي الفاعل
ونظائره بالمعربات ومع المحدود بان يجعل ما فيها عبارة عن معرب
مرفوع قوله وكلها بعيد اذ الاول خلاف الاصل مع ان الثاني
يستلزم كون المحدود اخص من الحد مع ان الاصل التساوي والثالث
يستلزم كون البحث عن المبني في هذا الباب مع كثرته استطراديا ولا شك
في بعد كل منها قوله ايضا تخصيص انواع الاعراب على ما هو المستفاد مما سبق
ولم يسبق من المصنف ولا من ابن الحاجب بيان المعنى العام
للاعراب حتى يجعل الانواع له ثم ان هذا معطوف على فاعل يرد
حال الحال ومن عطف على قوله وكلها بعيد فقد بعد كل البعد فافهم
قوله لانه لا يكون المبني مرفوعا الح وان لم يقدر المعربات قوله ولا فاعلا
لانه قسم من المرفوع وفرع عليه قوله والانواع للعام وهو ما اقتضاه
الح قوله وكذا حالها وهي المرفوعات واخواتها وافرادها وهي الفاعل
واخواته قوله فظهر من هذا الوجه ان المناسب في كلامه المناسب الا يقدر
الاسماء الشاملة لها وللمعربات حتى يلزم ما لزم ولا التخصيص حتى يستدعي
ما استدعى فافهم قوله ما في حكمه وهو الفاعل ونحوه قوله المتبادر وهو الاصطلاحي
الخاص بالفعل قوله الحمل للمحدا والحمل على المتبادر واجب قوله فيلزم جمع
بين الحقيقة والمجاز وهو غير جائز عند المحققين وان جاز عند

ووجه ان الاول بيان لوجه صحة تقدير الموصوف المذكر للمؤنث الا انه حينئذ يرد عليه ان ... والثاني بيان لوجه لزوم تقدير الاسماء وعدم صحة تقدير الكلمات فابين هذا عن ذلك فافهم منه

ثم لكنه مجاز لا بد فيه من قرينة وليست ههنا قوله فلا جمع اذ الاسناد
المذكور لا يوجد في مثل اسم ان القائم اصلا فيخرج فاعله عن الحد
قوله ولو عمم المعروف بناء على ان المص ممن جوز الجمع مع عدم
تبادره المجاز للحد قوله فلا منع لدخول المفعول به لوجود النسبة الوقوعية
فيه قوله وكونه ما عبارة عن المرفوع بقرينة المقام لا يفيد للمبتدى
في المنع قوله لا اجزاء اعراب مخصوص وهو الرفع ههنا ولو عرف الحد
به لزم الدور قوله لا يجرد معرفة الاصطلاح بعد معرفة المرفوع بالسابق
او غيرها حتى يفيد كونه عبارة عن المرفوع في المنع لانها ليست بفائدة بعد
بها حتى يصلح لان تكون عرضا قوله نسبة وصفية وبها يتم المنع لعدم
صدقها على الوقوعية قال في الحاشية وانما لم يقل نسبة قيام لئلا يرد
نحو مات زيد وقرب وفي يفهم القيام ما تفهم المعروف انتهى قال
في الاظهار وهو ما اسند اليه الفعل التام المعلوم او ما بمعناه وفي
قوله او بمعناه تنبيه على ان المراد بالاسناد ليس الاصطلاحي بل النسبة
تامة اولا وكونه ما عبارة عن المرفوع مفيد فيه كما بيناه في شرحه
فهذا الحد صحيح جامع مانع ايضا ومن لم يتنبه قال وهما او ردها على
المص ههنا او رد عليه في الاظهار ثم قال على ان ذكر المعلوم يغني عن
التام واقول اغناء المتاخر عن المتقدم مما لا باس به قوله ففي المعنى جر
ما قوله في الحقيقة اي لفظ في الحقيقة في قول الفاضل قوله المسند اليه الغرب
في المعنى مع كونه منصوبا فظهر انه لا مدخل للاسناد في المعنى فكونه
الاسم فاعلا او مرفوعا قوله اذ اتى المبتدا المقدم وجوبا اولا فالمسند
ما جامد كمن ابوك على راى وبنونا بنو ابنائنا او مركب مثل في الدار

لعبد العزيز الغروي منه

رجل

رجل ولا اختلاف في كونه مركبا بل في كونه جملة فيخرج بفعل او شبهه فلا حاجة
الى اصل التقديم فضلا عن اعتبار وجوبه في النوع وقول ابن قال انه
المسند صورة هو الدار الجامد وحقيقة الدار مع الفعل وشبهه غلط اذ لا
المسند صورة ليس الدار وحده بل في الدار ولا شك في تركيبه ولعل منشأه
قولهم في مثل ابن زيد مفرد صورة وتوهم انهم ارادوا به ما يقابل التركيب
وليس كذلك بل المراد ما يقابل الجملة كما لا يخفى على من نظر في هذا المحل قوله
بعد الفعل الظاهر المعروف لكن نبه بهذا على ان المراد به ههنا ما هو الظاهر
منه وهو الفعل ولا ضرورة في التزام التعميم كما في الحد اذ من عادتهم
الاكتفاء بذكر الاصل في بيان الحكم المشترك بينه وبين ما يشبهه لظهور
الفرع تابع للاصل في الاحكام قوله مع شدة احتياجه اليه لعدم افادته
بدونه بخلاف سائر المعمولات حتى جعل كالجزء الاخير منه ولذا كان
ضميرا متصلا اذ في الاستتار مدخل لعدم الاستقلال بدونه كضرب
زيد وهذا اي كونه الاصل اولى نظرا الى الذات لا يمنع الى فلا حاجة
الى التقييد بما ذكره الفاضل الجامي من قوله انه لم يمنع مانع بل يوهم
خلاف المقصود قوله والاصل ان هذا اللفظ في هذا المعنى اظهر لغلبة
استعماله فيه كما في الدليل والقاعدة الكلية حتى قيل انه نقل في العرف
اليه وان كان المختار ان الاصل عدمه اذ معناه اللغوي وهو ما يبتنى
عليه غيره كما يشمل الابتناء الحسي يشمل الابتناء العقلي والنقلي
خلاف الاصل فلا يعدل بلا داع فلا يحمل ههنا على غير هذا المعنى
لعدم صحة المعنى والتفريع ح والحق يستعمل في الواجب غالبا
وفي هذا المعنى نادرا بالاشتراك اللفظي او المجاز المعنى كما يجيء فعلى

كابتناء المرجوح على الراجح والاولى والمدلول على الدليل والجزئيات على القاعدة منه

اذ اولوية منه

من التقدير بين لا يكون الحق في هذا المعنى اظهر كما لا يخفى قوله فالعدول
عن الاصل عدول عن الاصل قوله فهان كهكه في الجواز وهو ما كان
مؤخر رتبة مقدما لفظا قوله ما اجتمعا اى اللفظ والرتبة فيه قوله لجواز
قائم زيد الجواز كون زيد فيه فاعلا مع التباسه بالمبتدا وقائم
مبتدا مع التباسه بالخبر والفرق تحكم ويمكن ان يقال ان التباس
المقصود بما هو ارجح منه كما نحن فيه لا يجوز اذ المبتداء على اصله
الذى هو التقديم بخلاف الفاعل الذى هو المقصود اذ اصله الولى
ء فلا يلتفت الذهن اليه اصلا لكونه على خلاف الاصل من كل وجه
وفي المثال ليس كذلك اذ كون المبتدا مقدما وان كان اصلا
لكن كونه مسندا والمسند اليه سادا مسد الخبر المذكور خلاف الاصل وكون المسند
خبرا والمسند اليه مبتداء وان كان اصلا لكن تقديم الاول
وتاخير الثانى خلاف الاصل وجاز هذا لوجود التفات
الذهن لا المقصود في الجملة نظرا الى اصالته وان في الخلاف
خلافا فلا تحكم فتدبر قوله ولعدم تمشيه في الفاعل المثنى والمجموع
فانه لو صح الزيدان او الزيدون قام لم يلتبس بالمبتداء المثنى
او المجموع والحمل على المفرد انما يكون بعد تبين حال قطعا ولم
يتبين بعد على ادعاه نعم تبين حال بما ذكرنا لكن ليس في قول
القائل ما يشعر بذلك مع انه يجب في عدم التقديم بالاستقراء يعنى
ان هذا لو افاد الوجوب لم يتخلف عنه وجودا وعدما لعدم تخلف
المعلول عن علته الموجبة وبالعكس قوله وعدم تقدمه اصلا
بالاستقراء مع عدم الالتباس دليل على ان المفرد المقدم الوارد

وجه ان عدم التحكم مسلم لكن ليس في كلام القائل ما يشعر بذلك منه

في الاستعمال المحتمل عقلا كونه فاعلا ليس بفاعل في نفس الامر
لان المحتمل يحمل على المتيقن مع قطع النظر عن الاصالة والفرعية
فسقط ما قيل انهما فرعا الفرد فمعرفة احوالهما قبل معرفة احوالهما
والدلالة غير مسلمة بهذا كلامه لان معرفة احوالهما غير مسلمة فظهر
ان الوجه الاستقراء ليس الا فافهم وانما ما قاله بعض الكمل من انه كالجزء الثانى
ففيه بحث ايضا لم يبق انه كونه كذلك في الضمير المتصل لا في مطلق بمعنى التروح
الفاعل قوله لان مدلول الفعل الجنس قال بعض الكمل ان استحالة قيام
حدث واحد وان كان جنسا بالاعتبار ووضح بان ما صدر
عن فاعل من حيث انه صادر عنه لا يصدر عن غيره فلو قيل
جاء زيد عمرو على الفاعلية يكون مجيء الثانى ما كان للاول وهو باطل
وهذا انما يكون في المتعدد لفظا لا معنى كالمثنى لان الحكم فيه دفعى
لا مترتب حتى يتصور كون ما كان للاول هذا مآل كلامه لقائل
ان يقول ان لنحو هذا الاعتبار غير مسلم لم لا يجوز ان يقطع النظر
عنه فيصح التعدد على انه لو صح ما ذكره لا يكون الوحدة الجنسية
كما هو المدعى فالوجه الاستقراء ليس الا وقيل في تعليل لئلا يلتبس
بالبدل لفظا اقول فيه انه يكون غلطا في كلام الفصحاء والصحيح
احتراز عن مذهب الكسائى كما سيجئ قوله لا بنحو وينبغى ان يراد
بزيد بلا نائب ولو حركة نحو ضربن بالضم او بالكسر انما قال ينبغى
لجواز كون المراد ذلك اذ الحذف بنائب كلا حذف لكن التصريح
اوطى قوله والمنفيات اى الجمل الثلث التى دخل حرف النفى قوله
بعينها

القائل عبد العزيز الروي منه

لكونها بيانا للجهة الجامعة قوله او على الفعلية في بادي الرأي وجه
صح فيكون تفريعا ايضا وقولنا لولى ينان لوجد التفريع ثم انه
نشر المقتضيات على ترتيب لف المنفيات قوله والمؤخر مفصول على
مدخول الفاء التفريعية بالمقدم فلا يوجد الولى قوله اذ الربح وهو
هنا المعطوف من بين على الاصل كون الاصل الولى قوله فلا يجوز العطف
على الفعلية في نفس الامر قوله او منصوبة بانه معطوف على يليه
وفيه انه في هذا العطف ما في العطف على الثانية من عدم
افادة اللزوم المطلوب بل افادة عدمه لكن يمكن دفع الاضراب
بين وهو افادة عدم اللزوم ههنا اذ في العطف على يليه اما المضرب
عنه وهو عدم افادة اللزوم المطلوب فغير مدفوع لانه وان
افاد احتمالا لكن لم يفده قطعا فافهم قوله اما بعموم المجاز كما هو
مذهب المحققين بان يراد بالحق معنى الاولى بلا قيد لزوم وعدم
لزوم او جواز الجمع بين معنى المشترك اللفظي كما هو الظاهر من
كلام التحرير لا بين الحقيقة والمجاز كما في الناقصي يتبت كونه مجازا
في احد المعنيين قوله في الخاصين احدهما معنى اللازم والواجب
وثانيهما معنى الاولى مع عدم اللزوم والمهمل لا يخلو عن تعسف
ولذا قال بعكس قوله لا اعراب ولو في التابع كضرب زيد عمرا او موسى
زيد او زيدا وعيسى الظريف بالرفع او النصب فالقرينة
ما يدل على المقصود بالوضع او عدم الاطلاق على الاول لعدم
العهد كما فيه غير مسلم كيف والمص نفسه يعتمد على قوله ولو سلم فعدم
الاطلاق باعتبار انا بنا في الاطلاق باخرفانه رفع زيد مثلا

القائل سعد العزيز المروي عفي عنه

القائل مولانا جامي رحمه الله

كما يدل على فاعليته بالوضع يدل على مفعولية عمرو مثلا بدونه
لعدم تعدد الفاعل فيجوز اطلاق القرينة عليه بالاعتبار الثاني
ومقصوده الاختصار مهما امكن قوله اي كون الفاعل ضميرا متصلا
فالاتصال اصطلاحي فلا يطلب الصلة لا اللغوي كما يشعر به قول الفاضل
الجامي بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد عمرا قوله او مضمرا
كما ضربك الا انا قوله اي الفعل فالاضافة على اصلها فلذا قدم او
الفاعل فالاضافة لادنى ملابسة ولكون الكلام فيه لم يكتف بالاول
فقصر المولى الجامي على الثاني مما لا ينبغي فمعنى الا قبل الفاعل فالمعنى ما
ضرب الا زيد عمرا اي قبل شيء اخر فالمعنى ما ضرب زيد الا عمرا او
يوم الجمعة قوله لدفع اللبس في الاول نحو ضرب موسى عيسى وامتناع فصل المجرد
اي ما هو كالجزء في الثاني وانقلاب المعنى في الثالث والرابع
فان المفهوم نحو ما ضرب زيد الا عمرا ضاربية زيد في عمرو مع
جواز كونه مضروبا بالاخر وتقديم المفعول يفيد انحصار مضروبية
عمرو في زيد مع جواز كونه ضاربا بالاخر اذ الحصر فيما يلي الا ويلتبس
المراد فانما ايضا لكون الحصر فيه في الجزء الاخير ولا بد في الثاني
من المتصل شرط الحي للاحتراز عن مثل زيد ضربت لما عرفت
ان وجه التقديم امتناع الفصل ولا فصل في مثل فضلا عن الامتناع
قوله لعدم انقلاب المعنى علة للجواز وقوله ولزوم قصر الصفة قبل تمامها
لانه بالموصوف وهو الفاعل هنا علة لعدم الاستحسان قوله
عن ضربتك لوجوب التقديم فيه لكونه كالجزء قوله لتنافي الفصل
في الاول واخصا امتناع الاضمار في الثاني وانقلاب المعنى في

الثالث والرابع يظهر مما سبق قوله مما سبق من توسط الابنهما
قوله نحو زيد اي قام زيد حذف بقرينة السؤال وانما يحمل على حذف
الخبر اي زيد قام مع مطابقة للسؤال في الاسمية رعاية المناسبة
اهم عندهم من السلامة عن الحذف فكيف عن قلت لان من قام
فعلية معنى لانه في الاصل اقام زيد او عمرو الى غير ذلك الا زيد
قام ام عمرو الى غير ذلك لان الاستفهام اهم بالفعل اولى لانه لتغير
لان الاستفهام بالفعل اولى لانه لتغيره وقع فيه الابهام المناسب للاستفهام
فاختصر بوضع من مقام الفاعل لكن تقدم لتضمنه الاستفهام فصار الجملة
اسمية صورة فالمطابقة مرعية معنى ورعاية جانب المعنى الذي هو
المقصود الاصلي اهم عندهم من رعاية اللفظ الذي ليس بمقصود اصلي
لقوله تعالى قل يحييها الذي انشأها اول مرة في جواب من يحيي
العظام فان قلت يرجح هذه الرعاية وجود التاكيد في زيد قام
دون قام زيد لانه مما يستحق رعايته هنا لكونه جوابا للسائل المتردد
قلت هذا اذا كان التردد في خصوص النسبة واما اذا كان في مطلق الفاعل
بل بعد المخاطب خالي الذهن فلا حاجة الى التاكيد فضلا عن الاستحسان
فان قلت السؤال عن المسند اليه يقتضي تقديمه للاهتمام بحاله
دون من قام كذلك للعلم بالقيام فلم لم يقدم في الجواب قلت هذا اذا كان
السؤال عنه بخصوصه واما اذا كان بطريق الاجمال كما نحن فيه
فالفعل احق بالاهتمام بحاله والسؤال عن فاعل الشك فلا
واما التقديم في قوله تعالى الله ينجيكم في جواب قل من ينجيكم فلقصد
التخصيص فافهم على وجه حقيقي فانه بحث دقيق قوله نعم

اولى بالجامي

سنكشف الفاعل

اي نعم قام زيد بتقديم الفعل كما في السؤال قوله لان حرف الشرط لا
تدخل الا على الفعل الخ وقد مر ان الصواب في وجه الاستقرار الاليس
لكن معرفة اختصاص دخول تقديرا اشكل وحاصل ان الموقوف
بالاستقرار لكونه موضوعا للتعليق لحدث الفعلي الموجب الاختصاص
ولذلك ان التعليق المذكور موجود في المثال المذكور وامثاله حيث
لا يقال انه زيد جاء اسم فاعل مثلا فحمل على التقدير لوجود وجه الاختصاص
قوله خلافا لابن الحاجب حيث قدم نظرا الى شرف الفاعل قوله بما لا
يخصه وهو التنازع لانه يوجد في الفاعل ونائبه وغيرهما من المفاعيل
فالاولى ان يؤخر عنها ايضا قوله اصلا لا لغة ولا اصطلاحا بخلاف
اي خلاف مفعول ما لم يسم فاعله فانه وان لم يتناوله بحسب المعنى
الاصطلاحي لكنه يتناوله بحسب المعنى الاضافي اللغوي قوله في الكل
وان لم يكن في بعض الحال فيتناوله في الحال ايضا والا لم يحتج الى
قوله نسبة وصفية فافهم قوله نسبة وصفية لا وقوعية لفظا وان
كانت وقوعية معنى وخرج به ما كان مفعولا في الحال ليس في كلام المص
ما يشعر به كما لا يخفى على من تامل فيما سبق قوله اولية احترازا عن التوابع
او شبهه فيكون جمعا بين الحقيقة والمجاز وهو جائز عند المص ولا يرد
هنا ما اورده على تقدير تعميم المعروف من عدم الجمع فافهم قوله نائب
الفاعل يشير الى انه يقع متضمنا بمعنى الفعل الناقص خبره محذوف
بقرينة المقام لانه لو جعل تاما لا افاد لانه لا يوجد الا الثاني والثالث
اصلا وهو خلاف الواقع ولكونه الاسم طويل الذيل قدم الخبر
قبله والفاضل الجامي جعل تاما وقدر موقع الفاعل حذرا عن المحذور

مطلب مفعول ما لم يسم فاعله

المذكور لكن لا يخلو عن ايهام خلاف المقصود لانه يحتمل ان يراد
بعدم وقوعه موقعه ان لا يقع بعد الفعل او شبهه بلا فصل وليس
بمقصود هنا بل هو خلاف الواقع وان علم بعد التأمل ان المراد
عدم كونه نائبا عنه فما اختاره الشارح لكونه عاريا عن الايهام
اولى قوله وبهذا كونه كالمحاصر العدم جريانه في المفعول الثاني
من باب علمت قوله اذ الاسناد نائبا الامر انه يمنع الربط بالغير فيلزم
ان لا يكون لما للاسناد اعراب اذا التنكير اى تنكير منطلق يرشد
انه الخبر في الاصل اى قبل المفعولية فيحكم بكونه مفعولا
ثانيا وان صار نائبا قوله والعقل اى والعقل يرشد ان المتعين
هو الكتاب لانه لعدم صلاحيته له فيحكم بكونه مفعولا ثانيا
لينبئ السنعام الذى هو المفعول الثالث ولصلاحيته للعلمية
دون الكتاب جعل مفعولا اولا دون الكتاب ولا مدخل للتنكير
منطلق في الاسناد كما زعم البعض لان محله الاصلي وليس بنائب الفاعل
حتى يستدل بتنكيره ايضا على كونه مفعولا ثالثا ولكون الثالث
من الثاني كالثاني من الاول في كونه خبرا في الاصل لم يتعرض له فلا
تغفل قوله وفى العبارة ركاكة لعدم ظهور المقصود بلا تكلف
لا بهامها عدم الوقوع اصلا والمقصود عدم الوقوع نائبا
وايهام ان الشرط مخصوص بباب اعلمت لعقوده في غير محله فالحق
اما التقديم كما اختاره الشارح او التاخير وهو الاحرى بالاختيار
والتباعد اى الالتباس المقصود بغيره قوله اخصر كما لا يخفى واظهر
ولم يظهر وجههما مما سبق فافهم قوله الا بزائد على ما عليه العامل

قوله

قال الشارح
...
عبد العزيز ...

قوله الا بزائد على ما دل عليه العامل قوله لئلا يكون ذكره اى ذكر منها عبثا
بل يكون كالفاعل في افادته امرا زائدا على ما افاده العامل قوله لكن الحدث
مدلول مشتق بالاضافة فيكون ذكر مطلق الحدث عبثا لكونه مدلول
العامل وكذا ذكر مطلق الزمان والمكان لاستلزام المدلول اياها
قوله ان سيبويه جوز على ما نقل الزجاج عنه قوله مثل ان يقال المتوقع
القعود والقيام كانه قيل قد وقع المتوقع من القعود والقيام
قوله وهو ملفوظ صريح في الافادة فكيف اذا نوى ولم يلفظ وهو ليس
بصريح كالملفوظ في الافادة قوله وبهذا يحتاج الى الجواب في الظرف
يعني يرد عليه انه نصب المفعول فيه ايضا يشعر بالظرفية وزواله
يستلزم زوال الايهام انه يجوز نيابته ويحتاج الى الجواب الفارق
ولا جواب يعتد به واما ما ذكره الفاضل العصام بان ذات المفعول فيه
يقتضي الظرفية والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له فانه
ذاته لا يقتضي العلية وانما يعلم عليته بالنصب لقصدها فمنظور
لانه ان اراد لازم الظرفية فالاقتضاء مسلم لكن لا يجوز
نيابته على رأى الاكثر وهو المختار عند الشارح ولو سلم جواز
ها على رأى البعض لا يزول نصبه فلا ورود حتى يحتاج الى الجواب
وان اراد غير اللازم فالاقتضاء غير مسلم لجواز خروجه عنها
والا لزمت لانه ما بالذات يدوم بدوام الذات والشارح لم يتعرض
للجواب ولا لما يرد ما عليه لكن في كلامه في المنصوبات ما يشعر الى
عدم الفرق فلا تغفل قوله فلانه في قوة شائبة العطف نظرا
الى انه لو في الاصل قوله فيلزم عند حذف الفاعل نسيا وانابة منابه

قوله لفظ المفعول ... مطلق لفظ ... فلم ... بخلاف ... اللازم ... [illegible] ... لا يجوز نيابته على ... الا ...

قوله نيابة في الحاشية انما قلنا نيابة الجار حذفه مقدار ويعطى
قال بعض الكملاء ان معرفة كل من المقابلين مقصودة وبالحذف
والنيابة يفوت الغرض قوله منقوص بالجار والمجرور حيث لا يجوز
ان يقع فاعلا مع جوازه وقوعه نائبا قوله وان اعترض المحقق والحاشية
بان تعقل الفعل يتوقف عليه ايضا لانه جزء من مدلول الفعل فليتضح
هذا الاعتراض بتذكر عدم وقوعه نائبا الا بزائد فح لا يتوقف
تعقله لان ما هو جزء منه مدلوله المطلق لا المقيد قوله ويعلم
حال غيرهما من شبههما قوله كحال الاكثر اي كما يعلم حال الاكثر
من الاثنين بالمقايسة عليهما قوله واستثناء اي استثناء الفاضل
العصام المصدرين من العاملين قوله على المذهبين اي مذهب
البصريين ومذهب الكوفيين قوله واحدا واكثر الى العموم مستفاد
من لفظ ما وليس في كلام ابن الحاجب ما يستفاد منه ذلك لكن
لم يبين حال الاكثر في التفصيل اعتمادا على المقايسة قوله اليه راجع
اليهما مع قطع النظر عن كونه بعدهما اذ التنازع انما يكون في القلب
كما سيجي والبعدية انما يتصور بعد التلفظ فافهم قوله فلا
يتصور في المقصر المراد به الاصطلاحي لا المتصل باحد المقتضيين
حتى يتوهم في استثناء المجرور عنه ركاكته قوله الا المجرور بالحرف
لكن لم يذكره في بيان العموم لعدم ذكره في التفسير ولا يلزم
مما ذكر من انحقاق الاول قبل الثاني تعين اعمال الاول
مطلقا حتى يقال انه لا مجال للتنازع في المتاخر ايضا لما فيه من
انحقاق الاول قبل قوله لا على انحقاق اي تقدم انحقاق

على

على استحقاق وليس في المتاخر تقدم الاستحقاق على الوجود دون
المانع بل تقدم الانحقاق على الاستحقاق وهو ليس بمانع فللتنازع
فيه مجال قوله والكل مما فيه واوضح القائل الفاضل الجامي والموضح
الفاضل العصام لصدق حد التنازع عليهما ايضا وهو ما يشير
بقوله توجههما اليه بحسب المعنى الموهم لم يعرف حده فتجاوز
حده حتى قال ولا يخفى ان هذا لا يليق بمن له حظ من الادب اوتي
من الخبر بل هو شان حجر خالي الذهن فاقد البصر فانه قيد بعدهما
ليس الا لاخراج المتقدم والمتوسط بينهما فكيف يمكن توهم صدق
التعريف عليهما انتهى كلامه ولم يشعر انه ما صدق عليه يقال له
هو نفس ليس الا قوله ودعوى تقدم انحقاق الى في المتاخر يتمكن من
الحكم بعد المانع فيه قوله اذ لو اريد به كل من الاستحقاقين قوله فيما
اي فيه كل من انحقاق الاول والثاني حاصل معا للتاخر الملفوظ
عن كل منهما فدعوى احدهما على الاخر باطل قوله فعلى الوجود ايضا
اي فتقدم انحقاق الاول على وجود الثاني حاصل بالبداهة
كتقدمه على انحقاق فدعوى العدم مكابرة فينبغي ان لا مجال للتنازع
فيه مع انه فيه مجال بالاجماع فالدليل باطل والدعوى تحكم والحق
اي بيان المحل علما وجه يتخلص به شبهة الخصم قوله انما هو في النية والقلب
فلا يتصور فيهما التقدم وما يقابله حتى يقال ان في البعض للتنازع
مجالا لا في الاخر قوله انما يصدر بعد القطع وكل من التقدم وما يقابله
انما يظهر بعد الصدور فلا دخل لهما في التنازع اصلا قوله فالصواب
في وجه القيد قوله ان اعمال كل واحد من الاول والثاني هنا اي في

المتقدم والمتوسط ايضا اى كالمتاخر قوله لكن المختار الخ من كلام
الشريف بيان لوجه احترز ابن الحاجب عنهما بقوله بعدهما حاصله
ان المراد بيان المختار المختلف دون المتفق ووجه بان التنازع
المطلق لا يجرى فيهما لما مر ان الفاعل لا يتقدم على عامله فلا يمكن
اعمالهما فى المتقدم ولا اعمال الثانى فى المتوسط قوله ولعل وجهه اى
وجه اختيار الفريقين اعمال الاول قوله اتفاق اى اتفاق الفريقين
على اولوية تقدم العامل من تأخره ولو بلا فصل كما فى المتوسط ورجحوا حينئذ
تأخره مع الفصل بعامل اخر من تأخره بلا فصل كما فى المتقدم فلا
مجال فيهما للبصريين ترجيح اعمال الثانى قوله فالكل يوافق الكوفى فى
الحذف الواقع بعد الا قوله اذ لو اضمر وجه للامتناع عليهما هو
الظ واكتفى به عن بيان وجه الموافقة ويحتمل العكس فسد
المعنى لانه يفيد نفى الفعل والمقصود اثباته ولو كرر الا لا نا شئ
لفات الاختصار المطلوب فالحذف بالقرينة اهون فلا يدل
احدهما على الاخر فلا حذف بلا قرينة فلا تنازع بعد الذكر بل قبله
اشمل نحو ما قمت الى وهو خارج عن قول المص منفصلا قوله اذا جعل
فاعلا لا مبتدا اذ حينئذ لم يبق ما نحن فيه قوله واجتراء بعضهم وهو
الفاضل العصام على الاضمار ولم يبال بمخالفتهم وخرق اجماعهم
حيث قال وهذا منقوص بمثل اقائم وقاعد انت فانه فاعلا وقاعد
تنازعا فى انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بينة
واجتراء ايضا على عدم اشتراط رفع الظاهر فى حد المبتدا حيث قال
ولا يخفى عليك ان قائم مع استتار فاعله هنا مبتدا اذ ليس فى الكلام مبتدا

صح

حتى يكون خبرا له فهو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لغير
الظاهر فينتقض به حد المبتدا ايضا كذلك ورجع عنه بعد حيث
كتب حاشية لم تبلغ الشارح وقال قد حقق الرضى فى بحث ولا
المنفصل الا لتعذر المتصل ان فاعل اسم الفاعل والظرف اذا كانا
مع وقوعهما جملة لا يكون ضميرا متصلا بل يجب انفصال الضمير فتقول
اعندك هما او اضارب هما فعلى هذا لا يصح اضارب ويمكن
زيد فيتم اشتراطهم فى الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف
الاستفهام ان يكون رافعة للظاهر وحين اطلعنا عليه رأينا النسخة
منتشرة فلم نغيرها وكتبنا تلك الحاشية تنبيها على الحق انتهى
وكذا لا يصح نحو اقائم وقاعد انت بل يجب اقائم انت او قاعد
انت فعلى هذا اقول الشارح فعلى هذا الى والاضمار على غيره ليس
لموجه اذ لا يصح مثل هذه الامثلة فضلا عن ان يجرى فيه التنازع
والقطع بالحذف والاضمار بل يجب اقائم انتما وهو وهما او قاعد
انتما الى ولو سلم صحته ووجد فى الاستعمال فالقطع لا يكون الا بالحذف
لا بالاضمار كالواقع بعد الا قوله ولو اريد الى لما احتاج لوجه بل ضاع لانه مثل هذه الامثلة
ان لم يكن من التنازع كما هو المستفاد من كلام الرضى فلا حاجة الى هذه
الارادة فالوجه بقاء ظاهره على ظاهره فتوهم الاهمال وان كان منه كما
هو المستفاد من كلام الفاضل العصام فيلزم الاهمال
ولو اريد الاستقلال لعدم دخوله فى قول المص اضمر ضمير لما سيجى نعم
لو قال اضمر لزوال الاهمال بارادة الاستقلال قوله لما يلزم وجاى الاجزاء
او للاضمار لدخول المنفصل فى ظاهره لكنه لم يرد بل حكم بالانتقاض

من انه لا يمكن قطع التنازع فى مثل ما ضرب وما اكرم الا انا بانه يقال ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا لان الا انما يكون بجعل احد المتنازع عاملا فى المتنازع فيه والاخر فى نائبه والضميران هنا سيان ولا بد للحكم بكون احدهما نائب والاخر منويا بهذا [illegible] ملخصا

جرت لو كان الامر كما قال لما صح القطع بالاضمار مع انه رد كلام الرضى بانه

ولاخفاء فى عدم نفع هذا الوجه فى الاجزاء الثانى قوله الى ترجيحه
اى اعمال الثانى عندهم قوله بل لو هنا والا لظن المساواة تركه
لظهوره قوله للمجاوزة بين الثانى والمعمول علة لاعمال الثانى اوتر
ولذا اخرها وللبعد عن لزوم الفصل بينهما والعطف قبل تمام
المعطوف عليه قوله وهم يجوزون اعمال الاول هذا مفهوم من قول
المص ولو اعمل الاول لان عند البصريين ماخوذ فيه وفى كلام الشارح
اشارة خفية اليه حيث قال هنا عند البصريين وهناك
كما هو مختار الكوفية فلا يرد ان الكلام المص عار عن بيان جواز اعمال
الاول مرجوحا عند صاحب المذهب قوله ان اقتضاه اى كان تنازع
فى الفاعل احترز به عما كان تنازع فى المفعول فانه لم يضمر فيه وهذه
فائدة ظاهرة والاخفش على من قال زائدا لا طائل تحته قوله على وفق
الظاهر لانه مرجع الضمير قوله فيجوزون الاضمار قبل الذكر فى الفاعل العمدة
بشرط التفسير قوله وهربا من حذف الفاعل كما ذهب اليه الكسائى هربا
من الاضمار قبل الذكر قوله فى غير ما سبق من الواقع بعد الكلاف
الاضمار فانه له نظير فى غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا
والنقض اى نقض المفاصل العصام عدم وجود غير النظير لحذف
الفاعل فى غير ما سبق بنحو ما اكرم الا انا الخ فانه حذف فى الاول المستثنى
منه وفى الثانى بهم وهو فاعل على راى سيبويه والباء زائدة
كما فى كفى بالله وفى البواقى الواو والباء وهما فاعلان على الاصح
لوجوده اداء الفاعل فى الاوليين فان فى الاول لما حذف المستثنى
منه ناب منابه المستثنى وهو البارز ولا حذف فى الثانى وانو هو

حجه

وهو ابن على رأيه وهو المختار عند المصنف على ما صرح به الشارح
رح عليه بل الفاعل عنده المستكن وعلى راى سيبويه ايضا
حذف الفاعل غير مسلم لجواز ان يكون المحذوف هو الباء والضمير
مستكنا فيه والافراد لكونه غير منصرف عن مصدر لا يقال ان الباء
وان كانت زائدة لكنها لازمة لا تحذف الا اذا كان المتعجب
ان مع صلتها كما صرح لانا نقول عدم الحذف سماعا ممنوع لانه
ورد كذلك ولا بد من التزام احد الحذفين الغير القياسى
حذف الباء او المجموع والتزم الاول لكونه اهون ولان الالتزام
للزيادة ليصير على صورة المفعول يقبح اسناد صيغة الامر الى الظاهر
او ما فى حكمه فلما اريد التكنان بسبقه نظرا الى انها فى الاصل للامر
زال للالتزام لزوال علته قوله فبانه المص الخ وفيانه مراد
القائل ان احد مفعولى باب علمت اذا ذكر يلزم ذكر الاخر على ما
يجى فى المص عند عدم القرينة كما فى ما نحن فيه فانه اذا قيل حسبنى
وحسبت زيدا منطلقا واعمل الثانى فى كليهما واضمر فاعل
الاول وحذف مفعول الثانى لتوهم ان مفعوله ليس بمنطلق اذ لو
كان كذلك لم يحتج الى ذكر الاول بل يكفى ان يقال حسبنى زيدا منطلقا
وهو اياى منطلقا فذكره يوهم ان مفعوله ما يقابله من القيام والقعود
وغير ذلك فاحتيج الى ذكره دفعا للبس قوله الى ذكره القائل الثانى
فحواه فى التفسير ما بالقرينة كما فى الاية فان الصلة تدل عليه
كما فى لا يخفى قوله جوز اعدفه اى حذف المفعول الاول وهو بخلهم
فى قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو

وعدم التكنان ... [illegible]

منه حسبنى قبل الثانى ومضمر بعد
مفعول الثانى يلزم حسبنى منطلقا او
حسبنى وحسبت زيدا
منطلقا اياه منطلقا

خبر الهم على قراءة الغيبة اى لا تحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم
قوله وشل بنحو استعنت واستعان على زيد به فانه لو حذف به
يعلم ان المحذوف هو او عليه فيلتبس بغيره فان الاستعانة اذا استعمل
بالباء يكون بمعنى طلب العون فيما ينفع واذا استعملت بعلى يكون
بمعنى طلب العون فيما يضر فلزم ذكره والرغبة اذا استعملت بفي
تكون بمعنى الارادة وبعن يكون بمعنى عدمها ولو حذف عنهما
يلتبس المراد وكذا معنى الميل بعنى يخالف معناه بالى ولو حذف الى فلزم
قوله لكونه اول الطالبين علة للاهمال والاختيار والخلو عن الاضمار
قبل الذكر ومن التزام حذف المفعول او التكرار قال الفاضل العصام
والطريقان يتعارضان من حيث القياس والترجيح للاول بحسب الاستعمال
فهو احق بالاختيار قوله بلا قيد حال من اضمر يعني اذا لا اعتبر
عمل في المعطوف بالشرايه او التقدير لا يعتبر قيده وهو فيه
لعدم صحته لان الاضمار في الشيء جعله مستترا فيه على ما قاله الفاضل العصام
ولا استتار في المفعول فلو قال المص هنا وما سبق اضمر لكان
اولى اذا المعنى حينئذ او رد ضمير مستترا اولا وفيما سبق قد يورد الفاعل
بارزا اللهم الا ان يقال البارز المتصل كالمستكن في كونه كالجزء فيصح
الظرفية بخلاف المفعول قوله ورد المخالفة ثم مخالفة الثاني للاول
وان كانت قليلة وعدمها كثيرا وجه الاول جوازه ان بمنزلة الثاني وهو
مصدر مضاف الى الاول والمخالفة بين المصدر وما اضيف
اليه بالتثنية والجمع جائز فكذا هذا ووجه الثاني انهما في الاصل
مبتدا وخبر ولا مخالفة فيهما والمؤول بالشيء لا يلزم ان يكون كم

لكما في التثنية والجمع نهه

في جميع

في جميع الاحكام او مخالفة الراجع للمرجع عملا لا مر من اللبس في الاضمار
قد يكون باعتبار المعنى المقصود كما في قوله تع وان كانت واحدة بعد
قوله تع وان كن نساء فان الضمير للاولاد باعتبار المولودات
في احدها والمولودة في الاخر بقرينة الخبر فيجوز حسبني وحسبتهما اياهما
الزيدان منطلقا مراعاة للمسند اليه وان كان المرجع مفردا قوله
والاقتصار بالقرينة وهي مفعول الاول لكن كونه قرينة ممنوع كما
سبق قوله لكن ان مشتركا فيكون جمعا بين معنييه وهو جائز عند المصنف
او هو من عموم المجاز بقرينة التقسيم قوله لم يمكن جمعها في حد
واحد والا لكان مشتركا معنويا لا لفظيا قوله فادخل او ليس في على
النوعية اى على ان كل قسم من المحدود نوع مستقل وحقيقة
مخصوصة فالمذكور حدان لنوعي المبتدا احدهما لاحدهما
والاخر للاخر فيجب اخراج افراد احدهما عن حد الافراد وليس المراد
باو تقسيم الحد على سبيل الشك او التشكيك حتى ينافي التحديد
فان قيل ينبغي ان يقسم اولا ثم يعرف كل قسم كما في المستثنى قلت
لما لم يكن لكل قسم اسم مخصوص كما في المستثنى اختار هذا مع كونه
احصر قوله مفرا لكل شخصي لا باء له لامكان الاشتراك الشخصي
فيه الذي هو الاصل في الواو ولا مقتضى للعدول قوله بخلاف جاء
في زيد وعمرو فان الواو فيه للاشتراك النوعي لعدم امكان
الشخصي اذ الحدث الصادر من شخص لا يتصور صدوره
من اخر فيصار الى النوعي قوله ولم يخلط كابن الحاجب والتوجيه
بانه للتنبيه على شدة اتصالهما لكونهما معمولي عامل معنوي بل

بحث المبتدا

بعني انه قسم المستثنى وذكر
لكل قسم وصفا
ولم يجمع في المبتدا
كذلك مع انه
اوضح
منه

عامل واحد وكل الشباك احدها مهاجة كأنه يحتها بحث واحد
ليس بوجيه لانه مفعول ما لم يسم فاعله بالفاعل اكثر من اتصالها
حتى عدا واحدا وجعل مفعول ما لم يسم فاعله فاعلا واكثر احكامهما
والمحرر مشترك بينهما مع انه لم يخلط قو اي اسم ولو تقديرا
وان تصوموا خير لكم هما ولي من مرفوع فالكافية لان الرفع حكم
المبتداء وحكم الشيء يعقبه انتهى والتعبير به في تعريف الفاعل
ليكون الحد على ارادة النسبة بالاسناد مانعا مفيدا لمن عرف المرفوع
وانه لم يعد للمبتدأ ولا حاجة هنا الى هذا والاشارة الى صحته في
الجملة فالاولى اسند اليه يخرج به النوع الثاني والخبر والاسماء
المعدودة قو من العامل اللفظي نسخا او غيره ولو خص بالاول
كما خص بعض الكمل لا نتقض الحد بالفاعل ونائبه وقد اصاب
المصنف في العدول عن الجميع كما في الكافية لان الانفكاك عن
العوامل يتحقق عند البعض فيحتاج الى ان يقال المراد عموم
السلب لا سلب العموم فافهم قو ما يعمل بالاصالة بان يعمل
في اللفظ ولا يبطل عمله في غيره بان لا يكون في العمل ملحقا بغيره
وفي المثال الاول قد ابطل التعليق عمل نحو علمت في اللفظ وعمله المعنوي
ليس باصلي وفي الثاني الباء زائد ملحق بالاصلي كما سيجيء فلم يوجد
فيهما عامل لفظي يعمل بالاصالة فصدق الحد على زيد وحسبك
قو اقتضاء الاول سبق الوجود فيخرج به المبتدا اما الذي لم يسبق
عليه عامل لفظي فيحتاج الى تنزيل القوة القريبة بالفعل منزلته
او تنزيل الامكان منزلة الوجود كما يقال ضيق فلان فم البئر اذا

جعل

جعل ضيق الفم ابتداء ولا يحتاج في الثاني الى هذا قو وفيه وهذا
دعوى بلا دليل ولم ينقل احد سوى هذا القائل قو او صفة يخرج به النوع
الاول ولا يرد ان ضارب زيد في ضارب زيد قائم لم يخرج مع انه من
النوع الاول لانه في تقدير شخص ضارب زيد ثم انه لا يبقى في هذا النوع
من الانفكاك من العامل اللفظي ايضا كما صرح به الفاضل العصام والسيالكوتي
قام عنه والاكتفاء بالاول سالم للتعريف فلو قال المص ما انفك
من العامل اللفظي مسندا اليه او صفة الخ او ذكر الانفكاك بعد
الاستفهام وجعل حالا من كل منهما لكان افيد واسلم قو فيشمل
الخ يعني ان الصفة اعم من المشتق وغيره قو حشوا زائد بلا
نحو للمقص لايهام الاختصاص بما يستفاد من الحرف مع انه ليس
كذلك وانه امكن ان يقال غير الحرف مؤول به فالواضح المختصر بعد
النفي والاستفهام قو دون ابن الحاجب لانه قال رافعة لظاهر وحمل
الصفة مشروط بهما قو اذ لا يقال اضويرب الزيدان مع ان
الحد الثاني صادق عليها فلا بد من قيد يخرجها وايضا ينتقض
قوله وفي اقائم زيد ام لا باضويرب زيد واضارب عاقل زيد
ان لم يذكر القيد قو ورافعة لظاهر ولا يخفى انه لو ذكر الاول فلا
تغفل قو تعدد الفاعل بحسب الظاهر او التاويل البعيد وهو اخراج
الالف والواو من الاسمية الى الحرفية او جعل المظهر بدلا من المضمر
قوله وعليهما اي على المص وابن الحاجب نحو اقائم ابوه زيد فانه
قائم خبر مقدم لزيد مع انه يصدق عليه بعد الاستفهام رافعة
لظاهر وهو ابوه قو المراد بالصفة المحضة الخ لكمالها وبالثبوت

يضعف الشبه للفعل مع ان الغرض من شرط الوقوع بعد النفي و
الاستفهام تقويته فاندفع به الوارد الاول قو والمصغر مركب منهما من الصفة
والموصوف اذ معنى ضويرب ضارب صغير قو والمتبادر الخ فاندفع
به الوارد الثاني عليه وحده والوارد عليهما معا كما لا يخفى قو وما بعده
فاعل لشدة شبهه بالفعل قو بخلاف نحو اقائم الزيدان اه اي ما لم يطابق
مفردا قو فان الصفة فيها متعينة للابتداء لا يجوز كونها خبرا وما
بعدها مبتدا قو اذ المطابقة لازمة بين المبتدا والخبر بيروفا عليها
قو ويتقدم اي المبتدا اي القسم الاول منه لانه المتبادر عند
الاطلاق لشهرته واصالته حتى قيل ان الثاني مبتدا اضطراري
ولان الوصف يوق البحث الثاني وجه التقدم كونه محكوما عليه
موصوفا بالخبر والموصوف متقدم على الوصف وجودا فقدم ذكرا
ليوافق وكون الابتدا الذي هو العامل متحققا مع ذكره فتقدمه
بتقديم العامل والاصل في العامل التقدم لكونه مؤثرا قو او اصليا
عطف على تقدم اصلي بحذف الموصوف قو والمراد به الاولوية
[اي تقديم اصلهم] لما ذكرنا قو نحو في داره زيد اذ الاصل في داره قو وامتنع صاحبها
في الدار لعود الضمير الى الدار التي هي في حيز الخبر الذي اصله التقدم
فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة قو للانحصار لعدم
احتياجه الى ذكره على خلاف الاشتمال قو ما له الصدر وما يغير
الكلام انما يجب التقدم ليعلم السامع من اول الامر ان الكلام
من اي نوع ولا يفهم بيجب الرجوع عنه قو والشرط نحو من جاء
فهو مكرم والتعجب نحو ما احسنه والقسم نحو لعمرك لا فعلن كذا

اذا

اذا اضيف الى ما فيه المقتضى كغلام من قام لشدة الامتزاج وكذا
ما نزل منزلته كالمبتدا المقترن خبره بالفاء نحو الذي يأتيني فله
درهم قو وان كان نكرة ومنع كونه نكرة لجواز كون معناه ابهذا
ام ذاك المغاير ذلك لا اي رجل علمنا نقل عن ابن الحاجب [ليس بشيء]
لصدق حد النكرة عليه باي تفسير فسر على ان اي رجل
بهذا التفسير ولو صح ما ذكر لزم كون اي رجل معرفة وهو باطل
قو وعند غيره ابوك مبتدا الى لعدم جواز الاخبار بالمعرفة
عن النكرة مطلقا عنده ومنع سيبويه عدم جوازه اذا كان
المبتدا متضمنا للاستفهام قو ولو قال كمن قام اولى لكونه من المثال
من المتفق عليه واحصر لعدم البارز منه قال و في بحث اذ ليس
في هذا المبتدا احتمال التاخير فيجب تقديمه لتضمنه ما له الصدر لانه لو
اخر لم يبق مبتدا بل يتعين للفاعلية فلا يصح تمثيله هنا فضلا
عن اولويته ولئن سلم ففيما ذكره المص فائدة زائدة خلا عنها
هذا المثال وهي الاشارة الى ترجيح مذهب سيبويه انتهى بعصب
اذ لا يقال قال قام من فضلا من التعين للفاعلية ولو لم يصح
قول المصنف او كان خبره فعلا وما ذكره الشارح من وجه
التقديم اذ يصدق ان ليس في هذا المبتدا احتمال التاخير فيجب الابتدا
لانه لو اخر لم يبق مبتدا بل يتعين للفاعلية والاشارة الى ترجيح المذهب
بمجرد التمثيل ممنوعة والغرض فيه يكفي فضلا عن المرجوح ووجه الترجيح
غير معلوم قو لئلا يلتبس بالفاعل يرد هنا ما اورده في الفاعل
من ان هذا لا يفيد الوجوب لجواز اقائم زيد فتذكر ما ذكرناه هنا

عبد العزيز …

قو لئلا يلتبس بالبدل والاضمار قبل الذكر جائز اذا كان مرجعه بدلا عنه ح

قوله حروفا دالة على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت وعند
البعض لا يجب التقديم في التثنية والجمع اذ الاضمار قبل الذكر وجعل
اللواحق حروفا خلاف الاصل فيكون نحو قائم زيد في جواز الامرين
قوله اى في اصل التعريف الى في المماثلة انما قيدنا بالاصل في الموضعين
احترازا عن لزوم المماثلة في نوعي التعريف والتخصيص
في الوجوب كما مثلنا قوله من عبارة المص للتنبيه ومقدر في البيت
للتنبيه قوله وبحذف المبتداء جوازا كقول المستهل الهلال والله
اى هذا قوله اكتفى بذكره في الفاعل اى وحذفه مع العامل اذا لا يحذف
وحده كما صرح فيما سبق قوله لزيادة معنى فيه وهى شدة الاهتمال
وزيادة الاعتناء بافتتانه وتغييرا للمألوف واللام متعلق بالزيادة
لا لحصولها فافهم قوله ولو ذكر المبتداء لم يظهر قصد هذه الثلثة
وهى زيادة مدح وذم وترحم اذ لم يبق في صورة الوصف فلم يظهر
انه كان في الاصل وصفا ثم غير فلا يحصل الزيادة الحاصلة
بالتغيير وان حصل اصلها فيجب الحذف لئلا يفوت الغرض
قوله بالرفع لفظا على الحكاية وبالجر تقديرا عطف على قوله بدل
عن الفعل اى نائب عنه بعد الحذف سماعا فلا يجوز اظهاره
لئلا يجتمع البدل والمبدل قوله ثم رفع على الخبر وقدر له مبتداء وانيب
مناب الفعل لجرى الرفع على النصب في وجوب حذف المحذوف
في هذه الحالة لئلا يخالف الاصل ما ناب مناب قوله على الاشتغال
اى للاشتغال المذكور عن العمل فيه بالعمل في ضميره قوله انما وجب الحذف لئلا
يتوهم انه جملة اخرى مستانفة قوله اذ لا بد من تقدير ناصب

بالتثنية

للاشتغال المذكور قوله فتعين الجرية للمحذوف قال الفاضل العصام فيه
انه تفسير للخبر وعطف بيان له فلا حاجة الى تقدير المبتداء قوله لا يفيد
وجوب الحذف في الكاشية بل قرينة للحذف انتهى على تقدير تسليم الحذف
فيفيد جواز الذكر ايضا فلا يتم التقريب فالوجه في الاستفراد
وحمل مراد القائل عليه كما قيل بعيد ذلك كل البعد كما يشعر به قال نجم
الائمة فانه لما حذف المخصوص قدر في جانب المفسر مبتداء وقصد الى
توكيد الذم وموافقة جانب المؤكد كونه جملة والتزم حذفه
موافقة للمحذوف المؤكد في جنس الحذف وان كان مخالفا في نوعه
واقول هذا يفيد الاولوية لا الوجوب كما لا يخفى قوله ويكون المبتداء
نكرة يعنى ان الاصل في التعريف لانه لا بد من جهل الشئ ببعد من
كونه مستحقا للتقديم وجزاه اهم ومناط الافادة وهو انما
يكون اذا كان متعينا والا فمناط الفائدة المحكوم به الذى فيه
تقييدات لكن قد يكون نكرة لو يفيد اى لو كان مناط الافادة
الذى هو المقصود من كونه متعينا قوله ثم اختلفوا في المخصصات بانها
ست كما في الكافية او عشر كما قيل او تسع عشرة كما في التسهيل
قوله واجاب التخصيص بان لوجه الاختبار ورد للجمهور قوله فللوجه
لاشتراط غيرها فيراد لهم بالاشتراط بل الضبط لانهم لما
راوا ان المبتدء لا يخفى قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة
وبين غيره ضبطوا اشد لم يتخلف عنه الفائدة
ولعل في كلام المص اشارة الى هذا حيث شرط الافادة وشمل
بشرط مثلا قوله كوكب انقض الساعة فانه يفيد انقضاض

تحريرى كما في الاول بلفظه
او وجه الوجوب منه
هو القصير العائد الى زيد منه
اذا الاصل الذم حاصل بالجملة بالمفسر وحده فلا يحصل توكيده بالمفسر ايضا بالتقدير
وعلى تقدير كان المبتداء منه
ومتى كان التعيين اكثر كان الفائدة اوفر منه
فكون التعريف اصلا لا يستحق التقديم منه
دة
الذى في الجملة منه
فظهر ان الاهم في الجملة الفعلية الفعل ولذا يقدم ولا يبالى بكون المحكوم عليه فيها نكرة صرفة منه

كوكب من الكواكب والسامع يقتنع بها ولا يطلب تعيينه بخصوص ذلك
الكوكب او توصيفه بقدر ما يتصوره قال بعض الكمل بهذا في معه
قوة الموصوف بالغرابة فالمعنى كوكب اعجب شانه انقض اقول هذا
مع كونه تمحلا انما يسلم لو ثبت ان استعماله مختص بوقت التعجب
والا فلا وقيل يمكن ان يكون من قبيل شر اهر ذا ناب ان اراد في حصر
شرلقم وان اراده من قبيل الموصوف بالغرابة فقد عرفت حاله
ومثل وجوه يومئذ ناضرة ويوم لنا ويوم علينا الا غير ذلك وقد
يوجد الفائدة المقنعة بندرة الخبر وغرابته كرجل اكل سمكا او لم
يضره وجل لكل عشرين رغيفا فان نفس السامع تقتضي منه وطر التعجب
وتقنع به ولا تطلب معرفة ذلك الرجل بخلاف رجل جلس في الارض
قوله كما احد غير مرزوق لانه يفيد ما يفيد المعرفة لاغنائه بعمومه
عن اثباتها قوله على اللغة التميمية لان غيرهم يجعلون ما عاملا فلا يلائم
المقام والمثال المتفق عليه تمرة خير من جرادة قوله وعبد مؤمن
وان كان صاحب كبيرة غير مخلد في النار وان مات بلا توبة
ودخل فيها والمراد به ما قيد بقيد صفة كان او مضافا اليه بخصوص
بلبس غلامي او غيرها نحو افضل منك افضل مني تقييد الجنس
بوصف جعل مناط الافادة والاهتمام به بخلاف الجنس المطلق فان
الطبع لا يقتنع به فيصح حيوان ناطق كذا الانسان كما مع تساو
بالتركيب كذا مع كونه اخص منه قوله وامعتزلة فان كون
المطلوب تعيينه يوجب الاهتمام به وجعل مناط الافادة قوله
كشر اهرها شبههما في النفس بالحب في الصورة على الغير وانه

لم

لم ينا زمنه ولم يقدر على المقاومة فحذف المشبه به واثبت لازمه وهو
الاهرار للمشبه فالتشبيه او المشبه به المحذوف مكنية والاثبات تخييلية
وذكر الملايم وهو الشر ترشيح وتفصيل البيان يطلب من البيان وهو ماخوذ
من قولهم اهر ذا ناب وهو مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة
والمراد شر نكير لا ينترقب جعل ذا هرير ويفيد بهذا الاعتبار
ولا حاجة الى تمحل جعل فاعلا معنى بتقدير ما اهر ذا ناب الا شر
ولا حاجة لارادة القصر اذ لا احتمال لاهرار الخير لان الهرير صوته
من قلة صبره ودون نباحه قوله وسلام على اهل السنة والمراد
كونه دعاء بالخير او بالشر كويل لاهل الاعتزال والرفض وهو يفيد
التسليم بان سلامه كانت والا هلاك بان اهلاك كان والتسليع
يقنع به لانه المقصود ولا يطلب التعيين قوله اصلا لا فعلا
وهما ولا فرضا وهو الجزء الذي لا يتجزى قوله وجود في الخارج لان
كون المبتدأ نكرة صرفة والخبر ظرفا يوجب الاهتمام بالخبر وجعله
مناط للفائدة فيتقدم فيحصل به نوع تعيين للنكرة فيتحقق
به التقديم ولو تقديرا ويصلح للابتداء بخلاف قائم رجل فان
الاهتمام بقائم يوجب جعله مبتدأ كما في القائم زيد فاذا لم يجعل
مبتدأ مع صلاحيته له وجعل خبرا لم يكن مهتما بخلاف الظرف
فانه يمتنع ~~مع صلاحيته~~ جعله مبتدأ قوله وفي المثالين الاولين وللمعتزلة
حيث زعموا ان الحرام ليس برزق لانهم فسروه تارة بمملوك يأكله المالك
وتارة بما لا يمنع عن الانتفاع به وذا لا يكون الاحلالا فيلزم ان من اكل
حراما طول عمره غير مرزوق اصلا ورد بهم بانه ما اهمله غير مرزوق

على اختلاف الرايين في الكتب وفيما اخر مذكور في البيان
الواقعة والقصة

عبد العزيز التروي

على اختلاف الرايين ... شراهر

رغيفا باية

لو كوعة في سياق النفي

بها

لان الرزق عندنا ما يسوقه الله تعالى الى الحيوان فياكله وذا قد تكون
حلالا وقد تكون حراما فاكل الحرام مرزوق وايضا زعموا ان من يدخل
النار فهو خالد فيها وصاحب الكبيرة ممن ادخل فيها فيخلد فيها لعدم ايمانه
وردهم بانه غير مخلد فيها ودليلهم والجواب عنه مذكور في الكلام وفي اطلاق
المؤمن على صاحب الكبيرة تعريض لهم بانه بارتكابها لا يخرج عن الايمان
كما زعموا وللخوارج ايضا لا يدخل به في الكفر بلا استحلال كما زعموا فيلزم
التخليد لكفره عندهم ولما كان الخوارج خوارج عما انعقد عليه
الاجماع من ان صاحبها لا يدخل في الكفر لم يعتد بهم الشارح ولم يتعرض
لهم في الرد قوله وهي السادسة للفلاسفة حيث زعموا عدم وجود الجزء
في الخارج ودليل الفريقين مذكور في الكلام قوله لفظ مفرد او غيره قوله
اسنادا تاما ولو في الاصل فلا يخرج قائم عن الحد في مثل زيد ابوه قائم
فان اسناده الى المبتدا الثاني تام في الاصل وان لم يكن كذلك في الحال
يعني ان المراد بالاسناد ما هو الاصطلاحي لتبادره لا مطلق النسبة
لعدمه قوله فيخرج في العبد الى لعدم الاسناد التام وهو ظاهر قوله وما
قيل الى مبناه حمل الاسناد على مطلق النسبة في الحاشية فانه شارح الاول
قوله سهو ظاهر في الحاشية فانه موسوم بلا تبعية يعني انه تابع للمبتداء
وهو ليس مسندا للخبر حتى يكون اسناده بتبعيته له فليس كما
سبق في تعريف الفاعل قال بعض الكمل اسنادا قصديا بان
سبق الكلام له فيخرج وصف المبتدا ومبناه ايضا حمل الاسناد
على مطلق النسبة ولولا قوله الفاعل كما سبق لامكن حمل مراده على
هنا فافهم قوله احسن واخصر من تعريف ابن الحاجب لانه ذكر مع المسند

مبحث الخبر

فاندفع به قول من قال وفيه بحث لان نعم تلك الارادة بعيد

الشروح العزيزية

راجع الى المبتداء والخبر على سبيل البدل

دون

دون ان المبتدا فاحتاج الى التوجيهات التي ذكرها الفاضل الجامي
وعلى الاول لا بد من تقدير الاسم في المجرد ليخرج يضرب في يضرب زيد فيلزم
خروج الخبر الجملة او لتعميم الاسم للحقيقي والحكمي وعلى الاخيرين يلزم
حمل قول المغايرة للصفة المذكورة على التاكيد وكل ذلك لا يخلو عن
بعد بخلاف تعريف المص ووجه الاخصرية ظاهر قوله اذا دعت
الضرورة وهي اشتغال الاخر بالحكاية وكان اعراب الجملة اي
في الاصل لا في الحال قوله فما ظنك في الاكثر اي في كون الاعراب في وسط
المعمول الاكثر اذا دعت اليه ضرورة وهي كون المجموع معمولا واخر
الجزء الاخير مشغولا باعراب نفسه وكان اعراب الحال ايضا قوله وعدم
كون مجرد قائم الى اما لفظا فلانه لا يلزم كونه خبرا بلا عائد مع ان
المشتقات اذا كانت خبرا لا بد لها من العائد الى المبتداء واما
معنى فلانه يلزم الحكم على زيد بالقيام مع انه ليس بوصف له بل الاخوة والوصف
لكونه بحيث يقوم اخواه واللازمان باطلان قوله ويطابقه اي
يطابق الخبر المبتدا الى لانه اذا لم يكن شيئا يكون متحملا للضمير المبتداء
ولا بد فيه من المطابقة للمرجع واما اذا كان جامدا فلا ضمير فلا يلزم
المطابقة قوله لو كان الخبر مشتقا او جزؤه مشتقا لما عرفت ان
ان الخبر اذا لم يكن جامدا يكون مركبا البتة والمركب ليس بمشتق قوله
لا بد ان يريد او في حكمه ولو عمم لما في حكمه مع كونه خلاف المتبادر يلزم
الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو وان جاز عند المص لكنه خلاف
ما عليه المحققون ولو قال المصنف لم يحتج الى هذا لما مر من شمول تعريفه له قوله ولم
يكن افصح من فانه لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع وان كان المبتدا كذلك

يطابقه

لما سيجيء ولعل المص اكتفى به ولا سببيا بان لا يكون الخبر وصفا
للمبتداء بل المتعلق الذي كونه وصفا السببي لوصف للمبتداء ولعدم تحمله
للضمير لا يلزم المطابقة ولا فعيلا بمعنى مفعول ونحوه مما يستوي
فيه المذكر والمؤنث كمفعول بمعنى فاعل فانه لا يؤنث وان كان
المبتداء مؤنثا وفيه انه مشترك بينهما فالمطابقة حاصلة
فلا وجه للاستثناء كما سيصرح به في بحث النعت قال بعض الكمل
ان المطابقة حاصلة فيه تقديرا لانه اذا حمل على مبتداء مؤنث
يكون بمعنى مفعولة وفاعلة قوله ويكون الخبر جملة يعني ان الاصل فيه
كونه مفردا ليوافق الركنان وليكون اخصر واسرع قبولا للربط لكنه
قد يكون جملة قوله من حيث هي هي مستقلة لا يقتضي الارتباط الى غيرها وهذا
منقوض بالمشتقات فانها مع كونها غير مستقلة لا بد لها من عائد فالوجه
ماذكره الفاضل العصام بان سبب ربط الخبر اما اتحاده مع المبتداء او
مع ما يتعلق به وما اختلف فيه الاتحاد كالمشتقات ومضمون الجمل الذي
هو الخبر في الحقيقة فلا بد له من عائد ليكون اسناده الى ضميره علامة اتحاده
كزيد قائم او قام
مع المبتداء او اسناده الى المشتمل على ضميره بالاضافة اليه او على نسبة اخرى
كزيد قائم او قام ابوه منه
علامة اتحاده مع متعلقه وما لم يختلف فيه الاتحاد كالجامد لا يحتاج الى
العائد لعدم احتياجه الى العلامة قوله لا يضيع اجر المحسنين كان
اجر المحسن عام لمن بقي ويصبر قوله على وجه اي على كون المخصوص مبتداء قوله
الحاقة ما الحاقة اي ما هي قوله ويستثنى منه اي من كون الخبر الجملة بعائد
خبر ضمير الشان لانه لكونه عبارة عن المبتداء يوجد فيه الربط المعنوي
فلا حاجة الى العائد قال بعض الكمل لا حاجة الى الاستثناء لان التفسير

ليس

عـ فانه قصد ان يجعل جزء ثانيا من الكلام لا بعنوان ربطها الى الجزء الاول منه

بان تكون تارة مع المبتدا وتارة مع متعلقه منه

الجمل بيانه

عـ الظرف الذي لا شائبة فيه من الاشتقاق كزيد انسان منه

ليكون في الربط من العموم ووضع الظاهر وجعلها من الربط
دون الاول تحكم قوله وقد يحذف العائد لو ضميرا او اما غيره فلا
اذ لو حذف لم يبق الذهن الا الى الضمير على ان العدول عنه الى الغير
يكون لنكتة تفوت بحذفه قوله مجرور من التبعيضية قوله جزاء من الاقل
جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف قوله البر الكر
بستين اي منه بقرينة ان بايع البر لا يسعر غيره قوله وسماعا في غيره
مما لم يوجد فيه ما ذكر من الشروط وذلك في الضمير المنصوب والمجرور نحو
وكلا وعد الله الحسنى وقول الشاعر • قد اصبحت ام الخيار تدعي
علي ذنبا كله لم اصنع • ونحو ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور
اي ان ذلك منه وقال الفراء حذف المنصوب العائد الى الكل قياسي
ايضا وجعل ابن مالك هذا اجماعا فحذف المنصوب لفظا العائد الى
غير الكل سماعي اتفاقا قوله والظرف مطلقا لم يخصصه بالخبر كابن
الحاجب مع انه الكلام فيه لان ما ذكر من الحكم غير مختص به كما يعرف
الاستثناء ويظهر من التمثيل بالصلة ونحوها قوله سهو في الاصطلاح
اعم الخ رد لما قيل انه مجاز في الثالث والتناول له لعموم قوله بفعل
محذوف عام عند العامة وعند المتاخرين قد يكون خاصا
بالقرينة قوله على الاولى اي الى الرأي الاول قوله لكونه الاصل في العمل فان قيل
ان الظرف يكفيه رائحة الفعل ولا يستدعي عاملا قويا فلاحظ كونه
خبرا اولى والاصل في الافراد لما ذكرنا وكذا فيما في حكم قلت ان الخبر
هنا لظرف مع فاعله ولذا سمي جملة ظرفية لكن لزم التقدير حفظا لقا
فتقدير الاصل اولى وان كفي الفرع قوله الذي في الدار فانه الصلة لا تكون

عدم
وجه ان الظرف في الدار مع متعلقه منه

في التعلق مع الاسم منه

الاجلاء فلا بد من تقدير الفعل وفاقا وكل رجل في الدار فله درهم
فان معنى الشرط الذي يتضمنه المبتدا يقتضي الفعل فلا يقدر غيره
وفاقا ايضا قوله اما عندكم فزيد وخرجت فاذا في الباب زيد
فيقدر فيهما الاسم وفاقا لكون وقوعه بعد اما واذا للمفاجاة
اغلب وعدمه كالعدم قوله لو تضمن بعض الشمل لما مر من الاختصاص
وقال الفاضل العصام ان الثاني خير من الاول لانه يتبادر منه
وجوب كون ما له الصدر جزء المعنى مع انه ليس كذلك لوجوب التصدير
في نحو ما قائمان الزيدان واقائم زيد مع ان ما له الصدر ليس
بجزء بخلاف الثاني فدخولهما فيه حظ دون الاول واقول التصدير
في مثله ممنوع كما سبق من الشارح من ان الاستفهام والنفي داخلان
في المعنى على المبتدا فتذكر قوله فان ابن مفرد صورة اذ الضمير
المستتر فيه اعتباري محض لا يصير اللفظ به جملة صورة وفيه نظر
لانه يقتضي ان لا يصح زيد قام فانه مفرد صورة بهذا الاعتبار
ذكره الفاضل العصام وفيه انه قياس مع الفارق اذ كل فعل لا بد
له من فاعل فالمستتر فيه كالمذكور لفظا فيكون الفعل معه جملة صورة وحقيقة
بخلاف فانه ليس له بد من فاعل بل انتقل اليه من عامله الذي ناب هو
منابه فلا يكون المستتر فيه كالمذكور لفظا والظرف معه جملة صورة
وقيل المراد بالمفرد ما هو مفرد وضعا وفي ظاهرا وكونه مثل ابن
جملة بعروض النيابة والتاويل والمفضل للمتقدم اذ هما مشكلان
بنحو زيد ابن ابوه لانه يصدق على ابن انه مفرد وضعا وظاهرا مع انه
لم يجب التقديم مع تضمنه ما له الصدر اذ لم يبطل صدارته بالتاخير لتصدره

وفي بعض النسخ لكن قال وهو اولى صح

وان كان داخلين على الخبر في اللفظ منه

حتى انكر البعض انتقاله منه

٤

في جملة بخلاف المتقدم فانه ليس بمفرد صورة قوله ان قدر المتعلق فعلا
وان اسما فمفرد حقيقة ايضا قوله بحيث لو لم يقدم التبس بالصفة فانه هنا
لا يفيد الوجوب لجواز زيد المنطلق مع وجود الالتباس بها وقد يوفق
بضمير الفصل وقد لا اكتفاء بالقرينة وايضا قد يوجد هذا
الالتباس فيما اذا كان المبتدا نكرة والخبر غير ظرف مع انهم لم يدفعوا
لدفعه بضمير الفصل لا يقال ضمير الفصل انما يكون للتاكيد والنكرة لا يؤكد
لان هذا لو كان لازم الدفع لاضطروا الى جعله لمجرد الفصل بلا تاكيد
فظهر ان هذا الالتباس ليس مما لا بد ان يهرب عنه ومنه الشارح فيما سبق
على ان مثله لا يفيد الوجوب ولم ينبه هنا اكتفاء وامتحانا للاذهان
وقد نبه هنا ايضا على الفرق بين ما يفيد الوجوب وبين ما لا يفيده قوله
فلا ينافي تجويز الابتداء الى المنافاة عند ارادة المصطلح اذ المراد
وجوب التقديم بهذا التخصيص عند عدم الافادة بغيره وفي يرجع البارز
الى المبتدا فلم يقل او صحح للاشارة الى انه وجد كونه مصححا كونه مخصصا
لا لما ذكره الشارح كما لا يخفى قوله ولا بد من استثناء الدعاء لانه بالنظر
الى الاصل يوجد الالتباس المذكور فينبغي ان يجب التقديم لكن لا التباس
باعتبار كونه دعاء لظهور ان المراد انشاء طلب السلام على المخاطب وهو
يقتضي عدم الحصول فيه والصفة تقتضي الحصول فيه فتنافيان هذا على ما ذكره
واما على ما ذكرنا فلا حاجة اليه للمص كابن الحاجب كما لا يخفى واما ما قيل انه
لو قدم الخبر فيه لتبادر الى الفهم من اول الامر اللعنة وبطن ان المراد
عليكم اللعنة فغير ملائم لكلام الشارح فافهم قوله او فعله مبتدا مع
مدخولها تنبيه على ان في الكلام مسامحة او انه من قبيل ذكر الجزء وارادة
الكل لظهور ان الحرف لا يكون مبتدا ومخبرا عنه قوله لئلا يلتبس المكسورة

لانه التباس الراجح بالمرجوح لان احتياج المبتدا الى الخبر اشد منه الى الصفة فيرجح عند الاحتمال والاحتياج منه منه

لا بمجرد التوسل من الفتح لخفائها وجواز الحمل على سبق التنبيه لان الكلام موضع ان المكسورة والمذكور بعدها يجوز ان يكون خبرا وظرفا لخبرها لعدم اللبس فيهما لان ما بعدهما لا يكون جملة تامة بل يكون احدهما حقيقة او تاويلا فيكون موقع المفتوحة فيندفع الالتباس بلا تقديم او لزوم لالتباس بما سوى التقديم قوله بدل قوله او خصصه كونه بدلا عن غير سلم فضلا عن كونه افيد قوله لكان اخصر ظ وافيد لافادته ما افاده كلام المص وما افاده الاستثناء الثاني قوله اى الضمير العائد الى الشارة الى وجه صحة الاضافة قوله على التمرة مثلها زبدا كناية عن كثرة زبد خلط بالتمر والظاهر على التمر اذ ليس فوق كل تمرة زبد مثلها بل فوق الجميع الا انه قصد المبالغة في الكثرة حتى كانه تدل على كل تمرة منه زبد مثلها فاحفظ فانه لطيف قوله وهي جزء الخبر في الحقيقة لا الخبر وحدها اذ الخبر الظرف مع فاعله لا وحده لقيامه مقام عامله وانتقال الضمير والعمل منه اليه قوله فالاضافة اى اضافة الضمير الى الضمير لادنى ملابسة فيكون مجازا عقليا ويجوز الاستخدام بان يراد بالخبر معناه الحقيقي وبالضمير معناه المجازي بطريق اطلاق اسم الكل على الجزء وما ذكره اقل تكلفا ولا يرد على المص على الله عبده متوكل اذ ليس في المبتداء ضمير الخبر بل يرد على ابن الحاجب فيندفع بما ذكره الفاضل الجامي قوله ويتعدد الخبر ولو بلغ الفا مع ان عامل لخفا ما ينبغي ان لا يعمل في المتعدد لكن للطافته شابه المجردات الغير القاصرة عن الافعال المتكاثرة فعمل في المعمولات الكثيرة كذا ذكره الفاضل العصام وذلك التعدد قد يجوز مثل زيد قائم ضاحك فانه يصح الاقتصار على

فيه مجموع الجار والمجرور وقد يسمى هذا الشيخ بين الشارح والتوابع فيه ظرفا كرم منه

احدهما ويصح فيه العطف لكن ينبغي ان يجعل المعطوف من التوابع لا من تعدد الخبر ولذا شرط بلا عطف والمراد خبر المبتداء اذ الكلام فيه واما تعميم الفاضل العصام لما هو في الحال او في الاصل ليندرج فيه الكل فيلزم استدراك قوله فيما سيأتي وهو كالخبر فافهم قوله كهو حلو حامض المرز ومثله هو ابيض اسود ابلق الا انه في الاول كلا منهما قائم بمجموعه وفي الثاني بجزئه وكذا يجب اذا كان خبر متعدد كهو عالم فاضل لان ضمير كل لا يرجع الى المبتداء الموصوف فالتقدير انه شخص فاضل ويجوز العطف في الاولين وتركه اولى في الثاني والثالث فقد جعل الفاضل العصام مما لا بد منه لكن جعل الشارح المرفوع مبتداء وخبره مجموع الفاعل مع مفعول ما لم يسم فاعله الى عدم العطف فيه شعر بجواز تركه قوله والخبر في الحقيقة مجموعهما اذ المقصود اثبات المزية وهي الحالة المتوسطة بين الحلوة والحموضة قوله اجرى الاعراب عليهما معا دفعا للتحكم وايضا اعتبر في كل منهما ضمير على حدة مع ان الضمير الذي يتحمله الخبر واحد كما في المترادفات قوله نحو تضارب القوم فان تفاعل اذا كان للمشاركة يكون معمول فاعلا صراحة ومفعولا ضمنا فلا يمكن رفع اللفظ الواحد ونصبه معا لفظا فلترجيح الفاعلية والصراحة اختير الرفع واجرى المفعولية على دلالة العقل قوله واجب في خبر المبتداء مع اما رعاية لمعنى الشرط فيها ولا يحذف الا لضرورة شعرية كقوله انا القتال لا قتال لديكم او ضرورة اضمار مدخولها مثل اما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم قوله ويمتنع فيما عداهما لعدم موجب او مجوز قوله وصح دخول الفاء يعني اذا قصد معنى الشرط وهو

عدم المطابقة وقيل لانه متكلف في التقريب لانه قبل احدهما عالم والاخر فاضل منه

فيكون الخبر جامدا في التقدير فلا يلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتداء منه

لجميع المتعدد اولا فيصح جعل المجموع خبر منه

لعل وجهه انه لو لزم العطف في جميع المتعدد يلزم في الاولين ايضا واللازم بط منه

سببية الاول للثاني او للحكم به ولو جعل المتكلم جاز الدخول للمشابهة
للخبر بالجزاء وعدمه لعدم كونه جزاء في نفس الامر هذا هو رأي الرضي ونقل
الفاضل العصام عن جار الله العلامة ان الدخول مع القصد واجب
وبدونه ممتنع فالتعبير بالصحة لعدم وجوب القصد لا لعدم وجوب الدخول
معه قوله في خبر كل مضاف الى المشابهة باداة الشرط في الابهام والوصف
لتاكيد المشابهة قوله موصوف لفظا انه صفة كل فالمراد معنى اذ الحكم عبارة
عما اضيف هو اليه فما هو صفة له لفظا صفة له معنى فلا يرد انه مخالف
لما هو المصرح في ايضاح المفصل والمرضي عند الرضي ان الصفة لما
اضيف اليه كل لان المقصود وكم لضبطه وحصره قوله كل نعمة فمن الله فلا
سبب للحكم بالثاني ترك مثال الموصوف لا تضاحه من قوله غلام
رجل ياتيني لانه يكون مثالا له باقامة الكل مقام الغلام كما انه يكون
مثالا للنكرة الموصوفة بحذف الغلام قوله او امامك او في الدار قال
الفاضل العصام الاولى والذي لئلا يتوهم ان الترديد في الصلة دون
التمثيل قوله قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم فالفرار
وان لم يكن سببا للملاقاة لكنه سبب للحكم بها والاقرب ان الفرار سبب
لها لانه قد يصير سببا للبلوغ الى موضع قدر فيه الموت ذكره الفاضل
العصام وقد يناقش فيه بان الموصول الذي يصح دخول الفاء
في خبره او خبر موصوف يجب ان يكون عاما لتحقق المشابهة باداة
الشرط وهو ليس بعام هنا اذ هذا موت مخصوص فالاولى ان الموت
بالمعنى فالمراد الجنس فالفاء زائدة ويجاب بمنع الوجوب على ما صرح
به وصحة الدخول مبنية على العموم في الاغلب قوله اي باحدهما على حذف

قد

المضاف

المضاف اذا المقصود الموصوفية به لا بكليهما فالاولى بدلكونه او في به
وما قيل ان الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه يستدعي الافراد وهم لان
المطابقة بما يقصده المتكلم قد يستدعي خلافه كما يقال جاءني زيد او عمرو
وهو في البلد قوله لمشابهة الشرط والجزاء الذين من قبيل الخطاب
اي الجملة الشرطية لا ان يكون الاخبارية فلا يرد ان الجزاء قد يكون
امرا قوله وهما يخرجان الكلام الى الانشاء فيزيلان تلك المشابهة
قوله وفيه نظر لقصور لعدم تمشيه في سائر النواسخ ولان ازالة
الاخراج تلك المشابهة غير مسلم لان وجه الشبه الدالة على السببية
لا الاخبارية حتى تزول المشابهة بزوالها واختصاصها بالاخبرية
غير مسلم لان كان مع كونه للانشاء يصح دخول الفاء على ان اختصاص
الشرطية بالخبرية وان كان مسلما عند اهل الميزان الا انه غير مسلم
عند اكثر اهل العربية او جملتهم اذ عندهم الشرط قيد والحكم في
الجزاء وهو قد يكون انشاء فالاخراج غير مزيل بلا اشتباه
والوجه الوجيه لشامل لما ذكر ان النواسخ اذا دخل على المبتداء
سقط اعتبار صدارة الشرط فضعيف لانتفاء لازمه فلا بد من
الفاء لضعف مقتضيه في الدخول على اخبار ان المكسورة لعدم تاثيرها
في المعنى فوجودها كعدمها والحق بها ان المفتوحة للاشتراك في
التحقيق ولكن للاشتراك في جواز العطف على محل اسمهما وكان
بحسبه للتحقيق ولو قيل قوله لهان افيد لافادته منع سائر النواسخ
سوى الثلاث واما ليت ولعل الشبهة اي شبهة انحطاط المنع
بليت ولعل قوله ويحذف الخبر جواز القرينة من اقامة مقامه

مثل خرجت فاذا السبع فهو وقت خروجي السبع واقف او حاضر
فان المصادفة فجاءة تدل على الوقوف والحضور فاذا وان كان ظرفا
للخبر لكنه غير قائم مقامه فلا يجب الحذف قوله لو التزم فيجعل بعد حذفه
بالقرينة اذ لا يجوز الحذف بدونها الا نسيا فضلا عن وجوبه
ولم يذكرها اكتفاء بما سبق كما صرح الشارح فيما سبق واعتمادا على
انفهامها من الضوابط فاتضح بهذا رد البعض بان مجرد التزام
الغير لا يكفي في الوجوب بل لا بد من ذكر القرينة معه قوله كخبر لولا
اي كخبر مبتداء بعد لولا فالاضافة لادنى ملابسة كلولا زيد لكان
كذا اي لولا زيد موجود قوله ليدل لولا عليه اي على العام كالحصول والوجود
لانه لامتناع الشيء لوجود غيره ولم يحمل على حذف الفعل كما هو مذهب
الكسائي لان الحذف هنا واجب بشهادة الاستقراء ولا بد
في وجوب حذف الفعل من المفسر ولا مفسر هنا فيحمل على حذف الخبر
لوجود شرط وجوبه وما ذكر من ان لو لكونه حرف الشرط يلزم الفعل
فلا بد ان يكون كذلك بعد دخول لا على كل لو ولو سلم عدم اللزوم
فلا افتراق اذ دخوله على الفعل اولى فمدفوع بما ذكرنا وبان لا اذا دخل
على الماضي يتكرر غالبا الا في الدعاء وجواب القسم ولا تكرر هنا
اصلا وبان كون لو داخل على النفي ممنوع بل المجموع كلمة فالقياس على لو
لم مع الفارق فتامل وقال الفراء ان لولا عامل فيما بعده لتنزيله
منزلة الوجود لا نفرادها بلا مهلة قوله لنقضت الكعبة وفي رواية لبنيت
الكعبة على قواعد ابراهيم عليه السلام قوله انما نحو يمنونا لظهور
ان المانع من الايمان اغواؤهم لا وجود انفسهم قوله عطف على خبر

كما هو مذهب البصري منه

وجه ان الكسائي ان يقول ان التفصي
انما يجب لبقاء الفعل مخصوصه لعدم
انفهامه فلا حاجة في لولا اليه لانفهام الفعل
العام مخصوصه منه وان التكرير
انما يجب اذا كان لا باقيا على معناه
وفي لولا زال النفي بلولا لان نفي النفي
اثبات فكان كالعدم وان كون المجموع
كلمة مع وجود معنى الشرط فيه لا يخرج
عن الملايمة للفعل فلا يعتبر لاصل
المرام فيبقى يحتمل تكلف كون الخاص
جزاء كما في الحديث ويحتمل منه بهجة البصري
جمع بهو المفرد
فلينظر عند على الحمد

لولا بحذف المضاف كما يشير اليه بقوله خبر ما اقيم لا على الولا ان
فيه الاستغناء عن الشارة وان العموم شرط الوجوب مع انه ليس كذلك
قوله كل مصدر فالعموم مستفاد من ما والمصدرية من الاضافة الى الفاعل
او مفعول قوله اي نسب فالمراد من الاضافة النسبة لا الاصطلاحية لعدمها
في المصدر معنى وفي الفاعل والمفعول معا ايضا قوله وزيد بالرفع على
الفاعلية فعلى هذا يكون المصدر مضافا الى المفعول وعلى الاول
الى الفاعل ويحذف زيد يكون مثالا للمنسوب الى احدهما فقط ولذا
لم يورد لمثاله على حدة فائما او قائمين حال من احدهما او منهما
على التقديرين فافهم قوله وان تضرب زيدا قائما او قائمين مثال
للمصدر معنى المنسوب اليهما معا وبحذف زيد والبناء للفاعل
او المفعول يكون مثالا للمنسوب الى احدهما قوله والتقدير حاصل اذا كان
اه هذا اذا كان حالا من الغائب واما اذا كان حالا من المتكلم
او المخاطب او منهما فالتقدير اذا كنت بالضم او الفتح او اذا كنت
انا او كنت وهو او اذا كان هو او انت قائما او قائمين لان كان
عاملة في ضمير ذي الحال وقد رضي الشارح بهذا التقدير مع عدم
رضا الرضي به لوجدانه تكلفات كثيرة لما اجاب الفاضل العصام
بما لا مزيد عليه والكوفيون قدروا الخبر بعد الحال وجعلوا حالا
من معمول المصدر واورد عليهم بانه ليس بعد الخبر ما يسد مسده
بخلاف تقدير البصريين فافهم قوله والقائم مقام الخبر وهو الظرف
واما تقدير المتعلق قائما هو الامر في القيام بلا واسطة قوله اخطب ما
يكون الامير قائما وأكثر ان تضرب زيدا قائما او قائمين قوله

او انت

وانا

اخطب الكوان الامير فالكون بمعنى الاكوان لان افعل للزوم كونه بعض
المضاف اليه يضاف الا الى المتعدد فكأنه قال كل كون منه خطيب لكن كونه قائما
اخطب قوله كل رجل وضيعته فيه اشكال وهو انه لا يصح رجوع الضمير
الى كل ولا الى رجل اذ كل رجل ليس مقرونا بضيعته رجل تما اجاب عنه
الفاضل العصام بان كل رجل اجمال لاسماء ظاهرة متعددة وكذا
الضمير اجمال لضمائر متعددة كل رجل ضمير في هذا المجمل راجع
الى الظاهر من ذلك المجمل قوله اى مع حرفته الضيعة في اللغة العقار
وهي هنا كناية عن الصنعة قال الرضي اذ ليس لكل رجل عقار وهي الارض
والنخل والمتاع وفي القاموس الضيعة العقار والحرفة وفي العباب
سميت الحرفة بها لانك ان تعهدتها صنعت وان تركتها ضاعت
قوله مقرونان قدر الفاضل الجامي الخبر مقدما ليكون المعطوف
متاخرا فيصح النيابة عنه وان عدل عنه وسلك الجمهور وقدره
مؤخرا لاقتضاء ظاهر قوله وما عطف عليه بواو بمعنى مع اذ المعطوف
على المبتداء من تتمته فينبغي ان يكون في جنبه وصحة النيابة لان
لهذا الخبر جهتين جهة كونه خبرا عن كل رجل وجهة كونه عن ضيعته
فباعتبار الجهة الاولى يعتبر مقدما وان كان باعتبار الجهة الثانية
ليس كذلك والجهة الواحدة تكفي في صحة النيابة وليس الخبر في
مثل ضربي زيدا قائما على تقدير الكوفيين جهة لاعتباره مقدما
كيف ولو قدم لزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي وهو
غير مستحسن واما عطف المبتداء على المبتداء والخبر على الخبر فشايع
فلا يرد على البصريين ما اوردوا عليهم في مثل هذا المثال على

كل رجل ولا الى ضيعته

كأنه يقال زيد وضيعته وعمرو وضيعته الى ما لا يحصى

اي بنيابة المعطوف عن الخبر

تقدير

تقديرهم على ان كون صحة النيابة متوقفة على كون النائب متاخرا انما
ثابت هو عند غير مسلم لجواز نيابة المتقدم عن المتاخر بتقدير التاخر
وما اوردوا عليهم ليس لابطال تقديرهم بل الترجيح تقدير انفسهم عليه
اذ لا خفاء في كون المؤخر اولى بالنيابة لاستغنائه عن تقدير التاخر
ومنهم من عدل وقال ان التقدير مقرون هو وضيعته على ان يكون
العطف على المستكن في الخبر فيكون من تتمته وليس مستحسنا وفيه حذف
الخبر والمعطوف عليه والتاكيد والاحتياج الى حرف العطف على المبتداء
عن الظ وجعل صورة خلاف المعدول عنه اذ ليس في الاخذ والخبر
فالعدل عدول وجعل الكوفيون الواو خبرا لكونها بمعنى مع ولو صرح
به لكان خبرا فكذا ما بمعناه فيكون اسما كالا في الصفة فانتقل اعرابه
الى ما بعده لكونه على صورة الحرف ورد بانه مع اذا وقع خبرا لا
يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل في الواو الى ما بعده بل يكون منصوبا
فالقياس على الا بمعنى الغير مع الفارق قوله صريحا اي متعينا لكونه خبرا
في بحيث يتبادر من سماعه انه ذكر للاخبار به فيكون قرينة على تعيين
المحذوف وهو يسمى قوله لعدم صراحته واشتهاره فيه فلا يجب حذف
خبره لعدم دلالته على المحذوف كالصريح ولا التزام بدونها بل يجوز
لانه يستعمل فيه ولو نادرا لا يخلو عن دلالة قوله الاسم خرج بها
المسند غيره قوله يخرج نحو حسنا تذكر ما ذكر في الخبر ثم ان هذا الحد جيد
جامع ومانع لكن معرفة الخبرية متوقفة على معرفة الاسم فينتظر
اليها انتظارا طويلا قوله بعد ان ثبت كونه خبرا لباب ان اسمه ان

في الانا بحث القائل

الضمير راجع الى خبر باب ان ولا يقال خبر باب ان لما يمتنع كونه
خبرا له فلا يدخل في المبتداء فضلا عن ان يدخل في الخبر حتى يرد ان
هذا الحكم لا يصح لان الممتنع ليس وهو الخبر كالجائز لكن هذا مفيد لمن عرف وهو الخبر
الشرائط والموانع لا للمبتدي اذ البيان لم يسبق ولا يأتي اللهم
الا ان يقال انه يستفاد من وجوب تقديم ماله الصدر انه باب ان لا
يدخل عليه وقد سبق انه من ليس من اولي الالباب ليس بعده خطاب بالكتاب
قال الفاضل العصام لا اخفاء ان المراد من عبارة المص توضيح
خبر ان بحيث يعرف اي خبر صحيح واي خبر فاسد وما ذكره الشارح
يعني الفاضل الجامي تكلف والف اعاظم من فوت بعض الاستاد
وينبغي ان يقول الا في تضمنه استوها ما انتهى وفيه خفاء لا يخفى نعم لو قال
المص باب ان يدخل على المبتداء والخبر ويكون اسما وخبر لكان
المراد من العبارة ما ذكره بلا اخفاء فيلزم عليه هذا الاستثناء ولذا
لم يعتد به الشارح وسلك مسلك الفاضل الجامي قوله لو كان ظرفا لتوسعهم
فيه ما لا يتوسع في غيره لانه لعدم خلو حادث عنه كالمحرم الذي يدخل
فيما لا يدخل الاجنبي قوله وجوبا ان كان نكرة قال الفاضل العصام هذا
لا يتم على ما ذكره في شرح الكافية [في الهامش: الكافية] الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز ان من خصائص
ان تصحيح تنكير المسند اليه فالمثال الصحيح لوجوب التقديم ان في الدار
صاحبها قوله ولا يجوز في غير الظرف هذا مفهوم من مفهوم الشرط
فيجوز العمل به في مثل ما نحن فيه لا سيما عند المص وانما لم يجز التقديم لان باب
ان لكونه فرع الفعل يجب عليه الفرعية وهو تقدم المنصوب على المرفوع حطا
لمرتبته عن مرتبة الاصل ولو قدم لزم المساواة بينهما قوله وهذا معقول في تقدم

لو ظرفا بمفهومه المستثنى في المعنى قوله لنفي الحكم من الجنس فالاضافة ادنى
ملابسة فيعم نفي الوجود والصفة ومن فسر بنفي صفة الجنس على حذف المضاف
فقد جعل التسمية باعتبار بعض الافراد اذ الوجود وان كان صفة الا ان
المتبادر منها ما هو بعده على ان المتبادر من نفي صفة لا في الواقع وهو خلاف
الواقع فتفسير الشارح ادق وبالقبول احق وتفسيره فيما يجيء بما فسر
البعض للتنبيه على صحته ولو رجولها قوله لضعف عملها لانها بالحمل على ان قوله وكثير
حذف ما الخبر لدلالة النفي عليه لانه يقتضي منفيا واذا لم يوجد قرينة
الخصوص يحمل على العموم وليتشارك اللفظ والمعنى في النفي في مقام
المبالغة قوله ويجب حذف خبرها لانضمام القرينة الى دلالة النفي قوله والا
اي وان لم تدل عليه قرينة وهو ليس بعام يجب ذكره نحو لا غلام رجل قائم بالرفع
فاذا ثبت هذا في لغتهم فالحمل على انهم يجعلون صفة ما يجعل اهل الحجاز خبرا
تحكم صرف اذ ليس مثل هذا التعبير من دأب العرب فيها في اثبات الخبر سواد
قوله وقيل ان بني تميم لا يثبتونه هذا انما يتم اذا ثبت التزامهم نصب قائم في
مثل المثال المذكور ولم يثبت بعد ولذا قال قيل قوله لا تنفي المال قلنا ان باب
مناب كما ناب حرف النداء مناب ادعو فاعل الفعل ضمير منهم والمنصوب
بعده تمييزه وقوله تنفي المال بيان المال فلا يرد ان ما ناب مناب الفعل
اللازم لا ينتصب ما بعده قوله ولا لم تدخل المعرفة عاملة وتحمل تغيير
غير عاملة نحو لا زيد فيها ولا عمرو وان احتمل كونها لنفي الجنس قوله
لصحة اطلاق صيغة المفعول لغة يدل عليه لفظ التشبيه واما
اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل من الجنسين وهو فرق بفصل او شبه
لفائدة ولم يسند اليه وتعلق به تعلقا مخصوصا واطلاق المفعول

[في الهامش: مطلب المنصوب بلا]

على مالم يسم فاعله مع كونه مسندا اليه باعتبار كونه مفعولا في الاصل قوله على كل فرد
منه في الحاشية انما قيدنا بالكل لئلا يرد نحو خلق الله العالم وكرهت حرفي
هذا كلامه فانه وان صح اصلا فصيغة المفعول على كل من العالم
والضرب في هذا المثال مع انه ليس مفعولا مطلقا اصطلاحا بل مفعول به
فلا ينتقض به وجه التسمية والاطراد فيه وان كان غير لازم لكنه لو وجد لكان
اعذب قوله نحو كما في المفاعيل الثلثة اذ مع اسم والتخصيص بناء على الاكثر
او التغليب قوله بخلاف المفاعيل الباقية فانه لا يصح الاطلاق على كل فرد
منها من غير تقييد واطلق في القيد على ما معه لكونه قيدا صورة
وهو تغيير في المعنى فلا يلزم من صحة الاطلاق به صحته بدونه قوله عدل عن حد
ابن الحاجب وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قوله اما الاول فان يرد
بالفعل في فعل القيام بالفاعل بحيث يصح اسناده اليه مؤثرا فيه موجدا
اياه اولا مع ان الظاهر من الفعل التأثير لئلا يرد مثل مات موتا وحسم
حسامة وبالفاعل ما يعم نائبه مع ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز
او عموم مجاز او جريا على اصطلاح الغير على انه لا يندفع الايراد بما اذا كان
العامل مصدرا محذوف الفاعل كاعجبني ضربك ضربا على تقدير الاضافة
الى المفعول قوله لئلا يرد نحو ضرب ضربا على صيغة المجهول علة للدراية
فان الفاضل العصام لا يرد مثل ما ذكروا ان يبقى الفعل على معناه الظ
اذ يصدق على مصادر هذه الافعال انه اسم ما فعله فواعل هذه الافعال
اذ المراد الفاعل المعنوي وذكره ليس بشرط بل الشرط ذكر الفعل ولم
يلتفت اليه الشارح اذ الظاهر ان المراد به مدلول الفاعل الاصطلاحي
فلا بد من ذكره او ذكر نائبه مع الفعل فالتعميم بلا قرينة تكلف لا يضانع (?)

الى تعميم الفاعل بما يعم الفاعل الاصطلاحي ونائبه ١٢

لا يحتاج ح الى تعميم الفاعل لنائبه فافهم قوله مما يعم المشتق والمشتق منه
يعني يراد منه الحدث مع الظاهر من الفعل الاصطلاحي لئلا يرد ضرب ضربا
وضارب ضربا ولذا عدل عنه الى الظاهر الى عامل قوله وبالمذكور ما يعم الحكمي
اي المقدر لئلا يرد مثل فضرب الرقاب مع ما فيه من الجمع بين الحقيقة
والمجاز او عموم المجاز بلا قرينة ولذا ذكر في الاظهار لفظا او تقديرا ليكون
قرينة على عمومه قوله وبمعناه اشتمال الكل الجزء يعني ان المراد ان معنى الفعل مشتمل
ذلك الاسم اشتمال الكل على الجزء مع ان الظاهر كون الفعل ملابسا بمعناه
ولو فسر به الشارح قول المص وهو بمعنى العامل لارتفع التكلف ووجه
التسمية قوله مع عدم تقييد في النوع والعدد لما في مفهومهما من الزيادة
على ما يفهم من الفعل ومعمول المصدر لكون مفهوم احدهما عين
مفهوم الاخر قوله ولا قرينة لشيء منها وقد سبق انه بمجرد ورود الاعتراض
لا يكون قرينة قوله ولا كثرة فيها حتى يثنى او يجمع والمراد بها ما فوق
الواحد اعم من الكثرة في التثنية ولو قال ولا تعدد فيها لكان اظهر قوله
او النوع اي لمجرد النوع او العدد بخلاف النصب في نحو رأيت ضربا حسنا
ورجالا ثلثة فان نصب الضرب والرجال ليس لمجرد كونهما مفعولا به قوله لعدم
الاحتياج اليه لكون الحد جامعا ومانعا بدونه قوله نحو ضربته سوطا فانه
ليس الا اسم بمعنى العامل حقيقة بل في حكمه لكونه آلة له او ثلثة ضربات فانه
عدد غير ملابس بمعنى العامل حقيقة بل حكما لكونه مضافا اليه ومبينا
قوله فالملابسة فيه لكونه اصلا وضعي لا حكمي كما قال الشارح الاول
نظرا الى المخالفة بابا وهي لا تنافي الوضعية لوجود النبات في ضمن
الانبات والتبتل في ضمن التبتيل قوله خير مقدم لمن قدم خبرا او دعاء (?)

على عمومه ح

نوعا وعددا بالوصف بل لكونهما نفسهما ح

لان معنى الانبات جعل الشيء نابتا ومعنى التبتيل جعل الشيء متبتلا ح

اولمن يمضي دعا دلا اخبر واسم التفضيل في حكم المضاف اليه لكونه بعضا منه
او نائب من الموصوف فالملابسة في جملته قوله من فضل الى كنفرا وعلم
يقال انفقت الدراهم وفضل عنها درهم وغلب في معنى فكيف يكون
بعد النفي صريحا او مؤلا نحو فلان لا ينظر الى الفقير او يعرض عنه اى
لا يلتفت اليه فضلا عن ان يعطيه وضمير فضل المقدر راجع الى المنفي
اى النظر والالتفات مثلا وهما لكونهما لازمين للاعطاء وكونه لازما
اياهما بعد ان من جنسه واقل منه قوله ايضا من اض اى عاد يقال جاء زيد
وعمرو ايضا اى عاد المجيء الى عمرو وغلب في معنى مثل ما سبق قوله من ابن البت
الت بحذف الزوائد او جعله من نبتوا الله انبتكم من الارض نباتا قوله
اقبلهم لامتثال امرك حذف الجار من المفعول بعد حذف الفعل واضيف اليه
المصدر اشعارا بسرعة الاجابة للامر ق الى السماعي وهو ما توقف خصوصه
على السماع ولا يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور
والقياسي وهو ما لم يتوقف خصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة
كلية كذلك قوله ما اى مفعول مطلق وقع مثنيا للفاعل او المفعول بعد (اى موضوعها غير محصور منه)
حذف العامل الذي بالاضافة اى باضافته الى احدهما او اللام الجارة
الداخلة عليه كما انه نفسه مبين للعامل فهو كالنائب عنه ومفسر له
كان زيد جاء ولذا وجب حذفه ما دام على هذه الحال حتى لو غيرت لجاز
ذكره ولم يجب حذفه كما اشار اليه بقوله حملا لانه لو حذفت من لصار
مبهما لا يدرى انه بما يتعلق فلا يصلح الآن يكون تفسير العامل المتعلق
باحدهما ثم ان المذكور في الرضي حرف الجر بدل اللام وهو الظاهر الموافق
لما في نفس الامر اذ البيان قد يكون بمن كعجبا منك والباء كمرحبا بك وعلى وجه

على ما صرح بهما الرضي وبعض كفضلا على ما ذكرنا ثم يكون باللام فيما نقل
عن الامثلة ويمكن ان يقال انه حصر به اشارة الى كثرة البيان به قوله من غير
ارادة النوع باحدهما او ذكر العامل لا يغني عن هذا البيان كما في الاول
والا لوجب الحذف في كل ما اريد به النوع وبما قررنا ظهر انه قول بعض
المحل ان تخلف ما اريد النوع تخدش ان لا يعد المبين سماعا تخدشه
انه لا يعد مما يحتاج الى السماع قوله كتاب الله اى كتب الله كتابا وقال
المص انه مصدر مؤكد لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم اى كتب الله عليكم تحريم هؤلاء
كتابا انتهى (في سورة النساء منه) ويجوز ان يكون نصبه على الاغراء وصبغة الله اى صبغنا
الله صبغة وهي فطرة الله التي فطر الناس عليها فانها حلية الانسان
كما ان الصبغة حلية المصبوغ وقال المص ونصبها على انه مصدر
مؤكد لقوله تعالى آمنا (في سورة البقرة منه) في قوله تعالى آمنا بالله وقيل على الاغراء انتهى ووعد
الله اى وعد الله وعدا وقال المص انه مصدر مؤكد لقوله تعالى اليه (سورة يونس منه)
مرجعكم جميعا لانه وعد من الله وكذا سنة الله اى سن الله سنة
في قوله تعالى سنة الله في الذين خلوا من قبل (في الانبياء منه) يحتمل ان يكون مؤكدا لقوله
ما كان على النبي من حرج (في سورة الاحزاب منه) فيما فرض الله له ويحتمل الاغراء والرضي بعد
عدها من امثلة هذه الضابطة رضي بكونها مؤكدة ايضا فعلى هذا
يحتمل ان تكون من امثلة قوله ما اكد او يكون الجملة المتقدمة عاملة فيها
لنيابتها عن الافعال الناصبة كما صرح به الرضي وفضرب الرقاب اى
اضربوا الرقاب ضربا وسبحان الله وكذا سبحانك اى اسبحه او اسبحك سبحانا
وغلب الاول في موضع التعجب والثاني في موضع الاعتراف بكماله وقصور
القائل قوله وبؤسا لك اى بئست بؤسا وهو العذاب وشدة الفقر قوله

وسحقا لك اى سحقت سحقا اى بعدا من الخير وعقرا لك اى عقرت اى جرحت عقرا اى جرحا وجدعا وهو قطع الانف والاذن والشفة فهى دعاء عليه والجار والمجرور خبر مبتدا محذوف وجوبا كما هو المرضى عند الرضى او صفة للمصدر كما هو المختار عند الفاضل العصام قوله وكلام المصنف يميل الى ان دال بيان مطلق الوجوب من غير تمييز حيث اتى بامثلة بعضها سماعى وبعضها قياسى كما سنذكره قوله ويمكن ان يجعل لذلك مسلم لو كان استعمال الاولين باللام وليس كذلك بل الثانى غير مستعمل به ولا بغيره من حروف الجر والاول مستعمل بمن لا باللام كما ولذا قال العصام ان الثانى سماعى غير داخل في القاعدة والاول داخل فيها قوله لكان اولى لوجود التصريح بالضابطة والسلامة عن الايهام قوله مثبت بعد نفى وجه التقييد بهما يظهر من بيان وجه الوجوب قوله كل منهما فالضمير راجع الى المتردد فلذا افرد فكانه قيل دخل واحد من النفى ومعناه قوله البهمانى اى فعل ناسخ او اسم وما وان كان اعم منها الا ان نفى كون زيد واحد المفعول المطلق خبر يتعرانه مما الخبر وباب كان منه لكن ما يدخل عليه النفى وند التمثيل لفعل ناسخ اولى من عبارة الكافية قوله الفاضل ويبني على اسم لعدم شموله مالدو تعميم الدخول لما صورة او معنى فتكلف لا يخفى قوله لعدم صحة الحمل لكون احدهما اسم عين والاخر اسم معنى احترز به عن نحو ما وجدت سيرى الا سير البريد قوله وما وجدتك الا سير البريد والتعبير عن المفعول الثانى بالخبر باعتبار الكون واضافته الى الضمير باعتبار رجوعه الاشتراط هذا الفعل الناسخ بطريق

عن ابى يعنى ما كان زيد الا سيرا ما زيد الا سير

ولعل وجهه انه اولا يفيد العموم الا اذا كان في سياق النفى كما صرح في الاصول

المسامحة والمراد خبر مدخوله ويجوز في مثل تقدير العامل قبل الا وبعد وفي الاول لا يعتبر الا بعده لئلا يلزم الاستثناء المتصل من نفسه قوله راجع الى الا يكون خبره باعتبار عمومه لبيان انه ايضا بالاستخدام لوكان المانع هنا كما اشار اليه وان زيدا قوله ان المقصود من مثل هذا الحصر في اشارة الى وجه التقييد بمثبت بعد نفى ومعناه اذ لو كان منفيا ولم يكن بعد نفى لا يوجد الحصر فضلا عن ان يقصد منه وصف الشى بالدوام فلا يوجد وجه الوجوب وكذا لو لم يكرر لا يتصور هذا القصد حتى يجب قوله ووضع الفعل للتجدد والحدوث فينافى الدوام وضعا وان لم ينافه استعمالا فان المضارع قد يستعمل للدوام بقرينة مثل الله يقبض ويبسط فالتزم الحذف تنصيصا على المقصود قوله والاسم العامل كالفعل في التجدد لمشابهته له قوله بدل على تعيين العامل فيغنى عن ذكره قوله وان اريد زيادة المبالغة رفع لعدم بقاء معنى الحدوث الى اصلا لعدم العامل وما يدل عليه قوله اى مفعول مطلق اكد اى مدلوله اذ لفظه يؤكد لفظها الا مضمونها قوله مضمون جملة لا محتمل سواء كان له احتمال غيره نحو رجع القهقرى او لا كضربت ضربا قوله وهذه العبارة اظهر في افادة المقصود من التعبير بما الذى هو حصر النائب عن المحذوف حيث لا يتناول غيره ولو احتمالا فيستلزم كون الجملة الضامنة مذكورة مع المصدر بل قبله اذ لا يتصور التأكيد بلا ذكر المؤكد مقدما بخلاف عبارة الكافية وهى ما وقع مضمون جملة لانه وقوعه مضمونا لا يستلزم كون الضامنة مذكورة معه فضلا عن كونها قبله بل يصح بلا ذكرها وان كان الظاهر المتبادر منها كونها مذكورة معه لا سيما عند ملاحظة المقصود والتسمية بالتأكيد فلا يرد عليها اعتراضا في عرفت اعتراف

لمشابهته اسم الفاعل الذى لا دلالة فيه وضعا على الزمان منه

نها

بانه يصح ان يقال انه وقع مضمون جملة له علي كذا وان لم يذكر كما زعم الفاضل العصام لا يقال يرد عليهما اعترفت بانه علي كذا اعترافا الصد عليه مع انه ليس مما يجب الحذف لانا نقول بعد تسليم صحته ليس ما ذكر جملة بل انما ذكر مفرد فافهم ويمكن ان يقال في وجه الاظهرية انه لما في عبارته مما في عبار من التكلف اذ لا بد فيها من ان يراد بالمدلول ذاته مع قطع النظر عن عنوان المدلولية والا لا يصح الحمل في القسم الثاني اذ مدلول المفعول المطلق من حيث انه مدلوله لا يصدق عليه انه مضمون الجملة من حيث انه مضمونها احتمال لا خلاف العبارة وافيد لما فيها من الاغناء عن بيان التسمية بالتاكيد وشمولها للقسمين الاحتمال عدمه وجود الخلاف عبارة الكافية ولم يذكر كونها اخصر لكون اظهر قوله والمراد بالجملة غير العامل اي العامل جزئها في المفعول المطلق لانها ليس من امر الظهور لانها لو كانت عاملة فيه لم يوجد محذوف حتى يكون مبهم كالثابت قوله فسمي اي هذا النوع منه تاكيدا لنفسه لان مدلوله يؤكد نفسه لا امر يغايره ولو لا اعتبار فالتسمية باعتبار معناه قوله الذي يحتمل غير الحق من الكذب والباطل قوله فسمي اي هذا النوع منه تاكيدا لغيره لان المضمون باعتبار وصف الاحتمال فيه مغاير له لان المصدر باعتبار وصف المنصوصية فيه ولو كانا متحدين ذاتا قوله ابت هذا القول ولو قال بتته او ابته او قال جزم وقطع لكان انسب واحسن قوله وفيما قبله فيما لا يحتمل غيره قوله بخلاف الاخر وهو خلف وهو ما لا يحتمل غيره قوله ولا يبعد وجه ما ذكره المص قوله نعم حقا قوله حكم في كتابه باللزوم فيها لازمة وما ذكره المص من قلة تنكيرها يخالف له قال الفاضل العصام نقل صاحب اللباب تنكيره وجعله مكسورا للتنكير فكلام المص يوافقه ويحتمل ان يكون مراد سيبويه المبالغة في الكثرة وجعل

القليل

القليل كالمعدوم فلا يخالف قوله او فضل وهو تبيين المتعدد على سبيل الترديد كما في الاية الكريمة او الجمع كاضرب غلامك تاديبا ونحو قوله والمراد بالاثر الغرض والغاية سمي به مع ان المضمون سبب له لانه يؤثر في حصوله بعده كالاثر بعد المؤثر ولانه اثر فاعل اذا اتحد فاعلهما فالاضافة لادنى ملابسة واما اذا لم يتحد كما كما في نحو وهبتك الفا فاما اعانة واما اكراما على معنى فاما تعينني اعانة واما تكرمني اكراما فلا فالتسمية باعتبار بعض الافراد فلا يرد ان الظاهر ان يجعل المصدر في مثل مفعولا له لاستغنائه عن التقدير فلا حاجة الى هذا الضابط اذ الحاجة ماسة في صورة عدم الاتحاد ولا يضر دخول البعض المحتمل قوله فالمخلص كثرة الوثاق اي المصدر المضاف الى المفعول اذا المناط بهذا الغرض نسبة تعلقه به والفاعل كذا من كان واما اذا كان المناط ثبوته للفاعل فالمراد به المصدر المضاف اليه كزيد يكتب فقراءة بعدا وبيعا وكذا اذا كان المناط الحال او غيره من القيود يكون المراد به المصدر المقيد به مثل اصحب مع زيد في حد بغيته مسرورا فاما ان تنفعه او تنفعك قوله لدلالة الجملة عليه ونيابتها عنه باتيان التاكيد بالرفع لان حق المؤكد التاخير وتفصيل الاثر لان رتبة التفصيل بعد الاجمال وابن الحاجب ذكر هنا التقدم مع وجود ما يشعر به في عبارته ولم يذكره فيما تقدم مع عدم المشعر فيها كما ترى قوله اي شبيه بالمفعول المطلق اي وقع التشبيه ملتصقا به سواء كان مشبها به كما في مثال المتن او ارادة تشبيه كلمة صوت مثل صوت حمار او شبها كلمة صوت صوتا مثل صوت حمار وقيل ان هذا التركيب لا يجوز لوجوب حذف الموصوف في مثل فرو وجا فانه لا بد من تصحيح النقل ذكره الفاضل العصام واما اذا لم يقع به التشبيه بعد ما تضمن صاحبها بمعناه بل جاء موصوفا نحو فاذا الصوت صوت حسن يجب رفعه عند سيبويه دون النصب

على المصدرية لانه لاتحاده مع الاول لفظا ومعنى ناسب ان يحمل ثانيا بعامله
على البدلية او الوصفية وجوز الرضي تاكيدا لفظيا والخليل نصبه
على المصدرية او الحالية ثم ان كان المراد بالمفعول المطلق ما هو بالفعل
فالاهتمام بالقيود ولتعيين محل الخلاف كما هو راى الفاضل العصام فالاهتمام بيان
فسيبويه جعل العامل فيه الجملة والبعض ما بمعناه والجمهور جعلوه محذوفا
وان كان ما بالقوة فللاحتراز عما ليس كذلك وعلى التقديرين لا يرد ان
هذا وامثاله ليس بمفعول مطلق حتى يحتاج الى الاخراج لعدم كونه مما يجب
حذف عامله قوله ويلزم الحدوث فيما ليس كونه عامله فعلا يلزمه الحدوث ايضا
قوله بعد ما تضمن صاحبه وان لم يتضمن مثل مررت بالبلد فاذا له صوت صوت
حمار لا يتم النيابة لخلوه عما لا بد للفعل منه من الفاعل فيكون بدلا او وصفا
واجازوا النصب على الحالية او المصدرية لكن ليس مما يجب فيه حذف العامل
قوله صاحب نعمت المخصصة والا يلزم التشبيه قوله وما اي اسما ملابسا بمعناه
احتراز عما تضمن اسما ليس بمعناه كلها ضربت صوت حمار اذ ليس مما يجب فيه الحذف للحذف بيان
لعدم ما يدل على العامل او مما تضمن فعلا او شبهه نحو مررت بزيد
فاذا هو يصوت او مصوت صوت حمار لكون المذكور عاملا فيه كله
صوت صوتك وجوز نصبه على الحالية او نزع الخافض رفعه على انه
بدل او عطف بيان وجوز الخليل كونه صفة لكونه بتقدير مثل وهو لا يتعرف
بالاضافة قوله باقانه الاسم مصدر كما صرح به الرضي وقال الفاضل العصام
جعل صاحب القاموس ايضا اسما ولم يبين كونه مصدرا ولكن
ظاهر كلام الصحاح كونه مصدرا حيث قال صات الشيء يصوت
صوتا وتبعه الجامي والفاضل قوله وجه الوجوب ما سبق من الدلالة عليه والنيابة

عنه ولم يجوز الجمهور كون المصدر الذي بمعناه عاملا فيه كما ذهب اليه البعض لانه
انما يصح عمله اذا صح تاويله بان مع الفعل لا يصح لانه بالتاويل يصير مرجوا مرجوا بيان
وهو في هذا المقام مقطوع ذكره الرضي وفيه ان هذا الشرط انما هو لعمله في
الفاعل والمفعول على ما صرح به الشارح في اظهار الاسرار لا لعمله مطلقا فيجوز
عمله في المفعول المطلق بلا تاويل لكونه مثل جنبيه كما في الظرف وان كونه
مرجوا انما هو فيما اذا اول بان مع المضارع واذا اول بان مع الماضي
كما في المصدر الماضوي او بما مع المضارع كما في المصدر الحالي على ما
صرح به الفاضل العصام على انه المؤول بشيء لا يلزم ان يكون في حكمه
من وجه ولك ان تقول في التاويل سماجة اذ يكون المعنى ان صوت
نفسه ثابت لها اذ الفعل لا يخلو عن فاعل فلا يفيد الخبر فافهم قال الفاضل
العصام فالوجه ان يقال كان الظاهر ان يقال له صوتك عدل عنه لقصد
الابهام ثم التفسير فناسب كونه من تتمة جملة اخرى كونه جوابا للسؤال الناشي
من الاولى ثم اعلم اني كتبت هذه الحاشية الى هنا قبل شرح اظهار الاسرار
للشارح صاحب امعان الانظار ثم شرعت فيه لاجل فلما يسر الله بلطفه
وكرمه اتمامه اردت اتمامها بسهولة ولا تحررت تمم بالخير قوله الذي
الصق به الفعل اشارة الى ان اللام موصول والباء للالصاق وقال
ابن الحاجب انما سمي به لانه اوقع الفعل به او يعلق به وقال الفاضل
العصام يعني ان الباء اما للسببية فيتعلق بالفعل والصلة تتعلق
بما تضمنه من معنى التعلق وما اشار اليه الشارح اولى لانه الاصل
والغالب فيها مع قرينة لا يفارقها ولسلامته عن ارتكاب جعل
المحل سببا للحال والتضمين للتعلق ان تقول اشار بالثاني ما اشار اليه الشارح

باعتبار انه محل الفعل وهو سبب لوجود الحال معه
اذ الفعل لا يتعدى الى مفعوله بالباء بلا تضمين بل بنفسه
منه منه

مطلب مفعول به

من الالصاق لانه على ما ذكر في التلويح تعليق الشيء بالشيء وايصاله اليه قوله
وبه نائب الفاعل والظاهر مما ذكر من كلام ابن الحاجب انه المصدر ويرد عليه ما ورد
على المفعول معه على تقدير رجوعه الى المصدر وان كان هو مفعولا لما
ستقف عليه في قوله في اللغة اشارة الى الجواب عن اعتراض العصام
بانه لو كان كذلك لما جاز حذفها وهو جائز كثير بلا نكير تكير هذا كلامه
وحذف الموصول دون الصلة قليل في السعة على انه يلزم ح بقاء الضمير
بلا مرجع وتفصيل الجواب ان كون اللام موصولا وطلب الضمير مرجعا
انما كان قبل النقل لا بعده لانه ح يصير المجموع اسما للمنقول اليه وقد صرح في
بحث المعرفة ان المنقول اذا كان صفة او مصدرا فقد يجرد من اللام
كما بقي في النابغة والتحقيق الذي ذكره بعده من انه راجع الى موصوف
محذوف اي شيء مفعول به واللام فيه لم يحصل العدم قصد الحدوث بالصفة
لو سلم فانما يسلم بعد النقل لا قبله كما ينبئ عليه فافهم قوله ما يسلم بفعل الفعل
به اي بما قوله اي ما حدث اذ لو اريد به الاصطلاحي لاحتيج الى تقدير مضاف
او مضمر كما في تعريف الفعل المتعدي مع ارتكاب معرفة المفعول
لشبهه بالمقابلة ولما كان التعريف بظاهره منتقضا بالمفعول فيه
اي يتوقف تعقله عليه بقرينة ما سيأتي في تعريف الفعل المتعدي ولو قدم
به على يفعل لكان اظهر واسلم فافهم قوله لعدم تناوله نحو عرفت زيدا اذ
معنى الوقوع على الشيء السقوط عليه ولا سقوط للمعرفة على زيد مثلا
قوله مجاز بلا قرينة لا يجوز في التعريفات وبعكس ان يقال
انه صار بالغلبة والاشتهار حقيقة عرفية ولذا لم يعدل عن تعريفه
في الاظهار ومراده هنا بيان انه سبب عدول المص عما زعمه قوله وبرد عليه المص

الفاعل

بان المجموع كان من اللام والضمير
جزء من المنقول بل مجموع كلمة
براسه منه

وسيشير اليه
بيانه

وقد حققه في الفاتحة على ما صرح
به مولانا خسرو في حاشية
البيضاوي منه

الفاعل لانه مما يتوقف تعقله عليه واللوازم البينة الثابتة للاحداث كالبصر
فانه يتوقف عليه تعقل المعنى الذي هو الحدث قوله يخرج الكل من اللوازم والفاعل
قوله فيما مر من انه لا يفيد للمبتدي لاستلزام الدور بل يفيد لمن عرفه بوجه
ثم لو عرف في الاظهار بهذا التعريف وجعل عبارة عنه ما ورد على المص كما لا
يخفى على من عرف مسلكه فيه فتامل على عامله بقرينة لو العامل جوازا بقرينة
وجب اي تقدما جائزا قوله وجب تقديمه ليبطل الصدارة قوله اي المصدر اي معنى يوم
قوله وكم الخبرية عطف على الاستفهام لحذف المضاف في احدهما او معناها
او كلمة قوله لضعفه في العمل لانه باعتبار معناه الفعلي الاستعمالي لا الوضعي
وكونه فعليته بالقوة فلا يبلغ مرتبة الفعل فيه واما باعتبار معناه الوضعي
الاولي فهو اما ظرف وهو لا يعمل في المفعول به فضلا عن التقدم واما
مصدر وهو وان عمل فيه الا انه لا يتقدم عليه ايضا لكن الكلام في مطلق اسم
الفعل الذي هو عامل في المفعول به لا في المنقول عنه خاصة واما شرح
وليته معمولا اصلا قوله وسيأتي الجري هنا على تحقيق الفاضل العصام
كما لا يخفى على ذوي الافهام قوله لكن ينبغي استثناء غير المستثنى في الاظهار
الا ان يقال ان اضافته كالاضافة لكونه بمعنى لا فلا حاجة اليه ولذا قال ينبغي
لو كان منويا سلك هنا مسلك الجزري وقد سبق التفصيل قوله فتذكر
جوازا بقرينة حالية نحو مكة او مقالية مثل زيدا لمن قال اضرب اي اضرب
قوله في سبعة ابواب بالاستقراء الاول سماعي ليس له ضابط يعرف به علة الوجوب
وهي كثرة الاستعمال في الامثال جمع مثل كامرئ واسمها لها في كثرة الاستعمال
والتفصيل في شرح الشارح الرضي والفاضل العصام قوله اي اثبت مكانا
سهولا على ان يكون مصدرا بمعنى المفعول والموصوف محذوفا اي موضعا

من ان الواو الداخلة على لو
الوصلية للعطف على مقدر
هو نقيض المذكور وكذا
منه منه

الآخر بابا او ائت ابهالك او مثلا يهلك لا اجانب فاستانه ولا تستوحش
قوله والبواقي قياسية لها ضوابط يعرف بها وجدان الوجوب قوله والثاني باب
الاشتغال وهو المذكور فيما بعده بقوله وما اضمر ١٥ سمي به لاشتماله على المحذوف
بالتفسير ويقال له باب الاشتغال ايضا لاشتغال العامل عنه بضميره او متعلقه و
يقال له ايضا ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي شرط هو التفسير وجره ظاهر قوله حذرا
عن تباعد الاقل لطول بحث النداء بالنسبة الى بحثه قوله تقديم التحذير اي
بتقديم الاقل فالاقل بحذر المذكور لقصر بحثها بالنسبة الى بحثه قوله زائد مستغنى عنه
بما مر او قوله ما لم يكتف به يحصل التناسب بين المعطوفين في كونهما فعلية
ماضية وقد تقرر في محله ان ذلك من محسنات الوصل وليعمل نصبا في نصبا
ويحصل الاحتراز المذكور ثمه ولا يصح عمل عامل نصبا لعدم الاعتماد فافهم
قوله في غيره لا في نفسه لما سيجي قوله لفظا كما في المتعلق او معنى كما في الضمير وسيصرح
به قوله شرط لجزم مثل ازيدا ذهبت او لفظا لانه ليس من هذا الباب كما صرح به
ابن الحاجب ولم يفهم هذا من كلام المص فالوجه ان يقول بدل قوله عامل
في غيره ناصب ضميره الخ قوله بفعل عامل الخ وان لم يبدل الخ وبمفهوم
غيره المخالف لما اشرنا اليه خرج نحو زيدا ضربت بسوط لان ضربت
عامل فيكان عامل في متعلقه الخ او معطوف على الضمير المجرور بلا اعادة
الجار قوله مانع غير العمل في غيره لفظي بان يكون فيما بعده لفظ يمنع
عمل ما بعده فيما قبله للصدارة او غيرها كان مكسورة او مفتوحة
فانها وان لم تقتض الصدر الا انه يمنع عمل ما بعدها فيما قبلها كزيدا
ضربته او بلغني انك ضربته واخواتها الاربع او الخمس الحروف المشبهة
وكلام الابتداء نحو زيد لبكر يضربه وكالا بالتخفيف للتمني مثل الا رجلا

وان جاز عطف الجملة على المفرد

يبزيرها

بجرها وكما بالاتفاق كزيدا ما اهنته وانما عمر الحق كزيدا انا اهنته وانما على اخر
فلا صدر لها كبواقي حروف النفي وهو الاصح كما سيصرح به في بحث الافعال
الناقصة ووجه عدم اقتضاء البواقي مذكور في شرحنا اللاظهار في
بحث الافعال الناقصة وكالاستثناء نحو ما زيدا الا اضربه كذا وكنوني
التاكيد خفيفة وثقيلة لان العامل معهما يشبه به في التاكيد مثل زيدا لاكرمنه
وكحروف العطف مطلقا لانها تدل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فلو
عمل ما بعدها فيما قبلها لانعكس الامر نحو زيد يعطي ويمنعه عمرو وزيدا ثم
فاضربه او ثم اضربه وكفاء السببية الواقعة موقعها غير زائدة لما مر في
حرف العطف نحو كل رجل ياتيني فاكرمه ومنه قوله تعالى الزانية والزاني الاية
انما قال ومثلها فيه من الاختلاف كما اشار اليه بقوله عند المبرد بخلاف
غير الواقعة موقعها لما يجي في بحث حروف الشرط وهو الفاء في جواب
اما لانعزالها عن منصب الصدارة بالزوال عن الموقع المعتاد مثل اما زيدا
فاضربه او فلا تضربه وبخلاف الزائدة فانها لانحطاطها عن رتبتها لا تنال
منصب الصدارة كالفاء في جواب اذا على ما حققه الشارح الرضي في بحث
الظروف كزيدا اذا جاءك فاكرمه وككم استفهامية او خبرية او خبرية
فقط نحو زيدا كم ضربته لما يجي في بحث الكناية وكالاستفهام نحو زيدا هل
تكرمه والعرض مثل عمرو الا تكرمه والتحضيض نحو هلا تكرمه والشرط
كزيدا ان اكرمته يكرمك اذ لكل منها الصدارة والتفضيل لانه لا ينصب المفعول به
كما يجي فضلا عن التقدم نحو ازيدا انت اكرم عليه او عمرو والتعجب لما يجي ان المعمول
لا يتقدم عليه مثل زيدا ما احسنه او احسن به وكاسم الفعل والمضاف اليه
لما مر آنفا من امتناع التقدم نحو زيد رويده او انا اخ ضاربه وكالصلة

اي يكون ما قبلها من ذيول ما بعدها صح

لا نحو الاستفهامية في الاستفهام صح

والقسم لامتناع عملهما في الموصول والموصوف لانهما معهما في تاويل
مفرد فلا عمل فيهما لما ثبت كل واحدة منهما مع معمولها المقدم كلاما نحو انا زيدا
اضربه حر ورجل القبة كريم وكذا عملهما فيما قبلهما كراهة وقوع المعمول
اي الموصول والموصوف
فيما لا يقع فيه العامل نحو زيد الذي يضربه او رجل يضربه نحو وفي نحو ان
القسم لاقتضاء القسم الصدر نحو زيد واحد لاضربنه قوله من جملة اخرى
مخالفة في المعنى للاولى بخلاف باب الاشتغال فان الثانية فيه ليست كذلك قوله بيانية
تبيين الجملة الموجودة التي حكمها فيها او الحكم الموجود الذي هو فيها
فلا عمل في التي قبلها ولا في جزئها بل يعمل فيما هو من جملته قوله ذيوله والفاء
زائدة وما بعدها ابتداء كلام او تفسيرية لان الامر للايجاب وهو مقتضى
للوجوب الذي هو الحكم بهذا هو الاظهر قال الفاضل العصام لظهور ان الافادة
خير من الزيادة فظهر ان القول بعيد كما قيل ولم يرض بما رضي الرضي
من جواز كونها سببية عنده ايضا لاحتياجه الى حذف الشرط اي
ثبت زناهما ولزوم ثبوت معلول من اية اخرى قوله او معنوي عطف
على لفظي قد لا يلزم في ان يفعلوا في الزبر كل مفعول لهم وذا خلاف
الواقع لانهم لم يفعلوا اخيرا فعلا ناقصا عن الكتابة بل كتب خيرا فيها
قوله لزم الثاني يعني خلاف المقصود قوله ثابت في الزبر مكتوب فيها بحيث
لا يغادر صغيرة ولا كبيرة موافقا لقوله تع وكل صغير وكبير مستطر
فيجزون بها ان خيرا فخير وان شرا فشر فيحصل الترغيب والترهيب
اللذان سيق لهما الكلام قوله لان كل ثابت في الزبر فعلوه لانتفاء
المطابقة للموافقة الموافقة بين قوليه تو ان الشريفين والقران يفسر بعضه
بعضا وما ذكره الفاضل العصام من انه يجوز ان يكون المقصود بهذا

على انا موصول

لهم

كقوله تع واللاتي ياتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم وقوله ولم ياتوا باربعة شهداء

وحاصل

وحاصله ان الكرام صادقوا الكتابة ولم يكتبوا الا ما فعلوه وهذه
فائدة جديدة والافادة خير من الاعادة ثم دفع بانه احتمال الكذب من
من الكرام بعيد حسن الافهام فلا حاجة لدفعه الى سوق الكلام بخلاف ما ذكره
الشارح من المرام قوله وتمل معنى الابتداء الخ فيخرج ايضا عن التعريف بالاشتغال
قوله وينبغي ان يزيد في تكملة لم يرده لان الاول يعلم من ارجاع الضمير
الى العامل المذكور لظهور انه ما دام عاملا في غيره لا يعمل في المعمول به
السابق بالفعل لكن لولاه لا كل عمله في الثاني من انه ذكره بهذا المانع ومن
غيره ولو كان غيره معتبرا فيه لذكره اذ لا يهمل في التعريف ما لا بد منه وفي
الثالث فلا حاجة اليه لجواز الاكتفاء بالمفهوم على ما هو دأبه نعم لو ذكره لكان
اولى ولذا قال ينبغي لا يجب قوله وضع لا وفي كما في زيدا اضربه قوله وعبارة اكثر
اهله من التسلط كما في الكافية اذ يتبادر منه عدم الاعتداد بالمانع فلا
يخرج عنه كل ما فيه مانع عن التسليط اذ يصح في حقه ان يقال انه تسلط
عليه لنصبه فيلزم ان يصرف عن الظاهر بتقدير وصف بعد قوله او شبهه
او يصح تسليطه عليه بخلاف الاولى فانه مقابل للامتناع وما قال الفاضل
في الجواب عنه اي لولا انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط فيجب ان يكون انتفاء
النصب لانتفاء التسليط وفيما فيه مانع ليس انتفاؤه لانتفائه بل الامتناع
مردود بقوله تع لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اذ لو صح ما ذكره لما صح
استعمال لو فيه لان انتفاء الفساد لامتناع الالهة فالانتفاء يوجد في صورة
الامتناع ثم انه ينبغي ان لا يقيد المانع اللفظي ويعمم بالمعنوي ايضا
فهنا مستغنى عنه الى ممنوع اذ يستفاد منه ان العمل في غيره النصب ايضا
اذ لولاه نصبا ايضا لما كان مانعا عن العمل فيه فيخرج بقوله عملا في غيره

فلا يصح في حقه انه تسلط عليه لنصبه منه

ازيد ذهب به فلا يكون مستغنى عنه لعدم خلوه عن الفائدة م في الباب
قربه اى بمحل نصب اذ يحتمل الان اخره ليذهب الذهن الى انه مذهب يمكن والانسب
ما قلنا لان فيه تصريحا بالمقصود ش اى نصبا على كلا وجهيه م وعلى الثانى
من جعل مفعول لجعل م بمعنى اللازم وهو الاول والمرادف وهو الثانى
وترك مثال الاول وهو ما امكن اعمال نفسه كزيدا اضربه م وليس مما يجب فيه
الرفع من هذا الباب الذى فيه حذف العامل م وهو قلب ما ذكرنا بتقديم ما
يختار فيه الرفع على ما ساوى ثم وثم ش وهو الاولى لانه فيه رعاية حق
الباب قوله غير انه قدم اختيار النصب ومساواته على ما يجب فيه النصب معا نظر
الى تقديم الاحق بالباب يقتضى العكس م فقصر اى ابن الحاجب والمص حيث لم
يفيا حق نظريهما والمص اقل تقصيرا حيث اختار الاولى بخلافه فانه مع
ما فيه من التقصير ترك م اى لو وقع العطف في باب الاشتغال اى فيما هو فيه
او الضمير الى الباب كضمير نحيه مرادا به ما هو فيه م للتناسب بين المعطوفين
فى كون كل منهما فعلية وان جاز عطف الاسمية عليها م او احتمال العطف ج
ناظرا الى المعطوف كما انه ما قبله ناظرا الى ما قبلها م ساو الرفع من غير رجحان
احدهما فان الرفع ان رجح بالسلامة عن الحذف يرجح النصب بقرب
المعطوف عليه فان عمرا اكرمته اقرب من اذا قام من ازيد قام كما قيل
وقال الفاضل العصام لم يعتبر مثل هذا القرب فى شىء من الاحكام وغاية
ما يمكن ان يقال ان المعطوف فى الحقيقة فى عطف الجملة على الجملة هو
النسبة ونسبة عمرا اكرمته اقرب من نسبة قام الى فاعله من نسبة الجملة الى
الفعلية الى زيد م عطف على عطف لا على مدخول لو فالمعنى انه نصبه
او لو لبس المفسر م فاصل بالصفة لو رفع باب الاشتغال فاطلاق المفسر

على

على ظاهره فلا حاجة الى التأويل بذات المفسر كما اوله الفاضل الجامى نعم لو حكم
على المرفوع بان نصبه اولى لاحتيج اليه كذا ذكره الفاضل العصام م والنصب يحكم
فيه بخبر يحتمل غيره م فالمفصل اى فيفيده وهو كون كل شىء مخلوقا بقدر نعم
ملابسا بقدر وهذا بمعزل عن المقصود لانه لا يفيد ان كل شىء مخلوق لنا وانه
بقدر م اى المفعول به المذكور فى باب الاشتغال م والنصب مستغنى عنه فيكون
اولى م يجب تلفظ عمولها وفيه انه ينافيه بيان سيبويه مرحوما زيد فيعمل لما عند
القرينة بالاستقراء وقيل لضعفها فى العمل م بعد النفى لانه اولى بالفعل ولو
تقديرا وكذا الاستفهام م والرفع فيه اضعف واقبح من النصب لانه لا
تعلق الفعل اصلا بخلاف النصب فانه لا تعلق له لو تقديرا فيكون من
قبيل ما لا يدرك كله لا يترك كله فالنصب ايضا ضعيف وقبيح وان كان دون الرفع
لان الحروف هى تقتضى لفظ الفعل فاذا وجد فى الكلام لا يرضى بالتقدير
ولا الفصل بينهما واما اذا لم يوجد فلا يقتضيه بل يتسلى عنه فيقال هل
زيد قائم بلا ضعف ولا قبح م وعند البعض لا يجوز الرفع لانتفاء التعلق بالفعل فى
اصلا بل يجب النصب لوجود تقديره لانه لا يجوز النصب فى ليس زيد ضربته
فضلا عن كونه اولى لان زيدا اسم ليس فيجب رفعه وضربته خبره وفيه انه
هذا خارج بقوله بهو عاما فسره فلا ينبغى ان يقول ذلك لذلك فافهم قوله
ويجب اى النصب فى نحو ان زيدا ضربته الخ فلا يكون مما نحن فيه فينبغى ان
يذكر ايضا بعد قوله بعد التخصيص او الاسماء المتضمنة للاستفهام اقبح
القبيحين واضعفهما كما فى هل وصاحب التوضيح سلك فى الاسماء المتضمنة مسلك
البعض الذى سلك فى هل فى وجوب النصب وجا القبح فيهما لانه لم يتعلق
على شىء تعلقا ظاهرا فعنه لزم اصل المعطوف عليه الى المكن واصل المعطوف

حيث لم يحكم بنا به عليه بل على المنصوب كما لا يخفى منه

وجه الاقتضاء بيانه منه

او الاسماء المتضمنة منه

الدخول على الفعل لفظا متصلا به كذا في الرضي وما ذكره الفاضل العصام
انّ هذا منقوض بحرف الشرط وقد جاوز اصله من لزوم الفعل مدفوع
بان المتضمن فيها غير ظاهر كما في مثل متى على ما صرح به الرضي فما بعدها متأمل
فيه ولعل سلك المحشي هذا فلا ينبغي ان يقول ذلك لكنه كذلك قوله
فرفعه اولى للسلامة من الحذف مع عدم مرجح النصب في بعد قوله
كالشيئين تنبيه على انه قيد لهما لخلاف الهاء فيه ولذا عدل فاصاب قوله لعدم
تمحضهما للشرط لما فيهما من الظرفية وعدم رسوخهما فيه لكثيرا ما
يجيئان لمجردها بخلاف سائر الاسماء المتضمنة له قوله واما سائر الاسماء
الجازمة الواضحة في الشرط فلا ينصرف عن الفعل لما مر من انه المستقر على الشيء
حتى لزوم اصله قوله فلا يكون من هذا الباب اي باب الاحتمال لانتفاء حذف
العامل فضلا عن الوجوب قوله ويجب النصب بعد حروف التحضيض لانها لا تدخل
الا على الفعل ولو تقديرا بالاستقراء قوله دون اما لعدم اختصاصه بالفعل
والرفع اولى في غيرها مما لم يوجد فيه مرجح النصب ولا موجب ولا مستويه
بعد وجود مصححه مثل زيد ضربته فان وجود ما يصلح للتفسير مصحح للنصب
وتجرده عن العامل اللفظي مصحح للرفع بالابتداء الا انه يرجح بالسلامة
عن الحذف قوله اوساوى الرفع قوله حال من محذوف بلا واو وبتقدير قد اذ او
فيها وهو معطوف على في غيرها المحذوف واقيم الحال مقامه قوله المرجحة
للنصب كالتناسب والمسوية بكون المعطوف والمعطوف عليها ذات
وجهين ولم يتعرض هنا للموجبة مع انه الانسب بالسابق لانه لا معنى لكون
المرجحة كما لا يخفى فتدبر قوله نحو قام زيد الخ واذا قيل زيد قام الخ لا يكون مثالا
لكون المرجحة اقوى من المستوية قوله من تناسب العطف او قرب المعطوف عليه

قوله

قوله وبعضهم يوجب الرفع بعدها بناء على حكمهم في بحث الظروف بلزوم المبتدا
بعدها واجاب الاولون بان المراد باللزوم غلبة الوقوع ولذا اورد المص
في هذا البحث عند الدخول غالبا واللزوم في غير هذا الباب نحو كلام
زيد الخ او زيد قام الخ قوله اولى من رعاية التناسب او القرب فان عطف الاسمية
على الفعلية كثير في كلامهم مع اشتمالها على حذف وكذا البعد قوله فغلبت على الغلبة
اي غلبة دخولها على المبتدا قوله والثالث من الابواب السبعة التي يجب فيها
حذف العامل باب التحذير وهو في اللغة التخويف وفي الاصطلاح ما اشار
اليه وما الخ قوله مدلول من مدلول اشارة اي حذف المضاف في الموضعين
والتسمية بالتحذير باعتبار انه سمي به المدلول اولا للمبالغة ثم سمي الدال
باسم مدلوله كما في باب النداء فاندفع به ما ذكره مع كونه تحذيرا منه شارح الرضي انه سمي
اللفظ المحذر به تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل آلة التحذير هذا كلامه يعني
انه لم يعامل به والتسمية معاملة اخرى من التسمية علما اسم بعينه في اللغة فيما
اضمر عامله على شريطة التفسير ولا عامل بهو لم معناه كما في المنادى وحاصل الدفع
انه عومل به معاملة المنادى من اخويه كما ذكره الفاضل العصام ثم ان
المص كابن الحاجب عدل عما عليه الجمهور على ما يدل عليه كلامه من جعلهم التحذير
اسما لمجموع لفظ المحذر والمحذر منه وجعل اسما لنفس المفعول به فاصابا
فيه لانه يكون انسب باخويه واليق بالمبحث وما ذكره الرضي انه مؤذن
بان لفظ التحذير هو اياك فقط واياك وان تعتقد ذلك بل التحذير
هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال التحذير على ضربين اما
لفظ المحذر منه المكرر المعمول لبعد مقدر نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر
مع المحذر منه بعد المعمول لبعد مقدر فليس بمحض لانه هذا الخلاف فيه

باب التحذير

لان كلا من المحذر والمحذر منه الى ما هو المدلول

من كونه محذرا لكانه نفس التحذير

عبارتها واذا الشرطية وحيث

واصل حرف الشرط دخول الفعل لفظا

المرجحة اقوى من الموجبة فتامل

منهما بوجه وجيه لا بأس عنه من هو من ارباب التوجيه قوله بالواو العاطفة
قوله اي اياك عن الاسد والاسد بعّد عنك والمحذر منه علي التقدير بين هو
اذ لا خفاء ان المراد من تبعيده عنك تحذيرك عنه لا تحذيره عنك
ولا محذور في عطفه علي المحذر لكفاية المشاركة في الجهة التي انتسب بها
المعطوف عليه للعامل وهي المفعولية اشار اليه الشارح بما قرره فلا تغفل
قوله اذا كان احدهما منفصلا والانفصال يحصل بتقدير العامل بعد المفعول
كما اشار اليه في النقض فلا حاجة الي تقدير النفس الي الضمير كما قدر الفاضل الجامي
وقال الفاضل العصام ما ذكره الرضي غير مرضي ايضا لان انفصال الضمير
لا يستدعي تقدير العامل مؤخرا بل يكفي له تعذر الاتصال وهو حاصل بكون
الفاعل والمفعول ضميرين لواحد ولا جل ذلك يمتنع اتصالهما قوله او من
او من ادم ملابسيهما بدل الواو وبهذا وان كان اطنب في الظاهر لانه
اخصر في التقدير كما اشار اليه بقوله اي اياك بعد من الاسد لكن الاول
كاياك عن الاسد مثلا
ابلغ لما فيه من تكرار التحذير ولذا ارتكب الحذف الكثير قوله ونحو من
جواز اليكون اخصر في الظاهر ايضا قوله في غير المواضع الثلثة المفعول فيه
ولو ما اشار اليه بما ذكرها الخ قوله شاد كثير في الشعر وقوله شذ لندوره
وعدم فيهما قوله او تقدير حذف جر سائر حروف الجر التي هي كالجزء من مدخولها
معوان وان حذفا قياسا لدفع الثقل الحاصل بالطول لكونهما مع جملتيهما
في تقدير الاسم قوله فائدة استطرادية زائدة علي الكافية قوله لضيق الوقت
وعدم الفرصة بذكره بحيث لو ذكر لفات وقت التحذير لا سيما في القسم
الثاني الذي احتيج فيه الي تكرار المحذر منه لعدم اشتماله علي مخافة يخشيها
السامع ويسرع الي الاحتراز عنها بمجرد ذكره ولهذا لا يذكر المحذر

يمتنع العطف فيه ولا يجب لتنافي بينهما في الاسم

ولذا عدل عن الواو

لبيانه

وقوله

وقوله حقيقة كما اذا كان الوقت ضيقا في نفس الامر او اعتبارا كما اذا كان
الوقت واسعا الا انه اعتبره المتكلم ضيقا قوله لا اتق كما في الكافية لاحتياجه
الي تكلفات لان تقدير اللازم لنصب المفعول بنفسه حتي فيما لا طائل تحته
ولا يخفي ما فيه من نوع كلفة واعتبار التضمين المعنى لمعني الفعل المتعدي بلا
قرينة كما في القسم الاول تكلف لا يخفي واعتبار نزع الخافض وان كان فيه الحمل
كما في القسم الثاني تكلف ايضا للاستغناء عنه بتقدير بعد وما ذكره الفاضل
العصام ان اياك والاسد بتقدير اتق نفسك والاسد بالتعبير عن الاسد
بنفسه وتغييره بالاسد واياك من الاسد بتقدير اتق نفسك من الاسد فعبر
عن الاسد بنفسك لكمال قربه منك وابدل من الاسد منه مع كونه تكلفا لا يكون
الثالث المذكور من بابه لانه من الباب لان اياك يكون محذرا منه فلا يكون
من الاول مع ان سوقه كالاول جعل منه ولا من الثاني لعدم التكرار ثم انه
في كلامه تنبيها علي ان قول الفاضل الجامي ان تقدير اتق في اول النوعين
غير صحيح لانه صحيح ولو بتكلف قوله وقال الجامي في هذا النقل تنبيه علي ما في المص
كابن الحاجب قصر في العمر قوله علي الاتقاء عن الطريق والتحرز عن اصابة
الضرر فيه لا علي تبعيده اي المخاطب من الطريق والطريق من نفسه علي ما
هو الظاهر المتبادر في اكثر الموارد ثم ان التحرز عنها يكون بالتنبيه عن
الغفلة والتهيؤ لدفعه بمباشرة الالات والاسباب فقد يكون بتبعيد نفسه
عن بعض اجزاء الطريق الذي يتضرر فيه واما ما ذكره الفاضل العصام ان فيه
ان الاتقاء من الطريق انما يكون بتبعيده عن جزء منه يتضرر فيه بالمزاحمة
فيصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق نعم لا يناسب تقدير بعد الطريق
لكنه ليس من ضرورات تقدير بعد فمنظور فيه اتا اولا فلانه الحصر في قوله

كما في المقطوع عن الوصف قوله نعم كذا اى تكرم الضيفان وتحب الخير ونحوهما قوله
والتقديم للتخصيص صرح به بعض الفضلاء قوله ومنفصل بالبيان حال الخطب
على وجه قوله ولا بد في المنصوب على المدح الخ من اختلاف اعرابه لما قبله كما مر
في بحث المبتداء وجه الوجوب فيه ايضا مر فيه قوله ايضا كما اذا كان بعض منصوبا
على المدح الخ قوله وقد ينكر كثيرا لكن الاختصاص لا يقصد به مجرد المدح
الخ كذا ذكره الفاضل العصام قوله ثم الاختصاص الخ حيث قال ومنه الخ
قوله اذا الاختصاص في الاصطلاح لفظ ايها سمي به لانه يقصد به ويستفاد
منه ثم انه علة للتباين واما علة عدم التعميم ما سيشير اليه بقوله لا اشتراكهما
الخ فافهم قوله بعد ضمير المتكلم وحده او مع غيره قوله مختصا بالاكرام مختصا
بالمدح خول من بين الرجال قوله منقول من النداء لما فيه من تخصيص ما نسب اليه
كما في تخصيص المنادى بالمنادى قال بعض الفضلاء الاوجه ان يقال
اصل الكلام انا افعل كذا مدعوا بيا ايها الرجل ولا شك انه يدل على
اختصاص المتكلم بالفعل فحذف فاستعمل في الاختصاص وحكى اعرابا
وبناء كالمنادى لانه كلما انتقل من باب الى اخر في اعرابه وبناؤه كما كان
قال الفاضل العصام وجه افادة الافتخار والتصاغر ان شانه البروز
في لباس غيره لانه منادى صورة لا معنى فيه جعل الغير ما تقتضيه
حال في الحال منصوب المحل لكونه بمعنى مختصا ولذا اى لكونه منقولا منه
لم يذكر المصنف لكون حكمه حكمه قوله وهو منصوب عطف على لفظ ايها دال
على مفهوم ضمير المتكلم السابق مبين للمراد منه انما معرف بلام باللام
الاستغراقية قوله او مضاف اليه عطف عليه قوله انه منقول الخ واصل نحن
العرب ايها العرب فحذف ما حذف فاظهر النصب المحلي لانتفاء المانع

بالد

انما يكون ممنوعا لما ذكرنا انفا واما ثانيا فلان الفاضل الجامي يدعي
عدم المناسبة لا القصد فلا يصح فيصح واما ثالثا فلانه في جعل التقدير
كذلك ارتكاب تكلف حذف المضاف وجعل الطريق مجازا عن جزئه
والتزام النصب بحذف الجار وهو سماعي كما اعترف به ولو سلم كونه
مناسبا لمراد الفاضل الجامي المناسب بلا تكلف على ان هذا القصد
القصد حاصل بحمل المعنى على الاتقاء عن الطريق كما اشرنا اليه انفا واما
رابعا فلانه قوله نعم لا يناسب تقدير بعد الطريق الخ ان اراد بالطريق
كله فعدم المناسبة مسلم كما في التقدير الاول وان اراد جزءه فالفرق بين
هذا التقدير والتقدير الاول تحكم نعم قد يكون المقصود اخلاء الطريق
بتمامه اذا كان المؤذي مما يشغل جميعه كما ذكره في الشرح فيناسب
تقدير بعد لكن الفاضل الجامي لا يدعي الدوام كما اشرنا ولذا مدح الشارح
التحرير بما قال نعم ما قال ولم يصغ الى ذلك الفاضل فيما قال قوله
او نحوهما الخ قوله والرابع باب الاغراء من اغريت الكلب بالصيد اذا
صح
عليه قوله وما اغري به اى مفعول به اغرى بدلوله قوله كما في اخاك اخاك ان اخاه
ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح الهيجا الحرب يمد ويقصر قوله او معطوفا
عليه بالواو معطوفا على مكرر قوله فلا يجب حذف عامله لعدم شرطه وهو التكرار او
العطف عليه بالواو قوله وما نصب على الاختصاص اى مفعول به جعل منصوبا
لبدل على زيادة الاختصاص بالحكم المنسوب الى ضمير اذ اصله حاصل بدونه
برفعه على البيان او التفسير لما قصدت عدل عنه الى النصب اذ تغيير المالوف
والافتتان يوذن لكثرة الاهتمام وزيادة الاعتناء انما وجب الحذف
اذ لو ذكر لم يظهر دفعه على البيان في الاصل ثم عدل لذلك الغرض فيفوت

الهيجاء يبالي

وهو الرفع لكونه صفة لأي المبني على الضم ونصبه لكونه منادى في الاصل
لا يمثل اعني ح بخلاف القسم الاول فان صورة النداء دليل ح مع انه
خلاف الاصل اذ الاصل ابقاء ما كان على ما كان فلا بد من دليل على الحمل
يعني ان فيه مع عدم الدليل مانعا منه من لزوم اجتماع آلتي التعريف واجيب
بالمنع لالتزام حذف حرف النداء وان نصب المفرد المعرفة لعدم كونه
منادى حقيقة فعاد النصب الى الاصل المانع ح ويجوز تقديره قال بعض الكمل
وينبغي فيما نصب على المدح تقدير فعل لا يدل على الذم كاعني اذا لم يكن في
صدد الذم ح بما عرف ابن الحاجب في شرح المطلوب في الآخر وناب مناب
ادعو لفظا او تقديرا حرف النداء لا بواو ح لاحتياجه الى تعسفات
لانه لا بد ان يجعل الاقبال اعم من الحقيقي والحكمي بان يعم التوجه
بالوجه او بالقلب ليدخل مثل يا زيد لا تقبل فمعناه اقبل بقلبك ولا
تقبل بوجهك ومثل يا زيد اذا كان مقبلا بوجهه وبان يجعل في حكم
في كونه سؤال الاجابة ليدخل مثل يا سماء لزوم الجمع بين الحقيقة
والمجاز ولا قرينة لعمومه ح اعني ادعو كما عند الجمهور لكونه انسب بالمقام
لا اخص كما نقل عن سيبويه وقال الفاضل العصام وانسبه انادي
ح ثم انه نيب عنه في شغل المحل لا في العمل بدلالة عليه فيستفاد منه انه
العامل مقدر قبل المنادى لان الاصل في العامل التقديم فيرد بما نقل
عن سيبويه ان يا زيد اياك اعني وجه بان المنادى مقصود
الاختصاص من بين المتعدد فالتقديم يناسبه ليفيده ولم يعتد به
اذ كثيرا ما ينادى المنفرد ايضا ح عند القرينة وهي ههنا امتناع
دخول يا على الفعل وفيه تنبيه على انه لا يحذف نسيا مع كونه مفعولا به

والا لم يكن المنادى محذوفا في الكلام منه

وهو

وهو مما يحذف نسيا كثيرا لانه كالعمدة في الجملة الندائية ح في قراءة
من قرأ الا بالتشديد فان يسجدوا مضارع منصوب بان مدغما في لا النكرة
قبل النداء تعرف بعض كيا رجلا او لا كيا رجلا فيه الجنس ايا ظاهر والا
فيمكن ان يقال ان المراد به المقصود بالنداء وذا ليس كذلك وانما المقصود بالنداء
ذو اللام كما يجيء وهو ليس بنكرة قبله فلا نقض به كما صرح به الرضي وكذا
والاشارة وانما يكون كذلك اذا لم يذكر بعده هو واذا ذكر فهو ليس الا
كما يشعر به كلام المصنف والشارح فبتقريرنا اندفع قول الفاضل العصام
وبعد فيه نظر لانه يجوز الحذف في مثل يا ايها الرجل مع كون المقصود بالنداء
ذا اللام جوازا اذ كان المقصود بالنداء الرجل ولا يعلم جواز الحذف في
مثل يا هذا الرجل ح لم يكثر كثرة نداء العلم وغيره من المعارف التي
يجوز فيها الحذف فلا قرينة فلا حذف والا التبس في الذهن الى النداء
وانما لم يعتبر كثرة نداء العلم كالفاضل الجامي لئلا يرد واقتضاء اختصاص
الحذف بالعلم كما اورده مولانا عبد الغفور ولا يحتاج الى الجواب بالحاق
غيره لمزيد الملائمة كما اجاب به الفاضل العصام وقال لا يحذف منها لانه لا يستغني
عن حرف التنبيه الا اذا كان المنادى مقبلا متنبها وذا انما يكون في المعرفة لا
من المتعرفة بحرف النداء لانه لا يحذف حرف التعريف من المتعرف به لئلا
يظن بقاؤه على التنكير ولا في الاشارة لانه لا يشار اليه للمخاطب بين كون
المشار اليه منادى مخاطبا تنافر ظاهر فلما جعل مخاطبا احتيج
الى علامة ظاهرة في الحرف قوله ليحصل المهدد ويمكن نفي الانتقام فينتقم
المهدد منه ح على ان التعجب والندبة انما يكونان عند حضورهما فلا
معنى للاستغاثة بها لعجز او قولهم وسبب عطف على موجود لعدم جواز الحذف لانه

لان دخول الحرف عليها بلا توسل ليس بقياس ظاهر من حيث انها ذي اللام
فلو حذف لا ينساق الذهن الى ندائها ولذا لم يكثر نداؤه كثرة سائر الاعلام
نعم وفي قوله ينبغي اشارة الى انه يمكن ان يقال المراد بالحصول وامه لا
حدوثه فلا يضر حصولهما قبل الالتفاتة وبعضا التعجب قضاؤه
شيئا فشيئا مرة بعد اخرى على ما افاده المضارع حتى يزول الغرابة
من المتعجب منه ويحصل الالفة به والتخلص في التعجب بزوال سببه قوله وان
التهديد الخ لم لو بقي المهدد على حالته التي كان عليها وانا لو غيرها
وانا لو غيرها فنزول الى مقام الالتفاتة فلا فلا تنافي كما لا يخفى ان يقال
لم يهتم بهما لقلتهما بالنسبة اليهما ولانفهام حكمهما ذلك لانه لاستمرار او فحكم
في العمل او ان يقال ادخلها او وجه اخر هو ما ذكره الفاضل العصام
ان المتعجب يستغيث نفسه بالمتعجب منه في وقع تعجب الذي لا يطيقه بان
يغير حاله الذي يتعجب بذلك التعجب والمهدد يستغيث لنفسه بالمهدد
ليغيثه في وقع المهدد به بان يغير حاله ويترك ما يوجبه ويخلصه من
الالم ويغيث نفسه وينجيها منه وعلى كل تقدير فالذكر اولى لما ذكر فيما
من التهدد في البعد كما لا يخفى على ان اطراد هذا ممنوع والى انه يمكن
ان يستدل بكونها على خلاف سائر ذوي اللام في دخول حرف النداء
عليها على كونها على خلاف سائر الاعلام في جواز الحذف عنها لانه
ما على خلاف القياس لا يجري فيه القياس قوله والمضاف الى المعرفة اي المضاف
الى النكرة داخل في الجنس قوله باللام بدل اللام قوله وانهذا الزجر فالج
وصفا لاي لا للذا كما قالوا ويجيء خفيفة قوله قدم حذفهما وحذفهما قوله
وحذف الاول ابعد لتقدمه في الذكر ولطول ذيل الثاني بخلافهما

من حكمهما صح

ك

للهافية

للهافية قوله والتعبير بالحذف المشعر بسبق الوجود لا بالترك عن عدم الاحتياج
المتقدم لا يوهم شدة الاحتياج اليهما كما انهما اذ كما فازيلا قوله واخر الميم ولم
يوضع موضع المعوض عنه تبركا باسمه تعالى قوله يا الله امنا بالخير فحذف ما حذف
لكثرة الاستعمال فصار اللهم على حاله وجوز الفراء دخول يا على اللهم لانه
اي الفراء لم يجعل الميم عوضا عن بقية الجملة لا عن حرف النداء حتى يلزم الجمع بين
العوضين ثم انه قوله عوضا مع انه هو العلم لان الميم هو تعيينها للعوض
عنها ولانه الصالح لكونه معوضا عنه هو المحذوف منها لا البقية منها قوله ورد
مذهبه بجواز اللهم امنا بالخير والحمل على التاكيد بعيد اذ بين قصد التخفيف
والتاكيد تناف اذ الاول يقتضي التقليل والثاني التكثير وبجواز اللهم الحق
فلانا والحمل على البدل او الاستيناف ابعد كالحمل في الدعاء على نفسه كاللهم العني
اذ لو كان غلطا وليس عند البلغاء بل يبتدأ ذكوته بمبتدأ ولم ينقل استعمال اللهم به بل
الاستعمال بدونه بينهم وبين الاواسط سواء ولا مناسبة للاستيناف كما
لا يخفى على ذوي الانصاف بلا اعتساف وبالدعاء على نفسه وبامتناع اللهم
وارحمنا اذ لو كان كما ذكر لصح العطف اذ الميم عنده انشائية باقية
على معناها الاصلي بل الظاهر على ما ذكره كون الامثلة المذكورة غير
الاول بالعطف قوله جعل سيبويه الميم مانعا عن الوصف بما يصلح ان يكون
وصفا له وجعل مالك الملك وفاطر السموات في قوله تعالى اللهم مالك الملك
واللهم فاطر السموات منادى على البدل بحذف النداء لا وصفا لاللهم كما
جعلوا قوله بجاز الرفع يعني ان الرفع المستعمل في الحركة او الحرف التي بني المنادى
عليها بجاز باعتبار كونها رفعا قبل النداء او والها اليه بعد العراء عنه فعلى الاول
يكون باعتبار [illegible] المنادى المعتبر

المقدم صح

ور

عما اريد بالضمير المضاف اليه الرفع مجازا اوليا على الثاني كونيا او ان كان
في الضمير استخدام فافهم فانه دقيق وبالقبول حقيق ش او تقديرا كما في المقصور
والمنقوص او محلا كما في المبني قبل النداء كيا هذا فله محلان قريب وهو رفع
بعيد وهو النصب على المفعولية ش غير مضاف الخ بقرينة ذكر مقابليه فيما
بعد ش لارادة احد معاني المفرد وهو ما اشار اليه بعدم ارادة معنى ما
لتثنية ولا مجموع وفيه بحث لان من معاني المفرد التي لم يعلم ما ليس بتثنية
ولا جمع معنى ما ليس بجملة وما ليس بمركب وبمجرد ذكر التثنية لا يكون قرينة لارادة
احد معانيه التي اشار اليه بل القرينة لهما ما ذكر ولو قال لعدم ارادة معنى
ما ليس بتثنية ولا جمع لكان اظهر كما لا يخفى فافهم ش ويظهر وجه الرفع لالف التثنية
وواو الجمع وضم المعرفة لما بعد النداء ش لوقوعه موقع الكاف الاسمية بحيث
يسري اليها معنى الخطاب وصار في حكمها وجرى مجراها واما ما عدل
عنها اليه مع انه وضع المظهرات للغيبة لئلا يتبادر الى فهم كل من الحضار
انه هو المخاطب والمدعو وانما اعتبر ذلك ليظهر مشابهته بكاف الخطاب
الحرفية معنى وشابهته اياها افرادا وتعريفا وتنكيرا جهة الاتحاد وتقويتها
وتقليلها به الاشبا نحو يصح الادعاء بانه مبني ويظهر مشابهته بكاف
الخطاب الحرفية لفظا ايضا وبما قررنا يظهر سر ما لم يذكره الشارح التحرير
ان قياس المساواة ينتج فيه خلاف ما ذكره بناء فعال صفة الخ
واندفاع منعها بانه لا تعريف في كاف الخطاب الحرفية والافراد ولا
لبني النكرة على ان النكرة لم تقع موقع كاف الخطاب فيلزم بناؤها والمانع
لم يذكر ذلك الموقع بل اقتصر على تلك المشابهة لتمكن من الاعتراض
ثم قال والاشبه عندي انه بناؤه لتضمنه معنى الامر كنزال واجب ولم يبن

المانع عفي عنه

المضاف

المضاف لعلها لمعارضة الاضافة سبب البناء وحمل عليه الشبه ولا المقول لغيرهم
معنى لانه الامر خطاب لمعين بخلاف حقيقة فلا يناسبه وفيه انه يصح
انه يصح التصريح به فيقال يا زيد تعال ويجيء ان التضمن لا يصح فيه التصريح
نعم انه يستلزم الالة ليس من اسبابه ويمكن ان يقال بني لمشابهته بالحرف
في الاحتياج الى قرينة الطلب كضمير الخطاب الذي قام هو مقامه وعلى فهمه
تنبيها على انه مع كونه مفعولا صار كالعمدة في عدم تمام الندائية بدونه
بل فاعلا في المعنى لاستلزامها معنى الامر ولذا قدم بيان البناء على النصب
لانتفاء هذا التنبيه فيه وقدم ما يليه من فتح العلم الموصوف بالابن وجر
المنادى وفتحه للغرض بها على البناء ولان بناء هذه الاحوال اهم من
النصب لانها عوارض المنادى بالنداء غير معلومة في غير باب بخلافه
ش لفظا ومعنى هو الخطاب تضمنا للاولى مطابقيا للثانية ش في العلم
المنادى المفرد لا المثنى والمجموع العلميين الموصوفين به اذ يجب الفتح ولا
يجوز الضم في الثاني ولا يجوز الضم بل الكسر وان اختير الفتح في الاول
والمفصل بيان اولوية الفتح مع جواز الضم ولم يتعرض لهما لقلتهما
الموصوف لا مطلقا كما عند الكوفيين بل بابن وابنة مضافين بخلاف
يا زيدا لابن لعمرو يا هند الابنة لبكر اي علم لا الى غيره وقال الفاضل
العصام ولا بد من قيد الاتصال ليخرج يا زيد الفاضل ابن عمرو وجر
الباء صفة للموصوف بتضمين معنى الاتصال لينتظم اي من القول بفوت
القيد ولم يقيده باخر كما في اللب فيه لئلا يخرج بظاهره يا محمد بن محمد
لان المضاف اليه ليس باخر والا لم يكن مشتركا ولا احتاج الى ان يقال
الكنية بالمغايرة الاعتبارية الى صلة من تفاوت الوضع ش بخلاف يا زيد

لم يعتبر لتضمنها كما قال الفاضل العصام لئلا يرد ما ورد من النصب

على النصب بعد

فان النصب معلوم من كونه مفعولا به منه

لانهما اذا لم يجعلا علمين لا حاجة الى الاحتراز لعدم دخولهما في العلم لانه لا يثنى ولا يجمع الا بعد التنكير كما في الرضي منه

تصحيح

ابن عمرو اه اذ الموصوف في الاول ليس بعلم وفي الثاني ليس بمفرد والصفة في
الثالث ليس تابعا ش الفتح خبر كان ووجه الاختيار كثرة وقوع المنادى الجامع
لهذه الاوصاف مع ثقل التركيب فخفف بالفتح الموافقة لحركته الاصلية
التي هي النصب ح ر وكان بيانه الخ في الحاشية ابن الحاجب بينه في التابع
بناء على ان اختيار الفتح جاء من التابع بهذا مناسب وما فعله المصنف انتهى لا ان
الفتح حال المنادى ولا اخفاء في ان بيانه في كثير الموارد انسب واولى في محله اذ لا
يفهم منه اختيار الفتح لعدم سبق بل المتبادر منه ان الرفع في مثل اعني الضم
اولى الا والاحسن بعد الا كما اذا انتفى احد الشروط و ذا خلاف المراد اللهم الا
ان يقال اعتبار الفتح في مثله لكمال اشتهاره وكثرة استعماله مما
لا يشتبه على احد لكن يشتبه اولوية لئلا يتوهم الوجوب قوله لعله
لهذا قال اقرب للصواب ش لانها لام الجر على جرها او للملائمة للتخصيص
بيان لمعناها واشارة الى ان الاضافة لادنى الملابسة اعني اضافة الدالة
الى المدلول لدلالة بيانه لمناسبة لها فقال الفاضل العصام اللام للتعليل
اي اعتني لنفعك ... وفي الكلام تضمين لمقتضى ذلك ولكون عطفا
على الاستغاثة او نفعها واطلق الكلام كما في الاظهار او فسر بلام التابع
فيها كما فسر الفاضل العصام لكان افيد لافادة الفائدتين اللتين
لم يفدهما ثم ما قال الشارح اظهر ايضا واما ادخالها فيها ففيه ما ذكر
فتذكر واللام مفتوحة في هذه الثلاثة مع ان حقها الكسر في المظهر فرقا
بينها وبين لام الابتداء ولم يكن تبع في حركتها لعلها حملا على ان يعني
يعني ان اللام في المظهر بفتح لحصول الفرق بينها باتصال الضمير اولى
وانفصاله الثانية وفتحت في هذه الثلاثة لوقوعها موقع الضمير

وقيل لئلا يلتبس المستغاث بالمستغاث له اذا احذف ش ولو عطف غير يا على
الثلاثة نحو يا للكهول وللشبان بكسر اللام في الثلاثة المعطوفة على الاصل لعدم
ظهور ذلك الوقوع والالتباس واما بيا فلا لوجود الظهور والالتباس ولا
يستعمل فيها اي الثلاثة الا يا لانها اشهر واكثر ح ر عطف على فتح الخ لا فيد فلا
يرد انه يفيد انه لا يفتح بالالف مع اللام لان دخوله مشروط بعدمها لا يقال
الفتح ضروري للالف فكيف يتوهم انه لا يفتح بها لانا نقول الالف ضروريا
حتى يكون الفتح كذلك لجواز انقلابه الى الياء للكسرة المقتضاة للام ح ر ان اراد
القائل به مطلقا لفظين او تقديرين او محليين او مختلفين فهو ممنوع لجواز جمعهما
لجمع احدهما لفظا والاخر تقديرا او محلا كما في واغلام زيداه فينبغي ان يجوز
بالزيداه ولم يجوزوا ان ارادتنا فيهما لفظيين فسلم الا انه لا تقريب للدليل الى المدعى
فضلا عن الاثبات اذ المدعى عدم الجمع مطلقا و نوقض بيننا اي
كما منع و اوخذ بعدم التقريب بانه لو كان عدم الجمع للتنافي لجاز عند عدمه
كما اذا توافقا بالاحمداه مع عدم جوازه واجيب عن المناقضة
بالحمل ما لا يوجد فيه التنافي التنافي على ما يوجد فيه للاطراد وحمل التنافي
على الصفة مع الذات اولى ح ر فيه اي فيما ذكر من الجوابين ان الاطراد في
النوعين المختلفين المنصرف وغير المنصرف ضعيف غير معتبر وانما المعتبر
ما هو في افراد نوع واحد او اصناف وان الالف لا يوجب البناء بل ذات الفتح
اعرابية اولا ح ر باللام المرجحة للاعراب لاختصاصها بالاسم ح ر من التكرار
اي تكرار التي الخ ح ر ويستنصب المضاف ولو لفظا بطريق عموم المجاز بعينه المشترك
والحقيقة والمجاز على الجمهور اختلاف الترتيب كما سيجيء بقرينة المقابلة
للمفرد ابيح على ما كان عليه من النصب ولو محلا فلا يرد ان نصبه تحصيل الحاصل

اشارة الى انه يجوز ان يراد به المعين وغيره وانه كان من الشبه منه

لنصبه من قبل على المفعولية ايضا والامثلة يا يوما لا ينفع مال
ولا بنون ويا باشرا ما ينفعني ويا غيرا ما يضربني مفتوحات وجهه
انه الاصل ولا داعي الى العدول والمشابهة قد ضعف بانتفاء
الافراد وادعاء الاتحاد ووجود خاصة الاسم وحمل عليه شبهه قوله اراد به
ما للمنادى اتصل به شيء من تمامه وهو اما معمول له واما ظاهر
نحو يا حسنا وجهه الظريف او ظريفا ويا خيرا من زيد كذلك او نعت مرادا به
المعين والا لا يكون عمل ما لا يتعقب عليه جملة او نعت النعت نحو يا حليما
لا يعجل على الغيبة او ظرفه عطف عليها نحو الا يا نخلة من ذات عرق
موضع بالبادية اخره عليك ورحمة الله السلام وانما جعل
النعت من التمام مع ان الظاهر ان الوصف يلحق الشيء بعد تمامه لان بذا يعتبر
التفصيل النداء فيه بعد الوصف لئلا يلزم وصف المعرفة بالجملة او الظرف الذي هو
في حكم النكرة ثم انه اذا وصف بهذا بالمفرد بنكرة بهذا الاعتبار ايضا
اذ لا يحسن اعتبار بعض الاوصاف قبل النداء وبعضها بعده وكيا حليما
لا يعجل غفار للذنوب واما اذا لم يرد به المعين فلا يكون المنعوت
بالنعتين المذكورين من الشبه لان الوصف يعتبر في بعده كما هو الظاهر
ولذا لم يعد المنعوت بهما منه في باب لا فلا يقال لا غلاما ماهرا
فيه باب الاعلام من لا لانتفاء ما يقتضي النصب من الظاهر بخلاف يا زيد ويا
زيدا ويا رجل الظريف بالنعت المفرد فانه ليس لعدم الضرورة الى الحرف
عن الظاهر كما ان تعريفه ولذا يبنى المنعوت ولو قال يا رجل كما ان
انسب واذا لم يرد به المعين يقال يا رجلا ظريفا او معطوفا عليه عطف على ان
يكون اما المعطوف فانه اسم الشيء واحد نحو يا حسيبه الظرفا او الظريف فانه

كمة عشر في ارتباط بعضه ببعض معنى اللام بتركيب نحو يا زيد وعمرو فانهما
ليسا اسما واحدا بل كل مستقل غير مرتبط بالاخر قوله المعربة بقرينة العطف
على المضاف كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي قوله فانه تابع المنادى
المعرب لا يجوز رفعه فانه اما منصوب او مجرور ولا يتصور فيه الرفع حتى يجوز
في تابعه كيا عبد الله وزيد بالضم فانه منصوب المحل لا غير ويا للكهولة والشباب
بالجر فقط خلافا لمجوز ضرب زيد وعمرو وما زيد بقائم ولا كاتب وما من احد في الدار
ولا زيد برفع المعطوف في الكل حملا على الرفع المحلي في المجرور اللفظي بالاضافة
او الحرف والمراد بالمبني تنوين ما فيه الف الاستغاثة انه تابع ايضا اذ كتابع المعرب
لا يرفع لما مر من انتفاء تصوره في المتبوع فقرينة الارادة برفعه فانه يدل
على ان في المتبوع ما يرفع به ويستفاد منه ايضا ان المراد غير العلم الموصوف
بابن مضاف الى علم اخر اذ لكان مفتوحا اذ لا يرفع تابعه ايضا وقيل اللام
فيه للعهد والمعهود المنادى المذكور بعنوان البناء وهو المبني على ما رفع به قوله
اعرابا كيا عبد الله عند انه لبناء كيا زيد زيد على الاستعمال الاصح لانه عينه
لفظا ومعنى فكانه الحرف باشره كما باشره ويصح اعرابه رفعا ونصبا ان
كان المؤكد مبنيا على ما رفع لعدم المباشرة حقيقة قوله كالمنادى المستقل الذي
باشره الحرف مطلقا فيبنى على الضم والفتح ان وجد الموجب وارتفع
المانع والا فينصب ويجر كيا زيد عمرا او وعمرو وكيا زيد اخا عمرو
وكيا زيد طالعا جبلا او وطالعا جبلا وكيا زيد رجلا صالحا وكيا
لزيد اي عمرو او وابي عمرو قال الفاضل العصام وهاهنا اشكال لم ار
اختفيا عن كل نظر قولهما انه كيف جعل البدل وهذا المعطوف من توابع
المنادى وبما ليس باعرابه ولا ما هو مختص التابع في باب المنادى

نعتا او مضافا او شبهه تابع المبني او المعرب منه

في المضاف منه

في الاستغاثة منه

وثانيهما انه كيف فرق بين المعطوف بالمعرف حيث جعل الاول مطلقا
في حكم المستقل دون الثاني مع ان البدل المعرف باللام ايضا مما يمتنع
دخول حرف النداء عليه اشترى والحكم بجواز كون المعرف باللام معطوفا لا
بدلا تحكم فالوجهان برفع ونصب كالمعطوف نحو يا زيد الحارث رفعا ونصبا
واقول فيه انه اراد بالاعراب ما يقابل البناء فالتبعية فيه ليست في التابع
كما لا يخفى وان ما اختلف به الاخر بالعامل فعدمها فيه لان الاعراب في تعريف
التابع اعم من اللفظي والتقديري والمحلي او هي كما سيجيء ولتنقلا لهما
معنى لا ينافي تبعيتهما اعرابا واما انه ادعى الوقوف في التساوي والجواز يشعر
به كلامه في اخر عطف البيان قبيل على المعطوف فمع الفارق فان البدل هو المقصود
بخلاف المعطوف فان المعطوف عليه مقصود ايضا وحرف العطف قائم مقام
الحرف فعليه اعتبار مباشرة فيه كاعتبار رياح البدل فلا يشكل او لم لو حقيقة سلك
سلك الخبر في الوصلية وقد سبق التفصيل ح وكذا مضاف قال الفاضل
العصام هذا مفرد حقيقة لعدم الاضافة فلا حاجة في ادراجه في التعميم
في ادراجه اللفظي واقول نعم الا انه لما لم يدرج المصنف فيما سبق بقرينة ذكره في المنصوب
كالمضاف لم يدرج الشارح هنا في الحقيقي بل الحكمي ليوافق ما سبق نعم لو لم يذكره
المص في المنصوب وادرج في المفرد ولستثناه من حكمه فيما سبق لكان له وجه تم قوله
لنصب المضاف لانه اذا وقع منادى ينصب ولا يتاثر بالمباشرة فنصبه مع
عدمها اولى نحو يا تيم كلهم وكيا زيد المال وكيا رجلا يا زيد والا يجري المعطوف
الممتنع دخول يا عليه حال الامتناع اضافة المعرف باللام تعلق في عطف البيان
للحكمي شبهها شبه بالمضاف المعنوي وهو ظاهر كشبه بالمفرد الحقيقي وشبه ط ولتاسيه
للمضاف اللفظي فلان الاضافة فيه كلا اضافة لكونها في تقدير الانفصال وعلى نية

ای المبدل منه في حكم السكوت عنه منه

ای غيره في حكم السكوت عنه منه

بطريق وجه مما ذكره بيان معنى المفرد منه

في التأكيد المعنوي منه

احدهما دون الاخر حكم وجب النصب بمباشرة العامل بالذات وهو ادعو المقدر
لشبه الاول لانه للمباشرة من شدة الاهتمام والتمحي في تمام ما باشره ما ليس بغيره
وجاز الوجهان للثاني عند المباشرة بالواسطة قوله على لفظ المنادى شامل للتقدير
كيا سلمى الحسنة والمحل القريب كهولاء العاملين في العروض للمعروض الحال
البنائية بحرف النداء عروض الاعراب بالعامل والاطراد اى اطراد عروضها به اطراد
معروضه به فلا ينتقض بكسرة هولاء كما زعم الرضي عدم اطرادها انه معناه الحكم
كقولنا كل منادى مفرد معرفة مبني على رفعه ولا بضمة الظرف المقطوع عن
الاضافة كما زعم الفاضل العصام فانه وان وجد فيه الاطراد لكنه ليس اطراد الاطراد
بالعامل العدم ما هو بمنزلته فيها ثم ثمة في ذلك من التمحلات ما لا يخفى في ما ادرج
ذلك التابع في تعريف التابع من الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ الاعراب
ولا قرينة بحوه قال والمبني الحق النصب تقديري كما مر في التقديري فذلك التابع
كتابع سائر المبني في التبعية للمحل ولذا لم يتعرض له في منادى الاظهار والتبيين
بالرفع والجزء اى الرفع والجر المسمى بهما او مجازية للتشبيه في الشكل اذ التعارض
اى تعارض وجهي الاختيار من مطلقا او ترددا بلا ترجيح بسبب الاختيار فضلا
عن اثبات الوجهان في الحال ونحب زيادة لفظ ايها اى جميع هذه الثلثة
او لفظ ايها بدون ذا او لفظ هذا بدون اى مع نداء ذى الكلام فيه اشعار
بان المقصود بالنداء هو ذو اللام كما سيصرح بلا اشارة والزوائد كلها و
سائل ولد اشارة وانما لكون مقصودا به اذا لم نحو هم كما ذكرنا وبان جعل
الرضي المقصود هو اسم اشارة يا ايهذا الرجل وذا الكلام وصفا لها كما في يا هذا الرجل ك
باقتصارهم كثيرا على نحو يا ايهذا غير مرضي لانه لم يرد هو وصف لاى على ما اشار اليه
الفا والقياس على يا هذا الرجل مع الفارة اذ لا يلزم من كونه وصفا له بدون اى كونه

لالا

بدون الوصف بلفظ الجنس منه

وصفا له مع ان بهامة منها اقتضاء للوصف فلو سلم فالاستدلال غير تام اذ لا يلزم
من مقصوديته بدونه مقصوديته معه مع احقيته منه بالمقصودية اذ لا عبرة بالمشيع
عند الشيخ ح اى انما بدون ذا او به فلا حاجة الى ذكرها هنا كما ذكره الفاضل العصام
مع انه مناسب للنداء لما فيه من التنبيه ومنحرف به بعد المنادى فى الحقيقة عن حرف النداء
بجعلها لا ايصال به كالا ايصال بها عوض عما يقتضيه من المضاف اليه قطع
عنه لبهم فيزال ابهامه به فيقع النداء فى الظاهر على المبهم وفى الحقيقة على ذى اللام ولو
لم يبهم لكان هو المقصود لا ذو اللام وذا خلاف المفروض ولانه لو لم يقطع
لكان هو ووصفه الذى هو ذو اللام منصوبين فلا يحصل التنبيه على مقصوديته
كما فى رفعه فاى موصوفة عند غير الاخفش ومع موصولة محذوف صدر صلتها وجوبا
لمناسبة التخفيف للمنادى عنده ورجح الاول بكون هذا واى على نحو واحد فى
التوسيط ح وبعدم صحة مثل يا ايها النجم او الضعيف لانها لا توصف بالعلم بل
بالجنس المعرف باللام ولو كانت موصولة لصح لصحة جهرية العلم وبان كون المعرف
باللام وصفا اقرب بافادة المقصودية بخلاف كونه جزء الصلة ورجح الثانى بالكثرة
الموصولية واقلية الموصوفية مردود بانها لو كانت موصولة اوجب نصبها لكونها شبه
مضاف وجواب الرضى بانها اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها على الضم فدخل
حرف النداء على المضموم فلم يغيره غير مرضى لانها لو كانت كذلك لنصبت فى الغالب ولم
يثبت فلا يتم التقريب ح اقول الجواز والاسم الاشارة الحسية تتمة اى من ابهامه
فانه لا يزول الابهام بعدها ح بدون وصفه وبدون ياى بدون وصفا وصلة
وقد يؤتى باى للتنافى بينه وبين حرف النداء فى الظاهر لان وضعه لغير المخاطب
والحرف يجعله مخاطبا كذا فى الرضى عقبه اى باسم الاشارة اى وصفا به اولا تقليلا
للابهام ثم بذى اللام استيصالا له ح فلم يلزم التدارك باذ يكون احد الوصفين

بلا طائل بل ارتفعت درجة المدح عندها فيه من التنويه الى المقصود بالتدريج
المذكور من اختيارها من ايها وهذا الانتفاء فيها فلهذا قدمها الى ايها والظاهر
المناسب للتذكير ح مع قطع الهمزة قال الفاضل هذا اكثر وجاء مع وصلها حكاه
ابو على لكونه لامها اى الجلالة عوضا عن محذوف ولزومها فلا يلزم اجتماع
التى التعريف لخروجها بهما عن الدلالة بخلاف نحو النجم والناس وذلك فى الاولى
والثانى فى الثانى ح بنية الوقف على حرف النداء ح ولا يجوز نصبه عند الجمهور مطلقا
مع كونه تابع المبنى المضموم وجوزه المازنى والزجاج كذلك نظرا الى الظاهر
وبعضهم فيما بعد هذا مطلقا لجواز كونه مقصودا دون اى وقد عرفت ما فيه
وبعضهم فيما استغنى عنه بهذا بان كان مستقلا تاما كيا هذا الابيض لا بكونه
مقصودا بخلاف ما هذا الرجل والعالم ح مع تابعه اى مع رفعه وجوبا لعلة
علة لرفع ذى اللام بانه المقصود بالنداء فاشبهت بالنداء والبدل
فللاول رفع والثانى لم ينصب وللصفة لم يضم ح وتابع المعرب على لفظه تابعة
الا على رفع تابعه ح نحو وبحواة زيد قائم وعمرو ح فلا يدبهنا اذ لا
شك ان محل ذى اللام المذكور النصب لانه اعتبر مقصوديته فمفعول وان
وصفيته فوصفه فلا وجه لما ذكره الفاضل العصام ان النصب انما يكون
للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة لا لفظا ولذا لما ذكره ان المراد معرب واحد
كما يشعر به قول ابن الحاجب بالتنكير وذلك لان متبوعه وان كان ذا اعرابى
ضم نداء كالاعراب ونصب لمفعوليته الا ان التابع لاحدى جهتيه ليس الا جهة
واحدة فليس له محل كالمتبوع فتوابعه توابع معرب واحد لا معرب بمنزلة
معربين باعتبار لفظ ومحل الشيء مع كونه تخلف كما اعترف به وقوله الا ان
التابع الخ وعدم ظهوره فى لفظ شبهه العمل لا يمتنع اعتباره فى محله وانما

فى الاخفش والضمير مع

وان لم يكن حقيقة مع

عنه

نية

التقدير المضاف الى المنادى المعرب لدفعه فغير فاسد اذ انا بعد لا نحمل الا لفظ
بالاستقراء ولذا لا ينصب تابع المستغاث باللام والحمل على محل المعرب خلاف
القياس صرح به الفاضل العصام فيقتصر على مورد على ان الحمل ليس بقطعي لاحتمال
ان نصب عمرا في الاول بمقدر كما عند البعض حتى قال البعض وهو الحق ورفعه
في الثاني بالابتداء والعطف عطف جملة قو بريداه بريداه لم يره مخصوصه
بل اياه وما بعد انك ولو زاد مثل الكلام لكان اظهر قو اذا اضيف الثاني ولصورة
قو وجه الاول الضم ظاهر لانه مفرد معرفة ظاهر او وجه الثاني وهو النصب قو
مثل المذكور الذي يدل عليه وهو عدي كما في بني زارع وجبهة الاسد وهذا
مذهب المبرد او مضافا الى منكور ويتم الثاني تاكيد لفظيا فاصلا بينهما
والفصل جائز كما سيجيء قال الفاضل العصام وهذا الفصل من خواص التاكيد
اللفظي وهذا مذهب سيبويه التيم العبد ويسمى بتيم الله كعبد الله وفي العرب
قبائل يسمى كل منها بتيم وهذا التيم تيم ابن عبد مناف اخو عدي خاطب
القبيلتين قو والقرينة على المخالفة لزوم التكرار لو لم تحمل عليها وعلى كونها
بالسكون والفتح نفي الضم والكسر وعلى عدم العكس ما في الجامي اصلية
السكون كما عند البعض واخفيته واشهرية وجه الاصالة عدم احتياج
الى الحركة لو وقع ابدا بعد الكلام فلا يبتدأ به مع كونه حرف علة وقولهم لو ضع
ينظر الى الهمزة حال افرادها منقوض ببعض الضمير مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
والاعراب فلا يكون الا حال التركيب وقيل الاصل الفتح وكلام المصنف يميل اليه في اخر المجرورات
حيث قدم لان الاصل في كلمات على حرف فتحها عند وضعها كواو العطف
لئلا يلزم الابتداء بالساكن ولخفة الفتحة وضعف الواحد لكونها حرف علة
وايده الفاضل العصام بان الوقف بالهاء لا يكون لما حركته شبيهة بالاعراب

في الشرح في حروف المشبهة منه

منها

حتى يلزم الابتداء بالساكن منه

حيث لا يحتمل التغيير من الضم والكسر منه

بان يكون الاصل في البناء على السكون والعدول عنه اليها لداع يحذفها اكتفاء
بالكسر وابقاء الكسر الذي اقتضته قبل حذفها قو بقلبها الفا والكسر فتحا قو بريد بناء
او ان المنادى الصحيح او الملحق به المضاف الى الياء للمتكلم يجوز فيه اربعة اوجه والاتي يجوز
في غير النداء كما يجيء في اخر المجرورات ايضا كما يجوز فيه واما الاخير فالظاهر انه لا يجوز
الا في النداء لانه موضع تخفيف لكونه غير مقصود فيقصد الفراغ بسرعة ليتخلص
الى المقصود والمقصود الاصلي هنا بيان ما يختص وانما بيان المشترك في الى
بحث الاضافة ولذا لم يتعرض هنا لبيان حال غير الصحيح او الملحق فذكر الاولين هنا
توطئة لذكر الاخريين لتفرعهما عنهما قو اجاز هذه الاربعة بلا هاء ومع الهاء
وقفا للتشبيه الحاق عطف على بحذف فيتعلق بالاربعة داخل في خبر الجواز والمراد
مقابل الامتناع فيشمل الوجوب كما في الاخير لبيان الالف صرح به الفاضل العصام و
تخصيصه الرضي به وبالثاني ليوافق ما ذكره من فاعدة الوقف بالهاء في محل غير
مرضي لجواز ان يكون من خصائص المنادى ولذا تعرض له هنا ولم يجعله محل
في جواز الاوجه الاربعة بلا هاء ومع الهاء قو يا ابن ام بمعنى يا اخي لشدة الاخوة
ولذا اختيرت على الاب لعدم جواز تعديدها بخلاف يا عم بمعنى يا حميمي الشديد
القرابة على ما هو الشايع فيهما ولذا لم ناطق بالمضاف الى الياء معهما كان
قصد الاضافة متعينا فيهما لم يتحاشوا عن التخفيف بالفتح لعدم الالتباس وانما
خص هذه الصورة من بين الاربع بالذكر تنبيها على ان الحذف اكثر لمزيد الثقل
بتكرر الاضافة وكثرة الاستعمال فيها كذا ذكره الفاضل العصام وابقاء
فتح الميم ليدل على الالف لكثرة الاستعمال ووفرة الثقل وكذا ابنة مقام ابن
لان المؤنث داخل تحت حكم المذكر عرفا قاله الفاضل العصام في الحاشية ورده
في الشرح بان هذا يفيد جواز يا ابن عمتي وكذا يا ابنة عمتي ولم يقولوا به

ر

من دخول هاء الوقف كما في ... منه

الجواب بان ذلك المعنى غير شايع فيها فلا يمكن الالحاق لعدم الاشتراك في المعنى
بخلاف نحو يا ابن اخي اذ لا حذف فيه لعدم شيوع ذلك المعنى فيه قوله يا ابت في يا
امت ويا امت طولبت تاؤهما كالبنت والقاعدة خلافه اذ الوقف عليها
بالهاء على الارجح لفتح ما قبلها وحرفيتها تمّا ليس بحكم بخلافها للتنبيه على عدم
محضها للتانيث وليوافق رسم المصحف وقراءة ابو عمرو ونافع الكوفيون
بالتاء في الوقف ايضا ويجوز الكتب بالهاء لان مبنى الخط على الوقف قوله قبل
الياء تاء بالحذف والتعويض لا بجعل نفس الياء تاء بقرينة قوله تعويض وجمع
الى وجه القلب لان التاء على التفخيم كما في علامة وهما مظنتان لاسيما عند النداء
والفتح كونها عوضا عن المفتوح والكسر انها لما اقتضت فتح ما قبلها انتقل الكسر
اليها ليدل على المعوض عنها كما انتقل في الاستثناء اعراب المستثنى الى غير كذا
ذكره الفاضل العصام بفتح الميم بعد حذف الالف بقرينة سبق الكسر والعطف
لاقتضائهما المغايرة وبالضم اي ضم الميم عطف على بفتح الميم تشبيها بالمفرد
المنادى المفرد المعرفة قوله وهذه زيادة لازمة خالية عنها الكافية قوله وترخيم
المنادى اي يقع ترخيم في اللغة التسهيل جوازا مطلقا وهو الاصح على ما قاله الفاضل
العصام في الشعر واما في الضرورة فبالاولوية على ما قاله الفاضل الجامي
وانما خص هذا الترخيم بالنداء للابتذال بانه لازمهم لا يقبل التوقف احتمالا
المسارعة في تحصيله قوله اي الترخيم مطلقا او ترخيم المنادى فترخيم غيره بالمقا
ولو كان ...ي لايما في عبارة المص الا ان يقال اختار ما اختاره لكونه الاول
افيد فافهم قوله الاضافي الشامل الحقيقي كعبد الله ومنصور والف كرو والله وحير
المركب الضمير الى الاسم علما الاول او الى المنادى على الثاني قوله لمجرد التخفيف اي
غير قاعدة تصريفية وبهذا علم فيه كالاعتباطي لحيه حرفا ضو وعما

في الشعر والضرورة منه
مطلب الترخيم

كما سارع المنادى في الفراغ
منه بحذف الاخر منه

مطلب المندوب

بالاول على الاول او عن التعريف المفيد على الثاني اذ لا حذف فيه اذا كان منادى
ونحو يد بالثاني لوجوب الحذف فيه والفاضل العصام اعتبر في مفهوم مجرد التخفيف
من سماع ايضا فاخرج نحو يد بناء على ان الحذف فيه لاتباع الاستعمال وقال
فلا حاجة لاخراجه الى جواز كما في الرضي والاولى بعد التركيب كما في الهندي قوله عطف
الى لوجود الفصل قوله وقت ضرورة الى بشير الى انها مفعول فيه وانه مقيد بها
بخلاف ما قبله انما لم يجعلها مفعولا له كما هو الظاهر من كلام الفاضل الجامي مع انه
لا يلزم في عبارة المص ما لزم في عبارة ابن الحاجب من التكلف لتناسب ما قبلها اذ
الشعر لا تصلح للعلية كما لا يخفى قوله وقد يغير المنادى المرخم والغير المرخم
من غيره فيجوز فيه بالاجماع كما مر من قول علي رضي الله عنه وقول النعم الغنى
يحشو الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر والبقاء ايضا
خلافا للمبرد كقول النبي الروبا رحمة اذ هي تسامعنا ولا يرى مثلها عجم وكذا
كذا في التسهيل وشرح الدماميني ثم ان هذا بيان حكمه وحكم بعقبه ولذا قدمه على
الشرط عكس ابن الحاجب قوله البقاء اي بقاء المرخم على ما كان عليه من غير تغيير
مع ان حكم المحذوف بلا علة ان يجعل نسيا وما بقي اسما برأسه كذا نحويد
للفرق بين ما حذفه الواضع وبين المستعمل بلا علة بجعل الاول نسيا وما بقي
متعارفا في المعنى والثاني منويا وما بقي دليلا على المنوي ولان الثاني لا اطراد الحذف
فيجعل كالمحذوف لعلة وفي حكم الثابت فيقال يا حار بكسر الراء في يا حارث والاكثر
المستفاد ومن قد وهو اللغة السفلى كما ان الاكثر هو اللغة العليا تغييره
وجعله اسما برأسه لكون الحذف فيه بلا علة كيد وقد عرفت ان حكمه كذلك قوله يا كرو وانه
الواو متحركا وما قبله مفتوحا ولم يلزم اجتماع الساكنين ان قلب الفا كما لزم في اصله
لما عرفت ان المحذوف في حكم الثابت قوله مثل عصا في حركة الواو وانفتاح ما قبله

وعدم المانع من القلب لكونه المحذوف في منسيا قوله لعدم الالباس ففيما بقي دليل على
ما الى الحق وكثرة ندائه ومناسبة التخفيف لغذاء المعجم في تقديم شرط الوجودي
بخلاف لابن الحاجب قوله اختلال البنية بنقص الاسم بلا موجب من اقل الابنية وفي
انتصاب زائدا اي حروف احتمالات اما على الوصفية لمنصوب او على الحالية من الضمير
او على الخبرية للكون ولبيناتها من ذلك ولو تقديرا ولعل الاحظ المعنى على
ما قررنا فيكون بحسب المعنى وصفا للعلم او حالا من المنادى او خبرا بعد
خبر للكون قوله فلا يشترط اه فاو للانفصال الحقيقي قوله يا ثبت فانه ان كان
علما لرجل فلا زيادة وان بمعنى الحق في الجماعة فلا علمية ايضا لان الاخلال
للبنية من الواضع لا من المستعمل لمجرد التخفيف ففيه اشارة الى ما ذكرنا من العرف والتاء
على النون فلا حاجة الى جعل ما بقي دليلا على ما ولا الى كثرة النداء ومناسبة التخفيف
وعلى هذا يدل قوله وهذا يدل على ان التاء التانيث كلمة برأسها الاطلاق وقد
سبق ان الحق عنده التفصيل قوله مضافا ولو لفظا قوله ينبغي ان يزيد وكالشبيه
وان اجاز التعميم للحكمي لعموم المجاز بقرينة ما سبق من ان حكمهما واحد في المنادى
بالاصالة لان التصريح اولى قوله وهذا بشراه والحق عنده كونها كلمة برأسها كما
مر لتضاد الغرضين من الاستغاثة مد الصوت وتوفيره ومن الترخيم قصره والعلاج
بسرعة قوله ولو كان المنادى مركبا غير اضافي ولا جملة لسبق علمه ترخيمها شروع
في بيان كيفية المحذوف بعد بيان شرائطه قوله لتنزيله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة
على حدة نظرا الى الاصل لا الى الحال اذ هو جزء فيها على ما هو الحق عنده قوله ولو كان في اخره
اي في محل اخره الاضافي فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه والا ظرفية الاقل للاكثر وهذا اظهر
مما قال الفاضل العصام اي في جانب الذي يكون اخرا فلو ترك في كما في التعريف لكان
اخصر واظهر قوله فان فيه حرف صحيح بقرينة في اخره ولو حكما كما في مرمى فان اخره

اظهر

او يقال المقصود هنا انه بعد حذف الزائد الثاني نظر الى حذف الزائد الاول

اي في المحل الذي يكون فيه ملكوه اخرا منهم

او بقرينة المقصود

في حكم الاصالة ويحتمل الاعراب وقال الفاضل العصام والا يبعد ان يراد به ما ضمت من جهة
الزيادة فيدخل نحو بني وتخرج نحو سعلاة بلا اصلي قوله بعد مدة اي حرف علة ساكنة
يجانس حركة ما قبلها سميت بها لمد الصوت بها لا حرف علة ساكنة غير مجانسة لما قبلها نحو
ورش ولذلك لا يسمى حرف لين قوله ولا بد من هذين القيدين ذكرا وما قيل ان المتبادر
من الاول ومن الثاني الثاني لغلبتهما فيهما ففيه ان المتبادر من العبارة الحقيقية لا الغالب من بين
الافراد وانما الموجب للتبادر من الغلبة الاستعمال وفرق بينهما كما فهم من كلام الفاضل
العصام الشرح لا يقال لعل اختيار مذهب الاخفش من جواز حذف المدة الاصلية مع الاخر
لانه خلاف المتبادر مع ان الظاهر من الاحكام الوجوب قوله وزيادتان اولى من زيادتان
اخر لان في التصحيح الصلي وحمل على ابن الحاجب لا ولوية الزيد بالحذف تخفيفا قوله بمعنى انهما زيدتا معًا
بحيث مثل رمان فان النون والتاء في سنا بن ليس معا فلا يحذف منه الا التاء
فانه قيل في اخره زائدتان معا الالف والنون لما مر ان المراد به الاضافي قلت
جعلها التاء في حكم الوسط قيل ينقض هذا بعصبصب فان الصاد والباء فيه زائدتان
معا ولم يحذفا ولذا قيد ابن الحاجب بجعل المعنى والشارح لم يعتد به لان عدم حذفهما فيه
ممنوع ومن ادعاه فعليه البيان بكلام اهل اللسان اولان وجود المعنى في كل زائد فيه
معا ممنوع ايضا كالمعنى التانيث فانها اذا كانت في الاسماء غير مطرد في الدلالة على
المعنى كما لا يخفى وان اريد بكونهما المحدوثة للكلمة لا بكونها موضوعتين بمعنى انهما لم
لم يختلفا وكذا الالف والنون الزائدتان في المصدر كلتيهما ونفروا ان علمية قوله
حال من ضمير اخره كما في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله ان كان اسم رجل بضم
بضم الاول وفتح الثاني جمع كريم من الرامة بمعنى اثر الخشب الواو وحمزة كما جوه
في وجوه كذا في القاموس وفتح الهمزة والاشهاد في من تغيير العلم بعد النقل فاندفع

ما قيل من انه لم يثبت في الصفات اسماء بمعنى الجبلة ولا اسماء حتى
يكون اسماء منقولا عنه ولا قلب العين او المفتوحة همزة الا في احد كذا ذكره الفاضل
العصام قوله وان كان افعالا جمع اسم وجه ما اندفع وفيه بحث وترجيح الاول
بان التسمية بالصفات اكثر منها بالجمع واه لما عرفت ان التسمية في الثاني ايضا بالجمع
حرفا اى الحرفان الاخيران فيقال يا اسم ويا سنص اما في الاول فلكونهما في حكم الواحد
واما في الثاني فلان حذف الصحيح الاصلي وابقاء المدة الزائدة في الطرف خلاف
المعقول قوله فالمحذوف حرف واحد لحمل المقصور وعدم وجوب حذف الاكثر قوله وما
اى مفعول ندبت لوله الاسم ما ندب قوله يبكى عليه بعد موته قوله المتفجع عليه اى المقهور
الذى تفجع على مدلول الاسم او لمه التفجع التوجع والتحزن في الصحاح تفجع توجع
وفي القاموس تفجع تفقع للمصيبة فيتعلق عليه على ما يدل عليه سياق كلامه على تضمين معنى البكاء
ويجوز تعلقه بالبكاء معروفا اى مشهورا كما قال الرضي ويدل عليه كلامه ولعلو ما
عند بشاهد جزء المتفجع وهو الاظهر كما قال الفاضل العصام قوله علما كيا محمداه
او غيره معرفة كوامن قلع باب خيبراه او نكرة قوله ولو نكرة مشهورة كوا
حسناه وجه المشهورية قوله فيدخل بلا تمحل قوله من تمام التعريف لانه للاحتراز
عن المنادى والباء الاولى للسببية والثانية للالة فيصح تعلقهما بعامل ولا ينتقض
بعربيهاه او ينادى نعم لا يرد على ما هو المفهوم من المفهوم وبهذا اى كلام المحشي
ما بيننا وكذا قوله وهو كالمنادى كما ترى يشعر الحكم قوله وقد سبق ما يشير بدلاله قوله المندوب
وقوله ولا مندوب بأيهم هذا لم يعده وامن كف النداء في الحرف فيبقى كلامه فدافع
وهو المكون اعم منه الحق ومذهب الزمخشري وظاهر كلام سيبويه وقد ينادى
بوا كما في الرضي ولا نعنى منها في الاظهار فهان الشارح غاية همه بالميت تصوره

تمام تعريفها من قوله بوا او يا
وقوله بحرف النداء الخ

حبا

١٠٩

حبا او بكره موته فيقول تعالى فاني مشتاق اليك وكذا اشغروا ثبوراه اى حرجى يتعجب
من تضلعك قال الله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا قوله كالمنادى
اى بعد ان ثبت كونه مندوبا فلا يتوهم جواز كونه نكرة مختصة مطلقا مثلا لما عرفت انه لا يندب
غير المعروف في الماعرب الخ يعنى انه يعرب فيما يعرب المنادى فيما يبنى ويعرب تابعه
فيما يبنى ولم يذكر التابع في الكافية ووجهه الفاضل العصام بان يقول ومن احكام
اعرابه تبعية التابع ومن احكام بنائه على رفعه تبعية التابع قوله زيادة الالف لمد
الصوت ولخفته قوله لان اتصال الموصوف بالصفة لفظا قوله وفيه نظر لان الاتحاد فيهم بل
هى متضمنة بعينا … فالجبر او النظر الاصلي في الفرق الى اللفظ ونه كالمتمافي
اجزاء الاسم اللفظية قوله فلو التبس المندوب بغير المراد بسبب زيادة الالف لا يدبها الكسر
الضم زيدمره مناسبتها بدله وتحمل الثقل لا مصلحه ودفع للغرة قوله لا التباس المخاطبة
بتاويل المراد لا التبس بالجمع لكونه سبب الفعل وجودا كقعدت عن الحرب جبنا او منصوب
كضربته تاديبا ولتعلقه به بلا واسطة تعلق المصدر حتى عد البعض منهم بنوعين
لا لا نوعها … وجه الاشتراط وكونه مدلول الفعل تضمنا اى مدلول صيغته في الجملة اى اذا
كان زمانا مبهما وكذا مشاركته للمفعول في كثير من الاحوال قوله ولكل واحد قبيل اى
لكل من المصنف وابن الحاجب جهة ما منهما والله تعالى مولى تلك الجهة وجهة كل منهما قوله
اى منصوب او الاسم هو باعث مدلوله على الفعل اى الحدث واختلال الحد منعا لدخول
الجبن الذى … ما عبارة عن منصوب لا يصلح له غير مرة ويمكن ان يقال المراد بالعلة
ما هو بحسب دلالة اللفظ كما يفهم مما ذكره الفاضل العصام في الشرح او بالفعل الحدث الدال
عليه عامله كما يستفاد من قول الشارح اى مدلول عامله او يعتبر قيد الحيثية كما اعتبره في المفعول
فيه فافهم قوله لكنه اقراه لخلوه عن الخلل الناشى من مذكور المذكور في الجامى ولا بد فهم ما ذكره
من الجواب كما ذكره الفاضل العصام ولو لم يقيد ايضا لا يكون مفعولا له اتفاقا فيراد العلة

سمى مفعولا له

على تقدير اللام قوله ان يصلح عاملا بمعاونة الشيء فعل الذي يتوقف اي عامله

اذا كان [illegible] وجودها في زمان واحد فلو تخلف كما في

قعدت عن الحرب جبنا قوله الا انه عند [illegible] فيها بسلب ما ذكره المصنف

كما صرح به قوله ان منصوب فلا بد [illegible] الجمعة [illegible] المذكور

المراد وكلمة ما [illegible] الاسم في الفعل او فيه مع [illegible]

اليه الفعل قوله [illegible] الشرف [illegible] في جهة

وشرحه [illegible] قوله ولا تقدير لفظا الا يكون مفعولا به

[illegible] بغير تقدير [illegible] مفعول

في الحكم الا انها [illegible] كما ادعاه الفاضل [illegible] قوله

و[illegible] تقدير [illegible] الشارح [illegible] الفاضل

جوزه ايضا [illegible] قوله اذ [illegible] الفعل

[illegible] الفعل

[illegible] الفعل [illegible]

[illegible] قوله الوقت [illegible]

[illegible] قوله [illegible] خارج عن

[illegible]

[illegible] الشارح [illegible] قوله وكيف [illegible]

[illegible] قوله [illegible]

[illegible] قوله [illegible] الاظهار

قوله [illegible]

[illegible] قوله [illegible] الفعل [illegible]

سمي المفعول فيه

سمي مفعولا معه

فيه

القار

[illegible]

مصدر

[illegible] المفعول المطلق [illegible] المؤكد [illegible] بجوز [illegible]

[illegible] بلفظه [illegible] ذكره الفاضل [illegible] المفعول [illegible]

وكما [illegible] صرح [illegible] وتقريره [illegible]

[illegible] التفصيل [illegible]

[illegible]

مقدم على الفعل [illegible] المفعول [illegible]

[illegible] قوله صاحب [illegible] الفعل [illegible] واحد [illegible]

[illegible] الفعل [illegible] عامل [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] قوله [illegible] العطف [illegible]

[illegible] العطف [illegible]

[illegible] زيد [illegible]

العطف [illegible] الفاضل [illegible]

[illegible] الفاضل [illegible] ضربت زيدا [illegible]

الفاضل [illegible] قوله لعدم [illegible]

المفعول [illegible] عبارة عن [illegible] قوله [illegible]

[illegible] عدم العامل قوله [illegible] الفاضل [illegible]

[illegible] العطف [illegible]

القاعدة [illegible] المذكور [illegible]

[illegible] قوله [illegible] لفظا [illegible]

المستتر [illegible]

الموصل

وتقييده

بمعنى لا بمعنى العام والخاص

[illegible]

[illegible]

[illegible]

كون المعنى عاملا وليس كذلك لان العامل هو اللفظ المستنبط منه كما صرح به
ولكن لما كان عامليته باعتبار جعل عاملا تسامحا او تجوزا او الفاضل العصام فسره
بمعنى الفعل لا نحو التجرد عن العامل اللفظي قوله ايما كانا عاما وما يسبب التحرز
عن احد طرفيه مقيدا بجانب الوجود لا العدم لئلا يشمل الانتفاء في المعنى ولم يمتنع
فيشمل الوجود والخاص فلا يلزم الفساد المذكور قوله لضعف العامل المعنوي فلا يحمل على
بلا داع مع امكان وجه وجيه نحو ما لزيد وعمرو وما شانك وزيدا يصنع وعمرو او نحوه والا اي وان
لم يكن العطف لا بعارض ولا بد ان في الضرورية اي صورتي العامل اللفظي والمعنوي
فالنصب على المفعولية معه واجب لانتفاء وجه سواها فان قلت اذا دار الامر بينهما وامتنع العطف
يتعين النصب فما فائدة بيانه قلت يحتمل ان يمتنع في الصلاة لان تفرعه عليه اذ الاصل في الواو
العطف يحتمل ان يستدعي امتناعه بان لا يصح المتفرع على الشيء فيما لا يصح الاصل
ذكره الفاضل العصام قوله ولا يتقدم المفعول معه لا بلا مصاحب لاقتضاء الواو
سبق القرينة ولا معه لانه فاعل او مفعول غير منصوب وهو اما نائب او مجرور بالاضافة
او الحرف ولا يجوز تقديمها على عاملها لمنع الواو من الاتصال قوله الحال من حال يحول
اذا تغير لانقلاب الحال غالبا وقيل من الحال بالمعنى المقابل للماضي والمستقبل لانه
يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا والمفعول مفعولا كما انها تدل على زمان انت فيه
قوله فيصير التعريف حشوا اي زائدا بلا فائدة لان ما يقتضي تعريف المسند من افادة
الحكم بمعلوم على معلوم وغير ذلك مفقود فيها كما لا يخفى على الناظر في بحث تعريف
المسند من علم المعاني فيجب التنكير لما تنكير فاندفع قول الفاضل العصام الاظهر ان الاصل
في الحال التنكير كما في خبر المبتدأ فاشتراطهم التنكير وتاويلهم احوال الكثيرة الواقعة
معرفة بالتنكير يكاد يوجب التنكير انتهى والتاييد بانه المفهوم من قولهم في
بيان وجه تعريف ذي الحال انه محكوم عليه في المعنى وهو في الاصل مفعول

مطلب الحال

بانه

١١١

بان المآل بشيء لا يلزم كونه في حكمه دائما قوله عدل عن المشهور في قولهم ما يبين هيئة الفاعل
والمفعول به لفظا او تقديرا اختصارا اذ بذكر النكرة استغنى عن قولهم في شرطها ان تكون
نكرة والعامل عن الفاعل والمفعول به لفظا او تقديرا مع احتياجه الى قيد الحيثية
ليخرج صفة الفاعل والمفعول به اقول لا احتياج اليه اذ وصف المنصوب بالحال لانه
مراد هنا بقرينة المقسم وذكر التابع بعد قوله قوله الا ان يتكلف في الحاشية بان
يقال الحال هنا تدل على هيئة المجيء اعني مقارنته لطلوع الشمس والمجيء هيئة زيد
الشيء هيئة له بالواسطة وذا خلاف المتبادر قوله تدل دلالة التزام على ما يبصر به
وهو ايضا خلاف ظاهر تكلف من وجهين وادعى الفاضل العصام ان هيئتها الحالية
وحدها تدل عليها بالوضع كما في المثال المذكور كما انه تدل عليها مع مادتها
في راكبا في جاءني زيد راكبا فانه يدل على الركوب في الهيئة الحالية على كونه في وقت
الفاعلية ولعل هذا غير مسلم عنده رح لان الحال قد يحتمل التمييز كما في او الصفة
كمررت رجلا في الدار راكبا فيما يرشد اليه قوله في بحث التابع اذ لا يفهم العطف من التوابع
مع متبوعه هيئة مخصوصة ولذا فيه يجوز في تابع النكرة نعتا او بدلا وبيانا نظرا الى اختلاف
المعاني وان اتحد اللفظ والهيئة التركيبية وقال بعض الكمل ان مثل هذا مجاز
بتنزيل زمان الفعل منزلة هيئة الفاعل والتعريف انما يكون للامر الحقيقي فلا اشكال خروجها
انتهى وارتكاب التكلف المذكور اهون من ذلك لكثرة مثل هذا الحال قوله هو اللفظ
لا المضمون والحال انما توضح كيفية مضمونه لا اللفظ من الضمان لا من الضمير فيحتاج
الى ارتكاب حذف المضاف او المجاز بلا قرينة ظاهرة والتعريف لا يحتمل على انه
ذلك لم يتم ايضا اذا اراد بكيفية الحدث مضمونه الحال واما ان اراد المقارنة فيتم
لكنه غير مفيد كما اشار اليه بقوله واما ثانيا الى الذي هو حدث لا النسبة اذ من عاملها
المصدر ومعنى الفعل وكل منهما ليس بصالح لها وفي بعض النسخ مضمونه والاول اصح

انتهى وهيئته صح

بذكر الدال او ارادة المدلول صح

كما لا يخفى اذ لا بد لها من عاملها بخلاف التمييز فان عامله قد يكون جامدا وفي بعض
النسخ في عاملها وفي بعضها من عاملها ولا وجه له الا ان يجعل بمعنى في لان عاملها
انما فعل او شبهه او معناه وكل منها لا ينفك عنها قوله توضح صفة الفاعل الخ
لا كيفية الحدث فلا يصح ذكر العامل وان اريد حدثه قوله واحد صفتي شيء
كما اذا كان ذو الحال فاعلا او شبهه كما اذا كان مفعولا به احديهما الحدث والاخرى
مضمون الحال في كلتا الصورتين او اخرى صفة شيء اخر صفة زيد او المتكلم
قوله ايضا اي كما تدل على مضمونها قوله لكن التزاما لا يصح في التعريفات لعدم تبادره
وانما المتبادر المطابقة ثم التضمن فلا تنتقض بالمرة والنوع فانهما توضحان
كيفية حدث العامل تضمنا قوله وعدم اشتراط التنكير فيهما لا ينفعه وانما ينفع
اشتراط عدمه وهو منتف وبينهما فرق عظيم وانما نشاء الظن من عدمه
قوله فيندفع بالقولين بحث الاول وهو ظ وبالاخير اي بالتزاما الاخير لا
فانه يدل على ان المراد بالايضاح ما هو بدلالة الالتزام لا بدلالة المطابقة او
تضمن قوله بتاويل المنكر او اللفظ يعني ان اللفظ مخترعة لكن ذكره بتاويل النكرة باحدهما — هما
ولو وجد الايضاح المذكور في الجامد بان يدل على الكيفية كالبسرية والرطبية جاز ان
يقع حالا من غير تاويل بالمشتق كما اول الجمهور قوله فيفوت المعنى لانتفاء البسرية حال التمييز
وجعل الحال المقدرة تكلف لا يرتكب الا عند الضرورة وليست فليتامل وفيه انه لو وقع زرة
حال البسرية لفات المعنى ايضا للزوم تفضيل الشيء على نفسه فلابد من تقييد فاعل اطيب
بها كما يشير اليه بقوله فالبسر الخ وجعل راجع الضمير الى المبتدا المقيد في حكم تقييده
ثم لا يخلو الضمير رجوعه الى مجرد الذات وملاحظة القيد او الوصف من ذلك
اسم الاشارة وقيل وقد يقع ثم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلي بسرا اطيب منه رطبا
وجعله معمولا عاما لان عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود قوله باعتبار اضماره

ادحمر



اذ الاصل ان لا يستعمل ... بعض البلغاء ... علما نقلناه عن الفاضل العصام وفي اللباب ... منه

اي جعل الضمير الراجع اليه مستترا في اطيب بقرينته في والمضمر اي في المستكن وفي بعض النسخ
والمستكن هو الاظهر بالنسبة الى المظهر وفي بعض النسخ البارز اي المظهر وهو هنا
كالعدم لكونه اعتبارنا ههنا قوله او وقوعها او ونه علما او سموعا قوله
المجرور بالحرف والمضاف اليه انا بعد وقوع وقوعه له المجرور لا تقدم على الجار بكذا بعد
ومن اراد التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرحنا للاظهار قوله بنصبها اي المعطوف
والمجرور بنزع الخافض اذا كانت بالى فالاستثناء مفرع على الاول ومنقطع
على الثاني داخل اصطلاحا قوله متعلق بهما معا المذكر بعدهما ولا يخص قوله مطلقا
ظرفا او لا على المجرور بحرف لا مطلقا ومر في ظرف فالكلام في الثاني الاول وهو ظاهر
لانه لا يخلو اما ان يقدر الفعل مثنى او مفردا بان يرجع الضمير الى كل منهما على سبيل البدل
وعلى كل تقدير يفهم منه كونه جوز تقديم الحال على المعنوي مشروطا بكون الحال
ظرفا وكون المجرور ظرفا وجواز تقديمها على المجرور ايضا مشروطا بكون كل
منهما ظرفا ولم يذهب اليه احد على انه يلزم على الاول ان يقول ظرفين فالاستثناء
مصروف الى الاول الى الثاني لانه لا يكون مذهب ذلك البعض هو رجوح
نعم ان لا يفصل بينهما بقوله والمجرور حتى يتخلص عن الخلل وغير ملحوق بحرف الندا
والتنبيه قوله وهو خلاف الاجماع على عدم جواز تقديمها على الضعيف وانما الخلاف
في تقديم الحال مطلقا ظرفا او غيره يعني ان ريد بما يشمل الظرف لا يندفع الخلل
ايضا لان المجال الحمل على مسلك الاخفش وابن الدهان يخلو العبارة عما
عما اعتبراه قوله مطلقا تقدم المبتدا عليها او لا وسواء كان الحال ظرفين او لا — والعامل ح
او الحال الظرف اي الخلاف في تقدمها قوله ويتقدم الحال جوازا بقرينة ويجب
لانتفاء المانع المذكور قوله لفظا ومعنى اي لفظيا او معنويا بان يكون فاعلا
او مفعولا او كليهما في اللفظ كضربت زيدا قائما او قائمين او في المعنى وان كان لا في

فائدة في المعنى احدثت الضرب منه

فائدة في المغني اتانا فاعلا او مفعولا كما مر منه

خبرا او مبتدا كهذا زيد قائما او مفعولا مطلقا كضربت الضرب شديدا
او معه كاستوى الماء والخشبة موضوعة وحسبك وزيدا قائما او فائدة
او مضافا اليه نحو بل ملة ابراهيم حنيفا لانه محكوم عليه في المعنى فيه ان المأول
بشيء لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه ولعل الوجه كون المعرفة اتم في الافادة ولا
يخفى ان هذا ليس من حيث انه ذو الحال بل من حيث انه من اجزاء الكلام ومتعلقاته
ومجي الحال بعده لتربية الفائدة تنبيها على بيان المعاني قوله لئلا يلتبس الخ
وقيل ليتخصص كما اشار اليه بقوله لقربها من المعرفة وفيه ما مر منه ان المأول بشيء
ولو سلم ان التخصيص حاصل ههنا بدونه بالحكم المتقدم لان مثل جاءني رجل راكبا في المعنى جاء رجل
جاء او ضربت راكبا فلا حاجة الى تخصيص اخر والقول بان للحال حكما اخر فلا بد من التخصيص
الحاصل بالنسبة الى حكم اخر لا يجدي لان الحكمين ليسا مستقلين بل احدهما مرتبط بالاخر
ولذا لم يصرح به ق فان اختصت بوصف او غيره كالاضافة الى النكرة والمعرفة
بالنفي لم يجب تقديمها اي الحال فانه بالاختصاص لا يندفع الالتباس لعدم الوجوب مما لا
وجه له فالوجه فيه الاستقراء ليس الا كما مر غير مرة ويكون الحال جملة لا لانها على الهيئة
كالمفرد خبرية محتملة للصدق والكذب في الاصل ق بمنزلة الخبر الخ اي قلت لم لا يجوز
حالا بالتاويل قلت لان الحال فضلة يتم ما قبلها بدونها فهي في الاستقلال ولا
ضرورة اليه بخلاف الخبر فان ما قبله لا يتم بدونه فلا بد من جعل ما بعده خبرا ولو
بالتاويل على ان الاستقراء شاهد له ايضا قوله وهو الضمير الذي هو الرابط في كل فعل وقعت
موقع المفرد او الواو ولم يكتف بالضمير كما في سائر الجمل الواقعة موقعه كما مر ان الجملة
الحالية فضلة في الاستقلال يحتاج الى فضل ربط قوله لو كانت اجنبية لعدم الصدر
والدالة على الربط من اول الامر مع قوة الاستقلال فيها او الواو او الواو معه وحده على سلالة
على الربط من اول الامر فيكتفى به ولو اسمية بلا ضعف او كليهما

كليهما

فائدة يصح ان يقال ابراهيم متبع ابراهيم منه

اذ لا احتمال لهذه الحال منه

كليهما للاحتياط قوله لمشابهة التامة قوله فاعل الزم او مفعول
اي لم ينفك احدهما عن الآخر ولم يوجد الثاني في بعض النسخ قوله
او في بعض المواضع اشار بالاول الى ان الضمير راجع الى قد الاول
المراد به لفظ وقد الثاني داخل على المضارع مفيد للتقليل وبالثاني
الى ان المراد بقد الثاني لفظ فلا يفيد التقليل فاحتيج الى هذا التقدير
قوله لاستلزام التوجيه الثاني زيادة بلا حاجة وهي
قد الثاني وحذفا وهو في بعض المواضع بخلاف التوجيه الاول
كما اشرنا قوله وجه اللزوم على ما ذكره السيد السند ان الفعل
اذا وقع قيدا لشيء له اختصاص باحد الازمنة صرح به السيد
السند ويقتضيه قوله بالنظر الى ذلك المقيد لا الى زمان التكلم
كما في معانية الحقيقة يعتبر كونه ماضيا او حالا او مستقبلا الخ
هذا في المستقبل مسلم على ما صرح به الشيخ في مباحثه منها ان كون
الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى
زمان التكلم واما في الماضي فلا لعدم ثبوته في الاستعمال ومثل
هذا لا يثبت بالقياس صرح به الفاضل العصام قوله فلا بد
من قد حتى يقربه الى زمان المجيء مجازا كما يقربه الى زمان التكلم
حقيقة فيه ان هذا موقوف على ثبوت مجيء الماضي نظرا الى ما قبله
وقد عرفت ما فيه وانه على هذا لا بد في المستقبل من شيء حتى يقربه
الى زمان العامل مع انه لم يلزم قوله بل لا بد من المقارنة فيه انها
وان لم تفهم ابتداء لكنها تفهم دواما بالاستصحاب كما صرح
به السيد السند وفيه ان المتبادر من الماضي وان لم يدخل عليه

عليه قيد الدوام لا الانصرام بالاستصحاب كما مر فلا حاجة الى قيد
ولو سلم فليفيد الاولوية لا اللزوم ولذا لم يتعرض له في الاظهار
قال الفاضل العصام فالاولى ان يقال تقييد العامل بالحال
بجعله بعيدا عن الوقوع اذ المقيد ابعد من المطلق فتداركوا
ذلك التقييد بالاستلزام بالتزام قيد الدلالة في الماضي
على التحقيق ليأمن الحكم عن الانتفاء بانتفاء قيده انتهى فتأمل
قوله راشدا فيما يمكن فيه الرشد بنفسك مهديا فيما لابد
فيه من دليل فلا يخفى ان ارادة الرشد فرع الهداية فينبغي تقديم
الثاني قوله غالبا فلا يضر وجود الانتقال نادرا لكونه كالعدم
قوله وهي قيد للعامل لا المؤكدة وان امكن جعلها قيدا له
نظرا الى وجود الانتقال ولو نادرا لكنه اسقط عن درجة الاعتبار
وجعل كالعدم قوله مضمون جملة اسمية والمراد به ما له اختصاص
بها على ما هو المتبادر قوله ويؤيده المثال وهو انما يكون عن
في اسمية ليس فيها مشتق اذ لو كان فيها ذلك لكان مضمونها مضمون
فعلية ايضا فلا يرد مثل انه شاهد قائما بالقسط اذ لا عقد
فيه فضلا عن الوجوب لوجود العامل وهو شاهد مع
انه اسمية لان مضمونه ليس مختصا به بل يوجد في شهد الله
ايضا قوله فانه لا يجب حذف عاملها بل لا حذف فيها فضلا
عن الوجوب لوجود العامل قوله اي ابوة بحذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه لظهور المراد اذ لا معنى بدونه قوله
وبعض النحاة خصص الخ وسمى ما يقرر مضمون فعلية دائمة

دائمة قوله والاول اي التعميم اولى لتسهيل الضبط بتقليل الاقسام
وانسب بالمعنى اللغوي وهو التقرير فانه كما يوجد في الاسمية
يوجد في الفعلية والاطراد في وجه التسمية وان كان غير لازم لكنه
لو وجد لكان اعذب قوله ولا يصدر بالواو الواو للحال لا
للعطف والا لما احتيج الى ان يجعل قوله وتقع اسمية توطئة له
لان وقوعها اسمية كوقوعها مفردا وفعلية قد فهم مما سبق
من اطلاق الحال ولو قال ولا تصدر بالواو ولو اسمية او والاسمية
لا تصدر بالواو لكان اخصر واسلم واوفق لسوق الكلام
كما لا يخفى على من له درك باساليب الكلام قوله بل بالضمير اي
تكون به اذ التصدير غير لازم قوله يقتضي التوسط بينهما وهو
يقتضي عدمها قوله بين المؤكد والمؤكد مطلقا بالاستقراء
قوله التمييز يقال له التبيين والتفسير والمميز بالكسر
او الفتح يأتي من التفصيل لا التفعيل نكرة لعدم الاحتياج
الى التعريف لان الغرض منه وهو ازالة الابهام يحصل بها كما
في الحال قوله بلا تكلف في الحاشية اشارة الى ان ما ذكره الجامي
من خروجها بقوله المستقر تكلف انتهى قوله ووصف المنصوبية
مراد ولو اريد به بالاصالة بقرينة ذكر التابع بعده لخرج به
التابع كله ولم يحتج الى الوضع كما في الايضاح الا انه يرد على ما ذكره
ما مر غير مرة قوله فخرج النعت المنصوب اذ غيره خرج
بذلك الوصف قوله وكذا النوع والمرة النكرتان قوله منكورة
اي معتبرة في نظم الكلام او مقدرة اي غير معتبرة فيه بل

لا ملحوظة حين فهم مدلوله كخطاب زيد نفسا فانه ليس فيه
تقدير منهم بل انما يختلج في نفس السامع ان الطيب شيء من اى شيء
فما ذا فيعينه المتكلم بالتمييز ذكره الفاضل العصام وفيه
ان تعميم المذكور للمقدر تكلف وخفاؤه في ظاهر كما صرح به الشارح
في المفعول المطلق لا سيما اذا ذكر معه المقدر كما في ما نحن فيه
وسيأتي في كلامه ما يدل على انهما على ظاهرهما فلا تغفل قوله
بزيد عن مفرد اى مدلوله وقال الفاضل العصام تمييز
عن مفرد فافهم قوله ليس بجملة ولا شبهها ترك المضاف في الواقع
في الجامي كما سنذكره فلا تغفل قوله يعرف به قدر الشيء والمراد
به ههنا الشيء الذي عرف به قدره يرشدك اليه قوله اى
المكيل واى الموزون وقس عليهما غيرهما قوله غالبا اى
في غالب المواد لكماله في الابهام قوله بيان للمقدر ولقد احسن
في العدول عن ذا في الكافية لسلامته عن مؤونة التأويل في الظرفية
قوله وسيأتي احكام العدد وتمييزه في باب الاعداد قال
الفاضل العصام بعض احكام تمييزه يأتي في بحث الكنايات
وبعضها في بحث اسماء العدد وقصر الحوالة على بحث العدد
من قلة والعدد والشارح النحرير لم يصغ اليه وقصرها عليه
كالجامي لان تمييز الكنايات محمول في هذه الاحكام على تمييزه
فيتوقف معرفتها على بحثه فالقصر ليس من قلة العدد قوله غير
العدد لانه احيل الى بابه قوله ما تشابه اى لفظ تشارك اجزاؤه
اى مدلوله في اسم الكل ان له اجزاء فلا يرد ان الابوة جنس

جنس وليست لها فضلا عن التشابه قال الفاضل العصام فالاولى
الاقتصار على الوقوع مجردا عن التاء اى تاء الوحدة على القليل والكثير
اقول نعم الا انه يصدق حينئذ على التمرة وليست بجنس كما صرح في شرحه
مفوضا على الرضي قوله بخلاف نحو رجل وفرس فانهما لا يقعان على الكثير
مع انتفاء تشابه الاجزاء قوله وان لم يقصد الجنسية بان كان جنسا
لكن لم يقصد جنسيته بل قصد به النوعية او العددية او لم يكن
جنسا فضلا عن قصدها وهذا الشق غير مقيد بقصد النوعية
او العددية كما يوهمه عبارة الشارح قوله فيطابق لما قصد يعني
ان كان جنسا وقصد به النوعية او العددية فيثنى ان اريد به
المثنى ويجمع ان الجمع كعندي رطل تمرتين او تمورا وان لم يكن جنسا
فيطابق مطلقا ان مفردا فمفرد وان مثنى فمثنى وان جمعا فجمع نحو
لك مثله رجلا او رجلين او رجالا قوله وجمل الجمع شاملا مع انه
اذا قوبل بالافراد يراد به صيغة الجمع وتقييده بنحو ان قصد بلا قرينة
ظاهرة والا يلزم كونه جمعا وان قصد الافراد والتثنية قوله ويمكن
ان يرجع الى فيه ان التعرض له بعد ما احال العدد على بابه غير معقول
على ان كلامه فيما سيأتي يشعر عدم جواز الاضافة في العقود وبين الشارح
هنالك وجهه اللهم الا ان يقال انه جعل النادر كالمعدوم ثمة واعتبر
هنا نظرا الى وجوده في الجملة لكن لا يخفى هذا عن بعد ولذا قال ويمكن
وادخل العقود في الاظهر تحت عدم جواز الاضافة قوله فانه يجوز
اضافته على قلة وجهه في الجامي قوله لا ينصب التمييز فضلا عن الاضافة
اليه قوله وعن غيره وهو كل فرع حصل بالتفريع اسم خاص يليه

اصله بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه واما ما لا يحصل
له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز كقطعة ذهب
فلا يدخل مثله في التعريف لما مر ان وصف المنصوبية من **قوله** لقصوره
في الابهام المقتضي للتمييز عن المقدار الذي هو الاصل في المبهمات
فلا حاجة الى النصب الذي هو للتنصيص على التمييزية **قوله** لان الابهام
علة للتفسير ولما كان ازالته عنها ملتزمة للازالة عنه وكان
ما فسر به الشارح ظاهر ان التقسيم لم يصرح به المصنف بل اقتصر
على ما ذكره تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم الاول انما هي
بمجرد النسبة وصرح به في الايضاح للايضاح **قوله** وان منه اى مما في شبهها
ولذا لم يذكر المضاف فيما سبق **قوله** ومحمولا عليها كنفسا فانه
يصح ان يقال طاب شيء زيد هو نفسه **قوله** بل يكفي اشتماله على المحمول
كابا اذا اريد به ابوة لغيره فانه لا يصح ان يقال طيب شيء زيد
هو ابوه بل يقال هو ابوة وهي مما يشتمل الاب فظهر اى من عدم
وجوب كونه محمولا عليها وكفاية اشتماله عليه عموم قولهم الى آخره
لظهور ان الابوة المشتمل عليها الاب فيه لعدم صحة اضافته
الى زيد مثلا **قوله** في نحو طيبه ابا مما صلح لما انتصب عنه وكان له مؤنة
مبدلا عنها لعدم صحة الاضافة بلا تأويل **قوله** في القسمين ما
يزيل الابهام عن المذكورة وما يزيله عن المقدرة فالتقدير
في المثال طيب شيء بالتنوين زيدا ابا وفي طاب زيد ابا طاب شيء بالتنوين
زيدا ابا على بدلية المنتصب عنه وجوز الرضي كونه عطف بيان
قوله وان يحمل الفاعل الذي عدل عن التمييزية عند التقدير

التقدير في مثله اى طيبه ابا كذلك اى كالذات المقدرة في جعله مبدلا منه
وجعل المنتصب عنه بدلا منه والا لم يصح فاعليته فلا يصح عموم
قولهم المذكور لعدم كفاية اشتماله على المحمول عنده وهذا مع كونه
تكلفا لان ازالة المبدل منه واقامة البدل مقامه ليس لها في كلامهم
نظير واما حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ففي كلامهم نظير
بل شايع كثير يرد به الابهام الذي هو الغرض من التمييز ازالته
فيستغنى عنه اذ لا ابهام في الشيء الذي هو زيد كما يقتضيه كونه
بدلا منه بدل الكل او عطف بيان **قوله** فاجتراء بعضهم وهو الفاضل
الهندي على جوازهما فيه ايضا اى جواز كون نفسا في طاب زيد نفسا
لما انتصب عنه فالمعنى طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس وكونها
لمتعلقه فالمعنى طاب زيد من حيث ان له نفسا منها تعلقت به كذا
فسره المحتري يعني ان الاول باعتبار كونها عن المنتصب عنه بحسب الذات
وصحيح الحمل عليه والثاني باعتبار انها مغايرة له ومتعلقة به بحسب
المفهوم وصحيح الاضافة وهذا اى جوازهما بالاعتبارين يعني جواز
الثاني كالاول اذ لا نزاع في جوازه بعيدا جدا لاحتياجه الى ان جعل
ما هو متحد بالذات مع المنتصب عنه متعلقا له بمجرد المغايرة في المفهوم
وصحة الاضافة اليه وبعضهم زاد في الصلاح عدم جواز الاضافة
بلا تأويل بما اشتمل عليه وبعضهم اجاب بان المراد بالصلاح
الحمل بما يكون على وجه الافادة ولا افادة في زيد نفس او نفسه **قوله**
نعم يرد هذا الاشكال على من جعل الذات المقدرة مبدلا عنها وما
انتصب عنه بدلا عنها لان ما فيه الابهام حينئذ يكون واحدا لا اثنين

على ما هو مقتضى بدل الكل ويمكن ان يمنع عمن جعلها مضافة
على تقدير تسليم وروده فتنبه قوله مستندا بمثل الخ فان بسرا
زال الابهام عن ذات هند هذا حيث بين ان المشار اليه تمام من شانه
ان يكون بسرا وهو التمر النخل فكانه تمييز هذا التمر النخلي وعن صفته
من حيث انه مفضل عليه قوله كل منهما اى مما يصلح صلح وما لم يصلح
ولو اكتفى بذكر الاول وهو قوله فيفرد لو قصد الجنسية والا فيطابق
ما قصد في الاول اى في ابتداء المبحث يعني قبل قوله فالا ثلثة مفرد
الخ او في الآخر بالكسر اى في انتهاء المبحث يعني في هذا المحل فيعود ضمير
يفرد على التقدير الى التمييز مطلقا لكان اخصر واظهر لان حكم كل
منهما يكون حينئذ مبنيا صريحا لا بعنايته احدهما على الآخر كما في عبارة
المصنف قوله ولا يتقدم التمييز مطلقا على عامله مطلقا اسما
تاما او فعلا او شبهه لضعف الجامد كما في القسم الاول وكونه فاعلا
في المعنى حقيقة او مجازا او حكما كما في القسم الثاني قوله اذ المسؤول
بشيء الخ لكن يرد انه يلزم حينئذ تقديم البيان على الابهام وذا ينافي
الغرض من التمييز من الابهام ثم التفسير قوله اى ما يطلق عليه
لفظ في الحاشية يريد انه من عموم المجاز اذ لا يجوز الجمع بين معنيي
المشترك عند المحققين واما من جوزه مجازا في المنقطع منهم
المصنف فلا يحتاج الى التجوز انتهى وكذا عند من يجعله مجازا في
المنقطع اذ لا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز ايضا عندهم واما
من جوزه ومنهم المصنف ايضا فلا يحتاج الى التجوز وعلى كلا
المذهبين لا يطلق حتى يمكن تحديده قبل التقسيم ولذا قسم اولا وعرف كل قسم

قسم في حينه وقيل مشترك معنوي يمكن تحديده بحسب اللفظ
بحد شامل للقسمين وهو ما ذكر بعد الا واخواتها لا بحسب
المعنى لان ما يعتبر في ماهية احدهما مضاد لما يعتبر في ماهية
الآخر وكلام المصنف يحتمل لكن الشارح اختار الاول لما سيجيء
في بحث الاضافة ولان التعريف المذكور منقوض بما بعد الصفة
والتقييد بغير الصفة ليس بمفيد لان الفرق بين اداة الاستثناء
والصفة لا يستفاد الا من تعريف القسمين والصفة فلا يمكن التحديد
بحد صحيح ولو بحسب اللفظ فما ذكره الفاضل العصام من الدفع بان
عطف اخواتها على الا يغني عن هذا التقييد اذ ليست لا الا بالصفة
مع كونه غير مفيد لا يساعده قول المصنف والا صفة فافهم
اى صادق عليه اى المستثنى مفهوم اى متصل اذ المراد بالموضوع
ما صدق عليه وبالمحمول المفهوم قوله اسم ما اى شيء علم دخوله
او شيء علم دخول مدلوله قوله لا المراد اى لا باعتباره والحكم ايضا
قوله وخرج اى وظهر خروجه عن المستثنى منه باعتبار العكس
اى باعتبار المراد والحكم ايضا لا المعلوم او اظهر عدم دخوله
اللازم للخروج في الحكم والمراد ايضا يرشدك الى ذلك قوله كلاهما
بباب الاتفاق الظهر ليظهر ان ما ظهر يحصل بباب الظهور
عدم الدخول في نفسه وكذا الخروج كما اشرنا قوله يخرج المنفصل
والصفة اما خروج المنفصل الاول من الاول والصفة فبقوله
علم دخول واما الثاني منه فبقوله خروج على كلا معنييه مع
تعلق بباب الاب ولم يتعرض له هنا لانه تمامه من قوله وكلاهما

بباب الا وانما لم يؤخره عنه لئلا يجتمع التعريفان **قوله** بنوع الا
في الحاشية وهو غير وخلا وعدا وما خلا وما عدا وليس
ولا يكون وحاشا وسوى وسوى وسواء والا انتهى وبيد ولما بيد
لم يذكرهما المصنف وتبعه الشارح لندورهما ولم يذكر لا سيما
مع انه مما ذكره المصنف الخ سنذكره فيه **قوله** فلا تناقض متوهما
من خروجا في القوم الا زيدا بان المجيء مثلا حكم على زيد في ضمن
القوم ثم نفي عنه صريحا بما عرفت من معنى الدخول والخروج
قوله كمتصل في ان المراد به صادق عليه مفهومه وصدق المتضادين
هما هنا متصل ومنفصل على واحد نوعي هو هنا المستثنى **قوله** انما
المستحيل صدقهما على الواحد المشخص فلا يقال زيد عالم وجاهل
ونفقير وغني **قوله** اي عدم دخول مدلوله وهذا التوجيه يجري
فيما سبق ايضا كما اشرنا بخلاف ما سبق ايضا فانه لا يجري
هنا لعدم مساعدة ما بعده فافهم **قوله** كلاهما اي عدم
الدخول في المراد وعدمه في الحكم **قوله** تداخل القسمين اي المتصل
والمنفصل في ثاني الثاني **قوله** ولم يفسر بدخول مع انه المناسب
لما سبق في الحاشية كما فسره الشارح الاول انتهى **قوله** على طريق
الاستخدام بان يراد باحد ضميريه الاصطلاحي وبالآخر اللغوي
قوله فان كان باب الا بمعنى غير وان غيره فعلى معنا الاصطلاحي
لا قوله لتعذر علة لقوله فصفة **قوله** عدم اختصاص الصفة
بالا وعمومها لغيره وبتبعيته للجمع الخ وعمومها للمحلى الخ وكلاهما
لم يعلم دخول ما بعده ولا عدمه فيما قبله ولم يصب ابن الحاجب

في التخصيص فلا يعلم الدخول الخ في الحاشية الدخول في الاستغراق
والعهد اذا كان زيد من المعهودين وعدم الدخول في العهد اذا لم يكن
منهم انتهى **قوله** الا زيدا الصواب الا القوم فتأمل **قوله** مقدما متصلا
واقعا بعد الا لمجيء المنقطع والواقع بعد غيره بعده **قوله** او منقطعا
مطلقا واقعا بعد الا لمجيء الواقع بعد غيره بعده وقد يقع بعد
بيد مضافا الى ان المشددة بيد انه لم يذكر بعده **قوله** قيل
الرضي **قوله** وتعبير بعضهم الفاضل الجامي لئلا يرد الرد **قوله**
وبدل الغلط الى آخره سند لمنع الاول وفي قوله في كلام الفصحاء
اشارة الى رد آخر للقول الاول ولم يتعرض لسند منع الثاني
لظهور جواز كونه بدون ما عقلا كما اذا اراد ان يقول جاءني
حمار فسبق لسانه الى ما جاءني القوم فتدارك الا حمارا **قوله**
لنكتة لطيفة هي ايهام كون المقصود غلطا للمبالغة والتفنن
وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند بدر شمس
ولا يخفى ان هذا القسم من الغلط لا يمكن اعتباره فالمراد بعدم
وقوعه في كلام الفصحاء وبعدم صدوره بدون السهو
والغفلة ما هو غلط صحيح صريح فاندفع الرد المشار اليه
ومنع الاول فافهم فانه دقيق وبالقبول حقيق **قوله** وقيل في الحاشية
هند وغيره انتهى **قوله** فيفسد المعنى اذ المراد لكون الحمار
لم يجيء لكون الاستثناء من الموجب **قوله** فيلزم الغلط اي فيصح المعنى
ويلزم الغلط في العامل والمعمول معا والغلط في البدل انما هو
في المعمول فقط وكذا في المنفي فانه اما بتكرير العامل المنفي

فيفسد المعنى اذ المراد لكن الحمار جاء لكونه من المنفي واما بتكرير
الموجب فيفسد المعنى ويلزم الغلط فيهما معا وقد انه لا يكون بدل
الا في المحمول قوله ولا يخفى عليك الخ ولا يخفى عليك ان هذا لا
مدعى القائل من عدم جواز البدل في المنقطع بل تسليم له بناء
على انه لم ينقل من الثقات ان فيه غلطا لكن ذكره للتنبيه على ان
هذا كاف في اثبات المطلوب وما ذكره من الترديد والتفريع تطويل
بلا طائل او لدفع ما يتوهم من كلامه من جواز البدل لو لم يلزم
ما لزم من كونه فيهما معا بانه لا غلط اصلا اى لا صريحا ولا حكما
وههنا في المستثنى منه في المنقطع فلا يدل غلط ايضا فيه ثم ان
هذا يدفع ايضا ما يتوهم من كلام القائل الاول فتأمل
ولو سلم بناء على الجواز العقلي فما ذكره من الفساد ولزوم الغلط
فيهما معا انما يرد لو كان البدل مجرد الاول لا يلزم الفساد
وبتكرير الموجب في الموجب والمنفي في المنفي ولم يعكس لعدم المناسبة
بين الموجب والمنفي حتى يلزم الغلط المذكور قوله في اى حين
كونه مجردا عنها يلزم تغاير البدل والمبدل منه نفيا واثباتا
فالمبدل منه ان كان موجبا فالبدل منفي وان منفيا فهو موجب
والا فلا اذ البدل مجموع الا ومدخوله وهو موجب ان كان
المبدل منه موجبا ومنفي ان منفيا والاعراب لا لمجموع لكن
يظهر في الجزء الاخير لا سيما لا الاول لحرفيته قوله وقد يرتفع
جوازا متعرضة بين المعطوفين ما يجوز ان يكون فالامكان
خاص منقطعا اصطلاحا يعني بالقوة وان لا يكون اذ المنقطع

اذ المنقطع ما دام منقطعا لا يرفع واذا رفع لا يكون منقطعا
او اللغوى بطريق الاستخدام بان يراد بالضمير بالقوة
او اللغوى الصادق على هذا البدل ايضا وبالمرجع الاصطلاحي حتى
بالفعل ومررت الصواب ما مررت قوله من جهة التخصيص
بالرفع وعدم التعرض بالجر والابهام بان لم يبين انه فيما
قبله اسم يصح حذفه ولو قال وقد يبدل لو قبله اسم يصح حذفه
ولو قال وقد يبدل لكان اظهر واسلم قوله ايضا اى كما يعم ما لا يكون
خبرا ولا مفعولا به بل شبيها به ويلزم اضمار اسمها ليكون اشبه
بالا في عدم الفصل بينها وبين المستثنى قوله فاعل المذكور اى
اسم فاعل العامل المذكور قبلهما مثلا يشير الى ان كون المرجع
فاعل المذكور وذكر الجائى في التفسير انما هو على طريق التمثيل
لا على ان المرجع هو فاعل المذكور لا غير ولا انه هو الجائى
بخصوصه بل يجوز ان يكون المرجع مفعولا به ومصدره وح
البعض المطلق من المستثنى منه فلا يرد انه لا تعيين له في مثل ضربت
القوم ليس زيدا كما زعم البعض وانما اختاره لرجحانه
والتكلف في غيره قوله ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى قوله
في النصب قوله وفاعلها اى الافعال الاربعة كاسمها اى الاولين
في لزوم الاضمار والمرجع والجملة حال ولم يظهر قد بل التزم
اضماره مع الاخيرين مع انهما ماضيان مثبتان اخرجهما المصنف
عن الاسطين عكس ما في الكافية لئلا يبعد عن قوله وقد
يجريهما ونظر ابن الحاجب الى افراد الاخيرين وتركيب

الاسطين واشار الى الخبر بما بقوله فى الاكثر فلم يلزم
البعد واخر عن هذا لئلا يقع بين المنصوب بما خلا وما عدا
ولذا قدمه ليس ولا يكون على الجميع قوله ويؤول المصدر بما
المصدرية بالفاعل فيكون حالا ايضا قوله تقدير زمان مضاف
الى المصدر فيكون ظرفا قوله اوواقعا بعد الا فى موجب اخره
مع ان ابن الحاجب قدمه على الجميع لئلا يقع الفصل بينه وبين
ما يقابله من المنفى وغيره وابن الحاجب نظر الى كونه على الاصل
من وجوه تقديم المستثنى منه على المستثنى والاتصال والوقوع
بعد الجملة التامة وانما وجب النصب فيه لان البدل لا يكون
الا فيما يجوز فيه المفرغ وهو لا يجوز فيه فى الاغلب فلا يكون
البدل فتامل قوله لان المستثنى فضلة قطعا لشبهه بالمفعول
بخلاف البدل فانه قد يكون فضلة كما اذا كان بدلا من الفضلة
كما رأيت فيها القوم احدا الا زيدا وقد لا كما اذا كان بدلا من
العمدة قوله عن لفظ المستثنى منه كما جاءنى من احد الا زيدا لان
من لا تزاد بعد الا فى الاثبات او محله القريب كما فى مثال المتن
فعلى محله القريب كما فى الاول او البعيد كما فى الثانى ولعدا اصحاب
فى ترك قول ابن الحاجب على اللفظ فافهم قوله ينصب على الاستثناء
وجوبا احدهما لا على التعيين والآخر قد ينصب عليه وجوبا
او جوازا ايضا اى كما ينصب احدهما وقد لا ينصب عليه اصلا
يظهر ذلك كله من التفصيل الآتى فتنبه قوله احد التوابع
من عطف النسق ويجب تقديم العاطفة فيه على الا كما جاءنى

كما جاءنى الا زيد الا عمرو والبدل باقسامه كما جاءنى الا زيد
الا اخوك وما قطع الا زيد الا يده وما هو سلب الا زيد الا
ثوبه وما جاءنى الا زيد الا حمار وعطف البيان كما جاءنى
الا ابو حفص الا عمر وكلام المصنف فيه الى آخر الكلام يناى
باعلى الصوت ان قوله ما لم يتكرر قيد لكل مما سبق من وجوب
النصب واولوية البدل والاعراب باعرابه لا للاخير فقط
لا سيما قوله فى آخر الكلام فظهر وجوب لنصب واحد الخ
ومن غفل عن هذا وقصر على الاخير فقد قصر فما له ما قال
وماذا بعد الحق الا الضلال فلا تغفل قوله منفى تخريج قوله
مثبت مدخل قوله فيلزم بالاقرار خمسة الخ ايضا اى كما سبق
فى التخريج مما سبق لانك ادخلت التسعة من العشرة المنفية
واثبتها واخرجت منها ثمانية ونفيتها فبقى واحد وادخلت
معه سبعة وضممتها فصارت ثمانية واخرجت منها ستة فبقى
اثنان وادخلت معهما خمسة فصارت سبعة واخرجت منها
اربعة فبقى ثلثة وادخلت معها ثلثة فصارت ستة واخرجت
منها اثنين فبقى اربعة وادخلت معها واحدا فصارت خمسة
قوله ووجه الخ ذكر السيد السند جوابا لاعتراض الرضى
عليهم بان فى الفرق نظرا لان البدل ايضا استثناء ولا ادرى
وجه صحة كلامهم ووجه الفاضل العصام بان النحاة فى جواب
من قال لى عليك عشرة الا تسعة ما لك على الا عشرة الا تسعة
بالنصب والرفع مرجوح وانما يترجح لو لم يكن جوابا فافهم لفظا

من النصب كونه ردا للكلام لوجود المطابقة ح فيكون رفعا
لما ادعاه وهو واحد منها فالكلام لنفيه لا لاثبات التسعة
ومن الرفع عدم لعدم المطابقة فالكلام استيناف لاثباتها
لا لنفيه ولا يخفى ان وجه التزييف وجيه تزييف فلا يمكن الخ
لما عرفت من وجوب النصب وعدم جواز البدل فى الموجب
قوله وحكمهما اى نوعى الثانى فى المعنى والاعراب حكم نوعى الاول
اى العدد موجبهما اى نوعى الثانى كموجبهما اى نوعى الاول
فى كون كل وتر منفيا منصوبا وكل شفع مثبتا جائزا فيه الوجهان
وفى ادخاله فيه وضم البعض الى الآخر وغيره كغيره اى غير
موجبهما كغير موجبهما فى كون كل وتر مثبتا جائزا فيه الوجهان
وكل شفع منفيا منصوبا وفى الاسقاط وعدم الادخال
كما بينه فى المثال ويجوز الوجهان فى الاخير ولم يظهر لى الى
الآن وجه ولم اجده فيما عندى من الكتب لا صريحا ولا اشارة
بل الظاهر وجوب النصب فيه لكونه مستثنى من الموجب كما لا
قوله فالجميع منصوب وقد اشار فيما سبق الى ان وجوب
نصب احد المكررات لا ينافى وجوب الآخر قوله فى احد المستثنيات
ولا المستثنى منه اولا جواز الوجهين والباقى واجب النصب بعد
الابدال قوله شغل العامل بواحد منها اى واحد كان اى عمل فيه
الرفع او النصب على المفعولية ونصب ما سواه على الاستثناء
نحو ما جاءنى الا زيدا الخ وما ضربت الا زيدا آه قوله الا النصب
على الاستثناء قوله الا الجر بالنصب على المفعولية قوله لا يفرغ الا غائبا

غالبا قوله فظهر من التفصيل السابق وجوب نصب واحد اى واحد
كان مع نصب الآخر جوازا او وجوبا او بدونه قوله نحو يحرك الفك
الخ اى كل حيوان فى الجميع نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الخ ولقد احسن
الشارح حيث جعل المثال مما نحن فيه بخلاف ما فيه والتوجيه
بانه يمكن ان يجعل كل حيوان منصوبا على ان يكون ظرفا للقول
بتقدير مضاف اى نحو قولك وقت بيان كل حيوان لانه مقوله
والمقول يحرك فكه وفائدة الظرف بيان المحذوف ليس بوجيه
لانه مع كونه تكلفا بل تعسفا يكون يبقى الضمير حينئذ فى فكه
بلا مرجع فتدبر قوله لانه علة للجر بهما قوله بمعنى مكان قصر
لا مسافة لما قال الرضى سوى فى الاصل صفة ظرف مكان
قال الله تع مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم
الوصف مقامه مجردا عن معنى الوصفية فصار بمعنى مكانا انتهى
وقال الدمامينى وبالمد يكون كذلك نحو هذا مكان سواء
ثم استعير اى مكانا استعمالا مجازا مرسلا لمعنى البدل كما
استعير له المكان كما يقال انت لى مكان زيد اى بدله لان البدل
ساد مسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعير للاستثناء كما
استعير له البدل مجردا عن البدلية لان جاءنى القوم بدل زيد
يفيد ان زيدا لم يجئ فصارا بمعنى الا كغير الا انه التزم اضافتهما
الى المعرفة فلا يقال جاءنى القوم سوى رجل فظهر ان نصبهما
بناء على ظرفيتهما فى الاصل لا فى الحال قوله لانه علة للجر به قوله اى نزه
الله الخ فحاشا بمعنى براءة والضمير لله والصلة محذوفة وا

واستبعده الفاضل العصام ثم جعله بمعنى جانب والضمير
الى اسم فاعل العامل السابق او الى مصدره اى جانب الضارب
او الضرب فتأمل فيه قوله لاضافة سى اليه اصله سيو وقال ابن جني
سوى اليه اى المستثنى وما حرف زائدة بين المضافين وهى جائزة
على قلة مثل قولهم غضبت من غير ما جرم على ما سيجيئ قوله
بدل بدل كل قوله بمعنى المثل فلا يتعرف بالاضافة الى المعرفة ولا
لنفي الجنس وقد يحذف وقد يخفف سى معها وبدونها وقد يقتصر
على لا سيما فيقال ما الزائدة عوض عن المضاف اليه كما قوله
لا سيما اى لا مثله موجود في مجيئي قوله اى هو اى زيد اخصر لان
آه فيه اشارة الى نكتة الاعتراض وهى ترجيح زيد في المجيئ
منه والى ان عنده من المستثنى باعتبارها والا في التحقيق ليس منه
ولذا لم يذكره ابن الحاجب قوله على انه خبر محذوف هو هو
وحذف صدر الصلة والصفة قليل قوله على ان ما تامة [illegible]
نكرة اى شئ عند ابي علي ومعرفة اى الشئ عند سيبويه على ما ذكره
في الموصول اقتداء بالشارحين وقال الفاضل العصام
فيه ان ما قالوا به سهو والحق ما قال الرضي انها نكرة
مطلقا عند غير سيبويه ونكرة تارة ومعرفة اخرى عنده
قوله واعني مقدر فلا يجب كون ما بعده نكرة بل يكون معرفة
ومنعه الاندلسي ووجه الفاضل العصام بانه قد جعله تمييزا عن ما
المبهمة لا مفعولا لاعني قوله وبهذه العبارة لخلوها عن ايهام
التعرض للافراد واحتياج ارتكاب الاستخدام في هو وارتكاب

الاستخدام في هو وارتكاب الحذف لدفع ايهام كون الخبر
خبرا لكان واخواتها معا ولا نفهم كون خبر بهذا النوع من باب المنصوبات
منها صريحا لانه عدم اولوية البعض من الآخر ولا خصوصيتها من
من عبارة الكافية لكونها بخلافها ولو ذكر ذلك في خبر باب
ان واحاله الى ما هنالك لكان احسن قوله اسندتا ما فلا يرد
نحو حسن في كان رجل حسن قائما قوله لوجوده اى مطلق المسند الى
اسم الباب دفع لما يرد ان المسند اليه اسم على ما قررت كلي غير موجود
في الخارج فكيف يكون خبر الباب المعرفة به من المنصوبات المستهل
والاستهلال يقتضي سبق الوجود توضيحه انه وان لم يوجد فيه
ذاتا وحقيقة الا انه موجود في ضمن الجزئيات المقيدات ولو
ذكره ايضا في خبر باب ان لكان اولى وهكذا ينبغي ان يفهم
هذا المقام ولا يلتفت الى ما سبق الى بعض الاوهام ولا فائدة
في ايراده الا حيرة الطالب في فهم المرام كما لا يخفى على من نظر فيه
من ذوي الافهام قوله ههنا اى في خبر باب كان قوله بخلاف
خبر المبتداء فان وجود الاعراب اللفظي في واحد المعمولين
ليس بقرينة فيه قوله في الجواز اى جواز التقديم معرفة عند القرينة
بين الجزئيين اى خبر الباب وخبر المبتداء وابن الحاجب لما تعرض
في بيان وجوب تقديم المبتداء عن الاستثناء وهو الا بقرينة
بعد قوله او مما ثلته قوله والوجه الخ قيل نعم الا ان الكلام في بيان
احكام الخبر بالنسبة الى عامله لا بيان احكامه كان فهذا طول الكلام
اقول نعم الا انه لما فهم من قوله خبر باب كان كونه من عامله

ويحذف كان الذي هو عامله فلا حاجة الى التطويل على انه فيه
ابهاما بلا قرينة والتوجيه الذي ذكره المولى الجامي لا يلائم
كلام المصنف قوله لا امتناع حذف غيرها لانها الاصل لكثرتها
واشتهارها لا يتبادر الذهن الا اليها قوله كان خبرا منجرا
اي مثل جزاء فيه في كونه بعد ان او لو معلوم الاسم ثم اشار
بقوله وفيه وجوه الى ان حذفها في الشرطية لا يخص الشرطية
بل يجوز في الجزاء ايضا قوله اي مثل هذا الكلام اشارة الى ان
الضمير راجع اما الى الكاف الذي بمعنى المثل بطريق الاستخدام
لان المراد ههنا غير المراد بذلك المثل كما يفهم من تفسيرنا آنفا
ومن تفسير الشارح هنا ولذا صرح ابن الحاجب بالمثل
هنا او الى المثال بتقدير المضاف في يجيء اسم بعد ان ولو
ثم فاء ثم اسم قال الفاضل العصام لا بد فيه ان يقال
يصح فيه تقدير ظرف كفيه او معه لئلا ينتقض بمثل
ان سير كما تسير ان راكبا فراكب فانه يتعين فيه نصب
الاول مع نصب الثاني او رفعه قوله لقلة الحذف لان في الاول
حذف كان مع اسمه الذي هو لجزئه لا سيما اذا كان متعدد
وفي الثاني حذف المبتدأ الذي هو المزيد هو اقل واشبه من
حذف كان وقوة المعنى وعذوبته لكونه على وفق مراد المتكلم من انه
ان كان نفس العمل خيرا فجزاؤه خير الضعف على الاول وهما كثرة
الحذف وضعف المعنى ومرادنه اما الاول فلان في الحذف
حذف كان مع خبره الذي هو في صورة الفضلة وهو كثير قد يستعمل لا
سيما اذا كان جارا او مجرورا وفي الثاني حذف كان مع اسمه وان
اكثر من حذف المبتداء واما الثاني فلكونه على خلاف المراد لان
المراد ليس انه ان كان العمل وفيه خير فكان جزاؤه خيرا او جزء
ما فيه خيرا فظهر من هذا عدم اندفاع هذا الضعف بارجاع
ضمير جزائه الى المظروف فكما توهم الفاضل العصام قوله ونصبهما
اي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما اي ان كان في عمله
خير فجزاؤه خير يعني من الاولين اي يؤخذ الشرط من الاول
والجزاء من الثاني في الاول والشرط من الثاني والجزاء من الاول في
الثاني وهذان متوسطان لوجود احدى علتي الاول وضد
الاخرى في كل منهما لكن الاول راجح قال الفاضل العصام
عليك ترجيح جانب المعنى على اللفظ في كل مقام فتفطن وجرهما
بتقدير حرف الجر كما اذا رجع ضمير كان المقدر الى مصدر مقدر بحرف
الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف بجرهما اي ان كان
قتل بسيف فكان قتله ايضا بسيف ومنه ما حكي عن يوسف
مررت برجل ان لا صالح فطالح اي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور
بطالح ليس بقياس بل سماعي والقياسي النصب بعد الحذف
فحصر الوجوه على الاربعة قصر على القياسي ولعل المصنف اراد
الشمول ولذا لم يقتصر عليها قوله تفسير للمفتوحة ردا على الكوفيين
حيث جعلوها كلمة شرط قوله اسم باب ان ترتيب المنصوبات
بالحروف مذكور في شرحنا للاظهار نتائج الافكار فلا يرد فيحتاج
الى الدفع قوله بخلاف عبارة الكافية فانه يرد عليها فيحتاج في الدفع

الى ما ارتكبه الفاضل العصام الجامي قوله ولا يحذف اسم باب
ان لان تقديم منصوبه للتنبيه ان لا عملا فرعيا فلو حذف
ووليها المرفوع لكان في صورة العمل الاصلي ولانه قد تغير مرة
بالنصب فلا يتغير اخرى بالحذف بخلاف ضمير الشان ذكره بعض
الكمل فتدبر قوله الا للضرورة كقوله ولو كنت ضبيا عرفت قرابتي
ولكن زنجي غليظ المشافر اي ولكنك ولا يجوز ان يقدر ضمير
الشان لانه لا يفسر الا بجملة قوله فانه يجوز حذفه كثيرا في الشعر
كقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وذلك
لان ادات الشرط لا يعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة لئلا يبطل
صدارته وقليلا في غيره اذا لم يله فعل صريح كقولهم ان بك زيد
ماخوذ وان في الدار يجلس اخوك اي انه وجه الاشتراط كراهة
دخول الاحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح فلا يقال ان قام
زيد انه وانما جاز حذفه لانه مع كونه في صورة الفضلة يوجد
في الكلام ما يدل عليه ويقتضيه بخلاف المبتدأ فانه لا يوجد فيه
ما يوجد في ذلك كما لا يخفى قوله المنصوب بلا في الاصطلاح لنفي
صفة الجنس تذكر ما ذكر في خبرها غير التعبير حيث لم يعتبر بانه لا
كما غيرها بخبر باب كان واسم باب ان او كما غير بخبر لا او كما
غير عن سائر المنصوبات باسمها لفقد النصب لفظا او تقديرا
في اسم لا لانه مشروط بامور ثلثة بحيث لو انتفى احدها لبني او رفع
بخلاف ما سبق من خبر باب كان واسم باب ان فان نصبهما ليس مشروطا
بشيء بل جاز على الاطلاق او من خبر لا فان رفعه ايضا كذلك او من

او من سائر المنصوبات كلها فان بعضها منصوب كله كالمفعول
معه والحال وبعضها وان لم يكن كذلك الا ان الاكثر منصوب
وللاكثر حكم الكل كالمفعول به وفيه والتمييز وما ذكره الفاضل
العصام ان في كون المفعول به وفيه ولا كذلك نظر لان المجرور
بحرف الجر الواقع موقع الفاعل كثير جدا فمدفوع بان المراد
بالمفعول به الصريح وان المجرور بفي وباللام ليس بمفعول فيه وله
عند المصنف قوله عن المنصوب مطلقا فلا يرد فيحتاج ليخرج
الى بعد دخولها كما في الكافية قوله احوال مترادفة عن الضمير المجرور
او الاولى عنه والثاني عن المرفوع ويجوز كونه مضافا فاصفة نكرة
فافهم قوله على علامة نصبه تذكره ما ذكر في المنادى في على رفعه
وذلك ليكون البناء على حركة او حرف استحقها في الاصل وعلامة
امارة على عملها ولا يظن انه معزول عنه لانه لضعفه قد ينعزل
ولم يعمل المنادى المفرد المعرفة كذلك لما مر لان عامله لقوته
وعدم انعزاله لا يحتاج اليها قوله لك لهما ولا مسلمات بكسر التاء
ليطرد البناء على نصب بلا تنوين لانه وان لم يكن للتمكن الا انه
لشبهه به غير حقيق بالبناء عند الجمهور وبه عند البعض زعما منه
ان تنوين المقابلة لا ينافي البناء ونقض بمثل يا مسلمات بلا تنوين
اتفاقا ووجه ما ذكرنا وبفتحها بدونه عند المازني تحفظا
حذرا عن مخالفة المبني بعد لا من المعرب بالحركة قبل دخولها
وفيه انه يفوت نحو التذكير قوله وان مفردا فائدة زائدة على الكافية
اذ بها تشير ان يراد بكل قيد انتفاء ما يقابله فقط كما اشار اليه

الشارح بخلافها فانه لا يتيسر فيها ان يراد بمفصولا انتفاء
الاتصال فقط وبمعرفة انتفاء النكارة فقط قوله رفع اى
مطلق المسند اليه بعد لا وكرر وجوبا مع لا بطريق العطف
بالواو ليطابق السؤال فيهما فانه جواب لمن قال ازيد في الدار
ام عمرو او ارجل فيها ام امرأة مثلا ولما كان المتبادر من التكرير
الشخصي كلا زيد وزيد مع انه مما لا يصح العطف فيه قال
المراد بالتكرير النوعي لا الشخصي فيصح العطف والقرينة
على هذه الارادة اشتهارا مثلته ولهذا لم يوردها التحرير
ايضا في قوله وفي مثل لا حول ولا قوة ايماء الى هذه الارادة
من حيث ان مقابلته اياه انما هو بانتفاء التعريف والاضافة
والفصل كما اشار اليه الشارح قال الفاضل العصام
فالواضح وعطف لا مع منفي آخر بالواو فتدبر قوله اربعة
في المفصول نحو لا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة
ولا في الدار غلام رجل ولا امرءاة واثنان في المعرفة نحو لا زيد
في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو قوله مما تقدم
في آخر بحث التنازع من ان الجواب خارج عن المقصود الذي
هو ضبط المسائل قوله فيما اي في كلام عطف اي وقع فيه العطف
بين الشيئين مع تكرير لا ولو لم يكرر لم يصح فتح الثاني كما يجيء
وحكى الاخفش انه من العرب من يفتح بتقدير لا حال كونهما
نكرتين مفردين متصلين اذ تقدم حكم ما اذا كانا معرفتين
او الاول معرفة ولو كان الثاني معرفة وجب رفعه كما يجيء في الشرح

الشرح ولو مضافين او الاول مضافا مع الاتصال فحكمهما
النصب ولو الثاني مضافا لا يجوز فتحه ومع انتفاء الاتصال
من حكمهما قوله على الاصل المذكور من بناء مفرد يليها نكرة على نصب
عطف مفرد على مفرد فالمذكور خبر لهما مرفوعا بلا الاولى والثانية
معا عند غير سيبويه لانهما لكونهما متماثلين يجوزان يعملا
في واحد عملا واحدا اتفاقا فيجوز ان يكون متعلق ذلك الجنس
منفيا على ما هو رأي الرضي كما في ان زيدا وان عمرا قائمان ومفردا
على ما هو رأي الفاضل العصام لانه في قوة لا شيء من الامرين
فلا كاسمه واحدا في المال وعنده اما فان لا المبني اسمها على لا نصب
يعمل في الخبر على ان بل هما مرفوعان بالابتداء فالكلام جملة
واحدة كزيد وعمرو قائمان قوله نصب الثاني عطفا على لفظ الاول
وهو فتحه عطفا على احدهما فلا يرد عليه ما اورده الفاضل العصام
على الكافية من انه لا يجوز لان حال الاول غير مبين حتى يجب عطف
على فتح الثاني المفهوم منه فلا يجوز عند سيبويه عطف مفرد
على مفرد لامتناع تأثير العاملين المختلفين في حالة في معمول
وهو الخبر هنا قياسا على امتناع حصول اثر من المؤثرين ويجوز
عند غيره فان العامل فيه لا وحدها عندهم قوله ورفعا اي الثاني
عطفا على محله كنصب الثاني عطفا فيجوز عند سيبويه عطفه
عطف مفرد لكون العامل الابتداء وحده عنده لا عند غيره لان
في الاول وفي الثاني الابتداء عندهم ولا زائدة فيهما لتأكيد نفي
الاول كما جاء في زيد ولا عمرو ويجوز ان يعمل لنفي الجنس ملغاة

عن العمل لوجود شرط الالغاء كما يجيء ورفعهما بالابتداء فلا
الثانية زائدة او ملغاة كما سبق ويجوز في عطف مفرد وجملة
عند الكل قوله ورفع الاول الخ لم يقل مع ضعف كما قال ابن الحاجب
لانه مردود بان الضعيف عمل لا لاستعمالها وليس هنا ما يفيد
عملها قوله للتكرير وذلك لان المقصود قرينة كونها لنفي الجنس
وعملها او بناء اسمها كاف في بدون لا هذه واذا الغيت يكون تكريرها
قرينة عليه في النكرات وخبر الضالما فارتها نفي الجنس في المعارف
قوله عملها بناء واعرابا قوله بخلاف الخ لقوتها في العمل بخلافها
والهمزة ليست بعاملة فضلا عن قوتها فليس لها معارضة عملها
جهة اصلا لكن القياس ان تغيره اذا افادت التمني او العرض
لان عملها للنفي ولا نفي في المعنى ولذا انكر الاندلسي عملها مع
العرض وجعلها من حروف الافعال وما بعدها معمولا لمقدر
وجعلها مع التمني مستغنيا عن الخبر ولذلك تصدى الى ذلك
البيان والا لم يعهد تغيير الاستفهام على عامل دخل هو عليه
حتى يحتاج الى دفع توهم تغييرها عملها قوله حقيقة اشارة
الى انها تفيد التمني والعرض مجازا فظهر ان عملا معها مع عدم
النفي فيها في المعنى نظرا الى ما تفيده حقيقة وهو الاستفهام الذي
تفرعا عليه قوله ونعت المبني لا المعرب فيخرج لا غلام رجل صالحا
اي المبني بلا فاللام للعهد اشار اليه بقوله من اسم لا فلا ينتقض
بلا ماء ماء باردا على ان يكون باردا صفة للتاكيد لا اسم لا
وسيجيء ان التاكيد يكون بنائه ولا بد لا يجاب المباحث في فلان ولا الكذب

الكذب فان نعته ليس بمبني قوله مفردا غير مضاف ولا مشبه به
فلا بد من التقييد بعدم كونه جملة كلا رجل قام ولا يمكن ان يقال
المراد بالمفرد ما يقابلهما اذ يدخل فيه ح المضاف وشبهه مع انه
لا بناء فيهما وجعلوا شبه المضاف والمضاف بالاضافة اللفظية
داخلين في المفرد في نعت المنادى وما بلا هنا وجه الفرق
خفي كذا ذكره الفاضل العصام ثم انه لا بد من ذكر الاول كما في
الكافية احترازا عن النعت الثاني عند حذف الاول بقرينة نحو
البر لا كر نقيا عندي اي لا كر منه نقيا اذ يصدق على نقيا انه
ولي كرا انه مما لا يبنى قوله حالا من ضمير بني قدما عليه لكونهما
سببي البناء للاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي الى النعت لكان
لا باشرته قوله لا رجل ظريف بالفتح او الرفع قوله احد الشروط
من بناء الاسم وافراد النعت واتصاله قوله لعدم الاتحاد لانه
لو انتفى الاول لكان النعت مفردا والمنعوت مضافا او شبهه
ولو انتفى الثاني لكان النعت مضافا او شبهه والمنعوت بالعكس
ولو انتفى الثالث لفصل وعلى كل تقدير لا يمكن اعتبار الاتحاد
قوله ويعطف المعطوف او يقع العطف كما في العطف قوله
اي بالنصب لا بالفتح فالمراد حمل اعرابه لحركة البنائية لا جعله
مبنيا مثله اذ البناء لا يتبع بناء آخر بل يكون بالاستقلال
قوله ولا يجوز البناء كما جاز فيما عطف مع تكرير لا لمكان
الفصل بالعاطف لان لضعفها لا تؤثر الا فيما يليها حكمه لو ما في
كالنعت المذكور قوله وبعدم التكرير اي تكرير لا لما علم حاله

اى العلم حال التكرير من الوجوه والمقصود بيان الوجهين
فقط وهما مختصان بما لا تكرير فيه والفاضل العصام عمم
فقال حق بحث مثل لا حول ان يذكر بعد بحث العطف لان بعض
وجوهه مبنى عليه والتكرير لم يعتد به وسلك مسلك الفاضل
الجامى لان البناء عليه ممنوع ولو سلم يرد على المصنف ان بيان
مبنى بعض الوجوه وعدم بيان مبنى بعضها تحكم نعم بين مبنى بنائه
كما اشار اليه بقوله على الاصل المذكور **قوله** والبواقى قال
الاندلسى لا نص لهم لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى
المضموم وقال الفاضل العصام لا وجه له بعد وضوح المخالفة
بين اسم لا والمنادى فى حكم التابع انتهى فانه لم يجز بناء النعت
وقد يبنى المعطوف فى المنادى بخلافهما واقول بل له وجه لان ما يقتضى
المخالفة فيهما منتف فيها فينبغى ان ينتفى المخالفة فيها ايضا اذ
الاصل عدمها كما لا يخفى وسمى **قوله** فبنى البدل وجوبا لاستقلاله
اذا كان مفردا منكرا ترك لانه هامه بما فى المعطوف وفهم الرضى من كلام
الاندلسى جواز بنائه حيث قال بعد نقله فى البدل يجوز البناء
ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لى وقال ابن مالك يرفع
وينصب ان نكرة ولا ينبغى وقال الرضى اقول الاندلسى اقرب
عند عدم الفصل لانه كالنعت بل هو فيه ارجح منه فيه لانه
لكونه مقصودا اصليا يغير مستقله ولعل ابن مالك
فرق بينهما بان النعت مركب مع المنعوت بخلاف البدل
فانه المبدل منه كالساقط فلا يبقى مركبا معه ولا مع لا لدخولها

لدخولها على البدل فى التقدير والتركيب امر لفظى لا تقديرى
وكذا التأكيد اللفظى فى وجوب البناء على الاصح واما على غيره
فيجوز الرفع والنصب ايضا والمعنوى لاختصاصه بالمعارف
لا يجرى فى اسم لا المبنى كذا فى الرضى ويجوز الرفع والنصب لا البناء
فى عطف البيان **قوله** وجازه على قلة على خلاف الاصل اذ الاصل لا اباله
او لا زيد له او لا رجل فان هذا الجواز مختص بالمعرفة وبالاب والاخ
من اسماء الستة اى كونه معربا بالالف مع ان القياس يقتضى
كونه مبنيا على نصبه لانه مفرد منكر ففيه مخالفة للقاعدة من وجهين
وليس المراد كونه مبنيا على الالف مع انه ليس مما ينصب به كما جوزه
الفاضل العصام لان قول المصنف وشاع البناء لا يلايمه
الا ان يراد بالبناء ما على ينصب به **قوله** وكذا لا غلامى له ولا مسلمى له
فان هذا الجواز مختص بالمثنى والجمع المذكر السالم ولا احتمال
قوله غلامى له ولو قال بدله لا مسلمى له لكان انيد واسلم فخلاف
الاصل فيه حذف النون بلا اضافة واما كونه معربا فخفى ولذا
قال وكذا **قوله** للتشبيه بالمضاف اى للتنزيل منزلته لا لجعله
مضارعا له بالمعنى المشهور والا لوجب التنوين وعدم حذف
النون يرشدك الى هذا بيان الوجه بقوله لمشاركته اى اسم لا
الاول بالرفع ويجوز النصب فى اصل المعنى اى معناه الذى كان
قبله قبل الاضافة وهو الاختصاص بما بعده بدون التعيين لا فى
معناه الذى حصل له بعدها وهو الاختصاص به معه اذ لا شركة
له فيه **قوله** وزيادة اللام رد على الكوفية حيث قالوا انها نافية

زيدت لتأكيد النفي والا فنفي النفي اثبات بعدها ان كان هذا
من المتن كما في بعض النسخ فالمصنف مقتف اثر الجمهور في عدم
ذكر زيادة ان بعد لا لانتهام عدم عملها عندها دلالة والتصريح
كما في الاظهار اولى والا فالاولى ان يجري كلام المصنف على اطلاقه
اطلاقه الظاهر كما هو الظاهر لضعف عملها لكونها بمشابهة
فعل غير منصرف مشابهة ضعيفة قوله على خبرهما بقرينة
السباق والسياق قوله حملا على محل الخبر لانه خبر المبتدأ في الاصل
او على انه خبر مبتدأ محذوف فيكون عطف جملة على مفرد
كما يشعر به قوله على خبرهما وصرح بجوازه في الاظهار فيكون
في حكم عطف المفرد على المفرد ويحتمل ان يكون عطف جملة على جملة
كما هو مذهب الشيخ عبد القاهر لعدم تجويزه اعتبار محل
خبرهما فلا يكون مما نحن فيه وزيف بما نيد شيئا الا شيء فانه
لا يمكن فيه تقدير المبتداء والفرق تحكم كما سيجيء فقول الفاضل
في الحاشية وقد نبه بقوله واذا عطف عليه بموجب ان المعطوف
بعد الموجب هو المفرد لا الجملة ليس كما ينبغي قوله لانتقاض النفي
بموجب لانه كالا في نقضه قوله ويجوز الرفع اي كالنصب والجر
بتقدير المبتدأ فيكون عطف الجملة على المفرد فقط لا بالحمل
على المحل لسلامة النفي عن الانتقاض من كل وجه قوله المجرورات
تذكير ما ذكر في المرفوعات موقوف بلا اعراب لعدم اعتبار العامل
او مبتدأ ما بعده بالاضافة او مبتدأ محذوف او خبره اي
محذوف قوله في الاصطلاح المشهور في الحاشية وما ذكر في الكافية

مطلب المجرورات

في الكافية اصطلاح غير مشهور انتهى وسيظهر وجهه قوله
لفظا في الحاشية لم نفسر بالاسم لاحتياجه الى التأويل في الجمل
المضاف اليها انتهى قوله والمتضمن وقد سبق الفرق بينه وبين
المقدر ويجيء قوله احترازا عن المفعول له وفيه ونحوهما في
الحاشية نحو قولهم واختار موسى قومه انتهى لعدم تأثيره
فيها في العمل قوله ان المجرورات كاختيها المرفوعات والمنصوبات
تشتمل الاصلي وهو ما لا اعراب له قبل الجر مدخول الحرف
الجار الاصلي الذي يفيد المعنى والاضافة المعنوية اي مدخولها
مضافا اليها وكذا اللفظية والملحق به اي الاصلي وهو ما له اعراب
قبل الجر نحو بحسبك درهم وما جاءني من احد ونحو انت ضارب
زيد وحسن الوجه في الحاشية العجب كل العجب من الشارح الاول
حيث قال ان الجر علامة كون الشيء مضافا اليه باضافة
لفظية او مجرورا بحرف جر لفظي تبعا فالمجرور بالحقيقة لا يكون
الا الاول انتهى الظاهر سقط من الشارح او الناسخ بعد
قوله مضافا اليه هذه العبارة باضافة معنوية بالاصالة
ولكون الشيء مضافا اليه فيندفع بعض التعجب انتهى قوله كل العجب
من الشارح الخ والتعجب منه من وجوه الاول ذكر كون الجر
علامة لكون الشيء مضافا اليه لفظية والسكوت عن كونه
علامة لكونه مضافا اليه باضافة معنوية بالاصالة
والثاني جعل المجرور بحرف جر لفظي تبعيا على الاطلاق

والثالث جعل المجرور باضافة لفظية حقيقيا وليس بحقيقي والرابع
حصر الحقيقي على المجرور باضافة لفظية قوله فيندفع بعض التعجب
وهو الاول والثالث ويبقى الثاني والرابع ولو قال ان الجر
علامة لكون الشيء مضافا اليه باضافة معنوية او بحرف جر
لفظي اصلي بالاصالة او باضافة لفظية او بحرف جر لفظي
زائد بالتبع فالمجرور بالحقيقة لا يكون الا الاولين لاندفع
كلا كما يظهر من الشرح ولذا لم يتعرض له النحرير فافهم قوله قسميهما
اي اخيرهما قوله قسميها اي المجرورات قوله وقد ترك المصنف
نصف كل قسم مدخول الاصلي والزائد وترك ابن الحاجب
نصف الثاني مدخول الزائد وذكر مدخولي الاصلي حيث قال
بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا فهو اقل تقصيرا من المصنف
وتكلف بعضهم بتقدير اللام آه قال بعض الكمل ولعل هذا
هو الحق فان شبه الفعل بالنسبة الى عمل الجر كالجامد حكما ان
الجر في مثل غلام زيد بمعنى الحرف مع الاتصال فكذا في نحو ضارب
زيد الان ولا فرق سوى انهم ادعوا تقدير التنوين في اللفظية
لتكون الصفة على اعتبار نكارتها كما لو عملت عملها الفعل
وتكون بتقدير الانفصال حتى يظهر وجه عدم تعرف المضاف
بها ولا يخفى انه لا حاجة الى ادعاء الانفصال التقديري في اضافة
والعمل الفعلي فان الصفة موضوعة لذات مبهمة فلا تتعرف بالا
الا مع العهد كما في مضاربع مصر وكريم البلد ولا تتخصص
فوق ما تخصص بالنسبة الى معمولها بدون الاضافة وانما

وانما تعتبر معرفة حال كونها بمعنى الماضي اذ المتحقق كالمعهود
ولصعوبة فهم هذا التحقيق على الاكثر الاذهان بنى القوم وجه
عدم التعرف في اللفظية على امر اعتباري حتى لزمهم نفي تقدير المعنى
الحرفي الذي هو خاصة الاتصال التام انتهى قوله فكذا في نحوه آه
في الحاشية اي الجرفية ايضا المعنى حرفي قصد بالاتصال واذا قدر
الحرف لا حاجة الى الحمل على المعنوية في حق اثر الاتصال اعني
الجر انتهى قوله فان شبه الفعل بالنسبة الى آخره ممنوع لان كلا
من المنسوب والمنسوب اليه اجنبي للآخر في الجامد فلا ينسب
احدهما الى الآخر الا بالحرف لفظا او تقديرا بخلافه فانه
ينسب الى معموله بدونه قبل الاضافة ولا تفيد الا هذه النسبة
كما اعترف به نفسه بقوله ولا يتخصص بها الى آخره بخلافها
في الجامد ولذا اذا اضيف شبه الفعل الى غير معموله يقدر
فيه الحرف بلا نزاع وتفيد ما افاده اضافة الجامد ولان
الحرف لو صرح بها فيه لم تكن جارا اصليا لكونها زائدة لا يخل
اصل المعنى بدونها فكيف يكون ما ناب منابها بمجرد ملاحظة
معناها جارا بخلاف الجامد فانه اذا صرح فيه بالحرف يكون
جارا اصليا ولعل الشارح النحرير لهذا جعله مغفولا عنه
قوله فان الصفة التي فيه انه يفهم منه انها اذا اضيفت
الى معمولها تتعرف بالعهد ولا قائل به بل المصرح في كلامهم
انها لا تفيد اصلا على ان الابهام وان توغل فيه ليس بمضر
للتعريف كما سيجيء بل مداره على العهد كما اذا عرف به نفسه

قوله كما في مضارع مصر وكريم البلد ليس لهما مساس لهذا المقام
اذ ليس فيهما مضاف الى المعمول والكلام فيه قوله وانما تعتبر معرفة
الخ فيه ان الصفة المضافة الى فاعلها لا تتعرف ولو معنا بل انما
تعتبر معرفة اذا كانت مضافة الى غير معمولها تأمل بالصدق
ليظهر لك الحق قوله لاستلزامه جواز نحو الخ لوجود التخفيف
حينئذ بحذف اللام مع انه غير جائز بالاتفاق قال بعض الكمل
في الحاشية هذا ليس بوارد لان التخفيف المعتبر ما يكون باسقاط
ما يكون ثابتا لولا الاضافة واللام ليست بثابتة بل يعتبر
معناها ولا يلزم صحة التصريح بها اقول مبناه الغفلة والتغافل
عما سيذكره النحرير ان هذا تطمس لا تقدير قوله فلا يتناولها
المشهور كتعريف المصنف وغيره كتعريف ابن الحاجب قوله
والثالث ان نوع المذكور واحد وهو المضاف اليه فكيف يصح
صيغة الجمع المحلى بلام الاستغراق صرح به في المرفوعات ويدل تصريح
كلامه في امعان الانظار ان ما بينه من معنى اضمحلالها انما
هو معناه في الجمع المحلى بلام الاستغراق قال في الاسعاف لانها اذا
دخلت على اسم لا يحتمل التعريف بمعنى العهد ولا يمتنع العموم حتى
تسقط اعتبار الجمعية اذا دخلت على الجمع انتهى وكذا في الاصول فافهم
قوله باللام الاستغراقية حيث لا عهد والتقوية بمسئلة اليمين
نحو والله لا اتزوج اتزوج النساء حيث يحنث بتزوج الواحدة
ليس كلامه من التقسيم والتقوية بمفيد ههنا اي فيما نحن فيه من
من تصحيح ايراد صيغة الجمع المحلى بلام الاستغراق والمذكور واحد

واحد اذ ليس معنى الاضمحلال جمعية الجمع المحلى بلام الاستغراق
وسقوط اعتبارها بطلان اعتبار التعدد وسقوط اصلا اي
بالكلية واستواؤه مع المفرد بل اعتباره فيه باق حتى لا يخص اي
ما دون الثلثة ولا يستعمل فيه بشهادة الاستقراء فضلا عن
ان يخص الى الواحد ويستعمل فيه حتى يجوز ان يقال جاء الرجال
اذا جاء واحد قوله وكونه بمعنى كل الافراد لاحاطة الافراد على سبيل
الافراد لا الاجتماع على الصحيح في التلويح الصحيح ان الحكم في الجمع
المعرف الغير المحصور انما هو على الاحاد دون المجموع بشهادة
الاستقراء والاستعمال انتهى فاذا عرفت معنى الاضمحلال ههنا
عرفت ان تفسير الجمع ههنا بالمفرد ليس بمفيد بل فاسد وكذا
التقوية بمسئلة اليمين اذ اللام فيها للجنس لا للاستغراق لان
اليمين للمنع وتزوج كل نساء الدنيا ليس بممكن حتى يمتنع الحالف
عنه به ولا عهد خارجيا فحمل الجمع على الجنس مجازا حتى صدق
على الواحد كالكثير فمعنى الاضمحلال فيها ليس معناه فيما نحن فيه
فلا تقوية فضلا عن الافادة قوله اكتفى بذكرها بلا تقسيمها
ولا يخفى ما فيه من التكلف لان صحة الحوالة في محل التقسيم بعدم
ذكر بعض الاقسام رأسا غير متعرض لكونه قسما ولا لمجيئه
فيما بعد ممنوعة ولو سلمت فلا تفيد للمبتدي الا انتظارا
مديدا وترقبا شديدا بل انما تفيد لمن عرف كونه قسما ومجيئه
فيما يأتي واما ما في الاظهار من الحوالة فصحيح وخال عن التكلف
كما لا يخفى على المتتبع قوله ولما انتفى القيد احدهما اي القيدين

نفط وهي كثرة الجر في اللفظية لوجود كثرة الاحكام فيها قوله
مع عدم صحة الحوالة لعدم مجيئها في غير هذا المحل قوله بان
اخرجا اللفظية عن تعريفهما فيه ان التعريف لا بد وان يكون
جامعا وبالاخراج ينتقض والارتكاب للاشعار المذكور تكلف
غير معهود ولكونه او حمل عليه لا صابا صرح به النحرير في تعريف
حرف الجر ثم لا يخفى ان هذا انما يرد على ما هو رأى النحرير لا على
ما هو المفهوم من كلام الشريف اذ عليه يجب الاخراج لكونها
مجازا على ما سبق وادخلا اياها في تقسيمها والمصنف
في بيان الشرط ايضا بان رجع ضمير شرطها ايضا بالاستخدام
الى ما يطلق عليه الاضافة اشار اليه الشارح بقوله اى
الاضافة مطلقا اى بالمجاز المقدر اولا قوله اما بطريق عموم
المجاز للمعنى المجازى والحقيقى بقرينة ذكر المشترك في مقابلة على ما
يفهم من كلام الشريف في الحاشية حيث قال وكذلك المضاف اليه
بالاضافة اللفظية نحو معمور الدار وحسن الوجه ليس بمضاف
اليه حقيقة انتهى او بطريق عموم المشترك باضافة المصدر
الى معموله وحذف فاعله بقرينة ذكره في مقابلة عكس الاول
اى عمومه لمعنى المشترك او المراد به ما يصح ان يطلق عليه عموم
المشترك ولكن في الجملة فلا ينافي كونه من عموم المجاز على رأيه وانما
لم يقل عموم المجاز ليحسن المقابلة بينه وبين ما يفهم من كلام
الشريف وبهذا يندفع توهم المخالفة بين قوله ههنا وبين
قوله في الحاشية السابقة في المستثنى قوله بالنظر الى افراد المذكور

المذكور وفيه ان الجمع بالنظر الى الافراد الغير المتناهية في مقام
التقسيم وضبط الاقسام بعيد عن اذهان ذوى الافهام وغير
ملائم لما سبق من الجمعين فانهما بالنظر الى الاقسام او الى التقدير
والحذف حوالة وقد عرفت حالها قوله فتأمل لعل وجهه ما ذكرنا
من الابحاث وتوجيه عموم المشترك قوله بمعنى انه لو كان الخ فلا يرد انه
لا يتصور كون عدم التنوين المفروض لاجل الاضافة نحو كم
رجل من المبنى وحواج بيت الله من غير المنصرف قوله يقوم
مقامه اى المحل الذى من شانه ان يقوم فيه لا المحل الذى قام
هو فيه بالفعل ثم زال وناب عنه احد التنوين لما مر من التحقيق
في المعرب قوله فذو اللام لا يضاف الا اذا كان مثنى او مجموعا او
المضاف اليه متصلا او ذا اللام او مضافا اليه كما سيجئ
قوله وينبغى ان يزيد او محمولا ليشمل نحو الضاربك والضارب
الرجل فان عدم التنوين فيهما ليس بها بل باللام السابقة
على ما جاز وهو نحو ضاربك اذ لا يلزم ح وجود الشئ بلا شرط
ولا مقتض لكونه محمولا على ما جاز مع انه اى المزيد لا يفيد في ذلك
الجائز المحمول عليه من نحو ضاربك على قوله جعل حذف تنوينه
لاتصال الضمير لا للاضافة نحو الحسن الوجه اذ يلزم فيهما
وجود الشئ بدونهما مع انهما ليسا محمولين على شئ مما جاز
الا ان يعلم بحيث ما يقوم مقامه غير التنوين وهو الضمير
في نحو الحسن الوجه فهو مظروف اليه فالمراد الغنية في مجرد حصول
التخفيف بحذفه بها فيفيد حيث لا يلزم ما لزم الا ان هذا

التعميم بعيد عن الفهم السليم ولذا قال الا ان يعمم قوله فالمانع
جواب لما قوله الا ان يعمم التنوين التمكن وغيره ويخصص الفرض
بالوقوعي ولا يعمم غيره من فرض المحال ولو كان ذلك الوقوعي
بالنوع فانه يوجد نوع التنوين في نوع المبني كيومئذ ويوجد
وحينئذ في نوع غير المنصرف كما في الضرورة والتناسب
وان لم يوجد في شخصيهما المضافين ولا يوجد في نوع ذي اللام
كشخصه مفروض التنوين فيه فرض المحال لا الفرضي الوقوعي
فلا نقض به لعدم الشرط وهو عدم التنوين ولو مقدرا بها وبهذا
بعيد جدا ولذا قال الاهم قوله والا وجه حذف بها لان ذكره لدفع
النقض بذي اللام وهو كما يندفع به يندفع بدونه فالاولى حذفه
للايجاز المطلوب لا سيما للمصنف قوله وهو هنا تحصل
فائدة وهي التعريف التخصيص في المعنوية والتخفيف في اللفظية
ولا فائدة في اضافة مثل الغلام لما يجيء فلا نقض به وان وجد
الشرط قوله ظاهر لان المحدث في الحقيقة هو الله تعالى قوله في اللفظ
اي لفظة المضاف او المضاف اليه فقط اي لا شيأ في المعنى
فالتقديم للتخصيص قوله اذ لا يتصور الخ حتى يقدر وفرض
المحال غير مراد قوله مع اتحاد الجزئين في كون المضاف صفة
والمضاف اليه ضميرا متصلا بخلاف الضارب زيد مع ضارب
زيد لانتفاء الاشتراك في حذف التنوين لغير الاضافة
ومع ضاربك لعدم الاتحاد قوله بلا شرط من كون المضاف
بلا تنوين بالاضافة ولعله لم يذكرها لم يلزمه هذا ولا مقتضي

ولا مقتضي وهو التخفيف هنا ويلزم هذا وان لم يذكرها قوله
لانتفاء المانع وهو التنوين قوله اذ يجوز ان يقال الخ انه فيوجد
التخفيف بانقلاب المنفصل الى المتصل قوله لا يكفي في الحمل بل لا بد
من الاشتراك في حذفه بغيرها والا جاز الضارب زيد
حملا على ضارب زيد وهو لا يجوز لما عرفت قوله منصوب على المفعولية
لا مجرور على الاضافة اليه قوله في الضاربك بفتح الباء والضاربيك
بكسرها فان حذفها يدل على كونه مضافا اليه لان مجرد الاتصال
لا يوجبه واجيب بان النون يعني ان حذفها لا يدل عليه لانها
بمنزلة التنوين الخ فلا يجامع المتصل كما لا يجامع المضاف
اليه قوله بنحو يستفتونك حيث جامع النون فيه المتصل ولو كان
موذنا بالانفصال عما جامعه في الحاشية والفرق يكون ما اتصل به
فعلا واسما لا يجدي نفعا كما لا يخفى انتهى يعني ان الفرق بينه
وبين ما سبق بان النون في احدهما متصل بالفعل وفي الآخر
بالاسم لا نفع له في دفع النقض اذ النون المتصل بالفعل يوذن
بالانفصال ايضا اذ لم يقع بعده ما هو بمنزلة الجزء عما قبله
قوله من كل وجه حتى لا يجامع كل ما لم يجامعه التنوين بل من جهة
كونه موذنا بالانفصال فقط الا ترى انه يجتمع مع اللام ويثبت
في الوقف من جهة كونه عوضا عن نقصان عدم تمحض علامة
التثنية والجمع للاعراب بمحض الحركة ويجوز من هذه الجهة
ان يجتمع مع المتصل كما ان نون نحو يستفتونك يجتمع معه
من حيث انه عوض عن حركة الاعراب فالجواب ليس بصواب

قوله وكونه الخ على ما سبق الاشارة اليه من المصنف والتصريح به
من الشارح آنفا وليس وجود الاستعمال بلا اضافة مما لا بد
منه فيه بل يكفي فيه صحة التصريح بالانفصال وصفا وان
لم يصح استعماله على ما هو الوجه عنده كما سيصرح به وما سبق
من قوله لا بد من اللفظية من وجود الخ على زعم ذلك القائل فلا
تدافع بينهما ولا منزوق ولعل هذا وجه التدبر فقوله والاقرب
اى اقرب ما يمكن ان يقال مبالغة في قوة ما قال فتدبر قوله
فقط لا للاتصال ونحو الضاربك ليس بمضاف والضمير فيه
منصوب على المفعولية كزيدا في الضارب زيدا قوله حملا الخ تذكر
ما ذكر قوله معرفين باللام فاشتركا في الحذف لغيرها ايضا
قوله ولانه معنوية الانسب ومعنوية لو غيرها وايشاره للايجاز
قوله في المعنى ولذا سميت بها كما في اللفظ دون اللفظ فقط ولذا
لم يتقدم المفعول فيما بعد قوله لئلا يلزم تحصيل الحاصل بوضع
الاضافة لعدم الفائدة لو اضيف الى المعرفة او المحال لو الى نكرة
وهو حصول التخصيص في المعرفة في الحاشية هذا اولى من ان يقال
طلب الادنى مع حصول الاعلى لايهامه الامكان والتخصيص تقليل
الشيوع فلا يتصور في المعرفة انتهى قوله لان وضعها اى هيئتها
التركيبية كما سيصرح به المعهودية المضاف اى المعهودية حصة
معينة من ماهية مدخوله وكونه مشارا اليه فردا او افرادا
بالعهد الخارجي المتبادر عند الاطلاق اذ بها يحصل كمال التمييز
فيما امكنت وذا في المعرفة دون النكرة في الحاشية وهذا اولى

اولى من ان يقال لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة
للدلالة على معلومية المضاف لاحتياجه الى التقييد وارادة
المعهودية بالمعلومية مع كون الثاني اعم وتطويل انتهى قوله
مع كون الثاني الى التقييد بما قيد به من قوله فيما امكنت قوله مع كون
الثاني اى المعلومية مطلقا اعم من المعهودية التي هي المعلومية
بالعلم السابق قوله ثم تستعمل المعنوية في الاستغراق حيث لا عهد
خارجيا لانه المفهوم عند الاطلاق لان الحكم على نفس الحقيقة
قليل جدا والذهني موقوف على قرينة البعضية والاشارة الى
المعنيين موجودة في الكل وان انحصرت المرادية في ثاني الثلثة
كما يجيء في الحاشية الآتية في بحث المعرفة ولذا عند الكل معرفة
وان كان الثالث قد يجعل في حكم النكرة قوله بعينه عند المحققين
قوله من غير اشارة وعهد اصلا فيكون نكرة لا معرفة اصلا
قوله مع كونه مشارا اليه باشارة ذهنية ومعهود بعهد خارجي
قوله بدون اشارة الى حصة معينة وعهد خارجي لوجود
الاشارة الى حصة غير معينة بعهد ذهني فيها كالاول اى غلام
لزيد فيكون كالنكرة حكما فيعامل معاملتها كثيرا كما يعامل
معاملة المعرفة حيث يجوز وقوعه مبتدأ وذا حال كسائر المعارف
قوله كقوله تنظير لا تمثيل ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة
قلت لا يعنيني فقوله ولقد امر اى وبالله لقد مررت بقرينة
فمضيت عدل عنه اليه للاستمرار وقوله على اللئيم اى لئيم من اللئام
فاللام ذهني لا لئيم معين معهود اذ ليس فيه اظهار ملكة الحكم

ولا ماهية لانه حيث هي بقرينة المرور ولا من حيث وجودها في ضمن
جميع الافراد لعدم الامكان وقوله يسبني صفة اللئيم اي لئيم عادته
المستمرة سبي لا حال منه لان الاول اقعد في المعنى وادل على وقاره
من ان يجعل قيدا للمرور فكانه قال امر دائما مستمرا على لئيم مواظب
على سبي فلا التفت اليه واقول لا يعنيني اي لا يريدني بل غيري او لا
يهمني الاشتغال به والانتقام وقوله ثمة بالثاء مخصوصة بعطف
الجمل كذا في شرح المفتاح للشريف وكقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا
وقال الفاضل العصام في شرح الشمائل لا يصح وصف ذي اللام
المنكر في المعنى بما يصح دخول اللام عليه بدون اللام اتفاقا فلا
وجب عند الجمهور وصفه بالجملة من بين النكرات ولا يصح
بكل جملة بل خص بجملة صدرها المضارع ان لم تركن بما تسمع
عني فعليك كتاب الرضي وتذكر امر على اللئيم يسبني وانا لا ابالي
بان سعى لاسماع المخوفات الزكي يحبني وكفاني حبيبا فانه
جاهل لا يعدل لبيبا انتهى قوله ويمكن ان يجعل مثل مصرع الخاتمة
فانه ان اول بالبقعة منع للتعريف والتانيث وان بالمكان صرف
فكذا هذان اولا بالكلمة واللفظة منعا لهما وان باللفظ والاسم
صرفا انتهى قوله لهما اي للتعريف والتانيث الا ان في تعريفا مثالها
نزاعا للشريف كما سيجيء في المضمر ولذا قال هكذا قوله للعهد والاشارة
كما سبق من قوله لان وضعها الخ فلا يضره اي التعريف التوغل عند
عدم الاشتهار بل ان وجد العهد تعرف ولو مع التوغل قوله مع افادة
التعريف عند العهد قوله في تاويلهما بالمغاير فيكون الاضافة

الاضافة لفظية والاستثناء وهو الامثل الخ منقطعا فالمعنى لكن
اضافة مثل الخ لا تفيد تعريفه فافهم قوله فيه اي انه يحدث التعريف
فيها بالاشتهار لانه لم ينقل من احد تعرف المضاف لفظا الا ان يقال
ان التاويل المذكور انما يمكن اذا لم يشتهر واذا اشتهر يتعين
الذات فلا يمكن تاويلها بالصفة التي تدل على ذات مبهمة غاية
الابهام قوله ويمكن ان يقال الخ هذا توجيه لكلام المصنف بوجه
آخر بحيث لا يرد عليه ما اورد على الوجهين ولما كان هذا مخالفا
للظاهر والسوق اشار الى ضعفه بيمكن قوله على اصلها اي اصل
وضعها فيفترق من كل وجه اي اصله واستعماله قوله فيجوز
ان يعامل معاملتهما اي النكرة والمعرفة كجاءني زيد ورجل مثلك
فالمعنى على هذا التوجيه وتفيد تعريفه بالمعرفة قطعا الا اضافة
مثل الخ فانها لا تفيده قطعا ما لم تشتهر بل يجوز الامران بالاعتبارين
وعلى هذا ينبغي ان يستثنى الاضافة الذهنية ايضا فانها لا تفيد
تعريف المضاف قطعا بل الامران بالاعتبارين جائزان قوله فيه
انا لا نسلم الانهدام اي انهدام العهد بعدم الاشتهار لان دليله
ليس بمنحصر فيه لينهدم بعدمه والسند هو افادة نحو غلام انه
التعريف بالاتفاق مع عدم الاشتهار ووجود التوغل والتعريف
للعهد سبق قوله كما وجد في ذي اللام فانه بعد معرفته ويعامل معاملتها
نظرا الى اللفظ كما يعامل معاملة النكرة ان عدم العهد كما سبق
في قوله ولقد امر البيت وانه هذا اي له بوجه فيها معاملة المعرفة
بلا اشتهار فلا يقال رجل جاءني زيد مثلك ومن ادعى فعليه البيان قوله فيه

ان التخصيص لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب اقول نعم الا انه
لما حذف الجار وانيب المضاف منابه وانتقل عمله اليه بحيث انقطع
النسبة عنه حتى صار جارا اصليا كما صرح به فيما سبق وعلا
قياسا كما صرح به في الاظهار انيب الاضافة هنا مناب الانتساب
المذكور وانتقل تلك الافادة اليها بحيث انقطع عنه النسبة
فحق القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد منها فظهر وجه
التسمية بالمعنوية بخلاف نحو ضارب زيد فان اضافته لما كان
مع وجود شرط العمل فيه الموذن بالانفصال والنسبة الى المفعول
كما اشار اليه سابقا لم تستحق الانابة منابها بالحيثية المذكورة
فلم يحق القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد منها فظهر وجه
التسمية باللفظية فالفرق ظاهر بعد التأمل الصادق هذا
ما لاح للخاطر الفاتر والعلم بالحقيقة عند العالم القادر قوله
لا بتقديرها بل من اصالة المضاف اليه للمضاف ايضا للاحتراز
عن مثل فضة خاتمي فانه بمعنى اللام ولا قرينة عليها ولك ان تحمل
على ما هو الظاهر من عبارته ان شرط تقدير من صدق المضاف اليه
على المضاف وذلك اما بان يكون بينهما مساواة او المضاف
اخص او اعم او من وجه من المضاف اليه ويخرج بقوله والثاني الى مثله
الاول صريحا والثاني دلالة فيبقى الباقي فيقدر من عنده في مثل يوم الاحد
وشجر الاراك وعلم الفقه كما هو رأي الفاضل العصام حيث قال
الانسب بحسب المعنى ان يكون هذه الاضافة بيانية واظهار من
فيها خال عن التكليف الا ان ائمة العرب جعلوها لامية ولا يظهر ما

ولا يظهر ما ادعاهم اليه ورد بان الاخص لا طل يصلح ان يكون
مبينا للاعم لقصوره عن افادة البيان مع ان التبيين شرط البيانية
وان شرطها كون المضاف جنسا للمضاف والاخص لا يكون جنسا
للاعم وان شرطها صحة الحمل والاخص لا يحمل الاعم لا يقال الحيوان
انسان والجواب ان يمنع عدم الصلوح مسلم لو اريد بالاعم جميع
ما يصدق عليه الاخص ليكون الاضافة مفيدة فممنوع بل البيان
ح اتم ومن هذا يظهر الجواب عن عدم صحة الحمل كما لا يخفى ولا يخفى
ان من جعلها بيانية لا يشترط كون المضاف اليه جنسا له قوله فيتفرع
عليه اي على ما قالوا تقدير اللام في نحو ضرب اليوم دون تقدير
في اذ معناه ضرب له اختصاص به بالوقوع فيه ولا يصح التصريح
بها ولذا لم يتعرضه المصنف لتقديره في تعليله للاقسام تسهيلا
للضبط للحفظ كما ذهب اليه اي الى تقديره في ابن الحاجب بناء على ان
التصريح اولى ويتفرع عليه ايضا عدم الاحتياج الى التكلفات التي
احتاج اليها من التزم صحة التصريح بها في نحو كل رجل من الاسماء
اللازمة الاضافة كعند ولدن اذ لا يصح فيه لئلا ينفك عنها
فيؤول كل بالافراد لانه لاحاطتها فيجوز اظهار اللام فيه اذ كما يصح
قولنا افراد كل رجل يصح افراد لرجل على انه رد بان كلا لها والجزئي
ملحوظ في جانب المضاف اليه فتصحيح اضافته الى الكلي ما لا يجدي
في تصحيح اضافة الكل وكذا في مثل عندك ايضا بعد التأويل بها بنفسه
معناه اي مكان حاضر لك مثلا وفي مثل شجر الاراك بالفتح السواك
واحدة اراكة فكان فيه المضاف عاما والمضاف اليه خاصا اذ لا يصح

فيه التصريح لعدمه في الاستعمال فيوقل الشجر بالزيد فيقال فرد شجر
الاراك وكذا اذا صباح اى الوقت صاحب هذا الاسم فلذا صفة
محذوفة وفائدة الاضافة التنبيه على كمال التصحيح وطيبه حتى كان
اسم الصباح له لا لغيره وذات يوم اى المدة صاحب هذا الاسم
وتخصيص الصباح بذا واليوم بذات مأكول على السماع كما ذكره
الفاضل العصام ولا يخفى ما في كل منهما من التكلف فافهم قوله ولهذا
لم يبين الظروف المعربة لحينا وطرا لصحة التصريح فيها وبنى المبنية
لعدمها والمفعول له كتأديبا قوله وكله ضعيف اما الاول فلانه
لو كان كذلك لجاز البناء في اتحاد الاعراب في غيره مما وجد فيه
التضمن ولا قائل به واما الثاني فلان المنع في الاغلب لا يوجب
الاعراب بل جواز البناء في الغالب فلا يتم التقريب واما الثالث
فلان المنزل منزلة شيء لا يلزم ان يكون بمنزلته من كل وجه قوله
يرشدك اليه قوله في الاعم وقوله لا تتضمن جواب لو قوله ولو منع اللزوم ان
اى لزوم الصحة في الاول ولزوم عدمها في الثاني لزم بيان فرق
آخر ولم ينقل عن احد لا خلاف في حكمهما الاعراب في الاول والبناء
في الثاني قوله وان التقدير ههنا بمعنى لا بمعنى التضمن كما ذهب
اليه عبد القاهر قوله لا ينبئ مع عدم الخ لصحة التصريح في الوضع
قوله واذا سهو من القلم كيف واين في التضمن والبناء فالصواب
ان يذكر معهما قوله حفظا لقاعدتهم من ان التقدير يلزم صحة
التصريح والتضمن عدمها واستدلالا من الاثر من الاعراب والبناء
على المؤثر من التقدير والتضمن قوله وان المقصود اهم بالذكر

اهم بالذكر فقدم على الشرط قوله وعكس المصنف حيث قدم الشرط واخر
بيان تقدير الحرف مع اتفاقهما في توسيط المقصود نظرا الى الوجود ولان
وفيه الشرط مقدم على المشروط المقصود فيناسب التقديم في البيان ليكون
المتعلم على بصيرة في رعاية هذا الشرط ابتداء عند ارادة ايراد التركيب الاضافي هنا في
على وفق ما ورد في كلامهم ولذا قال ونظر المصنف ادق وبالقبول
احق والعكس تصوري ذهني لا وقوعي والنفي المستفاد من العطف
وقوعي اى منسوب الى الوقوع في الخارج لا تصوري محض فلا تناقض
بين اثبات العكس ونفيه لعدم ورودهما على نسبة واحدة والمراد
مع ابقاء الخ لان قيد الحيثية مراد وان لم يذكر كما يشير اليه قوله لان كل
الخ علة لا يضاف مع كون المضاف ما ذكر قوله خلافا للكوفيين اى خالف
الكوفيون البصريين خلافا بخلاف مفعول مطلق مبين للفاعل بالالزام
كذا افاده العصام فتدبر حيث يثبتونها للتخفيف ومع هذا يقولون
يكتسب هذا المضاف من المضاف اليه التعريف لكونه عينه فتعريفه تعريفه
فيجوزون الوصف بالمعرفة كمسجد الجامع الطيب ويلزمهم جواز المسجد
الجامعين للتخفيف بحذف النون قوله غير ترتيب الكافية حيث قدم
ما اخر فيها ترقيا في الحاشية من الادنى مما قدم لظهور النفي اى نفي الاضافة
فيه لكونه ابعد عنها لعدم الموافقة في التركيب وتمهيدا في الحاشية
هو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه مثل قوله تعالى
اذلة على المؤمنين فانه لما اوهم ان يكون ذلك لضعفهم دفع
بقوله اعزة على الكافرين تنبيها على ان ذلك تواضع منهم للمؤمنين

وكذا ههنا ادهم قوله ولا يضاف صفة الى موصوفها كون ذلك
لمخالفتهما ترتيبا وجواز العكس دفعه بقوله وبالعكس وفي اختيار
الاحتراس على الاحتراز لطافة اذ التمكين سمي احترازا ايضا
سمي بالتكميل لانه في الاصل اتمام النقصان وايهام خلاف المقصود
نقصان في الكلام ودفعه اتمامه وبالاحتراس لانه في الاصل التحفظ
ودفع الايهام تحفظ منه واحتراسا عن كون الثانية كالحشو
في الحاشية اذ نفي الاقرب احتمالا لا نفي عن نفي الابعد انتهى وهذا
اي التعبير لما ذكر اولى بالرعاية لكونه احرى بمقام التعليم والافادة
وللسلامة عن الايهام وشبه الحشوية تقديم الادهم بالنفي من الاقرب
احتمالا في الحاشية اذ يتوهم الجواز للموافقة في الترتيب انتهى قوله
والخصوص الشخصي اذ الاضافي من العموم ويرشدك اليه قوله وفي
ولا يخفى ان قوله وشرطها تنكير المضاف يغني عنه الا ان يقال لو
اقتصر على قوله في العموم لتوهم بناء على الغفلة عنه ان المماثلة
فيه لا تمنعها قوله لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه لا في الاضافة
حتى يرد ان التخفيف يكفي فائدة كما هو رأي الفراء قوله داقل الخ
دفع لتمسك المخالفين على الترتيب ويشير اليه في القاموس وفي
قفة بالضم والتشديد ممنوعة لقب وفي قوله الى اللقب اشار اليه
قوله ولا يجوز اضافة المضاف من حيث هو مضاف اشار اليه بقوله
مرة اخرى لان الغرض حصل بالاولى فضاعت الثانية وان منها
فالاولى ولان كلا منهما ان الافادة بتمامه لا يستغني كل عن الاخرى
فيلزم ان يحتاج كل اليها مع الاستغناء عنها ولا يجوز تقديم المضاف

المضاف اليه على المضاف لان الاول كالجزء التام من الثاني لشدة الاتصال
بينهما لكون الاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى وسيجيء تحقيقه
في العطف قوله بشيء في الاستثناء مفرغ قوله الحقيقي اللغوي كما سيصرح
به في الظروف والجار والمجرور وقد سبق انه يعمهما الاصطلاحي
فتأمل قوله كقوله وكقوله اخو في الحرب من لا اخا له قوله قتل اولادهم
بالنصب شركاؤهم بالجر اي قتل شركائهم اولادهم وجه الفصل كون
الفاصل فضلة صالحا لان لا يعتد به وكونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف
وكونه مقدر التأخير لكون المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية
المعنوية كذا نقل عن ابن مالك قوله هو ترك يوما نفسك اي تركك
مع هواها يوما لما ذكر من الاولين قوله مخلف وعده بالنصب
رسله اي مخلف رسله وعده لما ذكر من الثلث قوله كقوله عليه
السلام وكون الفاصل بينهما قسما لكثرته كغلام والله زيد
وهو قليل صرح به الرضي رحمه الله تعالى عليه ولذا اخره قوله
بمعمول لفظ غير المضاف كقوله تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها
اي تسقي امتياحها بذي ريقتها المسواك امتياحا اي استياكا وبنعت
اي المضاف كقوله ما ان وجدنا للهوى من طبيب ولا عدمنا
قهر وجد صب اي قهر وجد صب باضافة المصدر الى فاعله وهو
وجد ثم قطع عنها ورفع على الفاعلية للوزن وكان فاصلا
وبنعت كقوله من ابن ابي شيخ الاباطح طالب اي من ابن ابي طالب
وبالنداء كقوله كان برذون ابا عصام زيد حمار دق باللجام
اي كان برذون زيد يا ابا عصام قوله اي المضاف اليه لقربه ولقوله

والمضاف قوله كما في الغاية وسيجيء في المبنيات قوله اذا عطف الى آخره
فيكون كالمذكور ولذا لم يعوض عنه التنوين ولم يبن المضاف قوله
فلا خوف بالرفع بلا تنوين وقراءة الباقين به لعدم ما يجعل المحذوف
كالمذكور قوله ويرد تنوينه عوضا عن المضاف اليه لعدم ما يجعله
كالمذكور ايضا قوله ويعرب باعرابه لقيامه مقامه وهو القياس
والغالب نحو واسئل القرية قوله وقد يترك على اعرابه على المحذوف
وخلاف القياس قوله التابع في الاصطلاح وما في الحد لغوي
فلا دور فلا يدخل في المحدود الخ فلا يرد ان الحد منقوض بالجمل التي لا
تبعيتها للسابق في الاعراب لوجوب خروجها عنه قوله مؤكد ان
ولم يوجد خروجه غيرهم فيهما وجملة لا محل لها الخ قد بينا ما يتعلق
بهذا المقام في نتائج الافكار شرح الاظهار قوله في حكم الاسم فيدخل
في المحدود فيجب دخولها في الحد فلا ينتقض بها قوله مما سبق قوله
الصحيح ان المضاف اليه الجملة في بحث الخاصة ومن قوله لفظا في تعريف
المضاف اليه وكذلك لانه يستفاد منهما ان كون التي لها محل منه في حكم
الاسم وتأويله مرجوح والصحيح انها مرتبة محلا بلا تأويل فلا يدخل
في المحدود فيجب خروجها عن الحد مع انها تدخل فيه ان فسرها بلفظ
فينتقض بها وان بلا فلا تدخل فيه فينقطع الحد المحدود فينطبق
الحد للمحدود مع انها مذكورة في التفصيل وايضا يفهم مما في حد الفاعل
انه لا يلزم فيه الجمع بين الحقيقة ... قرينة لعمومه قوله والاقرب
الى الصواب من ان يقال انها في حكمه للسلامة عن البحث المذكور
ان يقال ذكرها اي التي لا محل لها من الاعراب اي في بحث الاسم

الاسم التام استطرادي تبع لا اصلي فهي غير داخلة في المحدود ولا في الحد
ايجازا حيث لم يجعل لها بحثا مستقلا بل ادرج في بحثها وتكثير
الفائدة ذكرها فيه مع انها ليست منه وانما لم يقل والصواب
لانه ان يجعل لها بحثا اصالة مقصد قوله لم يفسر بلفظ باسم ليشمل التي لها محل
بلا لزوم ما لزم في الحدود من البحث المذكور ولا يخفى ان هذا على غير الكرد
فافهم قوله في الرتبة في الحاشية ليشمل المعطوف السابق في الوجود لضرورة
انتهى قوله ومعنى التبعية اي كونه تبعا بالفتح اي تابعا وهو مشترك
بين الواحد والجماعة قوله نحو المنصوبات للمبتدأ او غيره من المفاعيل الثابتة
والثالثة والاحوال المترادفة المتعددة والاحوال المتداخلة بالرفع
عطف على نحو فتدبر قوله الا بتأويله بتأخر قوله المحتاج الى حذف المضاف
اي مثل كما في الحاشية ان اريد به الشخص المتبادر او ارادة النوع الغير
المتبادر اذ الشخص لا يتجاوز الى المسبوق في الحاشية هذا اولى من البحث
الواقع في عبارة الجامي انتهى لانه لا يراد به المنطقي قطعا لانه قسيم للنوع
الحقيقي وانما المراد به اللغوي وهو اعم من النوع الذي هو المراد منه
بطريق ذكر العام وارادة الخاص ولا يخفى ما فيه من التكلف وعدم النفع
لدخول نحو الاخبار المتعددة والاحوال المتداخلة غيرها جوابا قوله
الا العطف اي المعطوف بالحرف لتبادره فانه يتقدم للضرورة اي وقتها
قوله وهو اي التابع خمسة بالاستقراء قوله وزيادة مطلقا كما في الكافية
لدفع الخ واما زيادته في الاظهار فلما ذكرنا في نتائج الافكار ودلالة
الامثلة المذكورة بخصوصية موادها حتى لو قيل اعجبني زيد غلامه
او علمه انتفت قوله اذ ليس لغير العطف في الحاشية وعند البعض يكون

لحوق الواو بين النعت والمنعوت تأكيد اللصوق كما قيل في قوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فلا يحتاج الى الاستثناء
انتهى اى اللغوى وقيل حال قو ولذا قيل قد يجوز في تابع الخ كما في الآية ذي
الواقع بعد باب هذا قو وان اتحد اللفظ والهيئة التركيبية فدلالة كلمة
على معنى في متبوعه انما هي باضافة الضمير وكذا دلالة كلهم على الشمول
انما هي باضافة كل الى ضمير المتبوع قو على ذات يخرج به الاولان ومعنى
غير الشمول ثابت فيه اى في المتبوع صفة معنى يخرج به الثاني فيتم
الحد منعا قو التضمنية دون المطابقية المتبادرة او هما جمعا على الخ فالمعنى
لو دل على معنى مشتملا هو او نفسه في الدلالة على معنى في المتبوع مخصوصا
بالاخرى باقراره لا عاما لها ومفهومه له قو لا يستقيم الحد وسلم
عن النقض منعا له اذ ليس فيما ذكره من الامثلة ما يدل على ما فيه
بالتضمن ولا ما يشتمل على ما فيه مخصوصا باقراره اذ الشمول
في القوم ولو يحتمله مخصوص بالمفهوم غير موجود فيها كلمة اى كلا
مما ذكره من الارادة والجعل قو وتبعه اعتراض بين المعطوفين اى
تبع الدال المفهوم من دلالة النعت فافهم قو لا يستأتى الخ في الحاشية
المستغنى جاى بغيره انتهى قو اشتراكه بينهما لاستواء استعماله
فيهما فاتحاد الوضع في المذكر دون المؤنث تحكم قو حذرا عن التكرار
لذكره في حد التابع وذكر الواو الذى المجهول في الجمع لارادة النوع لا الشخص
من الجانبين من التابع والمتبوع اى تبع نوعه واجتماع المتضادين
في واحد نوعي في حالة واحدة جائز كما يقال الانسان عالم وجاهل
اذ مجموع النسبة يوجد في نوعهما دون افرادهما بل يوجد في كل

في كل منهما ثلثة منها قو لتقدم اللفظ على المعنى والمذكورات احوال له
بخلافها فانها للمعنى ومترتبة عليه وللايجاز باغنائه عن ذكر ما فيها
من قوله ويوصف الخ وقوله فالاول وقوله والثاني قو استطرادى ولذا
لم يستوف بيانها فحق ان لا تذكر وانما ذكرت لدفع توهم انه لا فائدة
في وصف الشىء لانه انما يكون اذا كان المخاطب عالما بثبوته فلا فائدة له
في دلالته عليه قو لم يرضها الا لانها لكونها خلاف المتبادر المصنف
كما رضيها ابن الحاجب لعل رضاه بها لكونها حقيقة عرفية بالغلبة
كما صرح به الفاضل العصام كما سبق منا في التعريف او في متعلقه
الدلالة على معنى في متعلق المتبوع اى بنوعه اياه اى نوعه وكما نقل
في الحاشية فان قيل المضمر قد يقع نعتا سببيا فما وجه التشبيه قلنا
ممنوع ولو سلم فالمشبه به ما لا يقع نعتا انتهى وفي الحاشية اذ الواقع
نعتا جملة الفعل مع فاعله لا الفعل فقط انتهى قو بحسب الظاهر
في الحاشية انما قلنا بحسب الظاهر لانه يحتمل ان يخرج الواو والالف
من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او مبتدأ مؤخر
بالتكسيرات اذ الفعل لا يكسر وبالجمع وبالالف والتاء فيجوز رجل
ضاربات جواريه كضاربة يجوز المطابقة الخ وعدمها كما عد
علما واسد انصاره واشترى اعوانه قو النعت او الدال على ما
او في متعلقه قو في النكرة ولو حكما كما مر من قوله ولقد امر البيت
قو او يوضح اى يدفع الاحتمال في المعارف حقيقة ما الانفصال
الحقيقي قو لمجرد الثناء اى بسبب صفة الكمال والذم اى لبيان صفة النقصان
هذا اذا استغنى الموصوف عن الوصف قو والتأكيد اى تقرير

جزء مفهوم معنى المتبوع كما سيجيء فيه قه كثير منهم سيبويه المنسوب
بالياء او بغيرها كالبقال وسراج وفرأ بشرط بقاء النسبة بخلاف نحو
كرسي قه اي لفظ ومرفوع من ذات وذوات من ذوا وذو قه وما في معنى
فرع من أولو وأولات قه بالقوة في الحاشية انما قلنا بالقوة اذ قد يقع
كل خبر نحو تميمي وذو مال قه على ذات مبهمة ومعنى فيها فيدخل في التعريف
كما في المشتقات قه واي مضاف الى موصوفها او ما بمعنى نعت لنكرة لمدح
مدلولها الكونه عن الاستفهام الى الوصفية فكانها لعظم شانها وكمالها
بلغت مرتبة لا يعرف كنهها فيسأل عنها قه اي رجل واي امري اي كامل
في الرجولية بفتح الراء وضمها على ما في القاموس قه والجنس المعرف باللام
الواقع بعد اسم الاشارة نعت لمثل هذا وهذا اي مثله في هذه المواضع
الاربعة قه في جميع المواضع فالتخصيص بالمواضع المذكورة تحكم
قه لغير المذكورات وهو الموضع الذي وقع هذا بعد النكرة او ذي
اللام او الموصول او المضاف الى احدها قه لعدم شرط اي النعت وهو
الموافقة في الاول والاعرفية الموصوف او مساواته في البواقي اذ لم يوجد
فيها فلا فرق بينه اي هذا وبين المنسوب ورد في النعتية بالقوة
مطلقا فالوجه عده اي هذا معهما قبل مطلقا فافهم قه بالجملة لخلوها
عن التعريف مع دلالتها على معنى في المتبوع كالمفرد قه لانها لا تقع صفة
الا بتأويل بعيد لانها لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه
والانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم بخلاف الخبر اذ ليس المقصود
منه الا افادة نسبة غير معلومة له وهو كما يجهل النسبة الخبرية يجهل الانشائية
ولذا اطلقتها فيه كذا افاده الفاضل العصام وقال مولانا عبد الغفور

الغفور ومنهم من منعوه متمسكين بما لا طائل تحته ومنهم الشريف
متمسكا بان الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ والانشاء ليس
كذلك بلا تأويل والتفصيل في المطول وحاشيته له قه او مقدرا
قال الفاضل العصام التقدير فيه اكثر منه في الخبر وان كان اقل
منه في الصلة قه قدرجع قليلا اي الدال على معنى كاسم الفاعل والمفعول
واجاب عنه الفاضل العصام بان وضع الضمير للدلالة على ما يتحد
بالمرجع ووضع الصفة للدلالة على ما يتحد بالموصوف فيما يجتمعان
حمل القلة قه لعدم الشرط من اعرفية الموصوف او مساواته هنا
قه وضعف هذا ظاهر لان عدم الحاجة الى الوضع مسلم في المتكلم
وحده لترقيه في الوضوح الى الكمال لا فيما معه غيره والمخاطب علم
لا يكون توصيفهما ليبلغا رتبته به ولو سلم فهذا خلاف المعهود من حمل
الاقل على الاكثر لان الغائب يستعمل في ذي العلم وغيره بخلافهما
لانهما يستعملان في ذي العلم فقط فاذا لم يكن اكثر منهما فلا اقل
من كونه مساويا لهما قه في مثل قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم
وحمله الجمهور على البدل وقال الفاضل العصام ويمكن
ان يقال هو من اسمائه تعالى فهو اسم ظاهر فيه كما لو جعل الضمير
علما فتأمل لعل وجهه ان الوصف لمجرد الثناء والمدح كما في الله
الكريم لا للايضاح كما في نحن فيه قه وعكس المصنف حيث
اخر ما قدمه اشارة الى ضعفه وايجازا قه اعرف في الحاشية هذا
اظهر وادفع لورود الصفات المخصصة نحو الحيوان الناطق انتهى من
اخصر في الكافية لسلامته عن التكلف الذي ارتكبه الشارح

قوله ان اعرفها المضمرات وكون المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما
كون الغائب اعرف فلان احتياج الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع
اليد عليه ثم الاعلام لان مدلولها ذات معينة عند الواضع والمستعمل
بخلاف اسم الاشارة فان مدلها عند الواضع ذات معينة اى ذات
ذات كانت وتعينها الى المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية ومع
هذا يقع اللبس كثيرا ما فى المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثره
موصوفا فى كلامهم ولم يفصل بينه وبين وصفه لشدة احتياجه اليه
ثم المحلى باللام ثم اسم الاشارة لان مدلولها يعرف بالعين والقلب
بخلاف المعرف باللام فان مدلوله لا يعرف الا بالقلب ولضعف
تعريفه قد يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لئن اكله الذئب واما
عند الكوفيين فالاعلام اعرفها لانه حين وضعه لم يقصد به الا مدلول
واحد معين بحيث لا يشاركه فيه ما يماثله فان اتفق مشارك
فبوضع آخر بخلاف سائر المعارف وعند ابن سراج اسم الاشارة
لكون تعريفها وضعا بالعين والقلب وعند ابن مالك ضمير المتكلم
ثم العلم الخاص الذى لم يتعلق له مشارك وضمير المخاطب فيهما
مساوات ثم ضمير الغائب الذى لا يشتبه مفسره قو فبينهما مساواة
لان الموصول مع صلته يكون بمعنى المعرف باللام خلافا لابن كيسان
حيث جعل المعرف باللام اعرف من الموصول قو عند المحقق الجمهور
وهو المشهور لانه منه يكتسب التعريف وعند المبرد تعريف المضاف
انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب منه فيكون انقص منه قو
لينحط عن الاصل ثم ان جاء الوصف على خلاف ما يقتضيه مذهب

مذهب بعضهم فهو عنده بدل او بيان لا وصف قو نحو الذى من نحو التى
والذين دون مثله اى لا بمثل بابه ودون المضاف اليه اى الى مثله و
المضاف لا الذى اللام مع وجود الشرط فيهما وهو المساواة فى الاولين
والاعرفية فى الثالث قو ولا يتصور رفع الابهام بالمبهم ناظر الى
الاولين قو فقيل الحلوة انه اى التوسل فى ازالة الابهام بالمضاف
الذى يتوسل فى زوال ابهامه بالمضاف اليه كالاستعارة من المستعير
واللائق بالحكيم ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين فى نفسه كذا فى
الرضى قو فلما جاز مررت بهذا الغلام مع انه يحتمل غلام الرجل
والمرأة قو مع انهما اكثر فى الثانى لعدم احتماله غلامها فتجويز
الثانى دون الاول مع اولويته به تحكم وما قيل ان ابهام المبهم وضعى
فالمناسب ان يرفع ابهامه بما هو متعين فى نفسه لا بما هو مكتسب
فغير مرضى لان ابهامه ليس بوضعى بل ناش من تعدد الموضوع له
او جزئياته على ما سبق وقد تقرر ان الوجه فى امثاله الاستقراء قو
سابغات اى واسعات كاملات اى دروع علم بما تقدم من قوله والنا له
الحديد وقدر فى السرد فيما غلب عليه الاسمية بان اختصت الصفة ببعض
افرادها بحيث لا يحتاج فى الدلالة عليه الى قرينة كالفارس والصاحب
اى الرجل فان الاول فى الاصل كان لمن ركب فرسا وصحبه والثانى لمن
صحب شيئا ثم غلبا فى الرجل واختصابه بحيث لا يحتاج فى الدلالة عليه
الى قرينة ثم حذف وجه لانفهامه منها بلا ذكر وقرينة قو ارتكب البعض
ونقل المولى الجامى قو مع الواو الذى هو للجمع لزيادة الصوق فى الحاشية
اذ تلك الواو ليست عاطفة انتهى ولو كان فى الاصل كونها عاطفة

على رأى هو للزمخشرى فى الحاشية وعلى رأى آخر حال وانما لم يقدم
لعدم اللبس بوجود الواو انتهى وهو للسكاكى فلا ترد هى ولا سائر الاحوال
الواردة معها ايضا لانها غير داخلة فى القسم قو وبعطف المعطوف
بالحروف فالضمير الى العطف بمعنى المعطوف فى الحاشية مثله قتل قتيلا
فان القتل لا يقع على الحى حين هو حى بل على المقتول بذلك القتل فزمان
الوقوع والمقتولية واحد فالقتيل حقيقة بخلاف قتلت حيا فان الحى مجاز
باعتبار الكون فان لم تفهم هذا الدقة فاجعل القتيل مجازا باعتبار
الاول كما فعله شراح الحديث وقس على هذه وبعطف المعطوف انتهى
يعنى ان المعطوف حقيقة لان زمان وقوع نسبة العطف واتصاف
اللفظ بالمعطوفية واحد وانما يكون مجازا لو كان حصول المعطوفية
بعد زمان العطف وليس كذلك نعم له تقدم ذاتى عليها وذا غير معتبر
فى المجازية اويقع العطف فى الحاشية شامل للاسناد اى المصدر والجار
والمجرور انتهى قوله الى المصدر المعهود فيجوز النيابة كما مر على الظاهر
بقرينة والضمير فالظاهر الظاهر قو والضمير بالجر عطف على الضمير
على الوجه الاول من ارجاع الضمير المعطوف اذ لا يتصور الملابسة
على الثانى فافهم قو من الطرفين لفظا ومعنى فى الحاشية اما احتياج
الحرف لفظا فلتوقف صحة استعماله وضعا ولغة على ذكر المجرور مثلا
لا يصح ان يقال مررت به واما معنى فلتوقف تعقله ووجوده فى الذهن
لعدم استقلاله فى المفهومية على تعقل المجرور واما احتياج المضاف
لفظا فلكون المضاف اليه بمنزلة جزئه لقيامه مقامه نحو ضارب زيد
واقام الصلوة ولجواز نحو امير المؤمنيناه ومعنى فلان الاصل المعنوية والمضاف

المعنوية والمضاف فيها يأخذ من المضاف اليه تعريفا او تخصيصا ولان
الاضافة جزء من المضاف من حيث انه مضاف فيتوقف على المضاف اليه
واما احتياج المجرور لفظا فلتوقف وجوده وضعا الى الجار ومعنى فلما
فلاحتياجه فى الربط والتعلق بالغير اليه وان لم يحتج الى نفس الربط
بخلاف الفاعل فانه كما لا يحتاج الى نفس الربط لا يحتاج فيه الى غيره
فان قيل يحتاج فى التعلق بالفعل اليه قلنا لا يقال يحتاج فى ذبح الشاة
الى الشاة بل الى السكين واما احتياجه فى الرفع فلفظ وما ذكروه
فى وجه شدة الاتصال من عدم جواز التخلل بينهما فقد عرفت فساده
فى المضاف واما الحرف فلوقوع نحو فبما رحمة والتوابع على القول بالاستحسان
ومن تقريرنا اضمحل توهم اربعة فتأمل انتهى قوله لقيامه مقامه
اى جزئه فى نحو ضارب زيد وضارب زيد على القول بان حروف
التثنية والجمع اجزاء منهما وقد سبق ان المختار عنده كونها كلمة برأسها
ونحو اقام الصلوة لما مر ان التاء فيه جزء على ما هو الحق عنده ولجواز
نحو يا امير المؤمنيناه فان زيادة الالف فى آخر المضاف اليه يدل على انه
من تمام المضاف قوله يأخذ من المضاف اليه تعريفا يعنى ان له دخلا فيه
لما ان وضعها لمعهودية المضاف فيما امكنت وذا فى المعرفة دون النكرة
قوله فيتوقف على المضاف اليه لان الاضافة التى هى جزء من المضاف
نسبة لا توجد الا بين المنتسبين قوله فلتوقف وجوده وضعا الى الجار
حرفا او اسما اذ لم يوضع له منفصلا قو اليه اى الى الجار وان لم يحتج
الى نفس الربط لاستقلاله قو فيه اى الربط بالغير قو والتوابع
اى لوقوعها قو على القول بالاستحسان وهو قول سيبويه مررت بزيد

بزيد العاقل او وعمرو او زيدا واخيك فان في كل منها فصل بين حرف
الجر والمجرور التابع والمتبوع وبالحرف ايضا في العطف قوله ومن تقدير
ما بحيث يتبين كل منه ان كلا من وجهين الاحتياج من احد الطرفين
مغاير لوجه ما الاحتياج من الطرف الآخر باعتباره التوقف لفظا
ومعنى في كل من الطرفين اضمحل توهم اربعة ادوار بناء على الغفلة عن
ذلك التقرير والدور توقف الشيء على ما يتوقف عليه فتأمل حتى
يحصل لك الاعتبار والاندفاع قوله من هذا اي من قوله ويعطف على المجرور
بلا فاصل ان المعطوف اعم من المظهر والمضمر قوله معلوم من بحث المعرفة
اذ علم منه ان لا منفصل للمجرور قوله لكن يلزم اهمال المسئلة
الثانية وهي كون الضمير المجرور معطوفا عليه والمعلوم من هذا القول
حينئذ كونه معطوفا فقط ولذا قال يقال قوله تابعا اذ يجب في اعادة
الجار مضمرا كان المتبوع او مظهرا لعدم المنفصل فيه او متبوعا يجب
اعادته ايضا مطلقا فيكون اوجز واشمل واوجه لكنه خلاف التبادر
ولذا قال يمكن قوله مبتدأ فالجملة من عطف الاسمية على الفعلية لا عطفا
على النائب اذ المرفوع المنفصل لا يكون تابعا قوله عطفا على المجرور
من الضمير او المجرور قوله في باب العطف متبوعا فقط قوله بفاصلة
الخ ليحصل به التفصيل فيه بالبعد متبوعه فيعارض مزية عليه
بالاستقلال وفي التأكيد فائدة اخرى وهي ان استقلال المتبوع
في الحقيقة فالفصل به افضل من بغيره وعلى هذا التوجيه لا يتوجه
ما اورده عليهم قوله ولو وجدت الخ وهو في غير التاكيد كما نبه
عليه بالمثال قوله قدم بعض بحث العطف على تاكيده مخالفا للكا

تاكيد مخالفا الكافية

الكافية قوله بشرط شيء وهو تقديم المجرور والفاصلة والاعادة
وايجاز ابتركه يعطف على على المجرور من المرفوع او المجرور لا على المرفوع
او على المجرور لعدم مساعدة اللفظ والمعنى هذا ويمكن ان يراد به
على لفظ المجرور وانما اقتصر عليه مع انه يمكن عطفه على لفظ المرفوع
لاصالته ومن هذا وجه آخر لضعف الذي اشار اليه بيمكن ويقال
فيتدبر قوله واظهر ما قدره غيره من المصنفين وهو معمولي
كما حمل عليه كلامهم اكثر الشارحين دفعا للغلط اي توهمه
بذكر عاملين يدل معموليهما على الاظهر وحمل العطف في كلام
غيره بالمعنى اللغوي اعني الميل كما حمله بعضهم مع تبادر الاصطلاحي
او حمل على صلة البناء المحذوف كما حمله بعضهم مع ان الظاهر كونه
صلة للمذكور تكلف بارد بعيد بل الاول ابرد وابعد للحوق في
التوجيه مع الاكثر وكلام المصنف غير محتاج اليه قوله على ثلث
والمفروض العطف على اثنين قوله والظرف هو الكل وهو مجموع المجرور
والمرفوع والمنصوب فيهما والمظروف هو المجرور وحده جزؤه
فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه وجوازه مع كونه على خلاف القياس
لورود السماع وما ورد على خلافه يقتصر على المورود قوله ان يقوم
الخ في نقل المحل لا في العمل او فيه او كان تقوم الخ لكون عاملهما بوا
قوله ولذا اي للاصل المذكور منع الجواز مطلقا وحمل المورود على
حذف الجار وابقاء المجرور على جره سيبويه والجمهور على ما صرح
الدماميني في شرح التسهيل وهو الاصح عند صاحب التسهيل ولا وجه
لتجويز الاخفش مطلقا على ما نقله ابن هشام عن البعض ومن

اراد التفصيل فليرجع الى نتايج الافكار ترجمها اللاظهار قوله بالنظر
الى الغير قيد كضرب زيد وعمرو او بعده فقط كزيد هو القائم
وعمرو ونحو زيد وعمرو قائمان فان عمرو في حكم زيد في كونه مبتداء
واجب التعريف مع الخطر وبدونه العارض له باعتبار القائم اومع
نفسه كيا زيد وعمرو فانه في حكمه في الضم العارض له باعتبار نفسه
وهو كونه منادى مفردا معرفة وغيره وهو حرف الندا بخلاف الاحوال
العارضة له بالنظر الى نفسه فقط كالاعراب والبناء والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع فانه ليس في حكمه فيها قوله وعمرو
بالضم اي ويا عمرو زيد ويا زيد وعبد الله قوله مفقود ومختص بالمعطوف
عليه ولذا لم يلزم التجريد فيه عن اللام كما في يا حارث قوله موجود
في عمرو فيكون في حكمه في البناء على الضم لا في عبد الله فلا يكون في
حكمه فيه في المثال الثالث وكذا في يا عبد الله وزيد فان كونه منادى
مضافا مفقود في زيد ليس في حكمه في النصب وكل ما ذكره في توجيه
الكلام لا بد منه في هذا المقام ولكن لا قرينة عليها كما لا يخفى على
ذوي الافهام قوله اي بتردد فيشتبه من التعليل المتبوع المذكور
التزاما عند السامع بان يدل صريحا كما دل احتمالا قبله قوله
فيه يحصل التصور عنده ويشوبه الاحتمال وذلك اذا توهم
المتكلم ان المخاطب فضلا عن سمع اللفظ لشاغل عنه او سمع
ذلك ولم يلتفت الى فهم معناه لمانع عنده وتردد في انه الحقيقي او
المجازي قوله قد يكون هذا هو المقصود الاصلي منفكا عن
دفع التوهم وقد يجعل ذريعة الى دفع توهم التجويز في النسبة كقتله

كقتل الامير نفسه او زيد قتيل فان الوهم يتبادر في الاول الى قتله
الجلاد بامره وفي الثاني الى ان المراد به الضرب الشديد فلما اكد
بنفسه او قتيلا اي نفي او السهو من تكلم او سامع او عدم الشمول
لا يحمل الكلام على المجاز العقلي بل يحمل على الحقيقة العقلية اذا اطلق
كل جمع على كل مرتبة من مراتبه المتفاوتة حقيقة ويصح ان يكون
الاسناد اليه في كل مرتبة منها حقيقيا نحو فسجد الملائكة على كل
جماعة من جماعاتهم حقيقة ويحتمل ان يسند السجدة الى جماعة
واحدة منها دون كلهم اسنادا حقيقيا فلما اكد بكل ارتفع هذا
الاحتمال وتعين الاستغراق ومن هاهنا علم ان ذكر عدم الشمول
غير مستدرك ذكره مولانا الفاضل نور الدين في الحواشي
قوله اذا اطلق كل جمع منكرا او معرفا من القلة والكثرة بل اسما بمعناه
ايضا على كل مرتبة من مراتبه المتفاوتة اي من الثلثة الى ما لا
نهاية حقيقة بلا شمول في المنكر وبه في المعرف يعني ان مفهوم جميع
آحاد ما اطلق عليه ثلثة او اربعة او ما فوق ذلك لما تقرر
ان الاستغراق شرط فيه فاذا كان له ثلثة اعبيد او عشرة
فقال عبيدي قوله والمراد يكون المسميات غير محصورة عند
وجود ما يدل على الحصر في اللفظ وهذا مسلك مشايخ الاصول
وانما مسلك اهل العربية فالفرق بين جمع القلة والكثرة مطلقا
لا ثم بنوا كلامهم على الاوضاع اللغوية والمشايخ على العرف
والاستعمال والتفصيل في مرآة الاصول قوله غير مستدرك
لان مبناه على جعل عدم الشمول من قبيل التجوز وهو ليس بلازم

كما عرفت فلا حاجة الى ما ذكره والعلامة التفتازاني في دفعه من انه
ذكر التوضيح بلا وجه لان ثمه ان الدفع المذكور لا يتحقق بدون التزيد
كما لا يخفى قوله فظهر اى اذا كان التزيد هو المقصود الاصلي ايضا ظهر
عدم الاختصاص كما يشعر به عبارة ابن الحاجب فتعريف المصنف
اخصر واشمل قوله ولولا انه اى التزيد الايضاح وهو غير مقصود
فيهما كما في التاكيد فيخرج من تعريفها قوله ونحو نفخة واحدة مما
كانت الصفة فيه للتاكيد قوله لجزء المتبوع لانه حامل للمعنيين
الجنسية والوحدة في الاول والجنسية والاثنينية في الثاني والوقت
مرة في الثالث والوصف يدل على التوالي دون الاوائل دون
المطابقة الخ وبما ذكر فيما سبق من ان المعنى المجازي مطابقي
لا يرد ان التزيد فيما سبق في مثل جاءني اسد بالالتزام
فينتقض به التعريف جمعا فتدبر قوله ولا يرد عليه مثل اجمعين في
مثل جاءني الرجال اجمعون لانه يقرر مدلول المتبوع بالتضمن
لا بالمطابقة وكليهما في مثل جاءني الرجال كليهما لانه يقرر المتبوع
لا بالمطابقة بل بالتضمن ايضا فينتقض بهما التعريف جمعا
والصفات الكاشفة لانها تقرر المتبوع بالمطابقة لا التضمن
فينتقض بهما التعريف منعا على ما توهم المتوهم الفاضل السندي
وكذا الرضي في الاولين اذ لا بد الخ جواب للاولين ولم يتعرض
لجواب الصفات اكتفاء بما سبق قوله واخراج المخرج الرضي قوله نحو
حسن بسن مما لا يكون له معنى بدون الاول او انضم اليه للتزيين
لفظا والتقوية معنى وكانه غير والاول احترازا عن التكرير الصرف

الصرف ولا يخفى ان ادخاله في تكرير الاول مشكل فتامل كذا ذكره
الفاضل العصام ولعل وجه التامل ان التغيير لما لم يخرج عن الموازنة
والاتفاق في الاخر جعل من تكرير الاول حكما وفي كلام الشارح رمز اليه
فتامل قوله او اتى بمرادف زيادة على الفائدة ولا بد منها اذ ادخاله
في تكرير الاول مشكل جدا بخلاف الموازن كما عرفت فافهم نحو ضربت
بحركة التاء من المضمر المتصل قوله ومن هذا اى التعميم ايضا اى كما يظهر
من كون التزيد هو المقصود الاصلي ايضا يظهر الخلل في تعريف ابن
الحاجب وان امكن الجواب وهو ما ذكرنا في النتائج نفسه وعينه
بمعنى ذاته ويجوز الجر بباء زائدة فيهما نحو جاءني زيد بنفسه او بعينه
كذا في التسهيل وغيره قوله وانفردها بايراد صيغة جمع القلة في تثنيتهما
على ما هو المختار لكراهة اجتماع تثنيتين مع كمال الاتصال بين
المضافين لفظا ومعنى وقد يقال نفساهما قوله لا لتبس الخ وقول
الفاضل العصام ويبطله انهما بالمعنى المذكور لا يكونان الا تاكيدين
فلا يتصور الالتباس مدفوع بانه لو سلم فالالتباس في ان المراد
بهما ذلك المعنى فهما تاكيدان او فاعلان كما اذا قيل زيد خرج نفسه او عينه
فانه يحتمل ان يكون يراد بالاول الروح وبالثاني الباصرة وان يراد
بهما الذات وقيل لانهما كالتاكيد لبعض حروف الكلمة لما مر ان المرفوع
المتصل كالجزء من الفعل لفظا ومعنى قوله بالضمير اى يلتبس باختلاف
قوله واجمع لا يضاف الا مع الباء الزائدة كجاءني القوم باجمعهم
كذا ذكره الفاضل العصام قوله بالمهملة في اللغة الفصيحة او بالمعجمة
وهو قليل قوله بالصيغ اى باختلافها قوله واجمعين وجمع قال

الفاضل العصام وقد وافق الجمهور في الخروج عما هو القياس قوله
لا تذكر بدونه اي اجمع في الفصيح واما في غيره فتذكر بدونه لعدم
ظهور دلالتها على معنى الجمعية والمعية كظهور دلالة اجمع عليه
للاشتقاق الواضح وضعا وذلك لان اكتع من حول كتيع اي تام
وابتع من البتع بمعنى طول العنق مع شدة مغرزها وابصع من بصع
العرق اي سال ولا يخفى ما في اعتبار معنى الجمعية فيها من التكلف
وقيل لا معنى لها بدونه فهي من قبيل حسن بسن قال المصنف في تفسير
قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون في الاضراب اكد بتأكيدين
للمبالغة في التعميم ومنع التخصيص يعني ان اجمع ككل في باب التأكيد
يفيد الاحاطة بدون الاجتماع ثم قال وقيل اكد بالكل للاحاطة
وباجمعين للدلالة على انهم سجدوا مجتمعين دفعة وفيه نظر
اذ لو كان الامر كذلك لكان الثاني حالا لا تأكيدا انتهى قال مولانا
السعدي لان التأكيد يقرر امر المتبوع ولا دلالة فيه على الاجتماع
فيكون تأسيسا لا تأكيدا فينبغي ان يكون حالا لكنه مرفوع
ومعرفة بنفسه واجيب بان لا اختلاف الاشتقاق يدل على الاجتماع
فلا يبعد ان يلاحظ ذلك كما يلاحظ المعاني الاصلية في الكنية
المكنى وتقرير معنى المتبوع بالنسبة الى المعنى المستعمل فيه لا ينافي افادة
معنى زائد يقصد ضمنا وتبعا فتقول الدلالة التي يعني الدلالة على ذلك
ايضا انتهى ثم ان كون كل واجمع مفيدين للاحاطة بدون الاجتماع
ممنوع لما يجيء ان الافراد ما لم يلاحظ مجتمعة لم يصح التأكيد
والجواب الذي ذكره المولى المذبور تسليمي وتوجيه ما مر ان الجمع
المحلى بلام الاستغراق بمعنى كل الافراد لذلك اختار الشارح

الشارح الثاني وجرى عليه في التعليل فتأمل قوله اتباع لاجمع تبع
بمعنى تابع اي واقعة معه او بعده من قولهم تبعه اذا مر به فمضى معه
او مشى خلفه وليس المعنى انها اتباع لا المتبوع على ما هو معناها
المشهور لانه خلاف مسلك الجمهور بل هو مسلك ابن برهان فالترتيب
فيها على وفق ما ذكره المصنف لكن تقديم ابتع مذهب الزمخشري
ومذهب البغداديين والجزولي تأخيره عن ابصع ومما حكى الاندلسي
عن البصريين انهم لم يذكروه يدل على كمال قلته واستحقاقه التأخير
وقال ابن كيسان قدم من الاتباع ايتها شئت ذكره الفاضل العصام
قوله ما يفترق اجزاؤه اي يصح افتراقها في النسبة لم يقل وافراده
لان كلا في باب التأكيد بمعنى الجميع اذ ما لم يلاحظ الافراد مجتمعة
لم يؤكد المفرد بالكل فهي داخلة في الاجزاء فلا يصح ذلك قال الفاضل
العصام وكذا اجمع قوله من الشرع كما هو الظاهر او غيره وهو العقل
كما قال الفاضل العصام نحو اشتريت العبد كله اذ العبد يتجزى
في حكم الشراء شرعا او عقلا فاذا لم يصح افتراقها كجاءني زيد قوله بالعرض
واما باللفظي فتؤكد اذا كانت محكوما بها كما ورد في الحديث الشريف
فنكاحها باطل قوله جوز والوجود العائدة وهو دفع احتمال تعلق
الفعل بالبعض قوله لا نحو رجال ودراهم مما ليس معلوم المقدار كعدد
ما عدا النفس والعين اذ عدم تأكيدها بهما اجماعي كما يجيء قوله كلاهما
اوجه لسلامته عن تكلف عود المتعدد واحدا والاكتفاء وجعل ترك
البعض للاجماع قوله واكرمتك انت باستعارة المرفوع للمنصوب
ومررت بك انت وبه هو بالاستعارة ايضا اذ لا منفصل للمجرور

وانما جوزوا تأكيد المنصوب والمجرور بالمرفوع لا تأكيد المرفوع
والمجرور بالمنصوب لقوة المرفوع واصالته ولذا لم يقع المنفصل
الا به قوله واما نحو زيد ضربت اياه فمما يكون فيه الضمير الثاني
على مقتضى العامل بدلا استعارة ونحو اخوك لقيت زيدا اياه مما
يكون فيه الثاني ضميرا كذلك بتقدير رجع الضمير الى زيد
في الحاشية واما على تقدير رجعه الى اخوك فبدل بالاتفاق قيل
بدل المضمر من المظهر انتهى قال بعض الكمل وفيه اي المبدأ ينبغي بلا عائد
ظاهر ولو كان زيد هو الاخ فابره رجوعه الى الاخ ويكون بدلا بمعنى
لقيت زيدا اخاك فبدل النحاة على ما في الرضي وعند نحاة البصرة
على ما في التسهيل وتأكيد عند الرضي لرجوعهما الى شيء واحد
لكن النحاة قصدوا الفرق بين نحو اكرمتك انت ونحو زيد ضربته
اياه بجعل الاول تأكيدا والثاني بدلا ولم يعكسوا لان البدل لكونه
مقصودا احق بان يحمل على مقتضى العامل بخلاف التأكيد فانه
لكونه غير مقصود احق بان يرتكب فيه ذل الاستعارة كذا
ذكره الفاضل العصام في اوائل التأكيد قوله وبالمظهر عطف
على بالمضمر قوله وثم انتم هؤلاء على قول وعلى هذا انتم مبتدأ
وخبره تقتلون انفسكم وعلى قول هؤلاء على معنى انتم بعد ذلك
هؤلاء وتقتلون اما حال والعامل معنى الاشارة واما بيان
لهذه الجملة وعلى قول هؤلاء بمعنى الذين والجملة صلة والمجموع هو
الخبر كذا ذكره المصنف في تفسير سورة البقرة قوله ولهذا اي لعدم
وقوع الاخبار من المتكلم بطريق القصد صرف عنه اي عدل عن الاخبار

عن الاخبار المذكور بان جعل كالمسكوت عنه الى الاخبار بالمعطوف
وهذا انما في قول القائل قوله نحو يوهم الفاظ الصريح وسيجيء في كلام
ما يشعر به قوله وشرط ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كالمتدارك اظهار
للفصاحة نحو هند بدر شمس فان ذكر البدل قصدي لكن يرى
كانه غلط في ذكره وغلط صريح محقق قوله ونسيان المقصود وقصد
ذكرها هو غلط ولا يخفى ان الغلط ما يتعلق باللسان والنسيان
ما يتعلق بالجنان فينبغي ان يسمى بدل نسيان بمعنى انه بدل عن شيء
ذكر نسيانا فيكون الاقسام خمسة ولكن لم يفرق بينهما كثير من
النحاة فسموا النوعين بدل الغلط باعتبار ان النسيان سبب
لذكر ما هو غلط قوله ويتدارك ما فرط بالاتيان بالمقصود قوله
ولا يقع الاخيران في كلام الفصحاء ولا في ما يصدر عن روية
وفطانة وان وقع كل من الغلط والنسيان في كلام مطلق واما
في الاول فايهام الغلط واظهاره وابلغ في المعنى من التصريح بكلمة
بل مصرح به الصريح قوله بدل الكل المركب الاضافي ههنا اسم لقسم من البدل
حالا وما ذكروا ان الاضافة في الاولين بمعنى من وفي الاخيرين
بمعنى اللام باضافة المسبب الى السبب فباعتبار الاصل فلا يرد
ان العطف ههنا لا يصح لاختلاف المعطوفين في المعنى فافهم
قوله وبدل بعض يشير الى حذف جزء الكلم لا لسبق في الذهن اليه
على ما هو الشائع في كلام المصنفين وان لم يكن اصلا في كلام
العرب العاربة على ما هو الاظهر كما ذكره الفاضل العصام
فلا يرد انه لا يكون عطف جزء اسم على جزء آخر فافهم قوله نحو

ثلب زيد نفسه ثوبه ومن افادة الفاضل العصام في الاطول انه
مما ينبغي ان يراعى فيه ان يكون ثلب ثوبه بمنزلة ثلب نفسه لكثرة
تأثره بسلبه لكمال فقره او غيره قوله واما اقتصار ابن الحاجب
على الملابسة والدلالة الى الاجمالية تستلزمها بلا عكس واما ما
وجه الفاضل العصام على وجه الاحتمال لان المراد الملابسة الواقعة
لا الابدال ما في مثل هذه من الراجعة هي الغلط لا الملابسة فليس
بموجه لعدم انسياق الذهن اليه قوله فيقتضي لوجود الملابسة
المذكورة قوله وليس كذلك لعدم الدلالة الاجمالية ولتمام النسبة
الى زيد قوله في احد الثلثة من العينية والجزئية والدلالة الاجمالية
بغيرهما قوله غلط او ايهام او نسيان فيه اشارة الى ان الاول
انما يكون بايهام غلط صريح لا بايهام نسيان كما يشعر به كلام
الفاضل العصام في الاطول حيث قال بعد ذكر سبق اللسان والنسيان
وما هو لدعوى احدهما وايهام انه ذكر غلطا ونظر الشارح
ادق وبالقبول احق لان دعوى النسيان ليست بملائمة للمقام
بخلاف دعوى الغلط كما لا يخفى على ذوي الافهام فيشمل اقسام
الثلثة المذكورة بلا تكلف لانتفاء كل من الثلثة فيها بخلاف عبارة
الكافية فانها وان استعملت الاخيرين فان الغلط القصد
الى البدل فيهما وان كان قبل الغلط لكنه من حيث انه بدل بعده الا انها
لا تشمل الاولى لان الايهام له انما يحصل بعد ايراد البدل فلا بد
التعميم فيها كما في عبارة المصنف الا ان يتكلف ويقال ان الايهام
وان حصل في الخارج بعده لكن في ذهن المتكلم قبله قوله ولو ابدل

ولو ابدل نكرة من معرفة فيه اشارة الى ان البدل لا يلزم ان يطابق
المبدل منه تعريفا وتنكيرا اي نعت البدل لازم وعند ابي علي يجوز
تركه اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه نحو انه يد الرجوع
قهقري قال الرضي وهو الحق لانه غائب وهو قرينة من المظهر المعرفة
في الاستعمال الجملي فيبدل البيان اسمه كاخوك ضربته زيدا قوله فخير
عن البيان لظهوره عن تعريفها قوله الاسماء المبنيات تذكر ما في المرفوعات
قوله والمراد غير ما ذكر بقرينة الذكر من المنادى واسم لا التبرئة وهي
التي لنفي الجنس وتابعيهما المبنية من التأكيد اللفظي والبدل ومعطوف
المنادى ونعت اسم لا المبنية عند وجود شرط البناء وهو اي غير ما ذكر منها
منحصر فلا نعترض لحصرها قوله اي القاب حركات اواخر المبني بحذف المضاف
الاول ليصح الحمل والثاني لما سبق من قوله والا فبني وسكونه اي سكون
اخره او كيفيات اواخره او احوال اواخره ذكرها الفاضل
العصام الا ان الشارح التحرير اختار الاول في التحرير لكونه اظهر
في التقدير وفي الحاشية واما ما ذكره الهندي فاضمحل بتفسيرنا
انتهى من قوله اي القاب حركات اواخر البناء وسكونها بارجاع الضمير
الى البناء لا المبني فانه وان كان مناسبا لقوله وانواع الاول ليست
للبناء بل للمبني ثم ان الالقاب جمع لقب وهو كزمر والمراد به هنا نعتبر
به عن الشيء لا ما هو قسم من العلم لان المعبر عنه كلي ولانه غير مختص بما ذكر
بل تطلق على الحركات مطلقا ولكن لا تطلق على الحروف فلا يقال يا زيدان
مبني على الضم بل على الالف بخلاف القاب الاعراب فانها تطلق على الحروف
الاعرابية ولا تطلق على ما ليس في الاخر كذا في الرضي نقلا عن ابن الحاجب

وبه يشعر كلام الشارح فلا ينحصر الالقاب فيما ذكر كما ان الانواع حصر
فيما ذكر تنحصر قال الفاضل العصام ان المتقدمين يطلقونها
على الحروف البنائية تنزيلا لها منزلة الحركات فيقولون ان يا زيد مبني
على الضم ولا رجلين على الفتح وعلى هذا تنحصر الالقاب فيما ذكر ايضا رت
اى الحركات حقائق وانواعا وقيل لان معانى الرفع والنصب والجر انواع
ومعنى الضم والفتح والكسر نوع واحد هو البناء ورد بان تسميتها انواعا
تصح باعتبار انفسها فلا وجه لاعتبار معانيها ولا يخفى ان ذلك
لا يرد على الشارح فافهم قوله وقد سبق التفصيل لغير الوقف فتدبر
قوله لذات متكلم بعينه لاشتهار تعريف المعرف وكذا المعطوف قوله
فان الضمائر موضوعة عند المحققين بجزئيات معينة باعتبار
معنى عام كلي بان لاحظ الواضع اولا مفهوم المتكلم الواحد مثلا وجعله
آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل منها بخصوصه بحيث
لا يفهم منه الا هو بخصوصه فالآلة صلة للوضع وعند الجمهور لمفهومه
نفسه بشرط استعماله فيها لا فيه فالآلة للغرض للوضع قوله للمفهومين
الكليين لا الجزئيين المعينين فكلاهما اى الوضع والموضوع له عامان
فلا نقض بهما هذا على ما عليه المحققون واما على ما عليه الجمهور فوضعهما
للمفهومين الكليين بلا شرط الاستعمال في الجزئيات المعينة فلا نقض
بهما ح ايضا قوله فيه اى في التوجيه الثالث انه اى التعريف منقوض
بنحو قلت بالخطاب انا كذا لا فانه لا يصدق التعريف على انا
لانتفاء حيثية الحكاية عن نفسه بل فيه حيثية توجه الخطاب اليه
ولا يصدق ايضا على انت لانتفاء حيثية الغيبة في الحاشية هذا النقض

النقض وارد على الاولين ايضا وعلى الجواب المذكور يلزم فعلية ضرب
مثلا في ضرب ماض وحرفية من في من جار وهذا خلاف ما صرح به
القائلون بتعدد الوضع قوله ويمكن ان يقال ان انا وانت في المثالين
المذكورين وامثالهما مستعمل في غير الموضوع له اعني اللفظ الدال
على الموضوع له فيلزم المجازية في كل ما اريد به اللفظ قوله ولم ار قائلا به
والاشبه ان يمنع ضميرية ما اريد به اللفظ ويقال لم يخرج من صنف كما يخرج
الفعل والحرف من نوعهما انتهى قوله هذا النقض اى مثل النقض بنحو قلت
انا الخ وارد على التوجيهين الاولين ايضا اى كما انه وارد على الثالث
فانه لا يصدق على انا وانت انه وضع لذات متكلم او مخاطب بعينه اوبه
اذ المراد نفسهما ومندفع بجوابه ايضا قوله وعلى الجواب المذكور وهو
الذهاب الى تعدد الوضع وارادة الاول قوله وهذا اللازم من فعلية
ضرب وحرفية من خلاف ما صرح به القائلون بتعدد الوضع من تسميتها
كما سيجيء تحقيقه قوله ويمكن ان يقال في الجواب عن هذا النقض قوله
مستعمل الخ فالخروج لا يضر بل يجب على ما مر في صدر الكتاب وعلم
في محله قوله اعني آه تفسير للغير قوله ولم ار قائلا به هذا اللازم
من تلك المجازية على انه في غاية البعد وخروج عن الانصاف وسيأتي
لهذا نظير قوله والاشبه في الجواب عن النقض المذكور قوله يخرج ما
اريد به اللفظ من الضمائر من صنفه وهو الضمير ويدخل في الصنف
الآخر وهو الظاهر كما يخرج الفعل والحرف اذا اريد بهما لفظاهما
كضرب ماض ومن حرف من نوعهما وهو الفعل والحرف ويدخلان
في النوع الآخر وهو الاسم وسيأتي بيانه قوله الا ان يذهب تعدد

الوضع وارید الاول فی الحاشیة حل هذا المقام انهم اختلفوا فیما ارید به
اللفظ مذهب التفتازانی والجمهور الی انه موضوع بوضع آخر فان کان
غیر اسم فی الاصل یصیر اسما بالوضع الثانی لخواص انواع الکلمة المطلقا
وذهب الشریف الی وحدة الوضع فلا یخرج من الاصل لخصص الخواص
بما ارید به المعنی انتهی قوله موضوع لنفسه بوضع آخر لا قصدی
بمعنا بل ضمنی وتابعی له ولذا لم یثبت به الاشتراک ولم یجعل الدلالة
باعتباره مطابقة وتضمنا والتزاما وذلک انه لما وضع الواضع الفاظ
فی المعانی قصد وضعها لا نفسها ضمنا ولم یقصد به المعنی الضمنی مثلا
اذا قال عینت ضرب للمعنی الفلانی اراد به نفسه فی ضمن ذلک التعیین
عینه لها کذا نقله الفاضل العصام عن العلامة التفتازانی واعترض
علیه بانا لا نسلم ذلک فی الموضوع بالنوع اذ لم یفهم منه اطلاقه وارادة
نفسه عند ذلک الوضع بل الواقع انه ذکر القاعدة فدخل فیها ضرب
ولم یذکره بخصوصه فکیف یکون موضوعا ضمنا ثم قال فالاولی
انه منطفل تابعی اذ لو لم توضع للمعانی لم یلتفت الیها فلما احتیج الی البحث
عنها والحکم علیها وضعت لا نفسها ایضا لیمکن اختصارها فیبحث
عنها فهو ضمنی غیر مقصود بالذات وفی قوله الاوجه اشارة الی انه ما قاله
صحیح یمکن التوجیه وان عدم الورود اصلا اولی فافهم قوله الی وحدة
الوضع وانکر الضمنی ورد ما قاله العلامة من التوجیه بانه لا یقتضی
اثباته والالکانت المهملة ایضا کذلک ولو قیل فلنلتزم فالتزامه مکابرة
فی قاعدة اللغة لا یروج عند من له ادنی مسکة من الادبیة علی انه
لا یساعده نقل ولا عقل ثم قال والتحقیق انه اذا تلفظ بنفسه

بنفسه اللفظ حین الحکم علیه لم یحتج الی وضع وذال اذ المقصود به
حضوره فی الذهن وذا یحصل بذلک فلا حاجة الی المحض فلا وجه
لاثباته بلا داع بهذا واین الفاضل العصام بان قال الا اظنک فی ریبة
من ذلک فانک فی مقام افادتک ایاه باللفظ لا یحتاج الی دال موضوع
بل تحضره بدونه فما احوجک الیه فی مقام الحکم علیه ولا ما صرح به
کثیر من الائمة ومنهم الرضی من انها اسماء اعلام والالفاظ ما لم تکن
موضوعة لا تکون اسماء ولا اعلاما فلا بد من اعتبار الوضع فیها
فقد اقتدی الشریف بارة المرادی انها کالاسماء او الاعلام وقائمة مقامها
فی تحصیل المرام فهو تشبیه بلیغ یستعمل فصیح بلیغ ویتبادر منه
من ذوی الافهام ولو سلم فالنقل الذی ابطله کل عقل وصریح لا یلتفت
الیه منه فهم صریح وان ذهب الیه الجمهور فانه قد یبلغ بما مر من عدم
مساعدة العقل حدا لا یمکن انکاره الا مکابرة علی ان المراد النقل
عن الواضع والوضع انما یعلم بالاستعمال اذ لا اخبار به منه وقد
استعمل تلک الالفاظ فی مقام الحکم علی انفسها واریدت واحضرت
بنفس تلفظها کما علمت فیصح الاستعمال وهو المقصود فلا ضرورة
الی اثبات الوضع الضمنی فلو قال بذلک جمیع ائمة العرب بناء علی الحکم
علیها یصح قول المذکور بناء علی تحقیقه المذکور فلا یرد علیه التصریح
المسطور وتنظیر ذلک وتنویره انهم صرحوا بان اسم الاشارة موضوع
لمفهوم کلی بشرط الاستعمال فی جزئیاته مع ذلک نقل عن عضد الملة
والدین انه موضوع لکل من الجزئیات ولم ینقل هذا عنهم بل القائلون
الکثیر من القائلین بما نحن فیه کذا قال الفاضل العصام فی شرح الوضعیة

العضدية وقال في شرح التلخيص بعد ما نقل كلام الشريف وهو التحقيق
فتأمل قوله فمجاز يجب تأخيره نحو جه قوله وبان لفظ المخاطب كذلك
عطف على بنحو وانت خبير بان هذا مندفع بما قلنا من قولنا ثم بعينه
كما قال الفاضل العصام قوله نحو ضرب غلامه زيدا الى آخره فانه المرجع
في الاول فاعل وفي الثاني مبتدأ وفي الثالث مفعول اول وفي الرابع
مفعول به ومعلوم ان الاصل فيها والاولى لها التقدم ثم انه لم يجعل
هذا من اللفظي كما جعله الفاضل العصام الجامي منه متابعة لابن
الحاجب بان عممه الى التحقيقي والتقديري لان فيه مخالفة للطريقة
المألوفة والعادة المعهودة من جعل التقديري غيرهما لا للفظي قسيما
له كما صرح به الرضي وقال ان دخوله في المعنوي اولى كما اعترف به
ابن الحاجب نفسه في باب الفاعل قوله التزاما قريبا وبعيدا لما صرح
به الرضي كقوله تعالى لكل واحد منهما السدس مما ترك
ولابويه
ان كان له ولد مثال للاول قوله مورثا وهو الميت قوله وقوله تعالى
في سورة ص حتى توارت بالحجاب اي غربت الشمس مثال للثاني
شبه غروبها بتوارى امرأة حسناء او ملك بالحجاب ففيه استعارة
تصريحية تبعية او شبهها بها او به واثبت لها التوارى به الملايم لهما
ففيه مكنية وتخييلية اذ العشي وهو من وقت الزوال الى غروب
الشمس يدل التزاما لا تضمنا كما توهم من قوله تعالى اذ عرض عليه
اي على سليمان نصب بتقدير اذكر بالعشي الصافنات الصافن من الخيل
الذي يقوم على طرف سنبك يد او رجل وهو من الجيدة فيها لا يكاد
سعوالا في العراب الخلص الجياد جمع جواد وجود وهو الذي يسرع في جريه

في جريه وقيل الذي يجود بالركض قيل جمع جيد روي انه غزا دمشق
ونصيبين واصاب الف فرس وقيل اصابها ابوه من العمالقة
فورثها منه وقيل خرجت من البحر خرجت لها اجنحة فقعد يوما بعد ما صلى
الظهر على كرسيه فاستعرضها فلم تزل عليه حتى غربت عليه الشمس
وغفل عن العصر او الورد وتهيبوه ولم يعلموه فاغتنم لما فاته
فاسترها فعقرها مقربا لله تعالى لا عقبا قال مولانا ابو السعود
وبقي مائة فما في ايدي الناس من الجياد من نسلها وقيل لما عقرها ابدله
الله تعالى خيرا منها وهو الريح تجري بامره غدوها شهر ورواحها
شهر فقال اني احببت حب الخير عن ذكر ربي حتى توارت بالحجاب
قاله عليه السلام عند غروب الشمس اعترافا بما صدر عنه وندما
عن صميم القلب وتمهيدا لما يعقبه واحببت اي اثرت حب الخير اي المال الكثير
مشغولا عن ذكر ربي ووضعه موضع واستمر ذلك حتى توارت
بالحجاب ردوها علي من تمام مقال قاله للملا لا ازهو او له تحيرا
وقيل كانه قيل فماذا قال فقال ردوها علي فتأمر فطفق مسحا
بالسوق والاعناق اي فردوها عليه فاخذ بمسح السيف مسحا
ضربا بسوقها واعناقها يقطعها وقيل جعل بمسح بيده اعناقها
وسوقها حبا لها واعجابا بها وليس بذلك قال المولى ابو السعيد
وفي هذا المقام بعض كلام نحرره في التفاسير وحواشيها كحاشية
ابن الشهاب على القاضي قوله قبيل الرضي قوله ومنه مما يكون مدلولا
التزاما قوله وكذا قوله تعالى في سورة الملائكة بعد قوله تعالى ولو
يؤاخذ الله الناس بما كسبوا من المعاصي ما ترك على ظهورها من دا

اى من نسبة تدب عليها بشوم معاصيهم وقيل المراد بها الناس وحده **قوله**
فى قوله تعالى كل من عليها فان اى من على الارض من الحيوانات والمركبات
ومن للتغليب او الثقلين **قوله** فيه ان بعض الدال لما تأخروا والبعض
المتقدم لا يكون والا حقيقيا ما لم ينظم اليه المتأخر فيجعلها من المعنوى
نظرا الى مجرد المتقدم بعيد وغير مناسب بل المناسب القريب ان يجعل
هذا من التقدم الحكمى لو ثبت نظرا الى المتأخر **قوله** لان فى ذكره بعد ذكر
الوضع فى التعريف تناقضا لان صدق كونه موضوعا لا يقتضى كذب
كونه حكميا كعكسه اذا مثل ما ذكر فيه اى الحكمى قول الرضى والتقدم الحكمى
الى تمه ثم قال فان قلت الى فظهر لا ما نقله من ابن الحاجب وهو تعقل
المفسر بلا تصريح تفخيما وارجاع الضمير اى ذلك المتعقل لان جعل
المتأخر فى حكم المتقدم لداع اليه ظاهر مناسب بخلاف المتعقل الصرف
بجواز كونه متقدما فى نفس الامر وجعله مذكورا معنى لظهوره وبناء على هذا
فلا يكون التقدم حكما وذا خلاف المفروض الخ وهو قوله فى ذكر ذلك
المفسر بان يذكر والا شيئا مبهما حتى يتشوق نفس السامع على الى العثور
على المراد ثم يفسرونه فيكون اوقع فى النفس **قوله** فظهر من هذا المذكور
من قول الرضى وهما نظر الى وضع وعلى مخالفة مقتضى وضعه **قوله**
بجامع لكونه على خلاف مقتضى وضعه فلا يخرج وجه عن التعريف بل يجب
كما مر مرارا **قوله** فان قلت آه من كلام الشارح **قوله** هب اى نعم انه
لا يجوز ذكره فى التعريف لما مر من التناقض **قوله** وهو اى كونه مجازا
فى غاية البعد وخروج عن حد الانصاف فى الحاشية لكثرة الضمير المبهم
افرادا وانصافا ضمير الشأن والقصة وضمير باب نعم وبئس ورب

وربت ونحو قوله تعالى ان هى الا حيوتنا الدنيا وفسويهن سبع سموات
على وجه وباب التنازع وجعل الكل مجازا مما لا منصف وعلى تقدير
المجازية لا بد من علاقة ولا مساغ ان يكون صحة الذكر والتقدم الحكمى
الحكمى للزوم حاصل الدور وغاية ما يتكلف جعلها لكون مدلول كل
منها غائبا محتاجا الى شئ تقدم ذكره او تفسيره بموخر والذى عندى
لكون الكل حقيقة وعدم لزوم التقدم فى ضمير الغائب وزيادة او لفظ
قصد ابهامه لغرض بعد ذلك معنى والله تعالى اعلم بحقيقة الحال انتهى
قوله وضمير باب نعم وبئس المميز بنكرة منصوبة كنعم او بئس رجلا
زيدا وبما كنعما هى كما سيجئ وضمير رب المفرد المذكر المميز بها كربه
رجلين او امرأة على ما سيأتى وضمير نحو قوله تعالى فى سورة الانعام
ان هى الا حيوتنا الدنيا مما جعل خبره مفسره قال المصنف الضمير
للحيوة وابن الشهاب اى المذكورة بعده والرجوع الى المتأخر كثير
فى كلامهم واما احتمال كونه عبارة عما فى الاذهان منها اى ما الحيوة
الا حيوتنا الدنيا كما قيل فبعيد جدا اذ المراد ليس فى الاذهان الا هذه
الحيوة المشاهدة لقولهم وما نحن بمبعوثين وما قيل ان هذا من ضمير
القصة فمردود بانه لا يفسر بمفرد وضمير نحو قوله تعالى فى سورة البقرة
بعد قوله تعالى ثم استوى الى السماء فسويهن فان هن مبهم يفسره
سبع سموات على وجه وهو ارجاعه الى ما بعده سبع سموات بناء على ان
المراد بما قبله من السماء الجهات العلوية واما على آخره وهو ارجاعه الى السماء
وجعل سموات بدلا منه بناء على ان المراد به الاجرام العلوية فليس منه
وكذا قوله تعالى فى سورة البقرة الا ان تكون تجارة حاضرة على حاء

وقوله تعالى في سورة الملائكة ان هي الا موتتنا الاولى اي ما الموتة
الا موتتنا الاولى وضمير باب التنازع عند البصرية عوض بني
واكرمني زيد قوله ولا مساغ وجوازه ان تكون العلاقة صحة الذكر
والتقدم الحكمي بمعنى التقدم الحاصل بحكم الحاكم كما ذكره للزوم حاصل
الدور اي لزوم ما حصل له ولزم منه وافضى هو اليه وهو توقف
الشيء على نفسه وحصوله قبل حصوله وذا مستحيل وباطل للزوم اجتماع
وجوده وعدمه بناء على ان الزمان الذي قبل حصوله زمان العدم وذلك
لان التقدم الحكمي انما يكون بعد المجاوزة وكونه علاقة يقتضي
حصوله قبله فلا شك انه يلزم ذلك له وقد عرفت ان اللازم باطل
فالملزوم مثله واما الدور فهو توقف الشيء على ما يتوقف هو عليه
بمرتبة او بمراتب وهو ايضا باطل لبطلان حاصله على انه يستلزم اجتماع
تقدم الشيء وتأخره بالنسبة الى شيء واحد واللازم باطل فالملزوم مثله
كذا ذكره الفاضل العصام في حاشية شرح الشمسية للعلامة الشيرازي
قوله منها اي الضمير المبهم المجازي والضمير الغير المبهم الحقيقي قوله الى شيء
تقدم ذكره او اي تفسيره مؤخر الاولى اي ناظر الى الثاني والثاني الى الاول
فالعلاقة مطلق الاحتياج قوله لغرض وهو قصد التفخيم او مجرد الاختصار
والتحرز عن التكرار قوله الا تحقق في اللوازم كلها لو مرسلا ولا المشابهة
فيها لو استعارة بل يكفي الاستعارة تحققها او المشابهة في بعضها فمن اين
يلزم الحكم بالتقدم الذكري استدلالا بصحة الذكر لجواز كون تقدم
الذكر شرطا لصحة الذكر في الحقيقي دون المجازي قوله قدمه مع ان الاصل
في الضمائر الاتصال لكونه مرفوعه وجوديا وهو لنزه احق بالتقدم

بالتقدم ولان الاعلام تعرف بمجاورتها قوله لو استقل في التلفظ الى آخره
في الحاشية قوله بين اهل اللغة اشارة الى ان المعتبر في الاستقلال
وعدم الفرق والاستعمال دون العقل والا لما جاز اشتراكهما وهم
وهن بينهما انتهى ولا يرد عليه ما اورده الفاضل العصام على ما فسره
المستقل وهو ما يصح الابتداء به والوقف عليه فانه لا يخفى ان جعل
المتصل مستقلا عندهم يجعل الضمير في اياك والكاف وفي انت التاء واياه
وان وعامة يحتاج الى ارتكاب مسامحة فتدبر قوله مرفوع المحل دائما
لما مر من اشتراط الواضع استعماله عند ورود الرافع فلا يرد ان
العامل مما لا بد منه ولا عامل معه عند الوضع قوله كانا والزائد عليه
منتهيا الى هن قوله كذلك اي دائما قوله كتأ ضربت بالتثليث وهو نون
ضربنا وتاء ضربت بالفتح والكسر الى آخره قوله اسم فاعل ومفعول ولو معنى
فيدخل المستعار والمنسوب قوله مطلقا اي زمانها او استتارا مطلقا
او حاله المستتر في استتاره الصفة بتأويل بشبه الفعل او شبهه
وبهذا هو الاوفق للسياق فيتم قوله انا لم يسند الى الظاهر يشير الى ان
الاستتار ليس واجبا فيها كما وجب في المضارع المتكلم والمخاطب
اشار اليه بقوله دائما فانه بل جائز فالاستتار نوعان هكذا ينبغي
ان يفهم هذا المقام والفاضل العصام لم يعط حق المقام بالتمام
حيث قال لا حاجة اليه لان المقام مقام بيان انه اذا وجد ضمير متصل
يستتر في اي مقام لا في اي مقام يكون ظاهرا وبين المقامين بون بعيد
هذا كلامه لان من حق المقام بيان ان الاستتار في اي مقام يكون وفي اي
مقام يجب فافهم فانه نفيس واما البارز المتصل فلا يسند الا بنحط

دورجتها عن الفعل بمعنى البارز القوي عنها ولدلالة صيغها على فاعلها
مفردها على مفرده ومثناها على مثناه وجمعها على جمعه قوله والماضي
اي ويستتر في الماضي الكائن للغائب اوكانا ذلك الماضي او المستتر
له والاول لجزيل معنى وكذا الاواتي فتأمل وذلك لدلالة صيغة
الفعل على الفاعل المفرد والاختصار مطلوب ولذا لم يبرز بخلاف
التثنية والجمع فان صيغته لا تدل على الفاعل المثنى والمجموع ولذا ابرز
الفاعل فيهما وبخلاف الفاعل المخاطب والمخاطبة فان صيغة الماضي
لا تدل على الفاعل المخاطب قوله والمضارع لما مر قوله والمتكلم
لما سبق ايضا دائما الخ لان كلا منهما لا يسند الى الظاهر الذي للغائب
لمنافاة صيغتها اياه قوله مطلقا جوازا ووجوبا قوله وامر المخاطب
لما ذكر ايضا قوله لفظا ظاهر ومعنى اي اخبار وانشاء وحكما اي اعرابا
وبناء على الاصح قوله بخلاف النهي وامر الغائب لانه لا مخالفة لهما الا
معنى قوله فانه لا يجر وحده لانه مع المجرور كشيء واحد لشدة الاتصال
بينهما للاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى لما مر خمسة انواع بانفصال
المنفصل في المجرور قوله عدها اربعة لاتحاد المجرور مع المنصوب
في اللفظ فتدبر قوله ولو وجد في الحاشية زدنا ليشمل اعطيتك
اياي وكنت اياه انتهى وسيأتي انهما ذوا جهتين قوله انما ضرب
انا فانه في معنى ما ضرب الا انا وتقديره فيه فصل حكمي
والانفصال واجب بعده وان لم يلتبس للطرد ولكن في شرح المفتاح
انه لا يجب الا اذا استلزم الاتصال الالتباس نحو جاءني اخوك انما علمت
زيدا اياي نحو جاءني زيد وانت مما كان الغرض منه العطف ونحو جاءني

ونحو جاءني اما انت او زيد مما كان الغرض منه الترديد وافادة الشك
من اول الوهلة ونحو اسكن انت ونحو لقيتك اياك مما كان الغرض
منه التأكيد والفصل في الاول بالمستكن فالفصل اعم من الحكمي ولا شك
ان الاتصال ينافي هذه الاغراض قوله لتبادره الخ فيه رد الرضي
حيث جعل مما لا يرتفع به اللبس فيه قوله صفة المراد بها ما في المبتدأ
فاقتصار الرضي على الثلثة الاول والفاضل العصام على الاربعة
الاول ليس بمرضي والمراد بالجري في عرفهم قوله خبرا كما مر ترك كما مر
قوله وجاءني زيد لم يقل وزيد عطفا على المرفوع المتصل للمنفصل لئلا يكون
المثال للمعتمد لما لم يكن مما نحن فيه فافهم قوله تأكيدا لازم مسند اليه
تبعا فالمراد بكونه مسندا اليه التبعي لا الاصلي فافهم قوله بلا ضعف
ولو كان فاعلا لجاز مع كزيد قاعدون غلمانه لما مر ان هذه الصفة
كالفعل المسند الى الظاهر في كونه مفردا دائما قوله ولو فعلا ولو قال ولو
فعل اي ولو اسند اليه لكان انسب جاز الاتصال ولو قدم الانفصال
لكان اولى فتدبر اللبس او لم يلتبس على ما في الرضي وفي الهندي يجب
الانفصال في مقام اللبس وقال الفاضل العصام فنقض به قصر موضع
التقدير فيما ذكر ونقض ايضا بنحو اقائم انت ونحو جاءني زيد وعمرو
ضرب هو او الضرب هو ونحو اعندك هم هو ولو قال او بكونه مسندا
اليه صفة لم تجر على من هي له لكان اشمل لان الصفة كما لم تجر على غير من هي
لم تجر على من هي له لما عرفت من المراد بالجري واقول شمول الاول ظاهر
فانه يصدق على قائم في اقائم انت انه صفة مسندة غير جارية
على شيء واما الثالث فلان الظرف في حكمها فيصدق ذلك ايضا

واما الثاني فغير مسلم لان اطلاقها على المصدر غير معهود ولانه
لا اسناد له وارادة النسبة بعيدة على انه لا يرد على ابن الحاجب لان
ما ذكر بل ما ذكره بقوله او بكونه مسندا اليه الخ داخل في قوله او بالفصل
لغرض كما ذكره الشارح لان الصفة والظرف المعتمدين على الاستفهام
او النفي مع مرفوعيهما جملتان وابرازهما فيهما منفصلين حينئذ
لغرض الفرق بين كونهما جملتين وبين كونهما جزئي والابراز في
المصدر لغرض الفرق بين ما يؤوله ويقدر بالفعل ويسند مسنده
في العمل بلا ضميمة ان من اسم الفاعل ونحوه وبين ما يؤوله ولا يقدر به
ويسند مسنده فيه بها كذا في الرضي نعم يرد على المصنف انه لو قال
او اسند اليه ما لم يجر على صاحبه واريد بها ما يعم الصفة والظرف
والمصدر لكان اشمل فتأمل قوله وبيانه في الرضي وتلخيص ما فيه
انه ان اختلف ما جرى عليه محتمل الضمير وما هو له في الافراد
والتثنية والجمع وفي التذكير والتأنيث فلا لبس وان اتفقا فيهما ذكر
وفي الغيبة فاللبس حاصل مطلقا والحق الضمير المنفصل لا برفعه
وان اختلفا في الغيبة والتكلم والخطاب فلا لبس في جميع الافعال الا
في غائبة المضارع مع المخاطب وفي الغائبتين من المخاطبين فانه
موجود فيها الا انه يرتفع بالتأكيد واما الصفات ففي جميعها ليس
مع الاختلاف المذكور لكنه بالتأكيد يرتفع ولذا اطرد البصرية فيها
وان لم يلتبس واما الافعال كلها فنذرا تفقوا كلهم على انه لا يجب
التأكيد فيها اصلا لقلة مواضع اللبس بهذا وقوله والضمير المنفصل
لا يرفع قد عرفت ما فيه فتذكر قوله بخلاف الضمير المنصوب الاصطلاحي

الاصطلاحي نحو انك فلا يرد ان الضمير فيه كما انه منصوب المحل
كذلك مرفوع المحل ولم يتعرض للمجرور مع انه لو كان عامله حرفا يتصل
ايضا لان الكلام في تعيين مواضع انفصال الضمير المرفوع والمنصوب
وقد عرفت ان لا منفصل له قوله لامتناع اتصال الملفوظ بالمحذوف
بخلاف العكس لان عدم اتصاله به لا يجب بوجب كونه منفصلا فحذف
كحذف آخر الكلمة ولذا لم يتعرض لحكمه بخلاف الاول فان التلفظ بالضمير
يوجب ذكر امر يتصل به لعدم استقلاله فاذا لم يجده ينفصل
بالضرورة قوله فان اللفظ مقدم على المعنى بالنسبة الى السامع المقصود
من الكلام وابن الحاجب نظر الى العكس بالنظر الى المتكلم المحدث له لظاهر
وبترتبه ومقصوديته فلا وجه لتقديم المحذوف حينئذ كما لا يخفى فنظر المصنف
ادق وبالقبول احق لكن ان تقول انه اعتبر الترقي والمصنف التدلي
قوله والاولى تقديم الاول هو وهو اولى لقربه من الوجود بل الاولى تأخير
الاولى كما فعله المصنف لقربه من الوجود وملايمته لما بعده وقربه هو
من مرجعه قوله الاولى ان يقول غير مرفوع احدهما اذ المقصود الاحتراز
عن كون احدهما مرفوعا ونص فيه بخلاف ما قاله المصنف فانه كما يحتمله
يحتمل الاحتراز عن كونهما مرفوعين ولا وجود له فلا فائدة فيه على انه
يستغنى حينئذ عن احدهما قال الفاضل العصام الاوضح واحد منهما العلة
وجهه ان احدهما مضاف والاصل في الاضافة العهد فلا يلائم التفصيل
الآتي بقوله فلو احدهما الخ بخلاف واحد فانه نكرة محتملة لا عرفية وغيرها
للتقديم والتأخير اللهم الا ان يقال الاضافة للعهد الذهني لا الخارجي
فافهم قوله اذ لو كان احدهما مرفوعا قوله فلو احدهما الخ ولو قال فلو المقدم

اعرف لكان اخصر قوله فجاء في الحاشية الغاء في فجاء غير واقعة موقعها انتهى
الاتصال ولم يجب خلافا لسيبويه قوله عوض بيك الخ قال الرضي ان الانفصال
بعد المجرور ادنى منه بعد المنصوب وانه في باب خلت والاتصال في باب
اعطيت اولى قوله الاعرفية الغائب فيه ان اللام ومن التفضيلية
لا يجتمعان في افعل التفضيل كما سيصرح به قوله لازم خلافا لمن حكى عنهم
سيبويه جواز الاتصال مع تأخير الاعرف فان قال هذا امر قياسه
ولم تتكلم به العرب وخلافا ايضا فانه جوزه عند مساواة الضميرين
الغائبين وقال هو غير مكسور وقاس المبرد غيرهما عليهما ومنعه
سيبويه قوله اي الافعال الناقصة انما اختار المصنف خبر باب كان
عليها لتناوله صريحا كون خبر كان ونظائره قوله والاولى بالرعاية
من الشبه بخلاف مفعول باب علمت مع انه مبتدأ او خبر في الاصل فانه
مفعول حقيقة في الحال فرجح فيه جهة الاتصال قوله لولا الامتناعية
لا التحضيضية ان الخ وهو الا وفق لما سبق بخلاف عبارة الكافية قوله لكونه
مبتدأ محذوف الخبر عند البصرية او فاعلا لفعل محذوف عند الكسائي
او مرفوعا بلو عند الفراء لكنه على مذهب ليس مما نحن فيه بل مما يجب فيه
الانفصال ولذا لم يتعرض لها قوله وعسيت بالمتكلم قوله لفعل مقارب هو عسى
قوله به تصرف في العامل لئلا يلزم التاء وبل في الفاظ كثير قوله حرف جر
حقيقة على ما هو المتبادر غير متعلق بشيء على ما هو الاظهر قال الفاضل
العصام ويمكن ان يقال معنى جعله حرف جر انه نزل منزلته فانه في معنى
لازم التعليل فمعنى لولا انت لهلكت لما هلكت لوجودك والمنزل منزلة الشيء
لا يلزم ان يكون في حكمه من كل الوجوه فلا يرد على كلا التقديرين انه لا بد له

لا بد له من متعلق وليس له متعلق قوله عسى بمعنى لعل ورد بانه لو كان
كذلك ينبغي ان لا يقال عساك ان تخرج كما لا يقال لعل زيدا ان يخرج
لامتناع دخول ان على خبر لعل واجيب بما مر آنفا وبان دخول ان
في عساك بالنظر الى ما بقي من اصل معناه والى المجيء ان في خبره قليل تشبيها
بعسى قوله على اصلهما من كون احدهما مجرورا والآخر منصوبا حقيقة
قوله تصرف في الضمير لان الاشكال جاء من قبله ولانه معمول فهو احق
بالتصرف فيه فجعلها اي الضميرين اللذين احدهما مجرورا ومنصوب
والآخر منصوب قوله على اصلهما من عدم كون الاول حرف جر والثاني
بمعنى لعل قوله وتجب نون الوقاية اي نون هي سبب الوقاية والغرض من
الوقاية ذكره الفاضل العصام فانسانيته مجازي آخر الفعل ولو
حكما عن الكسرة التي هي اخت الجر وهي التي في آخر الكلمة لا مطلقا وكسرة
تضربين ليست اخته لكونها في الوسط حكما لما مر ان المرفوع المتصل كالجزء
وما ذكره الفاضل العصام من قوله ولذا لم يبحث عن كثرة نون الوقاية
مع ان الحرف مما يجب ان يصان عنها لانها لكونها على حرف واحد ليست
كسرتها اخت كلي فظهر انه لو ترك الآخر فيخالف لما سيأتي من ان عدم الكسر
في الحرف للمحافظة لا للصيانة وان الاولى سبب مرجح والثانية موجب
قوله عارضة او بخلاف يا تضربين فانها العدم استقلالها كاللازم
قوله مع اليا قال الفاضل العصام الاولى مع يا المتكلم لان المتبادر
من اطلاقها يا الضمير فيشمل يا المخاطبة للمتكلم لا المخاطبة قوله ماضيا
يدخل فيه مثل ما انصرني قوله مجردا اي حال كونها خاليا فلا يرد ان التجريد
يقتضي سبق الوجود عن نون الاعراب اي نون هي الاعراب واما مع

نونى الضمير والتاكيد فيجب لوجوب فتحها كيضربنى ويهل يضربنى ويحتمل
لشمول الامر بجلاؤها وقد عرفت فيما سبق ان ادخاله فى المضارع بعيد
قوله لان كراهة اجتماع النونين التى تقتضى وجوب تركها عارضت الوقاية
المذكورة التى تقتضى وجوب اتيانها فتساقطا فالامر جائز لانتفاء موجب
الاتيان والترك واختلف فى المتروك نون الوقاية او نون الاعراب
فذهب الجزولى الى الاول وهو المختار لان التثقل جاء منه ولان الرفع اهل
من الرفع فهو احق بالترك وذهب سيبويه الى الثانى لانه المعرض للحذف
بالجزم والنصب ورده الفاضل العصام بان المتروك فى ليتنى ولعلنى
ولدنى نون الوقاية فهو مع اليا احق بالترك لكثرة الشواهد قوله
محافظة على الحركة البنائية فى باقى اخواته والسكون فى لدن فلو عكس
الترتيب لكان احسن علة لجواز الدخول وكراهة اجتماع النونين
فى النونيات وحملا على الاخوات فى غيرها وهى النونيات قوله وتختار
الاولى تقديمه على الجواز لقربه من الوجوب الاانه آخره لئلا ينفصل بين
حكم الفعل بلا نون وبين حكمها ولاشتراك لدن وباقى اخواته معه فى الحكم
قدمهما معه على انه ذكر فيما بعده حكم لعله من رجوحية الدخول فافهم
على المحل لانه خلاف الاصل قوله وعدم المضارعة بعدم النون قوله فظهر
اى اذا اختيرت عند عدمها قوله فظهر الخ قوله بخلاف الصيانة الخ
حيث اوجبتها فيه عند عدم المعارضة قوله ويسوغ بلا فصل لتبادر
الجملة المذكورة بجزئيها خلافا للكوفيين فى جواز حذف احدهما وتفسيره
بمفرد موافق لها نحو ظننت قائما زيد قوله اى الضمير الذى بمعنى الشان قوله
فالتسمية به لكونه بمعنا لا لرجوعه اليه كما سيصرح به قوله ضمير غائب

غائب بالاضافة كالخوية مفرد مبهم صفة ضمير لان الابهام هو المقصود
فى البيان وهو فى المفرد اكثر منه فيما يدل على العدد غير راجع الى مثنى لئلا يزول
الابهام المقصود قوله لئلا يزول الخ اما بالتاكيد والبدل والبيان فظاهر
واما بالعطف فلانه لو كان قائما معه يكون تفسيرها لان الواحدة
لا تفسير المغايرين وقيل لان ابهامه لما احوج الى المفسر كان كغير المستقل
فلم يناسب كونه متبوعا والفصل للتقدم لكون علة موجبة واما الصفة
فقد سبق ان الضمير لا يوصف عمده بان يكون مرفوعا قوله باعتبار القصة
اى باعتباره بمعنى القصة ولذا سمى بضمير القصة قوله فضلة اى
كالفضلة بان يكون منصوبا نحو انها بنت بحركة التاء غرفة ونحو هى
كان القرآن معجزة وانها ان المعجزة القرآن كذا فى الرضى ولا يخفى تانيثه
لان مقصوده مبهم فلا ينبغى ان يراعى مناسبة لهما قوله والاتصال اللغوى
لا الاصطلاحى والا لكان استتاره مستدركا قوله اى انفصاله فالاظهر
وانفصاله الذاتى اختار ما اختاره لكونه اخصر واما بروزه فانه وان
كان غير الاستتار لكنه ليس غير الاتصال فالاظهر الاخصر وبروزه
اى بالاتصال او الانفصال واستتاره كما قال بعض الكمل فافهم
كان منفصلا لما مر من امتناع اتصال اللفظ بالمعنى وعدم وجود اتصال
المرفوع بالحرف فى لغتهم قوله كان مستترا لكون عامله ماضيا مفردا غائبا
قوله كان بارزا اذ المنصوب لا يستتر على ان الحرف لا استتار فيه قوله واما
جوازه المدلول بقوله لان الخبر كلام مستقل لا يقتضى الارتباط برابط وليس
فيه نظر لان عدم دخول النواسخ على الاسماء الشرطية مع معونة المقام
يكفى دليلا عليه كذا فى الرضى وقال الفاضل العصام ولا يخفى ان القول

بحذف ضمير الشأن على ضعف ليس على ما يهون من القول بدخول النواسخ
على الاسم الشرط على ضعفها انتهى فتدبر قوله مع كثرة المشابهة بالفعل
بالاضافة الى المكسورة حيث شابهت في فتح الاول والآخر وقال الفاضل
العصام فيه بحث لان ان المفتوحة كمكسورة وان تأمل انتهى يعني انه لا فرق
بينهما في الشبه فليس احديهما اجدر بالعمل من الاخرى ولعل وجه
التأمل ان كسر الاول وفتح الآخر في اصليتين ولا ترميم لجواز فروعية بالكسر
بخلاف فتحي من فالفرق واضح قوله في ضمير الشأن غالبا قال المصنف في الحرف
المشبهة قل في غيره وقال ابن الحاجب وتند اعمالها في غيره فافهم قوله
لولو حرم يوجد الخ فالواو عطف على مقدر نقيض للمذكور على ما هو رأي
البعض كما مر كذا لك اي داخل عليهما ففيهما جمع بين الحقيقة والمجاز
هو على ما مر مرارا قوله القائم بالنصب قوله لقصد الخ اي لان ينفصل
فهو علة للوقوع لا للتسمية الا انه مشعر بوجهها فان سبب الفصل الوقوع
لا التسمية او لان فصل فهو وجه للتسمية والاضافة لادنى الملابسة فيأمل
في بعض المواضع وبهو ما فيه ليس للاعراب كما في المثال الثاني او كون المبتدأ
ضميرا بناء لمحل والاطراد قوله للمبتدأ دون الخبر فلا يقال الزيد ان هو
الحسن فلا يهما في الافراد الخ تركه التعريف لمجيئه بعده في المتن قوله والغيبة
والتكلم والخطاب المتبادر منه اي المطابقة في الستة لا في الثلثة ولذا اخرها
فينبغي ان يفسرها المصنف كذا قال الفاضل العصام فافهم قوله لان الفصل الخ
الالتباس انما يوجد فيها دون النكرة الاشتراط المطابقة بين النعت
والمنعوت في التعريف واذا كان خبر المبتدأ نكرة لا يقع بينهما لان فائدة
التأكيد هي لا تأكد النكرة كما في التفصيل الرضي في تأكيد الرضي قوله لامتناع

لامتناع اللام المرفوع اي لامتناع دخول عليه لاختلاف حكمهما فانه
يلزم في الافعال المطابقة للموصوف وفي افعل من الافراد والتذكير كما يجيء
لا محل له من الاعراب اصلا قوله لعدم نظيره في الاسم لانه معمول دائما
فلا يخلو عن اعراب ولو محلا لوجود مقتضيه قوله لا يؤكد بالمضمر
لكونه كالوصف فكما يجب ان يكون الموصوف اعرف او مساويا فكذا
المؤكد قوله واللام لا يدخل تأكيد الاسم فيكون حرفا بل تنبيه قوله
ولما دل الاسم من اسماء الاشارة على الحرف وهو ما وضع لمشار اليه
كما في الكافية بناء على ان الاشارة بمعنى المشار اليه كما ان الكفاية بمعنى
يكفى به كما سيصرح به فالمعنى اسماء موضوعة للمشار اليه او على ان الاشارة
مستلزمة لمشار اليه فالاضافة لادنى الملابسة فالمعنى اسماء موضوعة
لغرض الاشارة اليه والقرينة على كلا التقديرين حمل ذا وما عطف عليه
عليها على ان العذر يعني عن الحذف على ما صرح به الفاضل العصام وسيصرح به
الشارح فاندفع بذلك قول الفاضل المذكور هو بحسب مفهومه اسماء
موضوعة للاشارة وليس كذلك اصطلاحا فاحتيج الى تعريفه بما يبين
انه في الاصطلاح يراد به ما هو اسم المشار اليه انتهى ويمكن ان يقال
اراد بقوله وليس كذلك بحسب الظاهر ليتمكن من التوجيه فتأمل
قوله حقيقة في الاشارة الحسية بالجوارح والاعضاء قوله ونحو تلك
الجنة وذلكم الله مما ليس الاشارة فيه حسية حاضرة مجاز فلا يضر
خروجه بل يجب قوله ذا اصله ذي بيائين كحيي بلا تنوين لبناء فحذف
لا مكيد وقلب جنس الفاء وكثرت حذف اللام بترجيح الاول وقيل الالف
زائدة والا لم يحذف في المثنى بل يرد الى اصله فيقال ذيان كحييان

[illegible]

١٥٨

وقد بانه لم يرد فرقا بين المتمكن وغيره كذا في الرضي قوله وما عطف عليه
اذ لا يقال في اسماء الاشارة فلا يمكن ادعاء العلمية المفرد بقرينة لمثنا
قوله والاوجه ان يجعل اسماء الاشارة بمنزلة بار موقوفة بلا اعراب
لعدم العامل ووجه السلامة عن الاحتياج الى زيادة تقدير في الالفاظ
وللمذكر حالا او خبر مبتدأ محذوف والجملة معه معترضة قوله وذان
وذين لمثناه لم يغير الاسلوب السابق فاصاب انه يجوز حينئذ لمثنا
ما يجوز في للمذكر بخلاف عبارة ابن الحاجب حيث لم يجز فيها جعل لمثنا
صفة لذان وذين اذ الصفة لا تتقدم على الموصوف ولا حالا من فاعل
الظرف المتقدم لعدم جواز تقدم الحال مطلقا على العامل الظرف
عند سيبويه وكذا عند الاخفش اذا لم يتقدم المبتدأ عليها كما في نحن فيه
وقول الفاضل العصام قد يكون اقرب الى المعطوف عليه لم يعادل ما فيه
على انه يعارضه لكون ذان وذين ابعد من المعطوف عليه قوله وتا بقلب
الذال تاء فرقا بين المذكر والمؤنث على ما هو المعتاد فيه من القلب تاء
كما في اخت ولذا جعل اصلا للسائر وتي بقلب الالف ياء مبالغة في الفرق
وته بسكون الهاء في الوقف والوصل اجراء له مجراه او بكسره فيحتمل اللغتين
بقلبها اي الالف قوله بصلة الياء الحاصل بالاشباع فينبغي ان لا يكتب
كواد ضربه لكن كتب هاهنا تقليلا للاشتراك كتابة ته قوله وذي
بقلب الالف ياء فرقا بينهما بالياء التي هي علامة التأنيث في تضربين
قيل هي الاصل ورد لضعف دليله فانه معارض بان الذال اذا يقلب
الذاء تاء كما انه بان يقلب الالف ياء وان رجح بان قلب الالف اهون
فيعارض بان التاء في الزرق اغلب وسيجيء ولانا دليل قوي غير معارض

غير معارض وهو قوله وهذا الخ اي يجيء المثنى من تا لا من السائر قوله
والقصر فيكتب بالياء لكونه مجهول الاصل ولم يرسم الواو ولئلا يلتبس
بالى حرف جر والممدود محمول قوله في بعض اللغات في الحاشية قيل هي لغة
بني حارث قوله على قراءة تثقيل وانما احاله على غيره لانه يمكن ان يحمل
على حذف اسمها فانه جائز على قلة واما على قراءة التخفيف فيحمل على
الالف قوله ويدخل الهاء لتقاصها في العدول عن عبارة ابن الحاجب
حيث ذكر اللحوق واراد الدخول على الاول على سبيل العروض بقرينة شهرة
هذا ولا يتوهم خلافها وذكر حرف التنبيه واراد به الهاء بقرينة اشتهار
اختصاص استعماله بالجملة قد سبق ان الشهرة لا تكون قرينة لاسيما
للمبتدأ والدخول وان شمل اللحوق بالاخر لكن المصنف اراد الدخول
على الاول كما اشار اليه الشارح بقرينة المقابلة باللحوق قوله للتنبيه
اي لتنبيه المخاطب على المشار اليه الحسي ليلتفت اليه فينظر اليه انه الى شيء
يشار اليه من الاشياء الحاضرة فلذا لم يقرن بها الا فيما يمكن مشاهدته
من الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغائب الذي لا يمكن ابصاره اذ
القائل لا ينبه احدا ليريه ما ليس بمرئي منه فلذا لا يجمع مع اللام
قوله آخرها في الانسب او اخرها فلا يقال هذا لك وهاتك
لما مر بل يقال ذالك وتلك في تيك كسر اللام في الاول لاجتماع
الساكنين ولم يحذف الالف لخفتها وكذالك تالك في تاك واما تلك
بحذف الالف فلغة قليلة ولم يكسر في الثاني بل حذف الياء لاجتماع
الساكنين لئلا يلزم اجتماع الكسرتين مع الياء قوله يعني الكاف فالا في خصر
الكاف الا انه آثرها ترم تنصيصا على حرفيته تنبيها على حال المخاطب

تنبيه على ان الاضافة لادنى الملابسة كما تدبر قوله لتباينهما صدقا
عليه اسم الاشارة المشار اليه وما صدق عليه حرف الخطاب حال
المخاطب فلا يكون تأكيدا ولا وصفا ولا عطف بيان وعدم القصد بالنسبة
فلا يكون بدلا واسم الاشارة لا يضاف قوله لتعذر تنكيره فلا يكون محمولا
اصليا ولا وجه للعطف قوله وقيل في الحاشية جمهور قوله ومنع في الحاشية
هندى منعا مستندا بفتح النون اى موء يدا وهو الانسب بالتعريف الاتى
الا انه مبنى على التجريد عن معنى الصلة او بكسرها اى متشبثا والانسب
التعريف بما يناسب المنع بضمير نحو افعل امرا ووجه التوجيه ظاهر لاهل
السند وكذا المستند بالفتح ما يؤيد به المنع فافهم اجيب في الحاشية
هندى بان فيه اى في ضمير دليل الاسمية لا في المدعى فلا يصلح سندا
للمنع فلا وجه له قوله كلام على السند بالنفى وهو انما يفيد اذا كان
مساويا ولازما للمنع لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم والا فلا
لان نفيه حينئذ لا يستلزمه واللازم على المعلل اثبات المقدمة الممنوعة
وهي الكبرى المطوية واثبات كون السند لازما له لا نفى السند مطلقا
وان بهذا الاثبات واين هذا الاثبات من الكلام عليه اى بينهما بين بعيد
ولو قال القائل لامتناع وقوع الظاهر مقامها مع عدم دليل الاسمية
لسلم عن المنع كما قال الفاضل العصام على ما لا يخفى على ذوى الافهام
ذالك بالفتح او الكسر وجاء افرادهما مثل هوان بين ذالك مكان ذالكم لتعدد
المخاطب والمشار اليه وذالك خير لكم موضع ذالكم لتعدد المخاطب او بحوه
نحو ما سبق والمذكور قوله نحو ذانك وتانك اصلهما ذانك وتانك
بسكون اللام على ما هو الاصل وقلب اللام بالنون للقرب وحذف الكسرة

الكسرة للادغام وكسر الثانية للالتقاء وعدمه مع سكونها التاء عند الكوفيين
كيمدون وفيما نحن فيه ليس كذالك والام يكسر في المفرد ولم يقلب النون
اللام مع ان القياس قلبه الاول لكونه علامة ولمزية خفته هذا وقيل
انه قبل النون والادغام قياس وفيه ان الاصل الادغام في الاواخر
وانه يلزم الفصل بين المثنى وقيل التشديد عوض عن الالف
المفرد والام يصح هذان بالتشديد وخرجا تذكرما ذكر وفيه انه ينبغى
حينئذ كون ذالك بالتشديد للمتوسط كما بالتخفيف وقد يقال
ان من لم يجعل ان من لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد
بل يجعل عند غير المبرد وصيغ المثنى على السوية للقريب والبعيد
والمتوسط قوله وبغيرها اى بغيرها لا بشيئ مغاير لها فلا وضح
بدخولها الاسم لا الحرف بقرينة المقسم الموصول والفرق بينهما اى معنى
الاول الموصول بغيره والثانى الموصول به غيره قوله الا بجملة ولو
معنى تسمى صلة خبرية لا انشائية لانه يجب ان يكون مضمون الصلة
حكما معلوما للمخاطب في اعتقاد المتكلم قبل الخطاب والانشائية
لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغتها وعائد ولو غير
ضمير نقص التمام الذى في الكافية وما فيه من اللطيف لا يخفى قوله
وليس كذالك بل الموصول لانها متساوية في المعرفة بوجه ما والجهالة
بالكنه فلا يجوز التعريف بها فلذا احتاج ابن الحاجب الى تفسيرها
بجملة خبرية قوله كذا ذكره المالكى في التسهيل حيث قال او غيره
وذكره في الحواشي حواشيه مثالا والتفصيل في شرح الفاضل العصام
قوله مصغر التى على خلاف القياس اذ القياس ضم الاول وهو اللام

ابتنى على فتحى على خلاف تحقيقا وعوض عن الالف فى آخره نها تكميلا

قوله والمحذوفة اى الجملة التى حذفت مع العائد للتفخيم مبتداء من قضاء

الخبر قوله الذى اللام الاولى حرف تعريف وفاقا زيدت عليه مع

انه معرفة لئلا يكون وصفا بها كوصف بالنكرة لانه فى حكم الصفة

المشتقة فى وقوعها وصفا وشئ من الاوصاف لا يكون معرفة بدون

اداة التعريف وانما التزمت لانها لو نزعت تارة لا وهم كونها

للتعريف كما فى الرجل وه رجل ولذا كتب بلامين مع ان القياس

كتب المدغم اذا كان الادغام فى الكلمتين نعم انه يكتب فى نصب تثنيه

وجرها بهما فرقا بينهما وبين الجمع وحمل الرفع فى تثنية وكذا

حمل تثنية التى عليها واللام الثانية من اصل الكلمة وكذا اليا عند

البصرية قوله وجا حذف اليا فيها اكتفا بالكسر وحركة ما قبلها اللتول

بالصلة قوله واللذان واللتان حذف يا مفردهما للالتقا الساكنين

فرقا بين المتمكن وغيره قوله كالعلى فرس الواو ولئلا يلتبس قوله

والذين فى الاحوال الثلث على الاكثر بحذف يا مفرده لما مر وجا

الذون رفعا فى هزيل قوله ولو قدم الذون على وهما او على حذف

لكان احسن وجه على الاول استفادة اختصاصه باولى العلم وجواز

حذف نونه ايضا من العبارة ولكن يفوت على هذا الاخصرية وعلى

الثانى يفوت الاول ولا يفوت الاخصرية فتأمل والله اعلم قوله لا للام

وحده قال الفاضل العصام لم ينقل اختلاف فى ان الموصول هل

هو الالف واللام او كلاهما كما اختلف فى حرف التعريف والظاهر انه

لا فرق بينهما وتخصيص احتمال الاثبات بحرف التعريف تحكم انتهى وقول المصنف

فى بحث اسم الفاعل وباللام استوى الجميع وتفسير الشارح

بالموصولة وكذا عبارة ابن الحاجب يؤيد ذلك فلعل المصنف اختار

فى الموضعين الى المذهبين فافهم قوله فالوجه ان يقول والا كما قال

بعض الكمل ليكون كون الموصول المجموع مقطوعا فان كلام المصنف

يحتمل كونه الفا وحده على مذهب المبرد ولاما وحده على ما ذهب

اليه سيبويه وليكون موافقا لاخواته فى التعبير عن لفظ مراد به

نفسه قوله لكراهتهم دخوله على الفعل لكونه فى صورة الحرف

من الفعلية المتصرف فعلها اذ لولا لم يصاغ مجردا عن حرف النفى

والاستفهام والاستقبال اذ لو صيغ لفات معنى ما ذكر وبما قررنا

ظهر ان قوله سيبكان مغن عن ذكر القيدين المذكورين كما سيجئ

قوله رها فافا قال المولى الجامى فاصر قوله بالذى لا صالته فى الباب

ولذا قال ابن الحاجب بالذى لا لعدم الامكان بغيره قوله للاستعمال

لا للصلة للاخبار وسيجئ تحقيقه فى الجملة الاولى بدليل اضافة

المحل قيده او للمخبر عنه فاعتبار المولى الجامى محله فى الاولى وكونه

مخبرا عنه باعتبار التعبير عنه بالذى مثلا فى الثانية تكلف لا يخفى

من باب التغليب استيناف كانه قيل لم يشمل المخبر عنه الفضلات

فاجاب باحد الثلث وانما غلب المخبر عنه عليها لكونه ركنا اعظم

من الكلام واصلا كاملا فيه او الاخبار فى الاول وهو اخبر بمعنى الجواب

اى اجيب فاليا اصلية لا للاستناد وفى الثانى وهو المخبر عنه

بمعنى المسؤال اى المسئول عنه ركنا اولا فيشملها بلا تغليب فى الحاشية

لم نقل بالتضمين لانه يستلزم الجمع ولا يمكن ههنا كما لا يخفى على من تأمل

انتهى ثم انه عطف على من باب التغليب ما لا وكذا قوله او نظرا الخ في
الحاشية الشراح بينوا احال البا باضعف الوجوه وسكتوا عن عموم
كونه احوج الى البيان ونحن اولناها بثلث اوجه مترقيا من الاضعف
الى الاقوى انتهى وفيه ان المولى الجامى لم يسكت كما بينا وكذا الفاضل
العصام قوله في الغالب وان دل على الوصف في المغلوب كما يقال اخبرني
عن ضرب زيد بالذى في اعجبني ضرب زيد فيقال الذى اعجبك
ضربه والحكم للغالب قوله على ما بينا بقولنا فان الموصول الخ في الحاشية
نظير المطابقة المعنوية قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فان خلق السموات في الظاهر
فعلية في الحقيقة اى اخلق فلان ام خلق آخر انتهى قوله في غاية الركاكة
وعدم الجزالة لانه وان كان الجواب مطابقا للسؤال في الظاهر الا انه
ليس مطابقا له في المعنى والمآل والتعويل على هذا عندى لسلامته
على ما ارتكب في الاول وعن جعل الاخبار بمعنى الآخر ثم على الثاني
لقلة التكلف بالنظر الى الاول في الحاشية فالمخبر عنه على الاول
والثاني بمعنى الماضي وعلى الثالث بمعنى الاستقبال انتهى وعلى ما ذكره
المولى الجامى ايضا بمعنى الاستقبال قوله وتغليب المغلوب على الغالب
فان المخبر عنه وان كان ركنا اعظم لكنه نادر وغيره كثير فتغليب
النادر على الكثير تغليب المغلوب على الغالب قوله في اللفظ والظاهر
واللفظ مخبرا عنه في الحقيقة والمعنى بهذا على المقول واما على الاولين
يقال بدله في الظاهر في الجملة الثانية اذ في الاولى مخبر عنه او مسؤول عنه
وعلى ما ذكره المولى الجامى يقال بعدها باعتبار التعبير عنه بلفظ

بلفظ اذ باعتبار التعبير عنه بالموصول مخبر عنه فيها قوله ترك شرط
الاخبار بالذى بالالف واللام في الحاشية كون الجملة فعلية متصرفا فعلها
مجردا عن حرف النفي والاستفهام والاستقبال انتهى لا نفيها بما سبق
كما سبق قوله وتأخيره اى ضمير الشان وجعل ضمير الموصول محله اذ لا يبقى
حينئذ بينهما مفسرا بما بعده لما مر من انه لا يقع صفة ولا موصوفا نحو
الذى الخ في الحاشية في ضربت زيدا العاقل قوله لتعذر حمل الضمير الكائن
في محله في معموله قوله وافيد لشمولها اسم الفاعل والمفعول والصفة
للزوم تنكيرها فلا يقع موقعها الضمير الذى هو معرفة مع الحالية
والتمييزية لامتناع جعل ضمير الموصول محلهما كزيد ضربته فان
ضميره للمبتدأ فلو اخبرت عنه وقلت الذى زيد ضربته هو يكون ضمير
ضربته للمبتدأ لانه من خبره لا للموصول وكزيد ضربت غلامه لا تقول الذى
زيد ضربت غلامه لانك اذا جعلت الضمير الى الموصول بقى المبتدأ بلا عائد
واذا جعلته للمبتدأ بقى الموصول بدونه قوله وغيره من الاستفهامية
وغيرها ذكره اى غيره بكونه جزء معناها في الاصل وان لم تقصد
به الاستفهام لانها قد تستعمل للتعظيم وللتحقير قوله لكان احسن
وكان عطفا على ما قبلها لان المقام مقام الوصل لا الفصل
قوله ونحوه من الشرطية ونحوها قوله اما بمعنى شيء وهو المختار عند
المصنف كما يجيء في افعال المدح والذم قوله او الشيء قال الشارح فيما
سيأتي وهو غير معهود نحو قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي
اى نعم شيئا الصدقات اى ابداؤها فهو منصوب على التمييز عن الضمير
المبهم في نعم او الشيء فيكون فاعلا لكونه بمعنى ذى اللام قوله نحو شدما

وقيل حرف زائد للتعميم والابهام لان زيادة الحرف اولى من زيادة الاسم
لاستبدادها بالجزئية ولان زيادتها ثابتة في نحو فبما رحمة من الله
واما وصيغتها فلا والحمل على التانيث اولى في المسبة اي مثلا عظيما او حقيرا
بهذه المعاني كلها في الابهام وتاكيد التنكير اي مثلا لا يعرف من عظمته او حقارته
او نوعا مجهولا لا يمكن تعيينه من انواع المثل قوله وخصت كلمة من بما
الاولى بمن لكن نبه به على انه قد يستعمل للعالم مثله كما في الشرح يعلم
اولى بما قالوا يعقل كما لا يذهب على من يعقل قوله فنحو قوله تعالى فمنهم
من يمشي على بطنه اي ما يذهب عليه كالحية وتسمية حركتها كونها زحفا
استعارة او مشاكلة ونحو قوله تعالى ونفس وما سويها اي من انشاها
وابدعها مستعدة لكمالاتها وايثار ما على من قصد الوصفية تفخيما
كانه قيل والقادر العالم العظيم الشان الذي سواها ودل على وجوده
وكمال قدرته وعلمه تسويتها مجازا خبر لنحو اما الاول فلانه شبه
فيه ما لا يعلم بمن يعلم في ادراك النفع والضر ثم حذف لفظ المشبه
فاطلق عليه من واما الثاني فلانه اطلق ما المختص بما لا يعلم واريد به
صفة ما قائمة غير ان ما فيكون من ذكر المقيد وارادة المطلق واما
ارادة القادر العالم هنا فمن حيث انه من افراده بقرينة الصلة فافهم
وفيه اي في كون من مجازا في الاول بحث لان ذكره على التغليب في ضمير مبهم
الراجع الى كل دابة لتغليب العقلاء على غيرهم والتعبير عن الاصناف بمن
ليوافق التفصيل الاجمال واما قوله تعالى ومنهم من يمشي على رجليه
كالانسان والطيور ففيه تغليب نعم يجوز استعماله فيما لا يعقل بتنزيله
منزلة من يعقل لداع ما وليس فليس فيه هذا خلاف فهذب وفي كون ما

وفي كون ما مجازا في الثاني خلاف لانه كما يجيء لذات ما لا يعلم
كذلك يجيء لاوصاف من يعلم عند شمس الائمة وفخر الاسلام
البزدوي وغيرهما على ما في مرءات الاصول وفي التلويح هذا قول بعض
ائمة اللغة والاكثرون على انه يعم العقلاء وغيرهم ورد هذا بما روي
ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين تلا قوله تعالى انكم
وما تعبدون من دون الله حصب جهنم وقال له عبد الله ابن الزبعرى
ورب الكعبة اليس اليهود عبدوا عزيرا والنصارى المسيح ابن مريم
وبنو مليح الملائكة رد عليه بقوله عليه السلام ما اجهلك بلغة قومك
اما فهمت ان ما لما لا يعقل واقول للاكثرين ان يقولوا ان المراد
بما في قوله عليه السلام لما لا يعقل ما في هذه الآية لا مطلقا وهو عبارة
عن النظم بقرينة صرف الخطاب للمشركين فيندفع ما ذكره ابن الزبعرى
نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والدعاء بمعنى التسمية وهو يتعدى
الى مفعولين حذف اوليهما استغناء عنه والتنوين عوض عن المضاف اليه
والتقدير ايهما اي الله والرحمن في قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا
الرحمن وما مزيدة لتاكيد ما فيه من الابهام والضمير في له للمسمى لان
التسمية له لا للاسم وكان اصل الكلام اياما تدعوا فهو حسن فوضع
موضعه فله الاسماء الحسنى للمبالغة والدلالة على ما هو الدليل عليه اذ حسن
جميع اسمائه الشريفة يستدعي حسن ذينك الاسمين وكونها حسنى لدلالتها
على صفات الكمال من الجلال والاكرام والجدل قوله فاستفهامية يعني ان جهة
الاصالة دعت الى ادراجها فيها كما ان جهة الشيوع في الصفة بحيث لا يخطر
منه الاستفهام بالحاضر دعت الى ذكرها بالاستقبال كما في بعض نسخ

الكافية ولكل وجهة قوله ويرجب معه ان حقه ان يبني كالسائر للزوم
الاضافة الى المفرد المؤيدة لجانب الاسمية قوله حينئذ اي حين الحذف
لتأكيد شبهه بالحرف يعني ان التشبه من جهة الاحتياج الى الصلة ثابت
قبله ولما حذف ورد الاحتياج فتأكد الشبه فعاد الى الحق قوله فشابه
الغايات فظم ايضا للتحيير نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة اي من كل
امة شاعت دينا من الاديان اشد اي هو اشد على الرحمن عتيا اي
من كان اعتى واعصى فنطرحهم في جهنم وفي اشد تنبيه على انه تعالى يعفو
عن بعض العصاة واما على تفسير الانسان بالكفرة فالمعنى انا نميز
من كل طائفة منهم اعتاهم فنطرحهم فيها على الترتيب او ندخل كلا منهم
طبقاتهم اللائقة بهم وايهم منصوب المحل بننزعن عند سيبويه
ومرفوع بالابتداء عند غيره على انه استفهامي وخبره اشد والجملة
محكية اي لننزعن من كل شيعة الذين يقال لهم ايهم اشد وعلى هذا
لا يكون مثالا لما نحن فيه قوله والاعراف ايضا اي كالبناء حينئذ اي
حين الحذف جيد ولذا قرئ ايهم بالنصب للاضافة قوله مبهم صفة بعض
قوله وضع اي كل واحد منهما او وقع الوضع له فافهم قوله في كونهما اسمية
في الحاشية لان ما حينئذ مبتدأ والذي خبره وجوابه مثلا كتاب مرفوع
على انه خبر محذوف اي موضوع او الذي صفته انتهى قوله مبتدأ والذي
خبره عند سيبويه وذلك بان يكون ما بمعنى اي شيء وذا بمعنى الذي
فمعنى المثال اي شيء الذي صنعته واما عند غيره فبالعكس والاحسن
الاكثر في الجواب المطابقة للسؤال قوله في كونهما فعلية في الحاشية فان
ما حينئذ بكماله منصوب بمفعول صنعت وجوابه مثلا كتابا منصوب بتقدير

بتقدير صنعت انتهى قوله بكماله او ما وذا مزيدة منصوب بخبر محذوف بالاضافة
اي مصنوعي مثلا كما في الحاشية السابقة قوله وذو الطائية احتراز
عن ذو بمعنى الصاحب فانها تعم القبائل قوله وقد مر في صدر الكتاب
وقد مر ايضا في صدر الحاشية ما يتعلق به فتذكر قوله الى الاسم فعل دل
عليه باسماء الافعال قوله اذ لا يقال آه بل يقال اسم فعل وايراد صيغة
الجمع مع ان المفرد اخصر وانسب لمقام التعريف مع السلامة من الحذف
للتنبيه من اول الامر على تعدد الافراد وكثرتها لا انها قرينة القصد اليها
قوله فعلى هذا المناسب الخ لكن المصنف نبه بذلك على ان هذا التنبيه
لا يجب بل يجوز التفنن قوله بمعنى الامر اي بمعنى وضعه ولم يقل ما وضع
لمعنى الخ لما مر ان دلالته عليه استعمالي لا وضعي او وضعي لا اولي قوله
تدمه مع انه من الماضي قوله ويكفي في بنائهما اي اف واوه فعلى هذا
كان عليه ان يقول او المضارع الا ان يقال لندرته تركه قوله بسبب
المشابهة لاسم الفاعل التامة وهي ما كان لفظا ومعنى واستعمالا
على ما في اظهار الاسرار المعتبرة فيهما اي اف واوه بمعنيان تشتها
قوله بمعنى امهل لا يسيرا وهو في الاصل مصدر ارود او صغر تصغير
ترخيم ويستوي فيه الافراد وما يقابله والتذكير والتأنيث وهذا
نوع من الايجاز قوله بمعنى بعد بعدا د ذلك لان اسم الفعل لا يخلو
عن تأكيد ومبالغة فرويد زيدا بمنزلة ما امهله وهيهات بمنزلة
ما ابعده اذ ما هو بمعنى الماضي والامر لا يخلو عن قصد التعجب ومنه
جاء التأكيد فالاولى تفسيرهما بهما كذا ذكره الفاضل العصام
او ذكر للمصدرين المذكورين فتدبر قوله اي ما كان على زنته ومنه فعال

بمعنى افعل لانه غير فعال الوزن والمغايرة الاعتبارية كافية والحقيقة
ليست بلازمة قوله من ضير قياس لفعال او منه اى منسوب الى القياس
بحذف يا النسبة عند سيبويه وسماعى عند المبرد فتامل فلا يقال
نعام نعم ولا كوان من كان لعدم التصرف والتمام اذ لا سماع حينئذ فى فرد
فضلا عن كثرة الافراد التى هى شرط جواز القياس وليس له حدا بنى
صيغة لم يقلها العرب وكان عليه ان يذكرها ولذا ذكرهما فى الاظهار
ولا يرد عليه كما اورده المولى الجامى ان لا يقال قوام بمعنى قم نعم
وقعاد بمعنى اقعد لعدم السماع وان لو كان قياسيا ليقال قوله وبين
شارح لب الالباب وهو السيد عبد الله حيث قال والصحيح قول سيبويه
لانه قد كثر بالنظر الى باب واحد وهو الثلاثى بالشرط المذكور واطرد
فيه وجاء على منهاج واحد وما هو كذلك فالقياس فيه جائز كما انتهى
قوله فلا وجه لما ذكره المولى الجامى من تاويل بعضهم قول سيبويه بانه
اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس قوله مؤنثة لانه لا يكون الا كذلك
فلذا ترك كغنسا ولم يقل كيافسا كما فى الكافية مع انه حينئذ مختص
بالنداء بلا موصوف على ما بينه الفاضل العصام لعدم دخله فى البناء
قدمها مع ان ابن الحاجب اخرها لخلاف المصدر المعرفة المؤنثة كما يشير
اليه بقوله بمعنى الفجرة ولم يصرح به كما فى الصفة لكونه مشكوكا لخلافه
ثم ان ظاهره مشعر بانه موصفة مصدرا وظاهر قوله المنصوبات
احوال بانه حال كالسائر فلعله اشار الى جوازهما فافهم قوله فان
الرضى شك فيه ولم يقطع الامر ولم يرض حيث قال لم يقم لى الان دليل
قاطع لا على تعريفه ولا على تانيثه الا انهم قالوا انه من اعلام المعانى

المعانى كسبحان واما الاستدلال على الثانى بالاستطراد لتانيث
الصفة وعلى التشخص والحمل عليه وعلى الاول بانه قرن مع برة التى
هى علم المبرة قوله انا اقتسمنا خطا حصنا اى حصلنا سا فحملت
بالنظر برة واحتملت بالفتح فجار فحمل عليها فعجيب غريب اذ حمل كلمة
على اخرى فى التعريف او التانيث مع عدم استعمال المحمولة كذلك شىء
بديع على ان السيرافى جوز كون برة بمعنى البارة وفجار بمعنى الفاجرة
فهما من الصفات الغالبة لا من اعلام المعانى وان تعريف كيف يرشد الى تعريف
ما لا يحصى انتهى ملخصا وقال الفاضل العصام والاول اضعف واعرب
قوله مؤنثة قال الفاضل العصام نبه بوصف العلم به على ان لفظه مؤنث
سماعا وان كان مستعملا مذكرا لحضار على الكوكب كذا ذكره الرضى ولذا
لم يقل للاعيان المؤنثة فقول الشارح التحرير للاعيان المؤنثة يخالفه
وعلى هذا يرد على المصنف انه خص ذكره به ولم يذكره فى غيره من التمثيل
مع انه مؤنث ايضا ولو جعل حالا كالسائر من ضمير مبنى لفعال المنتم
اليها او منه لكان اسلم واقيد ولم يحتج الى قوله مؤنثة وقوله المنصوبات
الخمسة او الثلثة قوله لمشابهتها اى فعال هذه اى الاقسام الثلثة الاول
اى فعال بمعنى الامر فى الزنة والمبالغة اما فى الاول فلثبوتها فى جميع اسماء
الافعال واما فى الثانى فلكونها صفة يقصد بها المبالغة واما فى الثالث
فلانه من الاعلام الجنسية وهى اعلام لفظية يبقى فى جميعها معنى الوصف
فيقصد به المبالغة واما فى الرابع فلاجرائهم الاعلام الشخصية مجرى
الجنسية والتحقيق فى الحاشية لو يرد العدل لعدم تحققه كما ذكره الرضى
انتهى حيث قال فى الاول والذى ارى ان يكون اسماء الافعال معدولة

من الفاظ الفعل بشيء لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول ان لا يخرج
عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية
انتهى قوله والاصل الخ فلا يخرج بلا دليل يقتضي الخروج قوله فكيف خرج
اى بلا دليل فظهر ان قياسه على خروج ثلث ومثلث من التركيب الى الافراد
كما قاسه الفاضل العصام عليه مع الفارق لعدم الدليل في الاول ووجوده
في الثاني لان تكرار المعنى يدل على تكرر لفظ كما تقرر في محله وفي الاوائل
فان ادعى العدل المحقق فالدليل عليه وثبوت الفجرة وفساق وفاسقة
لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجائز ان يكونا
مترادفين وان ادعى المقدر كما في الاخير فلا دليل في الاصل كما عرفت
ولو قدر فيه ايضا كما تكلفوا على تكلف يحتملونه في الحاشية لان الاول
مشابه لمبنى الاصل في اتحاد المعنى وفعال مشابه للاول في الزنة والمبالغة
انتهى بخلاف ما ذكر الخ ذكر وجهه في بحثه فتذكر قوله يعرف لما مر من ضعف
علة البناء ولا ينصرف للعلمية والتأنيث قوله آخره اوله آخره كما في الكافية
قوله اختيار الفتح لانه اخف من الكسر وفيه انه وان كان اخف منه في نفسه
الا ان الراء يعجم عند الفتح فيثقل بخلاف الكسر فانه عنده يرقق فيخف
قوله وان ظهر اى اكثرهم ما ذكروه من وجه البناء الى ما ذكره الحجازيون
ومن وجه للفساد ما ذكروه اى الاكثرون منها الكناية اى ما ذكره
الحجازيون تدبر قوله ضعيف لما مر قوله والحصر اى حصر سبب البناء
في المناسبة للاصل اى اصل السبب بما ذكره الحجازيون في عرف النحاة قوله
صوت اى لغوى فلا يرد ما احترز به لفظ ولذا عدل اليه قوله غير موضوع
للمعنى لان الحيوانات العجم والجمادات ليس من اهل فهم الوضع فلا معنى لوضعه للمعنى

للمعنى بدلالة تنكيره الذى هو للتحقير واختيار على اللفظ لعدم صدق
تعريفه على اصواتها كما سبق وحكيها الانسان به مطلقا لفظ يشبهها
فلا معنى للوضع فيه ايضا وانما لا يأتي بها لاعتبار في مقام الافادة
سواء كان ذلك الصوت للحيوانات انسانا او بهيمة قوله او نحو ذلك او اخ مثال
لما حكى من القسم الثاني وسيجيء قوله نحو قال الغراب غاق اى صوتا يشبه
غاق او غاق او لفظ شبه صوت الغراب او قلت بالخطاب قوله معنى
كما بينه بقوله اما بنفس المحكى عنه وحكما وهو كون بنائه محكيا قوله فيما
ذكره من الثمانية لانه حينئذ يخرج عنه الاول بلا ضعف والاول من الثاني
قوله والتعليل بانه اى الصوت حينئذ اى حين وقع في التركيب
قوله بعد تسليم الاول وهو كونه اسما في الحاشية اشارة الى المنع
فان التركيب يمنع كون في من ٣ احرف اسما انتهى وقد مر تحقيقه قوله
وغير الكلمة عطف على الاسم وهو ما صوت للحيوان او صدر عن طبع
كما سيأتي قوله والمختار مذهب الزمخشري واجيب بان ذلك
الاختيار في الاسم وغيره المحكى ليس باسم كما عرفت قوله من جهتين
احديهما لزوم عدم انحصار سبب البناء في مناسبة مبنى الاصل
والاخرى ان الصحيح كون المحكى معربا باعراب تقديرى كما سبق
في بحثه والذى عندى في المحكية انه لما تعسر لبعض او تعذر لبعض لكونها
على خلاف المعتاد قوله فنعوا عن الاعراب لفظا لكنه تنقض المشابهة
المقتصرة لا للبناء فلا يرد عليه ما اورده عليهم من البحث من جهتين
وتحريكه نحو غاق الخ واما سكونه عند عدم الوقوع فيه فلجواز الابتداء
عند الوقف فاعرابها تقديرى فلا وجه لعد المصنف هذا القسم

من المبنى قوله او صوت صوتا غير موضوع لما مر قوله وارتضاه الرضي
حيث قال وانا لا ارى مانعا من ارتكاب صيرورة هذه الاصوات التي كانت
في الاصل للضرب والبرك اسمين للطالب بهما عنهما بعد التمكن بجعلنا
لهما اسماء الافعال لان الله تعالى جعل الحيوانات في فهم المطلوب منها بمنزلة
العقلاء انتهى فلذا وجه لذكر هذا القسم هنا قوله وقد سبق الكلام فيه من المحكي
مطلقا معرب باعراب تقديري قوله المعدودة من المبنيات لا المطلقة
والا لم يصح الحذو على ما لا يخفى قوله ومنها ما بقي على حاله ولم يصر اسما واحدا
فهو كلمتان بلا خلاف فظهر بهذا ان ابن الحاجب لم يصب في قوله اسم
قوله والمراد بنا جزئيه فبهذا الاعتبار عد من المبنيات وهو كلمة وجاء كتابنا لما
يظهر مما سيأتي قوله لفظا لم يقل اسم لما من ركب من الاسمين في الحاشية
قال الشارح الاول لما ركب مع غيره شيئا والجزء المركب لا نفسه انتهى
فهو على ما قال قاصر لعدم تناوله حينئذ القسم الاول قوله او غير موضوعين
الخ فابن الحاجب لم يصب في قوله كلمتين قوله في الاصل قيد لما ذكر من قوله
من اسمين الخ بقي على حاله او صار اسما قوله من ظاهر التركيب اي تركيب
احد اللفظين مع الآخر فخرج نحو قائم زيد الخ فانه يفهم من ظاهر الهيئة
التركيبية في الاول النسبة الاسنادية وفي الثاني الاضافية وفي الثالث
الوقوعية فيدخل خمسة عشر فان هيئته لا تدل على نسبة بين خمس وعشرة
وبل عشرة وما نسب الى خمسة مثلا ويلزم من ذلك نسبة بين خمسة
وعشرة فبهذا الاعتبار جعل متضمنا لمعنى الحرف كذا ذكره الفاضل العصام
وان قولنا ان خمسة عشر كبعلبك في تركيب الحروف ليحصل الاسم فليس بمرضي
عند الشارح لما سنذكره وكذا قول الفاضل الجامي ان هيئة تركيب

تركيب احد جزئيه مع الآخر لا تدل على النسبة اصلا كما ان تركيب احد
شطري جعفر مع الآخر لا يدل عليها من غير فرق قوله حرفا اي على حرف تدبر
عاطفا او جارا نحو جاري بيت بيت اي ملاصقا بيتي بيته او بيت
الى بيت مني او ملصق بيت مني والمراد منه الجار القريب قوله في وسط الكلمة
اي فيما هو بمنزلتها وسيجيء نظيره في المضارع فلا يرد عليه ما اورده
اولا بقوله فيه الخ قوله ان التضمن للجزئين لان معنى الحرف نسبة بينهما
فلذا بنيا وليس بناء الاول لوقوع آخره وسط الكلمة فافهم قوله سواء
اريد المتعدد بقرينة للاستثناء قوله ظاهر لما مر قوله اذ ليس المعنى
حادي وعشر مثلا حتى ناب منابه لانه لا يراد به المتعدد كما في الاول بل الواحد
منه فينبغي ان لا يكون مبنيا قوله ان يكون دال المفردة المتعدد لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا
يدل على واحدة من الثلاثة لا مطلقا بل بعد وقوعه بعد الاثنين ولم يتيسر
ذلك لعدم اشتقاقها جميع حروفه فاضطروا الى ان يوقعوا صورة
اسم الفاعل التي حقها ان تسبك من جميعها على احدهما لفظا ويكون
المراد انها من المجموع لان المعنى واحدة من مجموع العددين فاوقعوا على اول
الجزئين دون الثاني ليؤذن الخ وفي اخذ بعض كل جزء مظنة الالتباس
قوله على تلك الصورة اي على صورة الحادي التي عبرت من الاحد مثلا
قوله على العدد الاحد الذي تضمنه الحادي لا على لما مر ان المعنى واحد
من المجموع قوله وبقي اي لم يحذف في نحو حادي وعشرون كاحد وعشرين
ليدل على المحذوف في نحو حادي عشر لخفاء التضمين فيه وانما بقي في نحو احد
وعشرين مع ظهوره في مثل احد عشر لانه لو حذف فيه لحذف في مثل حادي

وعشرون لانه لو اشتق من الجزء الاول من احد عشرين مثلا حادى لبقى
على حاله الباقى كحادى عشر من احد عشر فلا يبقى الدلالة على التضمن الخفى
ولانه لو حذف فى مثل اثنان وعشرين الى تسعة وعشرين وركب لكان كجعل
ثلثة اشياء كالاسم الواحد فى عدد الحروف بناء على ان الاصل فى الآ
والفعل ان يكونا على ثلثة احرف وذلك مستكره عندهم بخلاف نحو خمسة
عشرك كما سيجئ وبقى فى احد وعشرين للاطراد فافهم والمعنى اى معناهما
واحد بلا واحد بلا فرق فعلم ان حادى عشر متضمن لمعنى الحرف معنى كما
تضمنه احد عشر لفظا ومعنى قوله معرب عند الجمهور مع وجود سبب البناء
فيه وهو التضمن او الوقوع فى الوسط خلافا لابن درستويه قوله لحذف
النون للاضافة الصورية واعراب لان الشبه المذكور عارض بسبب البناء
فرجع الى اصله الذى هو الاعراب وفيه انه منقوض بمثل احد عشر كما لا يخفى
على ذوى البصر قوله لبقاء التثنية مع ملحقها فافهم قوله باعراب نحو هذان
واللذان وان وجد فيهما سبب البناء وكان مفرداهما وجمعاهما مبنيين
لان التثنية لما كان لفظها مذكرا او مؤنثا قياسا مطردا مصوغا
على نمط واحد شاملا لما لا يخفى من ذوى العقول وغيرهم من الافراد
حتى يجوز ان يصاغ لفظ على نمط من غير سماع ارادوا ان يجعلوا كلها
على وتيرة واحدة من الاعراب بخلاف المفرد والجمع فانهما ليسا مصوغين
على نمط واحد بل على طرق شتى كما لا يخفى ولا يذهب عليك ان هذا اقرب
الى الضبط وابعد من التحكم فى الفرق بينهما وبين اثنين بخلاف قول من جعلهما
مبنيين وجعل اثنى فى اثنى عشر معربا قوله وان حذف النون عندهم
استيناف او عطف على هم الذين او على قبل للايجاز المطلوب دفعا لتثقل

لتثقل التركيب هنا وايناس المطلوب اى لجعل النون اسا والنعا للواو
المحذوف فى الحذف كما انه انيس به فى الذكر اعلم بقل ان حذف للاتصال
كحذف التنوين فى خمسة عشر مع انه بمنزلة لما مر فى نحو يستغفرونك ان
النون لا ينافى الاتصال وكونه بمنزلة ليس من كل وجه فتذكر ولذا احتاج
القائل الاول الى جعله فى صورة المضاف فورد البعض المذكور عليه لا على الثانى
فلا تغفل وقيل لان الثانى بمنزلة نون اثنان فكما لا يبنى مع النون لا يبنى
مع ما هو بمنزلته واستدل عليه بعدم جواز اثنى عشرك مع جواز ثلثة
عشرك ولم يلتفت اليه الشارح لانه يرد عليه ان الاول من ثلثة عشر لا يبنى
مع التنوين ايضا فينبغى ان لا يبنى مع ما هو بمنزلته والاستدلال المذكور
ممنوع لان كون حذف للايجاز المطلوب بنا فى الاضافة بخلاف حذف التنوين
فانه لمجرد الاتصال لا للايجاز فافترقا قوله اعراب الخ على اللغة الفصيحة
كما فى الاظهر قوله واقل بالجر او الرفع اى كون اوله جزء حقيقيا فى الحال
وان كان اسما فى الاصل قوله اخر الاول فى الاصل قوله عن سيبويه فانه
مبنى على الكسر وانت خبير بان بناء جزئيه انما هو مسلك غيره لانه قد سبق
ان الصواب عنده عدم كون الثانى مبنيا قبل الحكاية وكونه معربا تقديرا
بعدها قوله المركب بلا جزئيه على الغير الفصيح الذى لم يتضمن يشير الى ان
الاشتمال بمعنى التضمن كما اشار اليه الا انه يحتاج الى تقدير على كما اشرنا
اختاره المصنف هنا للتفنن فتدبر قوله جزئه منا حذف المضاف
او التسامح او التجوز فافهم قوله تشبيها للجزء الاول بالمضاف حيث يسقط
تنوينه بالتركيب فيجرى الاعراب فيه ولو تقديرا والثانى بالمضاف اليه
فى الصورة قوله بناء على عدم شرط التركيب وهو عدم الاضافة وقد وجدت

هنا ولو صورة قوله لعدم الاضافة فان المنع الاضافة الحقيقية لا الصورية
ووجه عدم فصاحة اللغتين المذكورتين كونهما مبنيتين على تشبيه
ما ليس باضافة باضافة وجعل كلمة الجزئين الحقيقيين كلمة باعتبار
دلالته على المعنى في الاصل فتدبر ولكل من الصرف والمنع وجه آخر مذكور
في شرحنا للاظهار نتايج الافكار قوله على معناها اللغوي وليس لها معنى
اصطلاحي حتى يعرف لبيانه قوله كالابهام للسامعين كجاء فلان ونحوه
من اظهار نوع خصاصة ككثير الرماد ومن شناعة المعبر عنه كظهر هنه
ومن نسيانه قوله بمعنى ما يكنى به لكونهما من المبنيات قوله لان بعضها معرب
فلا تكون من المقسم وبعضها من غير هذا الباب وان كان مبنيا داخلا في المقسم
كضمير الغائب فانه من باب المضمرات وعين ذلك البعض بقوله كيت
الخ قوله بحركات التاء الثلث لكن الفتح اشهر قوله عن الجملة التي عدت من مبني
الاصل على ما نقله الشريف عن بعضهم مبنيا لمناسبتها بمبني الاصل ولو
في الجملة فالمراد بمعنى الاصل اعم مما فيه شبهة لما فيه من الاختلاف ونظيره ما سبق
من كون المجاز مطابقيا وليس هذا بابعد عن المناسبة له بالواسطة
واما ما ذكره الرضي من الرد بان الجملة ليست بمبنية ولا معربة لكونهما
من صفات المفردات فكيف يصح بنائهما لمناسبتهما لها ومن الجواب بانها
من حيث هي لا تستحق الاعراب لعدم المقتضي والمفرد الواقع موقعها
جعل كما هي في انتفاء الاعراب فبقي على البناء كما هو الاصل في الكلمات
لان المفرد لا يخلو عنهم لا يخلو عنهم فليس بمرضي لما مر ان هذا مذهب
مرجوح والزوم عدم الاكتفاء بسبب البناء في مناسبة مبني الاصل ولانه
ينبغي ان يكون بهذا من اعداد الغير المركب لا مما نا نسب على ات *

على ان كونه من اعداد الاسماء ممنوع ايضا اذ لو كان كذلك لاعرب اذا كان
في التركيب وليس كذلك واما جعلت التاء ولم نصرها في الوقف لانه كما
بنت عوض عن الياء المحذوفة والاصل كنتا بالتشديد قوله وصار المجموع
اسما للجزئين والمخبر عن الجزئين معناهما الافرادي وان كان الثاني في الاصل
معربا وحركته اعرابا ولذا يكتب بالنون اذ لا صورة للتنوين في الخط
قال المولى الجامي فرتبته منحطة في البناء فلذا لم يذكره المصنف ورد
بانه كذا كذا مع انه ذكره تأمل قوله اي ما ذكر من الثلثة او كل واحد منها
بخلاف ابن الحاجب تباعد الاقسام وتكرير للعدد قوله محتاجين لانهما
تمييز باعراب التمييزين قوله الاستفهامية المتضمنة لمعنى الاستفهام
قوله العدد الوسط من احد عشر الى تسعة وتسعين فان خير الامور اوسطها
ولانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما كما قال الفاضل الجامي واما الوسط
فلا يساوي شيئا منهما بل يتميز عنهما بالوسطية فلا تحكم ولو وقع الا
الالتباس بينها وبين الخبرية ولم يعكس لان الخبرية مقدمة اذ الاستفهام
فرع الخبر فجعل كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط كما قال الفاضل
فافهم باعتبار التعلق متعلق بسميت اي باعتبار انه متعلقه خبر قوله
بالاضافة عند الجمهور وبتقدير من عند الفراء وثمرة الخلاف تظهر عند
فصل التمييز فانهم ينصبونه البتة حملا على تمييز الاستفهامية لامتناع
الاضافة والفراء يجوز جره لجواز تقدير من قوله لانها تقتضيه رب
ان كان للتقليل او مثلها ان كان للتكثير كما في مقام المدح او الذم
لا العدد المضاف وهو الاعلى من مائة الى ما لا نهاية له والادنى من ثلثة
عشرة بعضه وهو تمييز الاول مفرد وبعضه وهو تمييز الثاني قوله فيما

للتحكم وتعادلا بينهما وجه بناء الاستفهامية ظاهر واما وجه الجزئية فقيل
حملها على الاستفهامية وفيه انه لو صح ما قال الفاضل العصام لم يصح
هذا ويرد ايضا ما مر من لزوم عدم الاعتصار وقيل وضعها وضع الحرف
ورده الرضي بان الواضع انما يضع وضع الحرف ما كان يعرف انه يكون في
التركيب مبنيا المشابهة بالحرف في الوضع ووضع الحرف لا يصلح وجها له
اي مميزاهما القرينة نحو كم مالك وكم ضربت اي درهما او درهم وضربة
بالنصب والجر فحذفا بقرينة السؤال عن مقدار مالك او الاخبار عن كثرته
ثم ان المصنف قد اصاب حيث لم يفصل بين مباحث تمييزهما بمباحث
اعرابهما كما فصل ابن الحاجب قوله وتدخل من البيانية لتقوية معنى التمييز
اي في المميزين للجزئية والاستفهامية قال الرضي هذا في الخبرية كثير نحو
كم من ملك وكم من قرية لموافقة جر المضاف اليه لكم واما مميز الاستفهامية
فلم اعثر عليه مجرورا بمن لا في نظم ولا في نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو
ورده المولى الجامي بان الزمخشري جوزها في قوله كم آتيناهم من آية
بينة وانت خبير بان كلام الرضي محمول على ما اذا لم يكن فيه فصل بين كم
وبين غيرها وكلام الزمخشري وغيره على ما اذا كان بينهما فصل والرضي
راض به يرشدك انه قوله قبيل هذا وحال كم الاستفهامية المجرور غيرها
مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا فلا بد في الرد عليه من سند
بلا فصل من كلام من يعتد به قوله بمفعول لذلك الفعل نحو قوله تعالى
في سورة الدخان كم تركوا اي كثيرا تركوا بمصر من جنات وعيون وزروع
ومقام كريم محافل مزينة ومنازل حسنة قوله الاستفهامية والخبرية
الانسب كلتاهما الا انه نبه على جواز التذكير نظرا الى اللفظ

اللفظ والتأنيث باللفظية فيه قوله والوجدان يقول وكل يقع او يقع كل
ليستغني عن التأويل بكل واحد منهما قدمه اي المجرور عكس ابن الحاجب حيث
قدم المرفوع على المنصوب والمنصوب على المجرور رعاية التناسب الخ وابن
الحاجب راعى بهذا التناسب ايضا لكن راعى طريق التنزل قوله بعد كل
واحد منهما اشارة الى لزوم التأويل فيما سبق كما سبق قوله وعمله
بحسب المميز نحو كم يوما او يوم او ضربة ما بالنصب او الجر او رجلا او رجل
ضربت فكم في الاول منصوب على انه مفعول فيه مع اقتضاء الفعل المفعول به
لكون تمييزه ظرفا وفي الثاني على انه مفعول مطلق وفي الثالث على انه
مفعول به نظرا الى تمييزها قوله على شريطة التفسير بان عمل في ضميره
او في متعلق ضميره قوله والرفع عطف على النصب على انه مبتدأ وخبر
اي على ان كم مبتدأ وما كان في مظنة التفسير خبر وفي بعض النسخ او خبر
ولا صحة له قوله ومنصوبا وجوبا كما في الاول جوازا كما في الثاني
قوله قدم مع ان حق الخبر التأخير وهو نظر ابن الحاجب قوله بهذا الاطلاق
اي عدم تقييد مبتدئيتها بعدم كون الخبر معرفة على مذهب سيبويه
اقول نعم يصح هذا على مذهب في الاستفهامية لا في الخبرية فالاطلاق
غير صحيح على الاطلاق قوله خبر مقدم على الاطلاق قوله اي مثل كم استفهامية
او خبرية لا يقال افراد اسم الاشارة لا يلائم كلاهما لانا نقول ان المراد به كل منهما
في وجوه الاعراب وطلب الصدر كما ذكره الفاضل العصام اسماء الاستفهام
والشرط اي مجموعهما لان كلا منهما لا يقع مجرورا ومنصوبا ومرفوعا
اشار اليه بقوله ولكن لا يتأتى الخ قوله من في وما الاستفهاميتين ويتأتى
فيهما الوجوه الثلثة نحو بمن مررت وغلام من ضربت ونحو من ضربت

وما صنعته ويتأتى الوجوه الاربعة في اى نحو بأيهم مررت وايهم
ضربت واى وقت مجيئك وايهم قائم **قوله** وكذا في اسماء الشرط اى لا يتأتى
الرفع على الخبرية ويتأتى الثلث نحو من تمر امرر وغلام من تضرب
اضرب ومن تضرب اضربه ومن يأتني فهو مكرم فاذا كان اسماء الشرط
مبتدات اختلفوا في خبرها فقيل لا خبر لها اصلا وقيل مجموع الشرط والجزاء
وقيل الشرط وحده وقيل الجزاء وحده ولا منصوب فيها الا المفعول به وفيه
بالاستقراء وقال الفاضل العصام ولا يخفى ان في قوله تركت ذلك اسماء
الاستفهام والشرط حزازة لانه لابد ان يرد جميع اسماء الشرط وباقي اسماء
الاستفهام لان منها كم **قوله** المعهودة عند النحاة في باب البناء وهي ما يذكر
فيه الخ فلا حاجة الى ذكر البعض بلا وجه لا وقرينة العهد المقسم والتعداد
بخلاف الكافية فانه سبق فيها سبق الذكر وفيه اشارة الى ان التعدد لانها
المعهودة كركب الامير بلا سبق ذكره اذا كان واحدا متعينا في البلد
فسبق الذكر غير لازم لها اى الظرف مطلقا المفهوم في ضمن المقيد بقرينة
ان ما حمل عليه شامل له غير مختص بالمعهود معربا كقبل زيد ومبنيا
كقبل بالنظم لغويا وهو الزمان والمكان وحرفا جارا او مجرورا كفي الدار
والاصطلاحي يشملهما **قوله** اى مستقر فيه بالحذف والايصال **قوله**
فيتعين كونه كان يكون خبرا او فضلة كان يكون حالا وصلة **قوله** في الدار زيد
مثال للركن وعز من قائل مثال تميز من البيانية مثال للفضلة **قوله**
بخاص ملفوظ نحو زيدا كل فيه او محذوف بها مستقر **قوله** مسامحة لان
يعتبر العقد بل بني على ظهور الرأي او مستأنف لانه عطف على خبر او اعتراض
والتأنيث باعتبار انها عبارة عن الجملة على تقدير كون الظرف كالباء

كالباء او خبر محذوف او مبتدأ ثانيه **قوله** فيعرب كما يعرب ما لم يقطع اضافته
نحو قوله فساغ لي الشراب اى سهل مدخله لزوال الهم عني بقصاص قاتل
قريبي وكنت قبلا اى قبل قتله اكاد اغص بالماء الفراة اى اشتق وامتلئ
بالماء العذب لبقائه في حلقي لمني تقبل قريبي ورد بالماء الحميم وهو الحاد
او البارد والثاني هو المراد ثم انه حكاية حال ماضية والا لقال كدت
قوله في الحالين الاعراب والبناء **قوله** منوى اى ملحوظ في الذهن في المبني
ومنسي اى غير ملتفت اليه في المعرب فمعنى قبلا قديما وقال الرضي الحق
هو الاول يرشدك اليه فساغ على ما اشرنا وقيل انه في المعرب قد يكون
منويا كما في البيت وقد يكون منسيا كما نحو رب بعد كان خيرا من بعد
قبل **قوله** واقل الذي ليس بصفة بمعنى قبل ومن على اصله من على وكيم
حذف الياء نسيا لتقدير الصفة عليها ولو حذفت لم يكن بناء على النظم **قوله**
ومن علو كسمو كرمها بمعنى فوقا **قوله** وشمالا ويسارا **قوله** لاحتياجها
الى المضاف اليه المحذوف احترازا عن المذكور لانه مرجح للاعراب او لتضمنها
حرف الاضافة ومشابهته على ان ذكر لا غير وغيره من معطوفاته
هنا لشبهها بقسم من الظروف في البناء المذكور للوجه المذكور وفي شدة
الابهام لا لانها منها **قوله** في العلة المذكورة هي الاحتياج والجبر قوله
ولو قيل بدل في شدة الابهام في الاحتياج للغايات الواسطة هي الغايات
قوله ما مر غير مرة من عدم الانتاج واستعارة للبناء بحسب من مستعير
المستعير هو الغايات ومستعيره لا غير **قوله** وهو اتم في المعنى لان حسب
بمعنى لا غير اذ معنى جاء زيد حسب معنى جاء زيد لا غير واوسطها عطف
على اقوى حيث لم يقل في الابهام **قوله** فرع الابهام فالاولى في الابهام بدل على عدم

وان كان الحق عنده انه فرع عدم العهد كما مر **قوله** وتركها انسب لتركها
في غيره ولكن ذكرها تنصيصا على ان حيث وغيره عطف على ما الخ اعني
قوله وهي الاضافة الى الجملة المعددة المكتسب مضافها البنا منها كما سيصرح
به وشي لم يضف اليها زال علته فزال ايضا نفسه **قوله** لشذوذ الاضافة
الى المفرد فيجعل كالمقطوع عن المضاف اليه الذي حقه ان يضاف اليه وهو
كالمنوي فناسب الحرف في الاحتياج اليه فيبنى على الضم لجبر نقصانه من فوت
الاصل الذي هو الاضافة اليها **قوله** لا يوجب البنا بل يجوزه لتخلفه
في صور كثيرة كما يجيء بل يوجب لزومها كما في نحن فيه لان الشاذ
غير معتبر والنادر كالمعدوم وقيل ان علة بنائه الاحتياج الى المضاف
اليه لانه في الحقيقة مضمونها لا نفسها وهو غير مذكور صريحا فشابه
الغايات المشابهة بالحروف فلذا بني على الضم وانما لم يعتد به الشارح
لان علته لو كانت ما ذكره للزوم ان تكون موجبة تارة كما في نحن فيه
ومجوزة اخرى كما نسيأتي فيما والفرق بلزوم الاضافة في الاول وعدمه
لا يجدي نفعا هنا لان العلة حينئذ الاحتياج الى غير المذكور وذا بوجه
في الغايات وان لم يلزم فافهم فانه دقيق وبالقبول حقيق واذا بنائه
لم يعرف الا بالمقايسة على مشاركه في العلة وكذا كلما آخره الى عطف
على حيث لا على غيركما لا يخفى **قوله** يعني الماضي بقرينة ما سيأتي من القائل
نحو اذا طلعت الشمس اذ الاصل فيه كونه لزمان حدث متوقع مقطوع
الوقوع في اعتقاد المتكلم وقد يعدل عنه كما اشار اليه بقوله وما يأتي
له على قلة **قوله** معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى كما مر
ولم يجيئوا معها الاسم على الفعل المختار لعدم تأكد دعراقته

وعراقته فيه اي في الشرط المخالفة لان الذي هو اصيل فيه لان للمقطوع وان
المفروض ولانه قد يتجرد عنه **قوله** اذا يغشى حال مقدرة من الشمس
قوله ويستعمل اذا قبل وكذا اذ **قوله** نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو
اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو ونحو قول يا الهف نفسي من غد كما
اذا راح اصبح ولست براجع فان اذا فيه بدله من غد لعدم الشاهد
من كلامهم والكلام المذكور من كلام المولودين **قوله** عن اللزوم كما في الكافية
في باب الاشتغال اذ جعل فيه رفع الاسم بعدها اولى وتأويله بالقلة
كما اوله الفاضل الجامي بها تعسف بارد اعتبره كما سد قال الفاضل
العصام الاولى ان المراد هو اللزوم في ما سوى باب الاشتغال فتدبر
قوله وان دخل غيره يعني المستقبل ويأتي له مثل قوله تعالى فسوف
يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وانما لم يتعرض له المصنف والشارح
كما تعرض بعض الكمل والمولى الجامي لما قال في تفسيره والتعبير بلفظ
الماضي لتعينه وتفصيله ما في حاشية الجامي للفاضل العصام وذلك
لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لكونه من اخبار عنده المستقبل كالماضي
فتأمل وايضا يمكن منع كونه للمستقبل في الآية بجواز ان يكون لمطلق
الوقت كانه قيل فسوف يعلمون زمان الاغلال في اعناقهم وفهم كونه للمستقبل
بقرينة فسوف يعلمون انتهى لعل وجه التأمل ان حاصل هذا حكاية
الحال المستقبلة بصورة الحال الماضية مردود بما شاع في علم المعاني
من ان قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون لحكاية حال رؤية المجرمين كما ذكره
ايضا قوله بجواز ان يكون الخ ان مجيئه لمطلق الوقت غير مسلم لما عرفت
من منع الرضي ولذا قال يمكن **قوله** ويدخل الجملتين على التناوب

وجوبا اذ لا يخلو عن الاضافة الى احديهما لفظا او تقديرا بتعويض
التنوين عنه مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد ويومئذ الآتية
ه يستقبح اذ زيد قام للفصل عما يناسب وهو الماضي وقد امكن محافظتها
بان يقال اذ قام زيد فتركها قبيح لعدم معنى الشرط المقتضي اختيار الفعلية
قوله كان اظهر لانبهام الاستوا حينئذ في العبارة قوله بينا عند فلان
اذ طلع رجل اي بين كنت عنده والمعنى في اثناء وقت كوني عنده فاجأني
وقت طلوعه بلا تراخ وبينا اصله بين الحق به الف الاشباع الذي يلحق
الآخر عند الوقف اذا اريد بالجملة الاضافة الى الجملة ليكفها عن مقتضيها
الذي هو الاضافة الى المفرد واضيفت اليها ويلحق بها الكافة ايضا لكف
عنه فيقال بينما وهما للزمان لانهما مضافان الى الجملة واضافتهما
في الحقيقة الى حدث هو مضمونها او وقت مقدر هو مضاف اليها ولذا قيل
هما عوض عن احدهما وبين ظرف زمان اذا اضيف الى الوقت او الحدث
ومكان ان الى مكان او جثة فيقال بين الدار وبين زيد وعمرو وفيهما معنى
المجازاة فلا بد له جواب فان تجرد عن كلمتي المفاجأة فهو العامل والا
فالعامل في تلك الكلمتين معنى المفاجأة قال الفاضل العصام الاغلب
في جواب بينهما انه في جواب بينا اذا فلو قال الشارح بينهما بدل بينا
لكان اولى ه قال ايضا وقد يجيء اذ للتعليل فهو بمعنى اللام دون الوقت
فكما يستعمل اللام للوقت يستعمل اذ للتعليل قوله الماضي اي الفعلية التي
فعلها ماض بتسمية الدال باسم بعض المدلول وهو مجاز شايع كتسمية
الفعلية بالفعل فلا مسامحة ولا حاجة الى تقدير مضاف اي ذا استفهام اوقية
ولا الى جعله تمييزا اي من حيث استفهام على ما قال الفاضل العصام ثمه

ثم قال في الحاشية الاظهر ان يجعلا ظرفين بتقدير في وليس بظاهر
لان حذف حرف الجر في غير المواضع الثلثة ليس بقياسي ودلالة فيهما
ممنوع لجواز ان يكون فيه للمصاحبة كما صرح به نفسه في بحث حروف الجر
نحو قوله تعالى ادخلوا في امم اي معها بمعنى الصفة لا الزمان رد لصاحب
الوافية حيث قال الزمان الحال لانه سؤال عن حال المسؤول عنه في الحال
انتهى وجه انه اعترف بكونه سؤالا عن الحال وكونها في الحال ليس بمدلول
الوضعي بل لان الحال متبادر منه كما في ساير الاسماء على ما مر تحقيقه
قوله وهو جار مجرى الظرف الخ اشارة الى وجه العدم منها لانه في التقدير
جار ومجرور وهو جار مجريها بل هو ظرف حقيقي اصطلاحي قال الفاضل
العصام ولو جعله في تقدير في اي حال لكان اقرب لكونه ظرفا تنزيليا بمعنى
كما يجيء في بحث حروف الجر وكانه بعثهم على تقديره على قولهم على كيف تبيع
الآخرين تشذوذ قوله كيف انت اي اصحيح ام سقيم بجعله الحال المجهولة
كما عند سيبويه او على الصحة او على السقم بجعله الحال القائمة كما عند الاخفش
قوله كيف جئت اي راكبا او ماشيا واما ان ناسخ فمنصوب على الخبرية
ان ناقصا ككيف اصبحت اي اصحيحا ام سقيما وان متعديا الى مفعولين
فثان له ككيف علمت زيدا وان الى ثلثة فثالث قوله وقدم الاحوال لمخالفتها
للكافية لاشتمالها على سبب البناء للدلالة عليه بالتضمن قوله وهو معنى الاستفهام
والشرط على الظروف الثلثة وهو للمكان وللزمان وللحال فافهم قوله مذ منذ
اما بمعنى اول المدة قال الفاضل العصام يعني معناهما هذا وانما يختص
باول مدة زمان الفعل المتقدم عليها بقرينة سبق ذلك الفعل فلا يرد انه
ينبغي ان يقول بمعنى اول الزمان الفعل المتقدم ولا يحتاج في دفعه الى ان اللام

للعهد او عوض عن المضاف اليه اى مدة ذلك الفعل انتهى يعنى ان معناهما
الوضعى ذلك وقول المولى الجامى اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما
انما هو معناهما الاستعمالى فتدبر فيليهما المفرد من الزمان بقرينة ما
سيأتى الا ان يؤول بالمفرد لعدم القصد الى العدد قوله اى زمان الصالح
لان اول الشئ انما يكون امرا واحدا لا امرين ولا امورا فالمفرد اعم
من التأويل او المراد بيان الاغلب فيتدبر قال المولى قوله الاولى ان يقل
الصواب لامكان تعميم المعرفة للحكمى للعلم قوله الضرورية اى يكون
الوقت المجهول اول المدة فعلهما فلا بد من التعيين ليفيد بيان العدد
مفردا مرارا سابقا نحو ما رأيته مذ يوم اى اثنى عشرة ساعة او مذ
المحرم اى ثلثون يوما او مذ يومان او ايام اى جميع مدة زمان الرؤية
ما ذكر ازيد ولا نقص قوله قدمه على خلاف الكافية لظهور احتياجه
الذى سبب البناء بخلاف المصدر اذ يجوز فيه المجاز بذكر اسم الحال وارادة
المحل ولم يكتف بواحد كابن الحاجب لاحتياجه فى الشمول الى التكلف
للبعيد كما تكلف المولى الجامى وبينه الفاضل العصام فليرجع قوله فيقدر
زمان اى زمان كان لتنكيره مضاف الى احد هذه الامور سواء اريد
بهما اول المدة او جميعها ليصح حمل ما بعدهما عليهما قوله مخبر عنه
لكونه معرفة كما عرفت من معناهما بما بعده لا قتضاء تقدير المعنى المقصود
وتصويره ذلك اذ معنى ما رأيته مذ يوم الجمعة ما رأيته واول انتفاء
الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رأيته مذ يومان ما رأيته وجميع انتفاء
الرؤية يومان وليس المعنى ويوم الجمعة اول انتفائها ويومان جميع مدة
حتى يكون خبرا لما بعده خلافا للزجاج فانه عنده خبر عما بعده

وهو حينئذ مضاف الى الجملة السابقة تقديرا والنكرة لا تتعرف بالاضافة
اليها اذ هى ليست بمعرفة بل فى حكم النكرة قال الفاضل العصام قوله انه اوفق
بالقواعد النحوية ولكن لا يساعده المقصد فلا يلزمه قوله ويلزمه
كون المعرفة خبرا عن نكرة وهو ليس بجائز عند غير سيبويه واقول
كونه مضافا الى الجملة السابقة تقديرا ممنوع عندهم بل هو مضاف
الى ما يؤول الجملة السابقة به اذ الاصل ان يضاف الاسم الى المفرد وحيث
لم يوجد الاضافة الى الجملة صريحا لم يرجع الى الاصل فهو والمؤول معرفة
وان كان الجملة النكرة فى حكم النكرة لتغير النسبة والهيئة كما فى غلام لزيد
وغلام زيد اذ المؤول بالشئ لا يلزم ان يكون فى حكمه فى كل وجه فظهر ان قوله
اوفق بالقواعد النحوية مع ان المقصد لساعده وانما لم يذكر العاطف
فى صورة ذكرهما الا انهما لما كان لتحديد ما قبلهما بما بعدهما جعل
ظرفا كل واحد منهما بجملة واحدة ولانهما جواب كم ومتى لا ابتداء
قال الفاضل العصام وهو الوجه قوله قد عرفت ما فيه ان تركهما اولى
لكن ذكرهما لئلا يتوهم العطف على مذ ومنذ فافهم قوله بضم الدال
وسكون النون كعضد وهو اصل اللغات وقد يسكن الدال لثقل الضم
وبفتح ويكسر دفعا لالتقاء الساكنين اشار اليه بقوله لدن قوله
او ضمها بنقل ضم الدال اليها بعد حذفها قوله وكسر النون او حذفها فيهما
لالتقاء اشار اليه بقوله لد قوله كلها بمعنى عند الا انه لا يستعمل الا فيما هو
حاضر قريب منك وعند يستعمل فى بعيد هو فى حرزك قال الفاضل العصام
فى تفسيره كلامهم على هذا فى لدن وانما ذكره فى لدى وعند قوله فى اشهر
اللغات وقد تخفف بحذف الطاء الاولى او الثانية وقد يضم القاف اتباعا

للطاء المشددة او المخففة فهذه خمسة لغات قوله في المشهور وقد جاء فتح
الطاء وكسرها قوله فعلهما اى المنفى فعلهما لم يذكره لدلالة المنفيين عليه والاسند
المثنى الى المفرد بعينا انه لا معنى لنفي الزمان الآتي ووقوع شيء فيه ليستغرق النفي
جميع الازمنة الماضية او المستقبل واذا اضيف عوض اعرب فعلة بناء القطع
عن الاضافة كالغايات وانما اخره عنها وذكره هنا لشدة مناسبته
لقط وقول الفاضل العصام يجوز ان يكون ما يرى منصوبا مفتوحا
بالبناء لانه عوض جاء مفتوحا مدفوع بان الاضافة الى المفرد ترجح جانب
الاسمية فلا يكون ما اضيف اليه الا معربا كما مر مرارا والقياس على مجيء
الفتح حالة الافراد مع الفارق وقوله ومجيئه مكسورا او مفتوحا يبعده
عن كونه مقطوعا عنها ممنوع لان سبب البناء على هذه اللغة ايضا
هو القطع عنها ليس الا ولا مدخل في السببية لخصوص الضم او الفتح
او غيرهما والتصريح بالضم للتقيين وقوله لان نظائره لا تكون الا
مضمومة مردود بان الرضي جوز فيما سبق بناء علو بالفتح والكسر
وبناء لا غير بالفتح قوله من المضاف اليه وهو الجملة التي تقدمه مبني الاصل
قوله ولم يجب لعدم اللزوم فلم يبق قوة الايجاب قوله سبق وجه الزيادة
وعدم الاكتفاء بواحد قوله لما عرفت من عدم الانتهاء قوله لتقسيمه الى المعرب
والمبني قدمه لان اعظم مباحث البحث عنهما من حيث الاعراب والبناء
كما اشار اليه فيما سبق قوله الى معين وهو المعنى الذي هو المقصود
قوله باعتبار وجوه العلامة اليه في اللفظ الذي ليس بمقصود كالمعنى
قوله فان المصنف ان يبين هذه الاقسام الحاصلة من هذه التقسيمات
على هذا الترتيب للاحتياج اليها في مباحث المعرب والمبني على ما يشير اليه

اليه فلو قدمها عليها لكان اوجه كما قال الفاضل العصام الا انه في آخرها
لتوقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث المبني ولئلا ينفصل مسائل
الاقسام عنها قوله لكن ترك الخ ولذا اخر هذين القسمين عن الاولين
قوله من مقابليهما لما مر ان الاعدام تدرك بالملكات قوله ولكون الاحتياج
اى احتياج مباحث المعرب والمبني الى التقسيم الاول منهما اشد منه الى الثاني
لان ما من بحث غير المنصرف الى هنا لا تتم بدون معرفة المعرفة والنكرة
كما لا يخفى على من له التتبع والمعرفة بخلاف الثاني فانه وان احتيج الى معرفة
المؤنث والمذكر في بعض المباحث الا انه لا احتياج اليها في بعضها قوله
كالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات ولان الاول باعتبار المعنى والثاني
باعتبار اللفظ كما اشار اليه الشارح واوضحنا آنفا تأمل قوله
المفرد والجامد في كونهما سمائيين وحصول معرفتهما اجمالا من مقابليهما
قوله بخلافهما اى المفرد والجامد اذ ليس فيهما خفاء لما مر من حصول تفصيلهما
من اللغة بخلافهما فافهم قوله كالاخيرين هما تقسيمه الى المثنى واخويه
والى المتصرف والجامد والا فوله الاحتياج منهما لان تقسيم المعرب بجانب اعرابه
لا يتم بدونه وكذا بحث المبني والتوابع قوله من حيث العمل من السهو وانما اخره
وان كان من المقاصد ليتصل ببحث الفعل لاتصاله وشبهه كما سيشير
اليه قوله ولذا ترك المصنف خلافا لابن الحاجب واصحابه قوله او مع
غيره كالمضاف فيه اشارة الى ان كلا من المضاف والمضاف اليه مدخل
في الاشارة لان المشار اليه معنى هو موضوع له لهيئة التركيب الاضافي
كما عرفت في بحث الاضافة او في مجاوره يشير الى ان الاشارة في اللام
وحدها ولا مدخل فيها لمدخولها على ما سيجيء ان معنى اللام هو الاشارة

الى تعيين معنا وكذا في البدائع قوله حاصلة بالمجاورة وحده او مع ما هو
مجاور له قوله او عموم المجاز مذهب المحققين وهو المختار عنده ان وجد معنى
مشترك وقرينة وليسا بظاهرين ولذا قال هنا ان لم يبدل تعريف ابن
الحاجب في الاظهر وما ذكره من وجه تبديل المصنف مندفع بجعل الوضع
اعم من الشخصي والنوعي كما اشرنا اليه في شرح قوله ذهنية في الحاشية
سواء كان فيها اشارة حسية ايضا اولا انتهى الاول كما في اسم الاشارة
قوله الحقيقة معينة في نفس الامر لكن لا من حيث التعيين يعني ليس
في اللفظ اشارة ما اليه فالذهن لا يلتفت من سماع الا ذاتها من غير
ملاحظة تعينها بخلاف اسامة فان فيها اشارة اليها من حيث التعيين
فالذهن يلتفت من سماعها اليها من حيث التعيين على زعمهم وفيه
ما سيأتي فلا تغفل لما عرفت من ان الاشارة خارجة عن وضعها
حاصلة بالمجاورة قوله العهدية الخارجية للتبادر والجنسية المنقسمة
الى الثلث في الحاشية لانه ان اريد الجنس من حيث هو هو فلام الحقيقة
نحو الانسان نوع والعسل حلو وان اريد من حيث وجوده في ضمن كل
الافراد فلام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين
الآية وان اريد من حيث وجوده في ضمن بعض الافراد بلا تعيين فلام
العهد الذهني نحو اشتريت اللحم حيث لا عهد والاشارة الى المعين من حيث انه
معين موجود في الكل وان كانت الارادة منحصرة في اول الثلثة انتهى
ولا يخفى ان المفهوم مما ذكره هنا ومما ذكره القوم في كتبهم ان الاصل
والحقيقة في اللام لام العهد الخارجي ولام الحقيقة وان سائر الاقسام
من شعبها لكن التحقيق الذي هو بالقبول حقيق ان الان معنى الاشارة

اليها دخلت هي عليه لا غير فان كان موضوعا بازاء الحقيقة فالاصل والحقيقة
هو لام الحقيقة لا غير وسائر الاقسام باسرها من شعبها فجعل العهد الخارجي
اصلا آخر دون سائر الشعب تحكم سواء اعتبر فيه وضع آخر اولا
فان تقدم الذكر وعلم المخاطب من قرائن تعين الفرد فلا يجدي نفعا
في التفرقة ان معرفة الجنس غير كافية في العهد الخارجي بل لا بد فيه من معرفة
تعين فرده بخلاف سائر الاقسام لان معرفة تعين الفرد مستفادة
من القرينة لا من الوضع كما لا يخفى وان كان موضوعا بازاء فرد ما كما قيل
كذا ذكره شيخ الاسلام الهروي حفيد سعد الدين التفتازاني في حاشية
المختصر واختاره الشارح النحرير في امعان الانظار والفاضل نور الدين
في الهوادي قوله ان لم يتوغل في الابهام على ما هو رأي الجمهور والمصنف
قد سبق رأي النحرير وما فيه الواو من المعرف فنسان للمعرف باللام
وقول بعض الكمل انه انقص منه فانه معين من وجه اعني عند المتكلم دون
وجه اعني عند السامع فاسد اذ ما لم يكن معينا عند المخاطب لم يكن
معرفة على ما اشار اليه آنفا بقوله عند المخاطب ودليل تعينه عنده
البناء على الظن قوله وفي هذا اي فيما اشار اليه من ترتيب المعارف بعض
المخاطبة ودليل تعينه المخالفة لما سبق مما نقل لانه يستفاد منه كون
الموصولات مساوية لاسماء الاشارات واعرف من المعرف باللام بخلاف
ما سبق قوله لا يتناول غيره اي لا يطلق على غيره وليس المراد ما يتبادر
منه من احاطة الافراد ولذا قال بوضع واحد ثم انه لم يعد ما ذكره
في تعريف المعرفة كما اعاده ابن الحاجب للاختصار حذرا عن التكرار
بخلاف تناول نحو انا لكل فيخرج بقوله لا يتناول غيره لا بقوله بوضع

قوله يتحقق ان نحو اسامة غير داخل لوجود التاء ولغيرها كما في اسد
الا ان يدعى ان تناوله للافراد مجاز بخلاف اسد فانه حقيقة فيدخل
في الحد بمعنى الحقيقي لا محالة في الاستعمال بلا قرينة وهو من ادات
الحقيقة وما ذكره فيما سبق من الفرق تسليمي وهذا مبني ان لم يثبت
من الواضع انه وضع نحو اسامة لمعين من حيث انه معين ونحو اسد
قوله باللام وجوبا ان لم يكن منادى حينئذ يكون عنها حرف النداء
كيا زيدان ويا زيدون لافادتها مفادها بل حذفت لئلا يجتمع
اداتا التعريف انما وجب اللام لزوال التعريف العلمية عنه لو ثني او جمع
لمشاركة الغير له في اسم وصيرورته بلفظه لم يقع التسمية به في الاصل
فجرى مجرى فرس ورجل وليكون جبرا عما فات من العلمية بسببها الدالة
اللام على العهد كدلالة العلم على معهود موضوع له كذا قال شرحه
بعض الكمل كابانين لجبلين متقابلين احدهما ابان والآخر
متالع فغلب ابان لكونه اشهر لان كلا منهما ابان فهو علم التثنية
لا تثنية العلم ولذا كان رفعه ايضا بالياء وخص الجمع الصحيح لشرفه
وبقاء لفظ العلم فيه كما في المثنى على بناء غالبة لان المقصود بيان حاله
مرادا بها معناه في رعاية كونه حكما مستعملا فيه اخرى او انسب وقد
يعرب لما عرفته ان تلك الرعاية غير واجبة لحصول اصل المقصود
بدونها وهو المسمى فلا يكون في احضاره اختلال كخوليت بالفتح
او الرفع بلا تنوين او به تنصب بالتأنيث او بالتأنيث التذكير
وترفع ثم انه بعد الاعراب ان اول بالمزيد المذكر كاللفظ فمنصرف
مطلقا وان بالمؤنث كاللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط

الى الاوسط كليت فكهند وان متحرك الاوسط او زائدا على الثلاثة
فغير منصرف قطعا هذا كلام الرضي ملخصا كما عرفت هذا فاذا
ظهر لك اختلال قول الفاضل العصام ان قاعدة استعمال اللفظ
اذا اريد به نفسه وجوب جعله في حكم اللفظ اذا اريد به معناه لان
المقصود احضاره فيحفظ حكمه مستعملا في معناه لئلا يكون في احضاره
اختلال وذلك لانه لو كان لما جاز كون المبني ولو اصلا معربا منصرفا
او غير منصرف على انه انما نبه على ذلك كما اعترف به نفسه من قول
الفاضل الهندي ان قرارنه في قول ابن الحاجب علم تنوينها المشاكلة
سيما وانت خبير بانه ليس بنص فيما نبه له بل يحتمل فتنبه ولا تغفل
فظهر عدم من قال ولك ان لا تنونها لان المشاكلة من قبيل التناسب
وهو قسيم للضرورة فلا يوجب الوجوب على ان المصنف قد صرح
بانه يجوز وذلك فيه سلامة عن ارتكاب كلفة التوجيه قوله
فالاعراب واجب قوله فظهر بين ما سمي به لنفسه ومبين ما سمي به
لغيره فجعل الفاضل العصام الاولة قبيل وجوب صرف اعلام
الاوزان التي قصد بها بيان وزن منصرف فيقال وزن ضارب
يضارب مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فينصرف مفاعلة لا محالة
لتناسب مضاربة ليس مما ينبغي على انه ليس لو اريد بالعلم الشخصي
فليس بمسلم وان اريد به الجنسي فهو علم ضروري مقدر لضرورة
منع الصرف فلا حاجة الى التقدير عند وجود التنوين مقابلة لا منع
عن غير المنصرف فهما للضرورة او للتناسب ما للتمكن كما صرح
به نفسه هـ فظهر ان ادخال نحو عقرب من الزائد على الثلاثي

في اللفظ كما اوضحه ادخله المولى الجامي مخالف للعقل لانه يقتضي ان لا تخالف
الفرع للاصل بلا داع ولا داعي والنقل عن الائمة قوله وان اريد به المطلق
اي صادرها في الوقف اولا لئلا يخرج نحو الصافنات فلا بد من التقييد
بعدم الاصالة بان يكون زائدا او منقلبا عن اصلي لئلا يخرج نحو بنات
في حد المؤنث قوله للالحاق كالف ارطى الملحق بجعفر في حد المؤنث
قوله انا نريد بالآخر بعد ان نريد بالتاء المطلق المقيد بعدم الاصالة
بالمعنى المذكور فيشمل نحو تاء اخت وبالآخر نحو لكن يلزم حينئذ الجمع
بين الحقيقة والمجاز او عمومه بلا قرينة ظاهرة وقد مر امثاله ولذا
لم يتعرض لهذا ويندفع بهذه الاجوبة الابحاث كلها باستعمال العرب
قوله فالتعريف لا يفيد للمبتدأ قوله لفظي يعني ان معرفة المؤنث بكمالها
لا تمكن بمجرد التعريف المذكور فان المؤنث السماعي لا تعرف الا بالسماع
فليس مقصوده الا تعيين مفهومه عندهم وبيان علامة التأنيث ليعرف به
بوجه ما يمكن في هذا المقام واما معرفتها بوجه تميز عما عداها فلا بد
من ضبط الفاظ مؤنثة لا يسعها كتابنا فاحالها الى المبسوطات
قوله فلا دور وان اريد تاء التأنيث والف فيندفع سائر الابحاث ايضا
وانت تعلم ان هذه الاجوبة تكلفات كما لا يخفى وغير في الاظهر تاء التأنيث
بالتاء الموقوف عليها هاء فلا يدخل فيها تاء صافنات واخت فيكون من قبيل
ما قررت فيه وانما سميت به لانها قد تدل على التأنيث وقد يعامل
ذو التاء معها معاملة المؤنث ذكرا اي مذكرا من الحيوان احترازا عن نحو
النحلة فانه وان كان بازائه ذكر وهو النحل حيث يقال المثمر نخلة ولغيره
نخل الا انه ليس منه كظلمة بازائه نور وهو ليس من الحيوان وغلة وعين

فان التاء مقدرة فيهما وليس بازائه ذكر منه قوله المشتق خرج منه به
مررت برجل اسد امه كانه لا يجب التاء في اسد لعدم مناسبة الفعل لفظا
وفي معنى الحدوث فعلا متصرفا لم يصرح به لتبادره فلا يرد نعم او نعمت
المرأة فانه لا يجوز التاء في المفرد المسند الى الظاهر فعدم الجواز في المسند
الى ظاهره اولى لان التذكير الطاري عليه منع اعتبار تأنيثه قوله
قوله اسند اليه بلحوق التاء قوله فالتاء لازمة ايضا تاء تأنيث الفاعل
من اول الامر قوله والحقيقي من الادميين قوله اشد طلع الشمس الخ انما
جاز التذكير في الاول لعلة الاعتداد بتأنيثه مع ان في لفظ ما يشعر به
بخلاف الضمير لعدمه ولذا وجب تأنيث عامله وجاز التأنيث فيه لوجود
تأنيثه وانما جاز في الثاني لعدم معه انه مؤنث حقيقي من الآدميين
لضعف استدعائه تأنيث العامل لانفصاله عنه هذا اذا لم يكن منقولا
عن المذكر كزيد اذا سميت به المرأة فيجب تأنيث عامله ولو منفصلا عنه
لدفع الاشتباه عنه كقالت اليوم زيد ولندوره لم يتعرض له قوله وكذا
ظاهر الجمع مطلقا انما جاز فيه الوجهان لانه من المؤنث الغير الحقيقي
اذ تأنيثه بتأويل الجماعة وانما لم يعتبر حقيقة التأنيث في مثل نسوة
لان التأنيث الطاري بالتأويل اسقط اعتبارها كما اسقط اعتبار
التذكير الحقيقي في مثل الرجال فانه لا يجوز فيه التاء مع انه كونه بمعنى
الجماعة لغلبة جانب الاسم التذكير فيه لاختصاصه بذكور العقلاء
ولسلامة صيغة واحده الا انه يشبه المكسر في تغيير بناء واحده
كبنون فانه في حكم الابناء قوله مطلقا عاقلا او لا اسماء العدد العدد
اسم والاسم عدد مصدر بمعنى الاحصاء لم يدغم العدد لئلا يلتبس بالعد

فافهم وقد عرفت وجه ذكرها عقيب التأنيث وابن الحاجب ذكرها
عقيب المعرفة والنكرة لشدة مناسبتها بالنكرة وببعض اقسام
المعرفة في الاقسام والابهام بل بالمعرفة مطلقا فيمن قال ان اسم العدد
اذا اريد به نفس العدد فعلم واذا اريد به المعدود فنكرة ولذا يقال
ستة ضعف ثلثة فيمتنع صرفها للعلمية والتأنيث قوله لم يعرفه
كما عرف ابن الحاجب اشار بتذكير الضمير الى ان تعريف ابن الحاجب
لاسم العدد لا للجمع على ما توهم انتهى لانه على معناه اللغوي وهو
اسماء موضوعة للعدد والذي هو الظاهر مما عرف به وهو ما وضع
لكمية آحاد الاشياء ولذا قال الفاضل العصام الاصوب ان يقال
ما وضع للعدد على ان المقصود الاصلي من التعريف معرفة الافراد
ليجري عليها الاحكام وذا لم يحصل ولذا احتاج المعرف الى ضبطها بعده
بقوله اصولها الخ والمصنف اكتفى به واصاب وفي قوله لو سلم من الاعتراض
اشارة الى انه لم يسلم عنه الا بتكلف وما بالتكلف لا ينبغي ان يعد
سلامة الا بالفرض والتقدير والاعتراض والسلامة يظهران
من الشرح والحواشي بالنقصان كثلث او الزيادة كواحدة او الاضافة
كثلثمائة او العطف لفظا كثلثة وعشرين او تقديرا كثلثة عشر
قوله نظرا الى شرف المعنى لان الذكر خير من الانثى وتقدمه في الخلقة
كآدم بالنسبة الى حوى وجعلوا الالفاظ الموضوعة له اصولا ومتفرعة
قوله فالحق من حيث القياس والمعقول وان كان السماع بخلاف ذلك اعتبار
للفظ وجعل مجرده واصلا واسقاط النقصان في التركيب وان يقال الى عشر
قوله تحرزا عن توالي الفتحات فانه ثقيل وان كان نفس الفتحة اخف الحركات

لان اصل المحذور توالي الحركات الحاصل بالكسر ايضا لا توالي الفتحات
بخصوصها حتى يندفع به في تقديم بهذا على المركبات قوله بغير تنوين
وان جاء ايضا وكذا عشرة ومائة على ما مر تحقيقه وتفصيله ثم
ان ما ذكره انما هو مسلك الجمهور ومنهم المصنف وانت تعلم ان
مسلك السيد السند لم يبطئه ولذا لم يتعرض له التحرير هنا كقوله تعالى
وايديكم الى المرافق فان اليد اسم لهذا العضو الى الابط فالغاية
لاسقاط ما وراءها لا لمد الحكم اليها لان الغاية لا بد لها من فائدة والمد والاسقاط
وقد يحصل الاول هنا بدونه فتعين الثاني وموجب دخولها تحت
المغيا بخلاف الاول فانه موجب عدمه قوله او بالعكس اي ملابسا بها
كائن له اعتبارا علاقة الملابسة قوله كائنا او كائن قوله وللمذكر تقدم
الخ ولذا اعطيته اولا ولم يعكس قوله سبق في قولنا ولما كان الغرض
من ذكر اسماء العدد الخ قوله ولو ذكر كما ذكره ابن الحاجب اعلاما لوجوب
تغيير واحد الى احد الخ تخفيفا لثقل التركيب قال الفاضل العصام
الاحد كالواحد مشتق من الوحدة بمعنى الانفراد اصله وحد على انه صفة
مشبهة قلبت واوه همزة على خلاف القياس قوله مطلقا مع عشرة
او غيرها من عشرة وغيره كان اوجه لان ما ذكر من الاحكام المختصة
بها ايضا ولعل المصنف اكتفى بما اشار اليه في بحث المركبات ولذا قال
التحرير اوجه فافهم قوله بخلاف احدى عشرة فان العلامتين فيها
ليستا من جنس واحد قوله كما لزمتا الوسط وتاء التأنيث انما تكون
في الاخر ولو في الاصل كهنا وبنات وكانتا بدلين من لام الكلمة والاصل
في تاء التأنيث ان لا يكون بدلا وهمزة الوصل في اثنتان للابتداء

للابتدا لا للتعويض والبدلية عن لام الكلمة حتى لا يكون التاء فيها بدلا
عنها كما زعم المولى الجامي قوله واما حذف التاء من احد عشر واثني عشر
مع انه لم يلزم ذلك الاجتماع حملا على نظيره وهو مثل ثلثة عشر وتبعيد
عن نقيضه وهو ثلث عشرة قوله ولذا لم يذكر بضعة وهو ما فوق
الواحد الى التسعة وقيل ما فوق الواحد الى التسعة الثلثة اليها قوله
للدلالة الاتحاد اى اتحاد المذكر والمؤنث في المفرد على الاتحاد في التثنية
مع كونها قياسا مطردا قوله وما زاد يزيد الفا وما زاد قوله بزيادة يعطف
الاول الخ قال الشيخ الرضي هذا جائز في الكل والعكس اكثر وقال الفاضل
الجامي ويجوز ان يعكس في الكل ويفهم منه ان عطف الاقل على الاكثر
ارجح كما لا يخفى ولم يشر بكل منهما كلام المصنف والشارح فتبصر قوله تقول
مائة الخ فانه عطف فيه على مائة احد الثلثة وعلى الف احد الاثنين
فلو بدل الواو في غير واحد والف ومائة بالفاء لكان اولى فتدبر قوله وهو
الاقيس والاكثر في كلامهم لان العام مع اللفظ ولاصلية الاجراء
على ظاهره من غير تأويل على بحث تمييز العدد متعلق بتقدم لان
هذا بيان لحال العدد لا للتمييز قوله لكان اولى جواب لو لان هذا بيان
لحال العدد مع قطع النظر عن التمييز وكذا احسن في تقديم قوله خلافا
لابن الحاجب وترك وجهه قوله بخلاف ابن الحاجب قوله ولما كان للتمييز
العدد احكاما مخصوصة ايضا كما للعدد ولذا لم يذكرها في بحث
التمييز واحالها الى هذا المحل جمعيتها اى المميز باعتبار جمعيته
او الثلثة اي جمعيتها اى مميزها والاظهر جمعيته قوله من جهة المعنى
بان يدل على ما فوق الاثنين من غير تعيين بان كان اسم جمع نحو ثلثة

ثلثة رهطا او قوم او اسم جنس كتمر وعسل وقيل كونه جمعا مصحيحا واذا
لم يكن للتمييز الا جمع قلة فيؤتى به وان لم يكن له الا جمع كثرة فكذا وان كان
فالاغلب القلة ليطابق العدد والمعدود وان لم يكن له المكسر فالمؤنث
السالم كقوله تعالى ثلث عورات وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات
مع وجود سنابل كذا ذكره الفاضل العصام الا في ثلثمائة فان المائة
مميز وليس بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالته على عدد معين ولا يضاف
العدد الجمع المذكر السالم عند سيبويه ان كان وصفا الا نادرا لا يقال
ثلثة مسلمين اذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة
اذ اكثرها للعموم فلذا لا تقول في المكسر وصفا ثلثة ظرفا واما قولهم عندي
فان قل وقوعه مميزا لان جمعه لا بد فيه من اللام والمقصود ما لا هم
من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فهو في الاغلب منكر وان كان
مجرورا قل ثلثة الزيدين وثلث الزيدات وان لم يكن فيه علما فان
جاء فيه مكسر لم يميز في الاغلب بالسالم فلا يقال ثلث كرات بل كرة
لقلة تمييز العدد به في غير هذه المواضع فثبت ان الاغلب في تمييز
الثلثة الى العشرة المكسر كذا في الرضي قوله وما عطف على مائة قوله
بعد تعدد وقوعها جمع المذكر اى ما هو في صورته على سبيل العطف
كثلث وعشرين لا الاضافة حتى يلزم التناقض بينه وبين قوله
ولا يضاف العدد الخ المجموع قوله المجموع مصححا مفعول ثان لكونهما
ضدين العادتين ولا يخفى ان هاتين العادتين انما هما بالنسبة
الى المؤنث السالم لان المؤنث ادنى من الجمع ثم المذكر عند عدم
المكسر لما سبق ان الاغلب في تمييز الثلثة الى العشرة المكسر وتجيء

لان لجمع الف مميزا الا بالنسبة الى المفرد لما سيأتي فلا يرد ما اورده
الفاضل العصام من ان هذا يوجب ان لا يجوزوا ثلثة آلاف رجل
لكراهة المجيء بعد الكسرة وقد تعود المجيء بعد ما هو في صورة المصحح وانه
فصل بينه وبين عادته بمجيئه بعد مأة فلا حاجة الى قوله ولا يبعد
ان يقال فرق بين الفصل الممتد والقليل قوله فاقتصر على المفرد لاصالته
مع كونه اخصر واخف وسيجيء ان الخفة ترجح على المطابقة ثم ان
ذلك مأخوذ من كلام الرضي ونقل عن ابن الحاجب انهم كرهوا الجمع
لما تكرر من معنى التأنيث فعاملوه بالخفة الا ترى انك اذا قلت
ثلثمأة امرأة فجمعت مأة صار تمامها هو كالاسم الواحد تأنيثان وجمع
وجمع فتركوه بخلاف ثلثة رجال والاف فقيل هو الاولى وقال الفاضل الهندي
انهم كرهوا ان يرجعوا بعد التزام المفرد في احد عشر الى تسعة وتسعين
قهقرى الى الجمع الذي طال عهده في ثلثة الى عشرة وانما رجعوا الى الحفظ
تحرزا عن اهدار الثلثة الى التسعة من كل وجه في غير متعلق بالجمل قوله
فان جمع المأة لا يستعمل مع المميز اصلا اذا اضيف اليها مثل ثلث لما مر من
المعدودين وغالبا ان لم يضف اليها لما مر ايضا من النفور الواحد وانت
خبير بانه لا يوجب العدم بل القلة وقد يستعمل نحو مأت رجل والرضي
وان لم يضف نحو ثلث الى مأة جمعت واضيفت الى المفرد ايضا ولكن لم يعتد
المصنف كابن الحاجب ثم حيث لم يقولا وجمعها فقول الفاضل العصام
فالاولى ان يتكلف ويقال افراد الضمير بتأويل كل واحد ليس بمرضي
فضلا عن كونه اولى لان ما ذكره المراد بعض قد يضاف اليه نحو ثلث
ثلثمأة رجل وثلثة مأة آلاف رجل ولا يقال ثلث الف رجل وثلثة

وثلث مأتي رجل كما لا يخفى فيحصل التركيب فيزد دفعا للثقل فيرجح
الخفة بالافراد كما بالجر على المطابقة بين العدد وبين مميزه فلو جمعا
فتركت ليحصل الخفة بالافراد كما بالجر لانها مطلوبة في الكلام ولذا
يحذف لاجلها كثيرا اصول الكلمات وحمل المفرد اي الغير المركب ما لم يضف اليه
نحوها عليه اي على المركب الاضافي وهذا اولى مما ذكره المولى الجامي
من انه لما كانت الخ اذ فيه ترك المطابقة بلا داع وهو ليس باصالة بعد
كما لا يخفى على الناظر المتدبر قوله من المعدود المتعدد لا المطلق اذ لا يقال
ثالث الرجال على الابهام بل ثالث الاثنين والثلثة اي تصيير معنى
ذلك المفرد فالضمير الى المفرد والمضاف والمفعولان محذوفان عددا انقص
من اصل ذلك المفرد وهو ثلثة مثلا بواحد عددا ازيد عليه اي الانقص
وهو الاثنان مثلا بواحد قوله الثاني والثانية والرابعة تركنا ثاني
الواحد اي مصيره اثنين بانضمامه اليه لا الواحد اذ لا عدد قبله فلا يصير
قوله اي مصيرهما جزء ثلثة كما قال الفاضل العصام فالشيخ الرضي
فلا يرد ان تصييرهما ثلثة مستحيل فافهم اذ لا يتصور التصيير
بزيادة الواحد الخ فلا يقال رابع اثنين ولا ثاني ثلثة
فالابد مصروف الى الانقص بدرجة لا الى الاصل الاضافة لما مر انه اسم فاعل
حقيقة فيجوز ان ينصب ما بعده عند وجود شرط العمل فيقال هو
ثالث اثنين بتنوين ونصب الثاني واضافته مع شرط العمل اضافة تخفيف
ويجيء الماضي اضافة تحقيق في الرضي الاضافة اكثر من الاعمال لان الاستعمال
والتأثير في المفعول غير ظاهر بل يحتاج الى التأويل المذكور بخلاف
سائر اسماء الفاعلين ولذا قال يضاف ولو اعملا لكان اظهر

فتدبر ووصف الحاصل به باعتبار كونه في درجة من درجات العدد من غير
اعتبار معنى التصيير اي بلا اعتبار حال الغير وجعله عددا فوقه فالقابلية
حاصلة باعتبار الاعتبار وعلى تقدير ان التصيير ايضا حال فكيف جعل
مقابلا لحال الاول اذا وقع في المرتبة الاولى وانما لم يقل الواحد لانه
لا يدل على المرتبة فابدل منه الاول للدلالة عليها قوله والحادي عشر يعني
الواحد الواقع بعد العشرة من احد عشر بتذكير الجزئين والحادية
عشر بتأنيثهما لان المركب اسم لواحد مذكرا ومؤنثا بخلاف احد عشر
فانه للجماعة فيما فوق العشرة بغير الاول الى الحادي فافهم لكن
بالواو ولا يركب كما في العشرين لما مر في المركبات قوله من الجزئين لا الاول
منهما كما يوهمه الاشتقاق فلا يقال ثالث اثنين كما في التصيير
لفوات المراد اذ معناه واحد واقع بعد الاثنين ولا واحد بعدهما يطلق
عليه الثالث قوله باضافة المركب الاول بجزئيه الى المركب الثاني
كذلك فينبغي الجزءان للتركيب الموجب للبناء على ما مر ويجيء بحذف
الجزء الاخير عند القرينة للتكرار قوله والاولى من قبيل اضافة الحادي
الى العدد الاكثر لا الى المثل فلا يفيد كونه بعد العشرة قوله اسماء ان جعل
الزوائد حروف مبنى او لفظا ان حروف معنى كما سيصرح به في المجموع
قوله لكان اظهر اذ حينئذ يفهم المراد بلا تكلف تقدير موضع وانما
لم يقل لحوق خلاف ابن الحاجب لئلا يرد عليه ما اورد عليه من ان الحد
لا يصدق على المحدود لان المجموع المثنى مجموع مسلمين ولم يلحق آخره
شيء بل آخر مسلم فلا بد من تقدير مفرد بعد الآخر فحينئذ يصدق
الحد على المجموع ايضا فالصواب آخر مفرد فيه قوله اويا كذلك
اي زائدة كالالف نحو اثنان واثنين وثنتان لان الزائدة اويا وها

اويا وها ونونها ليستا بزائدتين انه لم يثبت للمفرد اثن واثنة وثنت
قوله اي اليا لا الالف اذ لا حاجة الى بيان فتح ما قبلها لظهوره قوله
ونون كذلك يشير اليه بقوله الى الزوائد قوله اي مع مدلول مفرده
بالمضافين ليصح المعنى وسيجيء ان المراد بالمفرد ما ذا قوله اي مثل ذلك
المدلول في الوحدة والجنس فقط اي في كونه حقيقة احدهما حقيقة
الآخر لا فيما به امتيازهما من العوارض نحو الزيدين او من الذاتيات
كالحيوانات فلا حاجة الى ما ذكره ابن الحاجب من قوله من جنسه كما قال
المولى الجامي والفاضل الهندي وقال الفاضل العصام ان هذه
الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكر في تعريف الجمع فان الناظر فيه
لا يفهم من قوله الآحاد ما يقابل الاكثر انتهى وهو مثله في الوحدة على
ما فسر به الشارح اولى في لفظ الدال على الوحدة على تفسيرهما
ولا يفهم كونه من جنسه فابن الحاجب اصاب في ذكره قوله فخرج
لعدم المماثلة في الوحدة نحو عمران في الوقف والجر والا فقد خرج
بكسرت ولذا اخرج به بعض الكمل مطلقا فلا يقال قرءان لطهر
وحيض عند الجمهور لعدم الجنسية لما بل يقال الطهرين او حيضين
خلافا للاندلسي فان الاعتبار عنده للمماثلة في اللفظ والمدلول
في الوحدة دون المعنى بخلاف الزيدين والقمرين للشمس والقمر حقيقة
كما في الاول او مجازا كما في الثاني لانه انما يقال لهما القمرين بعد
ان جعل الشمس قمرا فيتحقق الجنسية فيقاس المشرك عليهما مع الفارق
واما كلام المصنف فظاهر يميل الى مذهب لكن الشارح حمله على مسلكهم
لشهرته وقوته وهو مميز يميز الغث عن السمين ويفرق الشمال عن اليمين

جزءا من الدال لما مر من ان صيغ التثنية والجمع موضوعة قبل التركيب
بالعامل لانه كالترخيم ولو كان منافيا لما جاز حذف الجزء فيه وعدم
جعل الفاضل الجامي اياه جزءا منه مبني على عدم جعلها موضوعة
بعده على ما هو المفهوم من كلامه في بحث المعرب والمبني قوله وجعلها
عوضا عن الحركة في المفرد مع اللام نحو الرجلان او التنوين فيه مع الاداة
نحو رجلا زيدا وكليهما في الوصل مع عدمهما نحو رجلان يا فتى واما
وقفا فليست بعوض كذا في شرح لب الالباب فالاولى نقصان المنع الخ
كما جعل الفاضل الجامي وغيره يقتضي عدم وجودها الخ قيل هذا
ممنوع لان المراد انها عوض عما يستحقه الكلمة في اصلها واقول هذا
وان امكن في نفسه الا انه لا ينفع ذلك الفاضل كما لا يخفى على المتامل
الكامل وليس كذلك لما سبق والمثنى اي كونه غيرها في الحاشية
اي غير الكلمة فيكون من غير الاسم ايضا فلا يصح تفسيره فيما لاكلام
ايضا حينئذ فظهر ما في الجامي وغيره انتهى قوله غير الكلمة لانتفاء
الافراد حينئذ بل يكون مركبا لدلالة جزء لفظه على جزء معناه فيكون
غير الاسم ايضا لان انتفاء العام يستلزم انتفاء الخاص فلا يصح
تفسيرهما بالاسم كما فسره به المولى الجامي في المجموع والفاضل الهندي
في المثنى نظرا الى انهما من اقسام الاسم فالصواب تفسيره بلفظ
على هذا التقدير كما فسره به الشارح في المجموع قوله على ما هو الحق وهو
كون الزوائد في التثنية والجمع كلمات للاطراد والانتزاع ترك تعريضا
لابن الحاجب بانه ذكر ما لا يحتاج اليه في النحو قوله ونحوهما كاسم
الاشارة والموصول المشبه بالتنوين ولو بوجه على ما مر لما عرفت

لما عرفت فيه اقتضاء عدم وجودها الا بعد التركيب مع انه ليس
كذلك على خلاف القياس والقياس ان لا يحذف من آخر مفرد المثنى
كشجرتان وغرتان قوله لشدة الاتصال علة للحذف قوله فكالمفرد الذي
لا يقع التاء في حشوه قوله المجموع اختاره على الجمع مع كونه اشهر
تنبيها على ما في ذكره الفاضل العصام يعني بالنسبة فتدبر قوله
بالوضع لتبادره فدخل نحو نعم الماهدون فانه وان دل واحد
لا ثاني له نحو هنا لكن يصدق عليه انه دل على افراد وضعا قوله مع
عدم وجود خواص الجمع حتى يحتاج الى ارتكاب تمحل في ادخاله في تعريف
الجمع كذلك اي بالتاء او بالياء قوله واجزاء عطف تفسير للاحاد
يلزم صدقه اي صدق ذلك الشيء وان كان جنسا او صدق اصله
اي مفرده وان كان جمعا عليها اي على تلك الافراد قوله بدل الاحاد
التي في الكافية بالافراد ليس المراد به الخ كما زعم الفاضل العصام
قوله السابقة في شرحه على افراده من عدم النسبة وغيره في صدر الكتاب
بل في حاشيته كما عرفت وترك التصريح الذي في الكافية قوله
حوشي مجهول حاشا اي نزه نعم انه يناسب ما قالوا من احاديث
النفر اي بزيادة حرف كما في نوعي التصحيح وكنحو رجال او حركة
كسقف بضم القاف وسقف او بنقصان كالكتب في كتاب او بتغيير حركة
كاسد بتضمينين في اسد كذلك لان زيادة الالف ان جعل الزوائد
حروف مبنى او شبهه ان حروف معنى على اختلاف الرأيين قوله مع
التصادق لان ما انفك عنه الزوائد لا يصدق على ما يصدق
عليه ما لم ينفك عنه بخلاف سهم فان السهم المنفك عنه لفظ

هم يصدق على ما يصدق عليه سمهم الذي لم ينفك عنهم فلا يشتبه
الجزء فافهم قوله وقد يسوّى انه نسوة يتقدّ لكون نساء مفرده قوله
كصحة قفلة في الاصالة قوله كصحة اسدة في العروض قوله او الفرق عطف
على الجمعية اى للفرق بين الفعل افعل الصفة وبين افعل التفضيل بحرفة
لا يقال احمرون كما سيجيء ايضا فتبصّر ولا تغفل قوله ذاتا ان كان المغير
حرفا او وصفا ان حركة والا اى ان كان التغيير بتغيير الآخر تغييرا معتدا
عندهم في نحو مسلمي الرجل بحذف الالف للالتقاء اربعين بضرب العشرة
الى الاربعة وهي حركات الآخر وسكونه لا عشرة مع انهم عدوها عشرة
بحسب الاستعمال بضرب الثلث وهي حركات الاول الى الاربع وهي حركات العين
وسكونه واسقاط فعل بضم الفاء وكسر العين او بالعكس لعدمهما
في الاستعمال قوله والتغيير السابق لغوي والمسبوق اصطلاحي قيل في الحاشية
شارحي اول قوله تكلفان تقدير موضع قبل الآخر ومفرد بعده فوحد
اى فيلزم تكلف واحد تقدير موضع مغن عن مفرد بلا عكس فتدبر
قوله عن القسم الذي هو الصحيح وهو مكسر قوله زائدة ونونه اصلية
قوله عوضا عن الحركة او التنوين وقد عرفت امكان منعه ايضا قوله
المجموع على التفسير الاول لما اول الزائد على الثاني قوله من جنس حال قيل
بثبوت الكسرة في المفرد المفهوم من الكسر فرضية فرضية المحال لا وقوعيه فلو قال
ما يزيد عليه لكان اولى كذا قال الفاضل العصام قوله لما سبق من شبهه
بالتنوين قوله مع كونه حكما الخ وحقه ارضين وان يؤخر ذكرا ولكن قدم
ليقرب قوله اى بشرط القياس الخ في الحاشية انما زدنا القياس لان نحو
ارضين وسنين جمع مذكر صحيح لصدق حده عليه لكنه شاذ انتهى لعدم

لعدم شرط قوله بل هو مع كونه خلاف الظاهر الذي هو ارجاعه
الى ما ارجع اليه الشارح في غاية الركاكة لان الظاهر منه كون الشرط
لا تسمية وليس كذلك ولذا احتاج المولى الجامي الى يعني صحة جمعيته
وانما ارتكب ما ارتكبه احترازا عن لزوم انتشار ان يكون ضمير
فانه ليس راجعا الى الجمع بل الى الاسم الذي اريد جمعيته واشار الشارح
الى رده بقوله مدلول مفرده بالمضافين حال كونه اى ذلك الجمع
اى مفرده اسما فتدبر قوله الاصطلاحي الذي هو المعرف بالتعريف
السابق الشامل لنحو ارضين فلا استدراك لمغايرة المعنيين
كما زعم ابن الحاجب حيث قال في شرحه ذكر التذكير مع الاستغناء عنه
بكون اللام في جمع المذكر انما التذكير الظاهر هذا ولتنبيه الغافل
متوهما انه مجرد تسمية كتسمية الاسود الابيض وقال الرضي هذا
الغدر بارد وقلبا محروقا بناء الاشتباه لا يبرد قوله فانهما
يجمعان الخ لان علامة التأنيث هو التاء وليست فيهما فالممدودة
تقلب واوا والمقصورة لفتحة ما قبلها تحذف فتسمى العلامة قوله بخلافها
الخ لما عرفت من معناهما قوله ان يكون مفرده بلا مدلول قوله
ولو قال بعد قوله ان يكون اى مفرده علم مذكر عالم بالاضافة والوصف
لكان اظهر حيث يفهم المراد بلا تقدير واسلم حيث لا يتوهم الاشتراك
اذ لا احتمال حينئذ لكون المذكر اصطلاحيا وانت تعلم انه مبنى عليه
ولو اكتفى بتذكير العالم ولو قال العلم عالم بالاضافة لكان اخصر ايضا اى
كما كان اظهر واسلم بل ابعد ايضا قوله اذ ذكر التوجيهين المذكورين انفا

قوله لعدم المساواة اذ المقدر هنا على الاول اثنان المذكور المدلول
والمفرد في الضمير وعلى الثاني ثلثة المفرد فيه والدال في المذكر والعام
اذ لا يطلق الحج لايهام المنع عن القبائح الجائزة على صاحبه فافهم
قوله فعلاء اي موزونه قوله فانه لا يقال في جمع المذكر احمرون بل حمر
تناسبا اشرف الجمع فلم يعكس قوله اختير في مذكرها اشرف الجمع فلم يعكس
وان لا يتساويا لانه لما لم يختص باحدهما لم يحسن ان يجمع جمعا
مخصوصا به بل جمعا يستويان فيه فتذكر قوله بمعنى مجروح في المذكر او
مجروحة في المؤنث قوله فلذا اي لكون مثل فعلاء منه قوله المذكور
في الكافية حيث قال وان لا يكون بتاء التأنيث كعلامة ما سبق بقوله
لو في آخره قوله اكتفى حيث لم يقل او الياء باقوى الاحوال الثلث وهو
الرفع عن اضعفها وهو النصب والجر لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل
بان يجمع المؤنث باشرف الجموع الذي هو الصحيح بالالف والتاء وذكر
المذكر هذا الجمع الذي هو الصحيح بالواو والنون قوله ولما كان الاسماء
الجنسية المتصلة لفظا ومعنى واشتقاقا بالافعال والمناسبة فيها
لها ولذا اتصل بحث الفعل بها يعمل كفعله متعديه كمتعديه ولازمه
كلازمه بلا تفاوت قوله هكذا قيل جمهور قوله كما اعترفوا به في تعليل عدم
تقدم معموله عليه كما يجيء فيه ايضا وهي اي ان والفعل لا يدلان على الحال
البتة لانه ان كان ماضيا فعلى المضي وان انما تفيد مجرد المصدرية لا الحال
والاستقبال وان مضارعا فان انما يفيد المصدرية مع الاستقبال
لا الحال فلا يكون المصدر المقترن بالحال بذلك التقدير قوله الى لب

الى لب الالباب وشرحه او الى الاظهار وشرحه وهذا اي عدم عمله عند كونه
مفعولا مطلقا حقيقة من فروع التقدير المذكور لانه انما يعمل عنده
واذا كان لاحد الثلثة لا يصح ذلك التقدير اذ ليس معنى ضربت ضربا
او ضربة او ضربة ضرب ان ضربت كعدم عمله موصوفا او مصغرا
قبل العمل لعدم صحته اذ الفعل لا يوصف ولا يصغر او معرفا باللام
لتعذره نحو على ما قدر المصدر العامل به كذا في لب الالباب وشرحه
قوله مجاز ولذا قال فيما سبق حقيقة قوله فعند السيرافي العمل
للفعل المقدر لاصالته ويؤيده انتصاب المصدرية ولسيبويه
انها معارضة باصالة المذكر والمقدر مفصول لما هو كالاجنبي
الصالح للعمل فيرجح المصدر بجواز تقديم المعمول على عامله لانه ما فعل
او نائبه لا المصدر لمصدريته وكونه مقدرا بان مع الفعل قوله
فوجه الوجهين الواقعين في الكافية اي توجيه واحد هو ما وجهه
الشارح لا وجهان كما توهم المتوهم الجامي حيث قال بعد ما ذكره
الشارح وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله فوجهان
وجهان لان ما قيل مردود بانه لو كان للمصدرية وكونه في ذلك التقدير
لما جاز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه قوله في الاغلب
احترازا عن العامل الذي هو من افعال الله تعالى فانها منزهة
عن الملابسة بالزمان والكلام حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى
ما انت بنعمة ربك بمجنون فكان الظرف فيه متعلق بمعنى
النفي مع كونه في غاية البعد من العمل اي انتفى بنعمته وحمده منك الجنون
ولا يكون متعلقا بمجنون لفساد المعنى قوله بان استتر فيه بقرينة في

قوله بخلاف ضربي زيدا فانّ الاظهار فيه بالابراز لا بالاستتار
في وصفهما في الحاشية ردّ للرضي وسيد عبد الله فانهما جعلا
طلب الصفة للمرفوع عقليا لا وضعيا وهذا سهو اذ هو مأخوذة
في مفهومها الا يرى الى قولهم لمن قام به الفعل او لمن وقع عليه الفعل
كيف والمرفوع عينها غايته ان النسبة المأخوذة في وضع الفعل الخبري
والانشائي تامة فيكون جملة وفي وضع الصفة تقييدية غير
تامة فلا يكون جملة انتهى قوله لو اضمر في مفرد الصفة يعني لا مانع
من الاضمار فيه مع وجود المقتضي على زعمهم وهو لزوم المرفوع الا انه
لو اضمر فيه لاضمر الخ قوله راجعا الى الفاعل لعدم استحقاق الفعل اياهما
لان المفهوم منه الماهية المعراة عن التعدد والكثرة وكذا في الصفة
في الحاشية هذا ما قال الجامي قال الهندي وصاحب لب الالباب
مرفوع الصفة عينها فيكفي الواحد من كل منهما فلا يلزم الاجتماع
وهذا اقرب الى الصواب انتهى قوله مرفوع الصفة عينها اي متحد
معها فيما صدق عليه فيكفي الواحد من كل منهما يعني ان تثنية كل
منهما وجمعه تثنية وجمع للآخر فلا يلزم الاجتماع قوله وهذا اي
ما ذكر الخ في الصفة من عينية مرفوعها هو اقرب الى الصواب
مما ذكره الجامي من كونه كالفعل لانه قياس المتحد على غيره وهو مع
الفارق فلا يصح وانما قال اقرب دون اصوب لان الاستدلال
على المدعى ليس بتمام بما ايضا لكنه صحيح في نفسه هذا بخلاف الصلة
فانه لا في نفسه اي باعتبار مدلوله تثنية وجمعا فانهما ليسا براجعين
اليه فانه غيره قوله لوجود المانع وهو الاجتماع على زعمهم قيده به

قيده به وهو لما سيجيء من المنع والابطال في البحث الثالث في المقيس
وهو المثنى والمجموع وعدمه معتبر في العلة والمقتضي شرطا او شطرا
فيكون العدم للعدم فلا يصح القياس لعدم الاشتراك فيها فكان
بسبب وجود المانع كالفعل في عدم التثنية والجمع والاكتفاء بتثنية
الفاعل وجمعه قوله لا يجري في التأكيد لما مر انه لا يثنى ولا يجمع فلو
استتر فيه لا يلزم المحذور المذكور فلو قيل بتعيين التأكيد عليهما
فقد عرفت حاله في الحاشية نريد انا نقول في المقيس عليه مانع
من الاظهار لا اضمار على زعمهم لا في المقيس مع وجود المقتضي وهو لزوم
المرفوع فلا يصح القياس فيكون كالفعل ايضا ولو بدل القياس
بالاطراد نمنع جوازه عند وجود المقتضي وعدم المانع انتهى قوله
ولما اتحدا اي المرفوع والرافع قوله نمنع لزومها اي العلامة والسند
للمنع الظرف واسم الفعل فان ضمير المثنى والمجموع يستتر فيهما
بدونها لا يدفع الضرر بل يزيده لانه اذا لم يجز اجتماع التثنيتين
والجمعين لشيئين في اللفظ فعدم اجتماعهما لشيء واحد فيه اولى
كما لا يخفى على قوله لزم اضمار اذا كان اي فاعله غائبا متقدما ذكره او
متكلما او مخاطبا قياسا على الفعل والصفة كذا في شرح لب الالباب
فاللازم باطل وكذا الملزوم قوله على مغايرة العلتين اي علتي عدم الاظهار
وجواز الحذف قوله زيد ضربته شديد بالابراز وان اريد المطلق
المتناول للاستتار والابراز والسند من جواز زيد ضربه بالابراز
قوله وجاز اضافته اليه مع بقاء كونه فاعلا فيكون مرفوع المحل
بخلاف الصفة فانه اذا اضيفت اليه لم يبق فيها فاعل فيصير منصوب
المحل في التقديري وفضلة قوله لكونه نكرة ولو قيل لكونه غير معرفة

ولا مخصوص لم يرد قوله مع كونه مخصوصاً الخ قوله خلافاً لما صرح به
الرضي من العكس حيث قال بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكونه
اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد
شبهاً به قوله والى المفعول اي مفعول كان سوى المفعول معه اذا قامت
القرينة على كونه مفعولاً والتفصيل في الرضي فكثير لكن مرتبته ضعيف
يكفيه رائحة الفعل قوله بان يقدر المتكلم نفسه موجوداً في ذلك الزمان
الماضي على ما ذكره الاندلسي او يقدر الزمان المذكور موجوداً الآن
على ما ذكره الزمخشري واستحسنه الرضي وقال المصنف في قوله تعالى
لولا ان تداركه نعمة من ربه لنبذ بالعراء وقرئ تداركه بالتشديد
حكاية الحال الماضية بمعنى لولا ان كان يقال فيه تداركه انتهى وقال المولى
السعدي صور المعنى بهذا الوجه دفعاً للتنافي المترائي بين مقتضى الكلمتين
فان لولا الامتناعية الدالة على امتناع الثانية لوجود الاول تقتضي
التحقق وان المصدرية الداخلة على المضارع المخلصة له للاستقبال
تقتضي عدمه فاشار الى انها داخلة على الماضي في التحقيق لان معنى حكاية
الحال الماضية عند النحاة ان القصة الماضية كانها عبر عنها في حال
وقوعها بصيغة المضارع كما هو حقها ثم حكى تلك الصيغة بعد مضيها
وانما قال يقال فيه دون قيل للاشارة الى ان ذلك القول تقديري
لا تحقيقي كما نبهت عليه انتهى وكذا ذكره ابن الشهاب ويوافقه كلام المولى
الجامي في بحث المضارع قوله داخلة على الماضي وان حينئذ لا يفيد
الاستقبال قوله ثم حكى تلك الصيغة مراداً بها تلك الحال باحد
ذينك التقديرين على ما عرفت من المذهبين فظهر بهذا ان معنى
حكاية الحال الماضية ليس حكاية مجرد المعنى على ما هو الظاهر من هذه

من هذه العبارة كما زعم البعض ولا ان اللفظ الذي في ذلك الزمان
يحكى الآن على ما تلفظ به فيه لجواز ان يلفظ فيه بلفظ كما زعم الآخر
بل معناها ان المعنى يحكى بلفظ يقدر ويفرض التعبير عنه به فافهم
هذه الدقيقة فانها لطيفة انيقة قوله من ما ولا وان دائماً وانما لم يذكر
انما اكتفاء بذكره في بحث المبتدأ كما اشار اليه ولكون النفي فيه غير
صريح قوله لتتم الفائدة في تغيير عبارة الكافية حيث بدل الهمزة
بالاستفهام وما بحرف النفي فلو حذف الحرف لتم الفائدة بشمول النفي
للاسم والفعل فافهم قوله وهذا يكفي في التقريب وذلك لان الواقع
بعده لا يكون مخبراً عنه كالواقع بعد المبتدأ وغيره فيكون كالفعل
في هذا الحكم ايضاً ليزداد مناسبته له وقال بعض الكمل نقلاً عن الغير
ان الندا لطلب فعل الاجابة وذكر الذات للتوسل اليه والمقصود يعتبر
مقدماً فما بعد الندا محل فعل طلبي بهذا الاعتبار وقال في الحاشية فيه
منع بل الواسطة مقدم وما بعده ليس محل الفعل بل كالواقع بعد فعل
طلبي واقول ان اراد التقدم في نفس الامر فغير مفيد وان بالاعتبار
ممنوع ولعله غفل او تغافل عن الاعتبار فعليك بالاعتبار اختيار
ثم الاختيار قوله من صاحبه في قوله والاعتماد على صاحبه كما توهم
كالهندي والجامي قوله في البارز المنفصل اذ المتصل مختص بالفعل
وفي المظهر والمفعول به اولى والاظهر ما في الاظهار ان هذا في المنفصل
وفي المفعول به فكانه لهذا مرضه لا في المستتر والظرف فوجه الاشتراط
فيما سبق وعدمه فيهما مستوفى في شرحنا له والمفعول المطلق كالظرف
ولا ان مجروراً فكالظرف وان منصوباً فكالمطلق والوجوه فيه ايضاً

واما معه ففي حكم صاحبه قوله في المعنى متعلق بمفعول لا في اللفظ لانتفاء معمول
شرط العمل فيه اليه اي الى مفعول متعلق بمضاف اضافة معنوية لانتفاء
شرط الفصاحة اللفظية وهو ما شرط للعمل او بمعنى الماضي ولو في ضمير الكتاب
لامتناع نصبه بانتفاء شرط كان قرينة للتقدير بطريق الاستيناف كانه
قيل ما اعطاء فقيل درهما اي اعطاء درهما قوله انما نصبه ههنا الشارح
مع انتفاء شرط ضرورة حيث لم يكن الاضافة اليه لعدم جواز اضافة
المضاف كما مر لامتناع الاقتصار على احد مفعولي ظننت بخلاف اعطيت
واجاب عنه بعض الكمل بان امتناع عند العمل في الاول والكلام عند عدمه
ولو فرض عمله فيه يجوز ان يكون المستثنى نفسه فانما معناه الثاني
فلا اقتصار في المعنى اذ لا اضطرار ههنا الى نصبه وفلا يصح قوله فلا يجوز
بدون هذه الضرورة لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر
صفة الاعراب اولى وقد حمل ههنا على اعرابه الخفي فان قلت اذا لم يعمل
فلم حمل قلت لان ما بعد الصفة مظنة النصب لكثرة عامليها فاجري
الموهوم مجرى المحقق قوله في المعطوفات من اسم المفعول والمثنى والمجموع
قوله يرد عليه انهم صرحوا الخ ولو قال المصنف ولكن لا يشترط فيها
معنى الحال والاستقبال كما قال الشارح في الاظهر لسلم كلامه ايضا
فلاحظة الغير هو التي بعده وكذا دلالة على الثبوت مع ان الاصل في الفعل
التجدد والانصرام كما في صيغ المبالغة فلكونه فرع الواحد فيحمل عليه مثل
والذاكرين الله خشعا ابصارهم قوله معرفا بخلاف المجرد اذ لا موصول
فلا استطالة اي حال كون كل منهما معرفا صورة لان اللام الموصولة لا تفيد
فيهما تعريفا ولكونها في صورة حرف التعريف قال معرفا كما اشار اليه

اليه بالتفسير باللام ولو قال المحلى بها لكان اظهر واسلم قوله لا استطالة
اي كلمة المثنى والمجموع بنصب المفعول بخلاف اللازم فلا يحذف فيه لعدمها
فجاز الحذف للتخفيف كقوله تعالى والمقيمي الصلوة على قراءة النصب قوله
فلا بد الخ فلو قال بعد النصب على المفعولية لسلم واستغنى قوله من حيث
انها يثنى الخ ومن حيث انها تكون لمن قام به الفعل ولم يتعرض له لانها من تجوز
تعمل كفعلها اذ من المعلوم ان فعلها معلوم كفعل اسم الفاعل ولذا قيل
باسم الفاعل لا المفعول بل تزيد عليه وانما لم يبال بلزوم مزية الفرع
على الاصل لانها للضرورة التي تبيح المحظورات قوله غير اشتراط
متعلق بتعمل قوله انفصال حقيقي لوجود التنافي بينهما صدقا وكذبا
لا المضمر لامتناع ملابسته باللام والاضافة فيدخل اي اذا كان المراد المضاف
الى الضمير والمجرد عنهما فيدخل فيه نحو الحسن وجه غلام بالاضافة في المجرد
للاشتراك في وجه الامتناع لا في المضاف لعدمه فيه فالانفصال ايضا
حقيقي لما مر لا لمنع الخلو لعدم الجمع صدقا كما عرفت كما توهم ومنشاؤه
توهم كون المراد المضاف المطلق والغفلة عن كون المضاف الى الضمير فيضرب
الاثنين ملابستها باللام وتجردها عنها في الثلاثة ملابستها
والاضافة وتجرده عنها قوله بالمفعول الا بالتمييز لان المفعول هو
الاصل في المعمولية ولان الضارب الرجل لما استعار الجر من الحسن الوجه
ناسب ان يستعير الثاني من الاول ليصيرا كالمتقارضين وقال الفاضل
العصام الاولى عندي انه على التشبيه بالتمييز اذ المعنى عليه فهو انسب
ورعاية الانسب اهم واعجب وكلام المصنف محتمل فتأمل قوله لا يجوزون
لما مر انه لا يحتاج فيه الى نقل النظير من المعمول اليهما والتنافي فيهما

لكنهم لم يجوزوا اضافة المعرفة الى النكرة هنا ايضا لكونها خلاف المعهود
من الاضافة فكانه انما لم يجزم به لجواز كون عدم ذكره للاختلاف
فيه اذا انتفاء المانعين عدم الخفة وعدم تجويزهم تلك الاضافة بوجود
الخفة فيه بحذف التنوين وعدم تلك الاضافة واما البصريون
فقد جعلوه ممتنعا في السعة قبيحا في الشعر لان الاضافة حينئذ
يكون بحذف التنوين والتخفيف بحذف الضمير اعلى منه فلا وجه لترك
الاعلى واختيار الادنى وما هو الا ترجيح المرجوح وفيه انه يلزم على هذا
حسنا وجههما لان حذف النون ليس ادنى من حذف الضمير لان كليهما
لفظيان نعم تحقيقه الكلام الا ان يقال النون لكونه قائما مقام التنوين
كان في حكمه قوله اما في نفس الصفة اذا لم يذكر بعدها مرفوع نحو الحسن
الوجه بنصب الوجه او جره وحسن الوجه كذلك والحسن وجها وحسن وجها
وحسن وجه بالجر فالمجموع سبعة اقسام او في معمولها نحو الحسن او
حسن وجهه قوله وما فيه ضميران احدهما فيها والآخر فيه مثل الحسن
او حسن وجهه بالنصب حسن والا كما اذا رفع الوجه معرفا او منكرا
كالحسن الوجه او حسن وجه قوله لعدم الرابط الخ وقيل قدر فيه
ضمير متصل بمرفوعها بدلالة ظاهر الحال عليه ان لم يكن في معمولها
اللام والا فضمير يقدر او يقام مقامه او يبدل معمولها عن
المستكن كذا في لب الالباب قوله لامتناع خلو الصفة عن فاعلها لما
مع ان ارادة النسبة اليه داخلة في وضعها قوله فيكون كاللازم فيكون
اللازم كالمتعدي الى غيره ولو بالاعتبار وهذا التفسير انما
يستفاد من تعريفها المبين في كتب الصرف كما سبق قوله لكثرة الاشتباه

الاشتباه لاطراده فيهما قوله فجعلوه قياسا في الاكثر والاشرف وهو
الفاعل اذ لا مفعول للشيء الاول فاعل بلا عكس تقليلا للاشتباه
ولو ترك هذا اي قوله قياسا الخ ايضا اي كتعريفه قوله لانه احوال
الوضع والباحث عنها اللغة واحوال الصيغة والباحث عنها الصرف
بطريق الانفصال الحقيقي لان الغرض الاهم من وضعه تفضيل الشيء على غيره
ولا يعرف ذلك الغير الا باحدها اما بالثانيين فظاهر واما
بالاول فانه وان لم يذكر لكنه كالمذكور اذ اللام فيه للعهد ولا يجتمع
منها اثنان لان الغرض يحصل باحدهما فيكون الآخر لغوا الا اذا كان
مضافا للتوضيح فانه حينئذ يجوز الجمع بين الاضافة ومن نحو زيد
افضل البصرة من كل فاضل اذ لا يعلم منها المفضل عليه حتى يؤتى بمن
منها قوله لعدم المانع الذي سيجيء من كراهتهم لحوق اداة التثنية
الخ قوله لفظا وان مثنى او مجموعا او مؤنثا معنى قوله لان الثالث
الخ × ولئلا يقع الفصل بينه وبين تفضيله ولو ذكره في جنبه
لكثرة الفصل بينه وبين قسميه فافهم قوله اي دخول مدلول الخ كزيد افضل
الناس فان المقصود منه تفضيله عليهم جميعا سوى نفسه ولو قيل
افضل ما عداه من الناس لا يضاف بل يتعين من فيقال زيد افضل
مما عداه كذا ذكره الفاضل العصام قوله مطلقا غير مقيد ببعض
ما عداه فالمراد الزيادة على الكل حقيقة او عرفا كزيد اعلم بغداد اي اعلم
من كل ما سواه من اهل عصره لا اختصاص به بمنشائية او مسكنيته
ثم انه يضاف للتوضيح الى ما هو داخل فيه مثل نبينا محمد عليه الصلوة
والسلام افضل قريش والى ما هو غير داخل نحو يوسف عليه السلام

احسن اخوته قوله فعل ناصب يدل به عليه كعلم اى اعلم من الجمل يفضل منه
يفضلهن سيبد قوله بغير شرط اى بدونه لانه لكونه اعتباريا محضا
على ما مر تحقيقه لا يكاد يأبى عن عمل عامل استترضيه تحته ولو ضعيفا بل
لازم اذا لم يرفع ظاهرا لما مر ان النسبة الى المرفوع ما أخوذه فى وضع الصفة
قوله رافع الفعل بل التمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا
فلذا اخره قوله يكون صفة لمحمول ليحصل الاعتماد فى عمله منفى مترجح
نفيك الى القيد لينتفى ويبقى اصل الفعل فيعمل فيه على ما سيجيء لانه والا لم
يوجد المتعلق المشترك بين ما جرى عليه وبين غيره الذى يذكر بعده
مع انه لا بد منه ليكون مطلقا وواحدا بالذات ومختلفا باعتبار القيدين
فيخرج عن اصله الذى هو التغاير بالذات بين المفضل والمفضل
والمفضل عليه فيستعد للخروج عن معنى التفضيل ثم يخرج عنه بالنفى
بالكلية قوله وجه ترك الدليل منه انه بصدد المسائل لا الدلائل قوله
اونحوها اى كلمة فى نحو المثال المذكور مثل رأيت رجلا احسن على كتفه
السيف منه على كتف زيد وجاز منه كتف زيد قوله ونحوه كما ذكرناه من المثال
قوله ونحوه اى هذه العبارة باعتبار مثل اللفظ ما رأيت كتف زيد
احسن عليه السيف فافهم فيلزم الفصل باجنبى لو جعل الكحل مثلا
مبتداء قوله الفعل ولما فرغ من مباحث الاسم شرع فى مباحث الفعل
قوله المضى اشارة الى ان ما مصدرية والبواقى الى انها موصوفة او نما من
بهيئة او حدث بما ابتنه على ما مضى والا ولد الرابع محتمل فيحق التأمل تأمل
قوله بمعنى اللغوى فلا دور فخرج نحو امس بجعل ما عبارة عن الفعل
وخرج نحو لم يضرب ودخل نحو ان ضربت ضربت ونحو عسى بالوضع

بالوضع قوله على الفتح قدمه لانه اصلى فيه واما الضم والسكون
فعارضيان لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو غزى وعلى هذا ينبغى ان لا يذكر
ما علا لان الاصل فى الكل الفتح والضم والسكون عارضان لعارض
كما قاله الفاضل العصام ويمكن ان يقال ان الفتح لفظيا كثير فى المجرد المذكر
والسكون قليل فحمل القليل على الكثير للاطراد على ما هو المتعارف بينهم
بخلاف ما معه الضم او السكون فانه لم يوجد فيه فتح حتى يحمل عليه ما معه
الضم او السكون فيجعل مفتوحا تقديرا فالقياس مع الفارق فافهم
فانه دقيق وبالقبول حقيق قوله لمشابهته ولخفته قدمه اى عدم لحوق
الواو على عدم لحوق الضمير المتحرك عكس ما فى الكافية لقربه لانه وهو
الضم من الفتح لكونهما من جنس الحركة بخلاف لازم الضمير المتحرك وهو السكون
لانه عدم الحركة وبينهما تقابل العدم والملكة قوله لانه يظن التجانس
الدال لان الواو الساكنة بعد الضمة اخف منها بعد الفتحة لانه يسكن
لئلا يلزم اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة قوله بالاشتراك
اللفظى على المذهب الاصح لكثرة الاطلاق على كل منهما عند التجرد عن القرائن
وان كان الاطلاق فى الحال اكثر لرجحان احتماله لتبادره لما من اقتضاء
مفهومه الوقوع وان كان من امارات الحقيقة وقيل حقيقة فى الحال مجاز
فى الاستقبال ورجحه الرضى بدعوى انه يتعين عند التجرد عنها وفيه
ان التعين ممنوع فتدبر وقيل بالعكس لخفاء الحال ورد بانه لا خفاء فيه
لانه عندهم هو الحد المشترك بين الماضى والاستقبال لا الآن الذى
اختلف فى وجوده لمشابهته الخ ويفصل وجه المشابهة من الجهات المذكورة
مذكورة فى الاظهر لخفة الفتح فى وسط الكلمة اى فيما هو بمنزلته كما يشعر به

قوله بمنزلة الجزء وقوله حقيقة وان النون من خواص الافعال فضعفت
المشابهة وان لم داعيا الى ترك اعرابها ما قبلها وهو اشتغاله بالحركات
المختلفة ليفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد المؤنث وما سبق
من ان اعراب كلمة قد يكون في وسطها وقد يكون في عجزها وها هنا الكلمة
انما هو في الاسم الذي هو اصل ومتمكن فيه قوله حملوا على الماضي ليطرد جميع
المؤنث في كونه مبنيا ساكن الآخر واذا جاء لهم اخرجوا الفعل عن
اصله الذي هو البناء للمشابهة فردّه اليه لها اولى من تعجب بنائه وكونه
على السكون قوله رفع الخ اى ما يشبه علم الفاعلية وما يشبه علم المفعولية
وما يشبه الجر في الاختصاص كذا ذكره الفاضل العصام جعلوا اعرابه
بعده لئلا يلزم دخوله في الوسط والاشتغال بمحل الاعراب بالفتحة
والضمة والكسرة ولم يكن فيه علة البناء مما يضيف المشابهة كالنون
وما يحمل عليه في البناء لجمع المؤنث حتى يمنع الاعراب بالكلية وانما
لم يعتبروا دخوله على كلمة اخرى حقيقة كما في النون لان جزئيته لما كانت
اشد لكون احتياج الفعل اليه اتم منه اليها لم يعتبر لو او لم يحتمل الالف
والواو وكذا الياء لكونها حرف مد الحركة التي هي الاصل في الاعراب
كما مر جعلوا اعرابه بالنون الاشبه بحرف المد لعدم امكان حرف
العلة التي هي اولى بالزيادة للزوم تكرار حرف المد فحذفوها في الجزم
حذف الحركة التي هي عوض عنها فالنصب يناسبه اى الجزم في مخرج اصلهما
وهو النصب بالفتح والجر بالكسر فيناسب اى النصب بدله اى الجر وهو
للجزم يكونه تقديرا في الوقف ولو قال بعد لفظا او تقديرا او بدله
ولو تقديرا لسلم عن هذا النظر قوله ان السكون فيه ايضا يكون

يكون تقديرا وقال والسكون ولو تقديرا لسلم عنه ايضا قوله ومعنى ان
الظاهر رجوعه الى الصحيح لكونه موصوفا بخلاف المفرد ولم يصح رجوعه
اليه تناوله للمعتل المفرد مع انه ليس بمقصود هنا لعدم صحة الحكم
عليه بانه بالنون ولذا صرف عن الظاهر وارجع الى المفرد ولك ان تقول
ارجاع الضمير الى الصحيح صحيح بحمل قوله والمعتل الخ بمنزلة الاستثناء
فالمعنى وغيره بالنون الا المعتل المفرد فلا يضر التناول كما لا يخفى
على المتأمل قوله ان الفتحة في المعتل بغير الالف ولو قال بعد لفظا او تقديرا
او بدله ولو تقديرا لسلم عنه ايضا قوله مطلقا اى صحيحا او معتلا
والسكون كذلك اى كالضمة والفتحة لفظا او تقديرا قوله وغيره اى
المفرد مطلقا قوله لسلم عن الانظار الاربعة مع الايجاز كما علم بما ذكرنا
بدونه قوله وعامله النحو الخ وتحقيق الكلام في هذا المقام في نتائج
الافكار شرحنا للاظهار بعد العلم اى اليقين اى دال علما او رؤية او
غيرهما وكذا قوله بعد الظن اى دال كالحسبان قوله للفرق بينهما يعني
التزم رعاية تلك المناسبة مع التزام هذه الحروف اما الاول
فليظهر كونها مخففة في اول الامر واما الثاني فليفصل بينها وبين
الفعل بشيء منها ليفصل بينها وبين المصدرية لانها لكونها مع في تاويل
لا يجوز الفصل بينهما بشيء منها الا بلا فانه لكثرة دورها يدخل
فيما لا يدخل فيه غيره بحيث بلا مانع فالفاصل هو النصب ولعدم افادة
المناسبة للوجوب لم يكتفوا بالاول ليكون كالعوض عن المحذوف
كقوله تعالى علم ان سيكون ونحوه واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
ياتي كل ما قدرا ومثل علمت ان قد يقوم او لا يقوم او لن يقوم

اولا يقوم اولن يقوم اولم يقم اولما يقم اوما اوان يقم قوله يحتمل المخففة
ان بعدها الا من الحروف المذكورة وان غيرها فمخففة لا ناصبة
وان لم يكن بشيء منها فناصبة لا مخففة كذا في الرضي وشرح لب
الالباب ووافقهما الفاضل العصام واما التي بعد غيرهما فناصبة
لا غير فلا يقال اعجبني ان سيضرب كذا في الهندي وفي الرضي انه لا يكون
المخففة مجرورة المحل فلا يقال عجبت من ان سيخرج وقال الفاضل العصام
الاولى ان يقال علمت بان سيخرج لان الاستناع في مثاله يجوز ان يكون
من جهة ان الواقع بعد غير العلم والظن لا يجوز ان يكون مخففة وسيأتي
من الشارح في حروف المشبهة ما يخالف كلامه هنا وسيأتي الكلام عليه
ان شاء الله تعالى المولى ولكن لم يوجد في بعض ما عندنا من النسخ قوله للفرق
بينهما فتدبر قوله لنفي الفعل المستقبل بلا تأكيد بيد لكن بتأكيد لقوله
تعالى لن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي فان حتى الانتهائية
تنافي التأبيد لا التأكيد كقوله تعالى في الشعراء حكاية عن موسى عليه
السلام حيث قال مجيبا لفرعون ومصدقا له في قوله وفعلت
فعلتك التي فعلت يعني قتل القبطي وانت من الكافرين يعني بنعمتي حيث
عمدت الى القتل وهو من خواص فعلتها اي فعلتي التي فعلتها اذا اي حين
فعلتها وانا من الضالين اي الجاهلين يعني الفاعلين فعل الجهلة
والسفهاء او المخطئين يعني لم اتعمد الى قتل بل اردت تأديبه فوكزت
او الذاهلين يعني عما يؤدي اليه الوكز او الناسين لا من الكافرين
كما زعمتم قوله فظهر ما في قول من قال الحي في الحاشية حيث جزم بكونها
جوابا وجزاء ونفي الامكان في غير الاستقبال مع كونهما واقعين انتهى

انتهى كما عرفت الاولى من الاول والثاني من الثاني قوله بين الاصل وهو
قوله اذا لم يعتمد الخ لان الاصل فيه عدم الاعتماد اصلا والفرع وهو
قوله واذا وقعت الخ لان فيه اعتمادا من وجه فافهم ولكن لم يصب الحي
في الحاشية كما لم يصب من فسر الاعتماد في عبارة الكافية بالعمل انتهى
قوله اولا عمل لاذن في نحو والله اذن لا خرجن للاعتماد على ما قبله
تقليل النفي مع عدم العمل فيما بعده كما لا عمل لها في نحو انا اذن
اكرمك لمن قال جئتك لا معا ايضا للاستيجي قوله في هذه الثلثة بالاستثناء
كما في الرضي كون ما بعده جوابا للقسم كما في الاول وكونه خبرا عما
قبله كما في الثاني وكونه جزاء له كما في الثالث فاعرفه قوله ووجه
اشتراط بالاعتماد وضعفه في العمل ولذا يجوز الغاؤها بين المتصلين
القسم وجوابه او المبتدأ وخبره او الشرط وجزائه ولا يخفى ان اقتضاء
كل منهما الآخر اشد من اقتضائها العمل ولذا لا يوجد احدهما بدون
الآخر بخلاف وان الضعيف لا يقاوم القوي الشديد قوله لا توارد
العاملين على معمول واحد كما قيل لعدم تمشيته في الاولين اذ لا عمل
القسم في جوابه ولا المبتدأ في خبره عند الجمهور ومنهم المصنف
فلا يتصور فيهما توارد هما قوله والاختلاف الخ فيجوز ان يعمل
اذن في اكرمك النصب وان الجزم في المجموع في الثالث كما جاز
ان يعملان في تقوم النصب والابتداء الرفع في المجموع فلا يضر التوارد
عند الاختلاف من هذه الجهة نوله ولعدم امتناعه وان لم يوجد الاختلاف
المذكور بل وقوعه اي لوقوعه قوله قدمها على عكس الكافية ولان يقول
ان الاول انسب بما قبله من عدم الاعتماد اصلا فتدبر قوله وضعف

العامل وهو اذن **قوله** خاصة لانها اشبهت ارى مجهولا فهي في الافعال
بمنزلتها في الاسماء وهما تلغى وتتقدم وتتأخر فلما تصرفت هذه التصرفات
اجتروا على ان يفصلوا بينها وبين الفعل بهذه المذكورات دون اخواتها
اذ لا يفصل بين الحروف الناصبة ومعمولها بما ليس منه كذا في شرح لب الالباب **قوله**
وكي اي بكي الاولى تأخير اذن عنه كما في الاظهار لطول بحثها واشتراط عملها
بشروط بخلاف كي لكن المصنف كابن الحاجب راعى المناسبة لما بعده من قوله
بمعنى كي ولام كي **قوله** للسببية غالبا اذ قد يجيئ للمصدرية كقولك تريدين كيما
تخدعيني وخالدا وهل يجمع السيفان ويحك في غمد فاندفع ما ذكره الفاضل
العصام من قوله لا فائدة في تقييد قوله بمعنى كي بقوله للسببية وتفصيل السببية
في النتائج **قوله** وان الخ ولو قدم هذا فقال او ينصب بان وتقدر بعد حتى
الى اخره لكان اخصر واحسن وانسب لاسلوبه المعهود الا انه اخره لئلا يلزم
الفصل البعيد بين الاقسام فتبصر مستقبلا الخ لانه نصب بان الاستقبالية
المقدرة **قوله** غيره ماضيا كان او حالا **قوله** حرف جر لا يدخل الفعل الا بتقدير
ان كاسلمت حتى ادخل الجنة مثال للمستقبل بالنظر الى زمان التكلم والى ما قبلها
من الاسلام مثلا ومثال للمستقبل بالنسبة الى ما قبلها فقط نحو سرت
حتى ادخل البلد اذ انقطع السير والدخول حال التكلم او في الماضي **قوله** اولى
لتداخلهما في حذف ان التي في الكافية **قوله** كسرت حتى تغيب الشمس يحتمل التنكير
فلا تغفل **قوله** كمرضت حتى لا يرجونه لان الغرض من ذكر انتفاء الرجاء بيان خطره
ولا يحصل ذلك الا اذا انتفى في الحال قال الفاضل العصام انه يحتمل الحال تحقيقا
او حكاية ولا وجه لتخصيصه بالاول انتهى فتدبر **قوله** ككنت سرت امس حتى
ادخل البلد ذكر كان ليكون سرت نصا في الماضي انتهى ولا يتوهم كونه بمعنى تسير

اسير ليوافق الاخر وامس ليدل على انه قريبة من زمان التكلم لا بعيد غاية
البعد واذا وقع السير المتصل بالدخول في الامس لا يتصور وقوع الدخول
في غيره فيكون قريبا من الحال التحقيقي فيكون مثال الحكاية واضحا في الوضوح
لا لتوقف الحكاية عليه كما ظن الفاضل العصام **قوله** ليحصل الاتصال
المعنوي فلا يخالف حتى وضعها بالكلية **قوله** التي بين اي التمثيل ويشتبه
قوله لتصدى هذا الكتاب الموجز غاية الايجاز الا زكيا اي لام بمعنى
فالاضافة ملابسة وقد يزاد للدلالة على كون الشيء مقصودا في نفسه
لا وسيلة الى ما يترتب عليه من المنافع مثل امرت لا عدل اي الامر بالعدل
للعدل نفسه لكونه كمالا في نفسه لا الاخر وفيه تحريض على الاعتناء
ولو حذف اللام بعود المقدرة مثل اسلمت ان ادخل الجنة وامرت
ان اعدل كذا ذكره الفاضل العصام **قوله** الى لام الجحود لانها فائدة
للتاكيد بعد النفي كان وجه على ما في الرضي انها في الاصل لام اللياقة
كما يقال انت لهذه الخطة اي تليق بها فهي تجعل نفي الشيء نفي لياقته في نفيها
في مقام نفيه كمال المبالغة في نفيه واللام في كان لتقوية عمل المصدر المحلى
باللام ولو قال نفي كان اخصر **قوله** اي الحدث الذي هو الكون المطلق الذي
بعينه خبره كما ان خبره يدل على الزمان عقلا على الزمان المطلق الذي
بعينه كان وهذا عند القائل بعدم الاسناد واما عنده قال بالاسناد
فيفسر بقولنا اي لنسبة اي نسبة بين اسمه وخبره فقول الفاضل العصام
اي مدلول محتمل لهما فلا تغفل **قوله** اذ الحدث متحد بالجميع اي في كان لفظا
ومعنى كما قال الفاضل العصام ونفي مدلول كان اما بدخول حرف النفي عليه
او بدخوله اولما على المضارع ولا حاصل لتعميم كان المعنوي بالنصب

كما عممه المولى الجامي بقوله لفظا كما في الاول او معنى كما في الثاني قوله صنعه الله
هذا على مذهب الماتريدية وما قال الفاضل العصام ان الاولى فعل الله
فعلى مذهب الاشعرية ولعله لهذا قال فتأمل او وذا تعذيبهم
او معذبهم قوله كما جاء العلماء شارح اللباب لا حاجة في ان معنى الفعل
الى التقدير والتأويل وارتضاه السيد السند والفاضل العصام فتدبر
قوله للسببية اى لقصدها وجدت اولا ولا ما تنفع بدونه وانما شرط
لكونها لها لان العدول عن الرفع الى النصب ليرشد من اول الامر انه
قصد تحولها من العطف اليها لان تغيير اللفظ يدل على تغيير المعنى
ولان المنصوب بان مفرد لا يصح عطفه على الجملة السابقة قوله للجمعية
اى لقصدها كذلك لمثل ما مر من ان العدول الى النصب ليرشد من اول
الامر من الوهلة انه قصد تحولها من العطف الى الجمعية في زمان واحد
وما قبلها امر الخ ليمنع عن احتمال كونهما عاطفتين ولو ظاهرا
لانه انشاء لا يعطف عليه ما ليس كذلك لكمال الانقطاع قوله اى ليكن
منك الخ يشير الى ان ما بعد الفاء عاطفة في الاصل وان كان بمعنى السبب
في الحال وتحويله كلا واكرمك اى ليجتمع منك زيارة واكرام منى في زمان
واحد قوله كلا تشتمني فاضربك او واضربك اى لا يجتمع منك شتم
وضرب منى قوله قدمه لمناسبته الرئي في الصورة والحكم وفي انهما
موجبين وفي كون حرفيهما لا بخلاف ابن الحاجب حيث قدم عليه الاستفهام
لمناسبتها في كونه غير ثابت المضمون واستدعاء الجواب فلعل وجهه
هو موليها قوله اى ليس منك اتيان فتحديث منا ه بنفي الاتيان المستلزم
نفي التحديث او ما تأتينا اتيانا يكون سببا للتحديث بل تأتينا

بلا تأتينا مرارا ولكن ما تحدثنا فالنفي معنيان بخلاف غيره فان المعنى فيه
واحد كذا في شرح لب الالباب قوله لمناسبة النفي في عدم الثبوت قوله فانفع
اى فانفعني قوله بما قدمه على الاستفهام على خلاف ابن الحاجب لمناسبة
التمني لانه فيه حتما ولا حث الا في الموجود والمتمني وليس المراد الاستفهام
بل التذكير والعرض وبابدال الفاء بالواو يكون امثلة للفاء والواو
كما اشرنا وكان لهذا لم يذكرها قوله تركه ان الواقع في الكافية والتوضيح
اى توجيه مولى الجامي عبارة الكافية فالتقييد بالداخلتين
ضايع بل التوجيه الوجيه كما وجهه الفاضل العصام ان يقال الخ قوله
وجود هذا المعنى في التركيب فيقدر ان لم يتم اللفظ الدال عليه كقوله
للبس عباءة هي ضرب من الاكسية وقوله لبس الشفوف في مختار
الصحاح شف عليه ثوبه يشف بالكسر شفيفا اى رق حتى يرى ما تحته
وشفوفا ايضا ونحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم
او وتشتم او حتى تشتم قوله اى العاطفة على الاسم قوله ومعها لام كي
وكذا ما الحق بها من اللام الزائدة كما ردت لان تقوم وذلك لان هذه
الثلثة تدخل على اسم صريح كاعجبني زيد وغضبه وجئتك لاكرامك
واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهي
ان المصدرية قوله ويمتنع اظهارها ان فيما عداها اى الجائز والواجب
وذلك لان لام الجحود لا يدخل على الاسم الصريح فلا يظهر بعدها
وكذا حتى بمعنى كي وحمل عليها التي بمعنى لان استعمالها بمعنى كي اغلب
وفاء السببية وواو المعية واو الخارجة عن العاطفية في قوة النواصب
فلم يظهر بعدها ناصب لضعفها لعدمها لفظا ولا داعي الى اظهارها

وتقديرها كما في تلك المواضع كقولهم اي العرب تسمع بان تسمع
قال بعض الكملة في الحاشية والاولى كونه بطريق تجريد الفعل عن الزمان
فان ان للاستقبال وليس المراد السماع في المستقبل ولذا اختار الشارح
الى اظهار التجريد لا الاضمار والتقدير فافهم فان شئت التحقيق فارجع الى
قوله الى وقت التكلم لانه لما يعم نفي لم تقدم وهو اخبار عن الماضي المتصل
بالحال وكذا نفيه قوله ولا يجب بل يجوز كقوله تعالى ولم اكن بدعائك رب شقيا
فان نفي الشقاء فيه متصلا بزمان الاخبار قوله فلا يقال لما يضرب
لان نفيها لامتداده الى الحال يكون للتحقيق وما للتحقيق لا يكون موقفا
لكلمة الشرط بل يقال ان لم يضرب قوله ويكثر في نفي المتوقع لانها في النفي بمنزلة
قد في الاثبات تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب كما تقول قد ركب
وقد تستعمل في غيره نحو ندم ولما ينفعه الندم بطلب استعلاء او استواء
او خضوعها فيدخل لام الالتماس والدعاء قوله محمد اي يا محمد تفدي اي
تفد لنفسك بالنصب كل نفس بالرفع قوله وقد يفتح في بعض اللغة وجاز
السكون لانه تحصل من اجتماع الواو والفاء او الميم واللام المكسورة
وحرف المضارعة ما هو كلمة فيجا فيه ايضا قوله بتنكير المضاف لئلا يلزم
تعريف المعرفة لانه علم لنفسه عند الجمهور ومنهم المصنف كما مر او بتجويز
نحو زيد الشجاع مما كان العلم مضافا معنى الى ما هو متصف به اذ لا مانع
من اجتماعهما اذا اختلفا كما هو رأي الرضي او الوصف عطف على الاضافة
وكذا البيان وانما عمل كل من هذه الاربعة الجزم لمشابهتها بان في الاختصاص
بالفعل وفي قلب معنى مدخولها اي يجزم المضارع بها ولو قليلا كلما واذا
فلا حاجة الى تقدير البعض في كلم المجازاة قوله وهما لا يجزمان بلا ما لعدم

لعدم تضمنهما معنى ان بدونها ويجزمان بها لانها تكفهما عن الاضافة
فيصيران مبهمين فيناسبان ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم في الابهام
ويتضمنان معناها فيجزمان قوله لمناسبة الطرفين في الظرفية الكائنة وابن الحاجب
اخره وذكره في اثناء غير الظرفية فضلا عن الجائية فلم يصب قوله وهما يجزمان
مع ما وبدونها لوجود اصل الابهام وذكرهما بدونهما ليست الجزم معها
بالاولوية وهي ليست بكافة فيهما بل زائدة لزيادة الابهام قوله وقل اي
جاز الجزم مع كيفما للابهام في الجملة بزيادة مع ومع اذا للحمل على متى على قلة
لما في الجامي وبان مقدرة خاصة لاصالتها في هذا النوع بعد الافعال
لم يذكر امثلتها لانه امثلة ان المقدرة الناصبة يكون بحذف الفاء
او الواو امثلة لان المقدرة الجازمة سوى النفي فانه خبر لا انشاء
فلا يناسب معنى الشرط قوله لم يجز الجزم بل يرفع لعدم شرط اضمار ان
ولم يوجد مقتضى اظهار ان الناصبة اعني الفاء والواو فخلا عن الجازم والناصب
فيكون صفة ان صلح لها نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فان يرثني
يرثني صفة وليا عند الزمخشري اي وليا وارثا واستينافا عند السكاكي
لئلا يلزم منه ان زكريا لم يوهب من وصفه لوفاة يحيى عليه الصلوة والسلام
قبل زكريا مطلوب الانبياء عليهم الصلوة والسلام انما هو الاصلح
ودعاؤهم لا المطلق فما يظن به على خلاف دعائهم ففي الحقيقة مطلوبهم
هو لا غير بناء على انهم لا يدعون لمجرد التشهي بل على ان يكون ذلك هو الاصلح لهم
ولامتهم فاذا وقع على خلافه يكون ذلك كالتنبيه على ما هو الاصلح لهم
او حالا ان صلح لها مثل قوله تعالى فذرهم في خوضهم يلعبون اي لاعبين
او استينافا وقطعا عما قبله كقولك قم يدعوك الامير فكانك اذا قلت

مطلب كلم المجازاة

ثم قال المخاطب له فقلت لانه يدعوك الامير قوله لكان اخصر لعدم بيان
ونا مقدرة واحسن لان حكم الشيء يعقبه وانسب لسلوك المعهود من
ذكر احوال كل قسم في جنبه قوله والكلم الجازمة وهي كلم المجازاة قوله مثل ما سبق
في الثلثة ولكن يلزم حينئذ بيان حكمها قبل معرفتها لا بالحد ولا بالعد
على انه لو قدمه وحده يلزم الفصل بينه وبين تعريفاته ولو معها
يلزم الفصل البعيد بين المقسم والاقسام والكل خلاف الظاهر المعقول
فاعرفه فانه نفيس قوله ويسميها شرطا لتحقق الثاني وجزاء لابتناء على الاول
ابتناء الجزاء على الفعل وفي التسهيل انهما اسماء للجملتين وصوبه الفاضل العصام
بشهادة العرف وبان الجزاء اسم للجملة في الاسمية فلا معنى لتسميته للفعل
في الفعلية فافهم فقوله فلو كانا مضارعين باعتبار الصدر لظهور الجزم
فيه وان استحق به المجموع قدمه لانه للمطابقة اللفظية والمعنوية اجود الوجوه
وانما قدم ما يليه مع انه ليس باجود لمشاركته له في وجدت الجزم او الاول
مضارعا والثاني ماضيا بقد او بدونه او اسمية او غير ذلك فالجزم ولو تقديرا
لازم في المضارع شرطا او جزاء بلا خفاء لوجود اللازم وصلاحية المحل
وعدم المانع ولو يوجد نحو ان تضرب اضرب او لا اضرب ونحو ان تضرب
ضربتك او فقد ضربتك او فانت مضروب او نحو ذلك قال الفاضل العصام
كون الاول مضارعا والثاني ماضيا بلا قد مستهجن لان فيه تاثير
اداة الشرط في الابعد بالاخراج عن معناه مع عدم تاثيره في الاقرب
واقول ان اراد عدمه اصلا فممنوع لتخليصه للاستقبال وان وجد فلا يستلزم
الاستهجان قوله اي جاز الجزم للجازم والصلاحية والعدم والرفع
لضعف لحيلولة الماضي الغير المجزوم ولو تقديرا وليوافق الاول في عدم

الانجزام لانه تابع له قوله واما الشرط فمجزوم محلا لكونه ماضيا نحو
اتاني آتيته او آتيه وهذا بعد الاول اجود كالماضيين فافهم قوله نحو قوله
تعالى كما يخرج ونحو قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل قوله لفظا اي معنى
قيد للماضي او قد كما مر في الامثلة وجب الوجوب كونه حينئذ قد نصا في ان
الماضي على معناه فلا يؤثر الاداة في معناه فلا بد من الرابط لفظا او مضارعا
بما او لن او سوف او السين وجب الوجوب حينئذ لكونها نصا في عدم تاثير
الاداة فيه لان الثلث الاخيرة تدل على الاستقبال والاول على الحال
قوله فان الاداة لا تحدث الاستقبال ولا تبدل الحال اليه فلا بد من الرابط اللفظي
او جملة اسمية لعدم تاثير الاداة فيها ايضا لفظا ومعنى او امرا او نحوه لعدم
تاثيرها فيها ايضا لوجود الاثر قبلها في البعض ولعدمه بعدها في الاخر
فلم يوجد التعلق المعنوي او غير ذلك من كون الجزاء ماضيا غير متصرف
والامثلة في الاظهر قوله الامر بالصيغة ومنهم من اطلق ولم يقيدها لان
الامر في اصطلاح اهل النحو والاصول هو الامر بغير اللام فتامل
قوله لفظا ظاهر ومعنى اي اخبارا او انشاء وحكما اي اعرابا وبناء
قوله مع الحرف وهو لا واللام ليسا بقسمين اصلا للتركيب في الفعل
كالمنفي بلم ولما يضرب وما ولا يضرب ولن يضرب وبدونها اي الحرف
كالمضارع لفظا وحكما لا معنى كيرحم بمعنى ليرحم قوله به اي بصيغته
لان الطلب مدلولها لا مدلول المادة كما نبه عليه ابن الحاجب علما صرح به
الفاضل العصام فيخرج به ما يطلب باللام كلام المخاطب وبعد ذلك القاء
لمزيد التوضيح كما صرح به الفاضل العصام فقول الشارح فخرج عنه بهما
لظهور ذلك وخفاء ما ذكرنا تامل تدرك بعون الله الملك الوهاب.

قوله بحركة تجانسه بالفتح عند الالف وبالضم عند الواو وبالكسر عند الياء
قوله في تجديد الصيغة بحذف اللام والتاء وفي بعض النسخ في تجريدها بالراء
اي عنهما قوله اذ الطلب مفهوم من اللام في الاصل فيكون مجزوما والطلب
مفهوما من اللام المقدرة قوله ومبنية عند البصرية وكذا ما حذف به
من الآخر من الحركة والحرف فيكون موقوفا اي مبنيا لا مجزوما فلا حذف
في الفرع اي في افعل بل في الاصل الذي هو لتفعل فبقي ما بقي بعد حذف
الاول والآخر على حاله قوله لما مر من ان الحذف للتخفيف ولعدم الداعي الى المقام
اي فاعل ذلك المفعول فالاضافة لادنى الملابسة قوله تامة او على وجه
المقام لا بد من احدهما ولا يشعر به كلامه ولو قال اسند لاستغنى عنه
وقال في شرح حد الفاعل لسببيه وصيغته وفي الحاشية لم يقل نسبة
قيام لئلا يرد مثل مات زيد وقرب وفي تعميم المقام ما في تعميم الحروف
فانتهى ولذا قيد نسبة بنسبة وصفية في حد الفاعل فيرد ههنا اشتد زيد
وقرب كما يرد ههنا مات وقرب كما لا يخفى ونسبة المجهول قيامية
هذا مبني على كون المصدر المبني للمفعول جزأ من المجهول وهو ممنوع
لجواز بنائه من غير جزئية منه فلا يلزم عدم كون الغرض من وضع المجهول
نسبة الوقوع على المفعول كما زعم الفاضل العصام ولو سلم فكون نسبة
قيامية ممنوع لان ذلك مبني على اعتبار الكونين في مفهوم المجهول
فمعنى ضرب زيد كونه بحيث قام به الضرب ومعنى ضرب زيد كونه
بحيث وقع عليه لا كونه بحيث قام به الكون الثاني في المجهول فلا يكون المصدر
المبني للمفعول ولو كان جزأ من المجهول على طريق القيام لان الملحوظ فيهما
من حيث الوقوع في الثاني هو الاثر لا الاول وتفصيل المقام بحيث يتضح به

يتضح به المرام ان الفاعل اذا صدر عنه الفعل المتعدي لا بد ههنا
من حصول اثر حسي او معنوي ناشئ عن الفاعل بلا واسطة واقع
على المفعول بتأثير من الفاعل او غيره قائم من حيث الصدور بالفاعل
ومن حيث الوقوع بالمفعول فاذا نظرت الى قيامه بذات الفاعل ولاحظت
كونه بحيث قام به كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للفاعل
واذا نظرت الى وقوعه على ذات المفعول ولاحظت كونه بحيث وقع عليه
كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للمفعول واذا نظرت
الى عينه كان ذلك الاثر هو الحاصل بالمصدر ولا يخفى ان الكونين المذكورين
مغايران لذلك الاثر لحصولهما بحصوله فان كون الشخص بحيث قام
به الضرب انما يحصل بسبب وجود الضرب فيه مثلا ولا شك في كونه
غير الضرب قوله مطلقا ماضيا كان او مضارعا او امرا بالصيغة
قوله على متعلق اسم مفعول بالحذف والايصال اي به اذ اعتبار
التعلق من جانب الحدث اولى من اعتباره من جانب الذات وقيل اسم فاعل
لانه معمول والفعل عامل ومعنى التعلق التشبث وكون المتشبث معمولا
ضعيفا اولى من كونه عاملا قويا وهو غير الفاعل فان نسبة الفعل
الى الفاعل على وجه الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل
صادر من الفاعل قائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به
فان التعلق نسبة الفعل الى غيره قوله كضربت زيدا فان تعقل الضرب
يتوقف على تعقل المضروب ولا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان
والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فانه يتم الفعل وتعقله بدون هذه الامور
يمكن قوله قال الرضي فعلى هذا يدخل نحو قرب وبعد ويخرج مما له معنى

نسبتي لا يتعقل الا بما هو منسوب اليها وما اجاب الفاضل العصام
من ان المراد مما يتوقف تعقله على متعلق ما اعتبر في مفهومه نسبة
تقتضي ذكر متعلق بخصوصه وفي مفهوم مثل ما ذكر لم يعتبر هذه
النسبة بل اعتبر فيه نسبة تقتضي متعلقا اجمالا فلا يدخل فيه الا بشرط
الحد وقد مر مرارا وجوب حمله على المتبادر فلذا لم يعتد به الشارح
وجعله في الاظهر الا ما لم يتم فيه بغير ما وقع عليه الفعل قوله
ولا يبعد الخ ولا يخفى انه انما يفيد لمن يعرف صحة الاشتقاق وعدمها
ولم يعرف انهما على اي شيء يطلقان في الاصطلاح ولذا لم يأخذه
في الاظهار قوله ونحوهما من كونه مباينا للثاني وعدم جواز التعليق
بالنسبة بالاستفهام والنفي واللام فلا يجوز اعلمت ازيد ام عمرو فاضل
لبطلان الصدارة حينئذ ومن عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين
متصلين لشيء واحد فلا يقال اعلمتني زيدا فاضلا قوله وغيرهما
من الخصائص من جواز الالغاء والتعليق قبل الاستفهام والنفي واللام
نحو اعلمت زيدا اعمرو قائم وجواز كون الفاعل والمفعولين ضميرين
متصلين لشيء واحد قوله اي افعال اصطلاحية من اصناف الفعل الا اصطلاحي
مطلقا دالة على احوال القلوب فالاضافة لادنى ملابسة قوله اما كيف
في الحاشية ان فسر العلم بالصورة الحاصلة في العقل فكيف وان بحصول
الصورة فاضافة وان بانتقاش الصورة فانفعال انتهى قوله لا فعل
لغوي وتأثير كما هو المتبادر منه لما عرفت من معناها ويمكن ان يراد
هذا خلاف الظاهر المتبادر ولذا قال يمكن وعده فيما سبق من التكلف
قوله فيكون اي تسمية نحو علمت بها قوله مفعول به وان كان في الاصل مبتداء

مبتدأ وخبرا قوله اي مزيته يشير اليه ان تعلق الباء بخصت بتضمين معنى
التمييز لان الباء التي هي صلة الخصوص لا تدخل الا على المقصور عليه
فتأمل قوله على قراءة الغيب بخلاف الخطاب في الذين يبخلون حينئذ
يكون مفعولا اول وعلى الثاني مفعول ثاني فاعله بخلهم بقرينة يبخلون
قوله اذ المفعول به في الحقيقة في الحاشية بتقدير مضاف اي مضمون المفعول به
او اسم مضمون الثاني والمراد بالمضمون المعنى التضمني انتهى مضمون الثاني
مضافا الى الاول في الحاشية من قال لان مضمونهما معا هو المفعول به
فقد تسامح اذ المضاف اليه خارج عن المضاف ومراده ان لهما دخلا
في تحقق المفعول به شطرا او شرطا انتهى عرفت قيام زيد فحذف احدهما في
بعض اسم واحد وهو قليل بخلاف حذفهما لحذف لفظ واحد وهو كثير
قوله وعدم عطف على كونهما في الحاشية القلة تشتمل على معنيين احدهما
عدم الكثرة والثاني الجواز فالوجه الاول للاول والثاني للثاني ثم الظاهر
من كلامه انه ليس من الخصائص ولذا لم يعده في الاظهر فافهم قوله فان حذف
احد مفعوليه الخ في الحاشية الحذف التقديري ما كان المحذوف فيه منويا
فلا بد من قرينة والمنسي هو المتروك رأسا فلا قرينة فيه انتهى قوله وبهذا
اي بما ذكره القائل من وجه عدم الجواز عند ارادة الخبر الخ وان لم يرد
بل نزل منزلة اللازم لقصد التعميم فعدم الافادة غير مسلم اذ بعد
حينئذ ان نفس العلم باي شيء تعلق غير مسا وللجهل بل هو خير منه
قوله فلو قيل في الجواب عن هذا الرد العلم فيها اي في الآية السابقة
قوله العلة اي علة التنزيل وهو قصد التعميم مشتركة اي كما توجد
في العلم بمعنى المعرفة توجد في العلم المتعدي الى المفعولين فتسليم احدهما

دون الآخر تحكم او العلة التي ذكرها القائل في عدم جواز الحذف
نسيا في مفعولي باب علمت مشتركة اي كما توجد في العلم المتعدي اليهما
على زعمه توجد في العلم بمعناها فتسليم احدهما دون الآخر تحكم ايضا
قوله وقد ينفي الخ يعني ان قوله لعدم الفائدة الخ غير مسلم اذ قد ينفي
العلم بضربه التجوز كان يراد بنفيه نفي كماله فيفيد اثباته لكونها
انفسها افعالا ولها قوة مع قطع النظر عن قلبيتها والغاء الاولى تقديمه
الأداة آخره ليرتبط قوله ما لم تتقدم لا ستقلال مفعوليها كلاما
مع ضعفها لخفاء اثرها لكونه قلبية قوله على مفعوليها بقرينة ما سبق
وكذا قوله عن مفعوليها وبين مفعوليها فحينئذ اي حين تقدمت
لا يكون عند الجمهور الغاؤها لان عامل النصب لفظي وان كان
قلبيا ضعيفا فمع تقدمه يقوى ويغلب المعنوي الذي لا مقوي له
وقيل يجوز لما مر ان الفعل القلبي لخفاء اثره لا يخلو عن ضعف لكنه
قبيح جاء في الشعر ومن لم يجوزه يأول بتقدير ضمير الشان بعد الفعل
ليكون الجملة مفعوله الثاني او بتقدير اللام قبل الجملة ليكون معلقا
اذ حذف كل منهما جاء في الضرورة ورجح صاحب التسهيل التأويل والرضي
الغاء قوله وهو اولى لعدم تقدم اللفظي اصلا قوله والاعمال اولى لان لها
نوع تقدم لفظي ولها قوة لكونها افعالا وان كانت قلبية قوله ويجب
الالغاء لو توسطت بين الفعل ومرفوعه وللاحتراز عن هذا وامثاله
قيد بعد قوله لو توسطت بين مفعوليها ولذا صرح به في الاظهار
للاظهار وهذا وان كان خاصة اخرى لها لكن لم يتعرض لها هنا لعدم شيوعها
كالجائز قوله وبين العاطف والمعطوف في الحاشية وهذا اولى من قول

من قال وبين المعطوف والمعطوف عليه انتهى وهو المولى الجامي قوله
من قولهم امرأة معلقة الخ في الحاشية هذه ايضا مأخوذة من شيء معلق
لا هو مستقر ولا دائم ولا فارغ قابل فظهر من هذا جواز اخذه
ابتداء لكن التشبيه في المرأة المعلقة اظهر واشهر فاثروا النقل مرتين
انتهى قوله لوجوب ابطال العمل اللفظي ولا ملغاة الخ فيه اشارة الى الفرق
بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء يجوز وقد يجب
والتعليق واجب البتة والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى
والتعليق ابطال في اللفظ فقط والتفصيل في الاظهار وشرحنا له في نتائج
الافكار قوله لام الابتدائية او القسمية كما في الاظهار فرعى الجانبان بان
رعى حقوقها معنى وحقوق المذكورات لفظا فاذا اتحدا نادرا
قوله على ما اي الاتحاد قوله فلا يحتاج الى زيادة اي زيادة النقل للتنبيه
عليه لانه لا يغفل عنه بسبب الغلبة قوله اذ المخالف للاصل بان لا يوجد
في الفاعل والمفعول المغايرة تأثيرا وتأثرا نبه سبب التنبيه بها عليها
لئلا يغفل عنها لا لاجل التلبيس اي ايقاع اللبس ذاتا اي مادة واعرابا
بان يكون احدهما مرفوعا والآخر منصوبا عدم تمامها الى آخره
فالوصف بالنقصان بحال المركب منه ومن مرفوعه وكذا بالتمام وقيل
انسلاخها عن الحدث وتمحضها للزمان كما نقل في الحاشية المنقولة
في اوائل الحاشية فالوصف بهما بحال المدلول ولم يتعرض له هنا لانه
مردود بان دلالتها عليه واضح فالانكار مكابرة فان كان في مثل
زيد عالما يدل على حدث بعينه خبره كما ان خبره يدل عقلا على زمان
مطلق بعينه كان والفائدة التوكيد والمبالغة وكذا السائر والتفصيل

والمناسبة بين التسمية بالفعل مع ان بعض افراده ليس منه وقد ظهر
مما مر وجه التسمية بالناقص القديم اى للاصطلاح القديم الذى هو الفعل
الفعل المطلق قوله خبر محذوف هو هو اى الفعل الناقص المدلول عليه بما
بما قوله لما مر غير مرة من ان تعريف للماهية لا للافراد قوله ان كان مبتدأ
لا موقوفا ولا خبر محذوف صار الحمل او محذوف والجملة الا ولى والجمل فتدبر
قوله وضع لمعنى قوله عدل عن التقرير الواقع في الكافية لان ما في القرار والدوام
على ما فهم منها في بحث التأكيد مع انهما لم يوجدا في بعضها فينتقض به
فلا يشمل مع انه منها وليس اللام صلة الوضع كما اشار اليه بالجر والا
لا يشمل الا نحو صيّر من ملحقات افعال القلوب كما وقع في الاظهار مما وضع
صيغته لاثبات امر لفاعل اصل الفعل مثل اتخذ كصيرت زيدا غنيا
وقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا فينتقض طردا او عكسا ولما كان
التعريف اى تعريف كل من المصنف وابن الحاجب على ان يكون المراد من التقرير الاثبات كما
يقرره وتقريره فيه اشارة الى ان التقرير ليس بنص في القرار والدوام
ولذا قال الا ان ما قوله فبعضهم الفاضل الهندي خصوا الصفة في عبارة
ابن الحاجب وبعضهم السيد السند حيث قال المراد صفة خارجة عن مدلولها
ترك ذكره لتبادره من العبارة انتهى نقل عنه الفاضل العصام
قوله وبعضهم بغير مدلول مصدره الشيخ الرضي والسيد عبد الله
في شرح لب الالباب قوله وشيء منها اى من المذكورات بعبارات مختلفة متحدة
المآل الذى يفهم من اللفظ نعم لو فهم منه لم يشمله قوله لخروج ليس لعدم الاثبات
قوله دخل نحو نعم بمعنى الامر واسماء الافعال كلها لعدم مصدرها
في الاستعمال فيصدق عليها انها وضعت لاثبات صفة غير مدلول مصدرها

مصدرها الوجود في الاستعمال وهذا وارد على الجواب الثالث قوله
وقد عرفت فساد جعلها عبارة عن الفعل المدلول من جهة عدم الشمول
للماهيات قوله وبعضهم المولى الجامي قوله هو التقرير المذكور الذى هو
تقرير الفاعل على صفة لا غير لانه نسبة بين الفاعل والصفة فكل من
طرفيها خارج عنها ونحوها كالصيرورة في اوقات معينة مع عدم
تغيير في ليس لعدم التقرير والاثبات فيه فضلا عن كونه عمدة وكونه
تحكما بجعل التقرير عمدة بخلاف نحو الزمان من الانتقال ونحوه مع كونه
من معانيها وقال الفاضل العصام والمراد بما وضع ما وضع عادة
لغرض تقرير الفاعل على صفة والقرينة ظهور ان الزمان جزء معنى الفعل
فلا يمكن كون ما لم يدخل فيه الزمان غرضا من وضعه فلا يقصد به التعريف
بالوضع من غير تعرض للزمان الا التعريف بوضع المادة فلا حاجة الى تقييد
الصفة بما قيد وهذا كلامه ملخصا قوله ولو بدل الفاعل بالمبتدأ او
بالاسم كما قال في الاظهار ويسمى مرفوعها اسمها ومنصوبها خبرها
قوله ولا يدخل الا على المبتدأ والخبر في الاصل قوله لكان اقرب الى الصواب
لاندفاع الاعتراض بان نعم وأبى نفي ما بقي ولذا لم يقل صوابا مع انه
اشعارا بانحطاط رتبته عن الفاعل قوله يدخل على الجملة الاسمية المركبة
من المبتدأ والخبر في الاصل لاعطاء الخبر حكم معناها اى اثره المترتب عليه
فمعنى صار في صار غنيا الانتقال وحكمه كون الخبر منتقلا اليه كذا ذكره
المولى الجامي قوله على الفاعلية او الاسمية قال صاحب التسهيل يسمى مرفوعه
اسما وفاعلا ومنصوبه خبرا ومفعولا قوله مقتصرا على ما به الامتياز
من الانتقال ونحوه ومن الزمان الماضي الدائم او المنقطع تاركا ما

الاستمرار من الزمان الماضي مطلقا قوله للانتقال في الصفة ويكون
تامة بمعنى الانتقال من مكان الى آخر ومن ذات الى اخرى فحينئذ فيتعدى بالى
خصوصا من بلده الى مكة ومن بكر الى عمرو قوله او معهما منقطعا اى قابلا
للانقطاع لان ذا لا يدل عليه بل على المضي مطلقا وقد يكون للاستمرار في جميع
الازمنة الماضية ذكره الفاضل العصام قوله فافتقر قرينة للانقطاع
اى وللانتقال والفرق بينه وبين الانقطاع ان القصد في الاول الى الاخبار
عن حصول ما لم يكن وفي الثاني الى الاخبار عن زوال ما كان قوله اى في كان
بتأويل الكلمة بكلا معنييها قوله ضمير الشان مفسرا بما بعدها من الجملة
لاحتياجه الى مضمون نحو قوله كان الناس صنفان اى كان الشان والا لكان
صنفا صنفين وتمامه شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع قوله
من جهتين جهة وقوعها بين المعطوفين وبين جزئي الكلام فتقدير لنفي
مضمون الجملة قال الفاضل العصام الاولى لنفي خبرها من فاعلها
ليظهر اعطاء الحكم للمخبر قوله مطلقا ولذلك يتقيد بكل من الازمنة الثلثة
كليس خلق الله تعالى مثله ومثل الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ولو كان
للحال فقط لما جاز ان يستعمل في غيره واجيب بان مراد القوم انها اصل فيه
قوله لتمحضها وعدم الحاقها بالناقصة بخلاف مثل غدا فلان في مجيء ما عدا
وما زال وما فتئ تامة قوله ثم غير مخالف لابن الحاجب ترتيب الكافية
فيها حيث قدم ما برح ثم ما فتئ ثم ما زال لان الثلثة احق بالتقديم
ثم الصحيح فيكون ما برح ثلاثيا صحيحا قدمه ويكون ما زال ثلاثيا قدم
على ما انفك وان كان صحيحا قوله دوام العلم له منذ زمان البلوغ لان ما فيها
للنفي ونفي الاستمرار الثبوت واعتباره من زمان القابلية بقرينة العقل

العقل قوله ولزومها النفي فعلا كقولك ليس ينفك ذا غنى واعتراض كل ذي عز
فعل فنوع او اسما كقولك غير منفك اسير هوى كل ذات ليس يعتبر
او حرفا نحو لم يزل او لن يزال قائما قوله بتقدير الزمان وهو في المصادر
كثير كآتيك خفوق النجم كذا قيل وقال الفاضل العصام جعل تقدير الظرف
هنا فرع تقديره فيها ولا حاجة اليه لان ما في دام صار علما في حين استغنى
ذكره معه وهي ليست كذلك ولعله لهذا لم يتعرض له قوله لانها ملحقات
بالمتمحضات وليست بمتمحضة والغالب كونها تامة بخلاف الماويات فانها على
وما زال وما فتئ وان جاءت تامة كما عرفت الثانية مغلوب يقال غدا وراح
اذا مشى في الغداة او الرواح او آض وعاد من سفره اى رجع فلذا راعى
في الترتيب معانيها الاصلية مخالفا لابن الحاجب حيث قدم غدا ففصل
بآخر وعدل بين غدا وراح مع اخوتهما اى غدا وراح في المعنى الاصلي
بتناسب التقابل فكانه نظر ابن الحاجب قوله طرفي النهار الاول من اوله
الى الزوال والاخير منه الى الليل قوله ما جاءت حاجتك بالرفع اسمه
فخبره ما قدم لتضمنه معنى الاستفهام او بالنصب خبره فاسمه ضمير ما
والتأنيث للحاجة او نافية فاسم ضمير ما والتأنيث الفزارة اى لم يكن
هذه على وفق مرادك وقعدت في قولهم ارهف شفرة اى حدد سكينه
العظيم حتى قعدت اى كانت كانها حربة اى رمح صغير قوله هو المصدر الذي
ليس بظرف قوله خاصية فيها وهي بقاء النفي على حاله من غير عروض مزيل كما
لا يجرد كونها للنفي قوله على الاصح قيد للاخيرين قوله لا يقتضي الصدارة
اثباتا ولما فلا امتزاجهما بالفعل وتغييرهما معناه صار كالجزء منه
كانهما خرجا عن كونهما حرف النفي فانعزلا عن اقتضائهما واما لا

فلان كثرته في الكلام ووقوعه بين الحرف ومعموله كلنت بلا مال واردت
ان لا اخرج صار مبتدا منفردا عنه وامثاله فليحمل على سوف الذي لا يمنع
تقديم معمول مدخوله عليه حمل النقيض على النقيض كذا في الرضي قوله ومفهوم
هذا الكلام جواز التقديم على الاصح وقال في الاظهار وكذا ان يدل ما بعد
النافية ويجرى فيه على غير الاصح كما في باب الاشتغال والا فرعاية الفعلية
تقتضيه اي عسى حال زيد الخ ليصح الحمل فافهم ان يقوم خبره لتضمنه
معنى كان على ما اختاره المتأخرون فكانه قيل يرجى حال زيد كائنا ان يقوم
او زيد كائنا ذا ان يقوم وفيه من المبالغة ما لا يخفى قوله بدل اشتمال
فالمعنى يرجى زيد قيامه قوله وارتضاه الرضي لان فيه اجمالا وتفصيلا
قوله الفعل المضارع لا الاسم ولا الماضي لانه يدل على القرب من الحال وهو
يقتضي كون خبره ما يدل على الاستقبال والحال فيصلح لان يدخل عليه
ما يدل على الرجاء والاستقبال وكذلك لا يكون الا مضارعا مع ان الدالة
على الرجاء والاستقبال توضيحا وتأكيدا للرجاء الذي فيه قوله ونحوها
من اسماء الفاعل والمفعول والزمان والمكان والآلة ونحوها لانه انشاء
اي تضمن انشاء الطمع والرجاء كلعل ولا نشاء في الاغلب معنى الحرف وهو
لا يتصرف وكذا ما يتضمن معناه قوله لتاخير هذا الحكم مخالفا لابن الحاجب
تجه لان حكم الشيء يعقبه كما مر في الا قوله في الاستعمال الاول لا الثاني
اذ لم يوجد كاد يخرج حتى يشبه به عمرو عسى ان يخرج زيد فيحذف ان منه
قوله فلا يحتاج الى محذوف لصحة الحمل بدونه قوله للاثبات مطلقا ماضيا
او مضارعا استدلالا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل
لا نفيه بدليل قوله تعالى فذبحوها وعلى الثاني بتخطئة الشعراء قول ذي الرمة
اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح فانه يدل على زوال

الرسيس بتسليم تخطئتهم وتغيير قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا نفيه
للاثبات لما خطئوه ولما غير لتخطئتهم وجه الرد في الاول ان مدلول الآية
وما قربوا الذبح حين زمان تفتيشهم فضلا عن الذبح ثم لما زال تفتيشهم ذبحوا
ولا تنافي بين ثبوت الشيء ونفيه بحسب الزمانين وفي الثاني ان نفي قرب
تغير الحب صحيح بل هو ابلغ من نفي نفسه ولا اعتبار بالتخطئة لجواز كون
المخطئ من مذهبه الاثبات ولذا قيل اصابت طبيعته واخطأت رؤيته
قال الفاضل العصام ويمكن ان يكون التغيير لايهامه قصد عدم وقوع
الفعل الذي وقع وهو تغيير الحب هنا كما هو احد معنيي النفي في كاد مع ان التقصير
معناه الآخر وهو عدم وقوع الفعل مع بعده عن الوقوع فيكون اعتراض
الشعراء عليه قبح هذا الايهام وحينئذ يندفع عن التخطئة في التغيير لتقديمه
مخالفا لابن الحاجب فلو قدم كلمة اولى قوله التعجب وهو انفعال النفس
عند ادراك الشيء الخفي سببه وهذا التعريف الذي هو التقسيم
في الحقيقة انحصر لظهوره لم يذكره واوضح وامنع من تعريف ابن الحاجب
وهو ما وضع لانشاء التعجب فانه لا يحتمل دخول لله دره فارسا
وواها له كما يحتمل تعريفه حتى يحتاج الى اخراجه بان ما عبارة عن الفعل
بقرينة المقسم كما قال المولى الجامي ولا مثل فانه اقتضى شاعر ولا مثل عشرة
كما دخل في تعريفه فانه موضوع له حتى يحتاج الى اخراجه اما بمنع وضعه له
وعلى تقدير تسليمه بان المراد به ما وضع له فحسب ومثل ذلك يستعمل كثيرا
ما في محض الدعاء ايضا كما ذكره المولى اللاهوري واما بان المراد به ما وضع
بهيئته له ووضعه بخصوص مادته اذ الهيئة المجردة عنها لا تفيده كما قال
الفاضل العصام والدلالة على التعجب بقرينة لفظ اي التعجب في صلة

في اصله ما افعل وافعل به الدالان على التعجب فلا حاجة الى ذكره فيه وبهذا
سقط ما اورده عليه الفاضل العصام انه يلزم كون ما اكرمه واكرم به
في علمت ما اكرمه واحسن به امرا بتصييره حسنا منه وليس منه لمنافاته
علمت والامرية فنظر المصنف ادق فلذا رده مصيبا ولا يتصرف فالاجرائهما
مجرى الامثال وقيل لتضمنهما معنى حرف التعجب قوله ونحوها من المضارعة
والمجهولية وتبديل ما الى ما يرادفه واعلال حرف العلة المقابلة للعين
والادغام في افعل به فيقال اشدد به بخلاف ما افعل فلا يقال ما اشده
بل ما اشده قوله ونحوه من الجامد والجمود وقيل المانع عدم التصرف ولذا
بان الكلام في المعمول المنفصل الا في الصيغة فوجه ضعفه بالجمود
في الظرف المتعلق بالفعل للاتساع فيه واما في المتعلق بالمعمول كما احسن
متكئا في المسجد واحسن بجالس عندك فلا فلا يقال ما احسن في المسجد
معتكفا واحسن عندك بجالس اتفاقا كذا قال بعض الكمل وجاز الفصل
بكان ليدل على ان الفعل دائم في الماضي الا انه لم يتصل بزمان التكلم وحدها
لمناسبتها بالظرف قوله مزيدة فلا معمول لها وجوز ان يضمر اسمها عائدا
الى ما وفعل التعجب خبرها والجملة خبر ما بمعنى اي شيء وما مبتدأ قبل النقل
لانه انشاء بعده نكرة لكونه مفيدا لان المقصود بما احسنه في الاصل
اخبار بانا نشاهد الحسن الكامل فيه الا انا لا نعرف ان شيئا اوجبه ولا نعرف
من العظم الا هذا والسامع يقتنع به لغرابته ولا يطلب تعيينه كما في كوكب
انقض الساعة على ما مر لان النكارة تناسب التعجب فالمعنى شيء اي شيء
كما يشير اليه شيء ومدعو بقناعة السامع به لما عرفت آنفا وقال الفاضل
العصام انها للعموم المناسب له جدا فالمعنى كل شيء احسنه ورد بان انه

انه من قبيل شر اهر ذا ناب فالمعنى ما احسنه الا شيء مجهول لانه
فيما خفي سببه ولذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب قوله موصولة
وقال الفراء وابن درستويه استفهامية وزيفه الرضي بانه يلزم
حينئذ نقل الانشاء الى الانشاء وذا لم يثبت ولا نزاع في التجوز ولذا
لم يعتد به فان قيل قد زيف الفاضل العصام مذهب سيبويه ايضا
بانه لم يسمع كون التامة مبتدأ في غيره فما وجه الاختيار قلت كون
ما بمانها من النكرات مبتدأ مسوغ كثيرا كما مر بخلاف حذف الخبر
وجوبا من غير سد شيء مسده ونقل الانشاء الى الانشاء فانه
لا نظير لهما اصلا والفرق ظاهر قوله عظيم قال الفاضل العصام مجهول
ليوافق سيبويه في المعنى قوله ففي المنفصل ضمير على التقديرين قال الرضي
جعل الهمزة للتعجب للتعجيل اكثر من جعلها للصيرورة فالاولى على الشارح
ان يقدم ما اخر قوله اي حقه به امر لكل احد كما قيل صيغة بالفعل
كيف شئت فانه فيه من جهات كل ما يمكن في شخص مذهب الاخفش
كما ان في الكافية ولب الالباب والفراء والزمخشري وابن خروف كما في
الرضي والتسهيل والزجاج كما في شرح لب الالباب للسيد عبد الله
فافهم قوله الباء زائدة ليصير على صورة المفعول به كما مر بزيد لقبح
اسناد صيغة الامر الى الظاهر نظرا الى كونه على معناه والامر بمعنى الماضي
ولم يجعل النقل من معنى الامر لما مر ان النقل من الانشاء الى الانشاء غير ثابت
قوله وكون الامر بمعنى الماضي وايضا زيادة الباء في الفاعل سماعية قليلة
قال الفاضل العصام والامر يكون بمعنى الخبر فيه وفي جواب الشرط
نحو من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اي فيمدد فافهم قوله للعهد

بالذهني ليكون اشارة الى غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر
المخصوص فيكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال فيكون اوقع في النفس
بخلاف فكلمة الجنسي والاستغراقي فانهما لكونهما معرفتين صرفتين
يفوتان نوعا من الابهام فلا يلائمان المقام فلذا اختاره ويجوز عليهما
وجه مذكور في شرحنا للاظهار قوله بلا واسطة فانهم فلو اريد
معرف باللام ولو بالواسطة لاستغنى عن قوله او مضاف اليه كما قال
الفاضل العصام قوله بمعنى شيء عظيم فلا يرد ان ما كما لمستكن
في الابهام فكيف يميزه ويبين جنسه قوله وقدمه على عكس ابن
الحاجب مع دخوله في النكرة بعده تصريحا للرد تصريحا على سيبويه
من اول الامر قوله وقد يتقدم المخصوص بناء على ان الاصل في المبتدأ
التقديم وتأخيره في الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير
وهذا يؤيد تركونه مبتدأ ولذا قدمه المصنف واختاره الشارح
في الاظهار قوله ولا يمتنعي اجاب عنه بعض الكمل بان تمييزه كاللام
فيكون رابطا قوله هو هو مستأنف عمن هو قوله ايوب عليه السلام
بقرينة السياق قوله قدمه مخالفا لابن الحاجب اي للفاعل في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير ولو معنى فلا يرد نعم رجلا الزيدون
وامرأة هند بان المخصوص فيهما غير مطابق لان منتشر بالجمع
في احدهما وبالمؤنث في الآخر لوجوب الاتحاد بينهما وهذا الضمير
لا يكون الا مفردا مذكرا لان الابهام فيه اكثر مما يدل على العدد
والتأنيث والابهام مقصود في الباب قوله والجنس فلا يقال نعم الرجل
فرس زيد لان الغرض منه تفضيل الشيء على ما هو من جنسه
لا غيره ولان المخصوص تفسير الفاعل فيجب كونه من جنسه

من جنسه قوله لجريها الخ ولما مر ان المفرد المذكر ادل على الابهام
يقال حبذا الزيدان لا حبذان ولا حب اولاء الزيدون ولا حبتا هند
قوله في بعديته للفاعل غالبا وفي قبليته للمخصوص مغلوبا وفي جواز الوجهين
في اعرابه كونه مبتدأ وخبرا لمحذوف لا فضا الفعل اي لا جداي ابتداء
اي معنى وكذا في معنى قوله اي ما دل على الحدث يعني ان اريد به ما يعم
شبهه كما اراده في الاظهار في حد الفاعل على عكس ما ذكره في حده
فيما سبق وقد يفرق بينهما كما في بيان متعلق حرف الجر كما في الاظهار
كالاسماء المتصلة بالفعل من شبهه من المصدر والصفات والظرف
المستقر الشامل في الاصطلاح للجار والمجرور من معنى المنفصل في الاظهار
قوله بما كما رحبت في قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت
اي برحبها بالضم مصدر رحب ككرم وعلم اي وسع قوله لا يتناول
الزوائد وشرب مما لا يتعلق بمتعلق في الحاشية ان اردت معرفة
عدم تناولها وكونهما غير اصليين في الجر فارجع الى ما كتبنا في
حواشي اظهار الاسرار تعف على الاسرار انتهى حيث قال اعلم ان معنى
تعلق الجار بعامل كونه آلة ووسيلة في وصول معناه وتعديته
الى اسم لا يتعدى اليه بنفسه والاصل في حروف الجر هذا ولذا عرفوه بانها
ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه وعملت الجر ليناسب عملها
اللفظي عملها المعنوي وليس في سائر الحروف هذا الجر والافضاء
واما الجر بحروف لا تتعلق بعامل فغير اصلي بل العارض واما الحروف
الزائدة فلمشابهتها الحروف الجارة في الصورة والحرفية وتصور معناها
فيها بضرب من التأويل واما حاشا وعدا وخلا فللفرق بين كونها

افعالا وكونها حرفا واما رب ولولا ولعل فللتنبيه على ان الاصل
في الحروف المخصصة المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب المختص به واما الدليل
على ان هذه الحروف لا تتعلق بعامل فهو ان العامل في الحروف الزائدة
ورب يتعدى بنفسه الى مجرورها وشرط التعلق عدم التعدي بنفسه
كما مر ولولا ولعل فلان معناهما جارين كمعناهما غير جارين ولم يتعلق
احد بالتعلق بالمعنى المذكور وهو المعنى المصطلح بين النحاة في غير
حروف الجر واما حروف الاستثناء فلانها تنزيل منزلة معنى العامل
عن مجرورها وهي ضد معنى التعلق والايصال ولو صح ايضا ان يقال
انها متعلقة لصح ذلك في الاول والحاصل ان هذه الحروف سوى
الزائدة دالة على معان غير الايصال كلام التعريف والابتداء وهل وقد
فكما لا يقال لهذه انها متعلقة بشيء كذلك الحروف واما التعلق
بمعنى ان معانيها غير مقصودة بالملاحظة بل هي روابط وادوات
المعاني والافعال فعامة لكل حرف فلا كلام فيه اذ الكلام في المعنى
الاصطلاحي للتعلق لا اللغوي وبما ذكرنا ظهر الجواب عن اشكال
يورد على تعريف المبتدأ مثل بحسبك درهم ولولاك لكان كذا ولعل زيد
قائم ورب رجل كريم لقيته وعلمت لزيد قائم بان يقال المراد
التجرد بحسب اللفظ عن عامل لفظي يعمل بذاته بان يقوم المعنى المقتضي
للاعراب لا لامر عارض ولام الابتداء قد قطعت زيدا عن علمت
بحسب اللفظ لاقتضائه صدر الكلام انتهى قوله لا اصالة لانه حينئذ لا يخرج
شيء من المقاصد قوله للابتداء الجزئي وما يقال الابتداء الغاية
فعلى التأويل وكذا الانتهاء ولذا قدرها وبالى عقبها اي مستعملة

اي مستعملة لاجل افادة ابتداء المغيا وكذا البواقي فانه اللام وان جاز
هنا وفي بعضها صلة الوضع الا انه لا يساعده بعضها لان الغرض
بيان المعاني المستعملة هي فيها ولو مجازا كما يشير اليه كما لا يخفى على الفطن
فتفطن قوله كقوله تعالى من اول يوم ومن يوم الجمعة فيه تأييد لمذهب
الكوفية وللبصرية ان يقولوا ان من فيه بمعنى في فانه يجيء في الظرف
بمعنى كثيرا اما كما في الرضي فتدبر قوله في مقابلتها ولذا عقبها بها
قوله لا يتمشى الخ منعه بعض الكمل مستندا بان معنى زيد افضل من عمرو
ترقى الفضل منه اليه وفيه ان المنع مكابرة والمعنى فاسد قوله اي ظهر
الامر المبهم اي المقصود منه فيلزم قبله مبهم يصلح مجروره تفسيرا له
كلي العشرة من الدراهم وعلامته صحة وضع الموصول موضعه وانه
مع ذا وذا لا يقتضي ان يعطى مقتضاه فلا يرد انها لا يتمشى في مثل
عندي ثوب من خز اذ النكرة لا توصف به قوله من الدراهم اي بعضها
قال بعض الكمل وفيه معنى الابتداء لانها يدل على انها مبتدأ الاخذ
الا انه افادت التبعيض ايضا فعدله قوله من الاخرة اي بدلها قوله من زيد
اي لغاية قوله في النفي والنهي والاستفهام مثل لا يذهب ولا تذهب
وهل ذهب وهل تذهب من رجل اي فعل او رجل وهل من رجل في الدار
قوله نص غير محتمل غيره قوله بل ظاهر محتمل لمجيء اكثر من رجل
رجوعا قوله في المكان والزمان ولو تنزيلا لخرجت الى السوق واعتوا الصبا
الى الليل وقلبي اليك اي منته قوله اي اموالكم اي مع اموالكم كثرة كون
حتى بمعنى مع كسمت البارحة حتى الصبح اي معه وعدم دخولها الضمير
لئلا يلتبس المجرور بالمنصوب لجوازه وقوعه بعدها بخلاف الى فانه يكتفي
بها قوله فغير على الثاني او محمول على الاول مجازا بطريق الاستعارة التبعية

وذلك بان يشبه اولا كون الشيء مستعملا على الشيء بظرفية شيء لشيء في تمكنه فيه فيدخله في جنسه حتى كانه صار لفظ الظرفية مستعارا له فتبعية ذلك صار كون الشيء المخصوص وهو المجرور ههنا مستعملا على الشيء المخصوص وهو المطلوب كالظرفية المخصوصة فاستعير في لها لذلك قوله بمعنى مع والفرق بين الالصاق والمصاحبة للتعدية في مختار الصحاح الصوقه غيره جعل غيره لاحقا به وذلك لا يصح في مثل بزيد اذ معناه الصوقه به بلا جعل جاعل ولو قال الصوق لصح هذا الامر به اذ المفهوم منه التصوق الحقيقي ولا داعي للمجاز حينئذ فلا بد من تأويل في فاشار اليه بان المراد ليس حقيقته بل لازمه الذي هو افادة اصل الفعل فانك اذا قلت الصوقه افدت انه جعله لاصقا ويلزمه افادة لصوقه به بقوله اي لافادة لصوق امر الى مجرور الباء هكذا في النسخ والانسب لمجرور الباء طابق الفاء والواقع حقيقة كالاولين او ادعاء كما في الثاني بتنزيل القرب منزلة اللصوق مبالغة كما قال قوله بلا عكس فلا يستلزم ذلك بعدها اي جعل الفعل الذي نسب الى المتباعد عند اطلاقها قليلة بالنسبة الى المقابلة وسماعي اي سماعية او مسموع على ما قيل لا قياس واما كونه قياسية سماعية عند المصنف فممنوع بل تقييده لزيادة الباء في غير المواضع المخصوصة بالسماع كابن الحاجب وعدم تقييدها به كالبواقي يدل على انها قياس لا سماع كذا ذكره الفاضل العصام في الحاشية وهذا يوافق ما في الصحاح ان كل فعل لا يتعدى فلك ان تعديه بالباء وقد قال الفاضل العصام في الشرح هذا يدل على انها قياس مطرد وقال الرضي في شرح الشافية وليست هذه الزيادة قياسا مطردا فليس لك ان تقول مثلا في ظرفا ظرف به ولا في نصرا نصر به بل يحتاج

بل يحتاج في كل باب الى سماع اللفظ المعين في المعنى المعين وقال الفاضل العصام في الشرح ومن تعبيره التعدية بالزيادة يفهم ان التعدية بالباء قياس مطرد ولذا لم يتعرض للسماع في شرح الكافية وبهذا ظهر لك ان لا وجه لتقديم المقابلة قوله ولكنها اي الباء بهذا المعنى مقوية لمفهوم الجار وعمل الصواب العامل والجار جار من المتكلم وهو وان كان العلة الناشئة من السماعية ولمفهومه وعمل التقوية فلكل من تقديمها اي التعدية على المقابلة كما قدمها المصنف ومن تأخيرها عنها كما اخرها ابن الحاجب وجه فوجه التقديم التقوية والتأخير القلة المذكورة فتأمل قوله اصلي غير ملحق كالزائد ومثل ربت بخلافها بالمعنى الاول فانها مختصة بالباء كما في الرضي وغيره قوله نحو بعت هذا بكذا وقال الرضي اشتريته به وبدلت به فضيه اشارة الى ان البدل منها كما صرح به الفاضل العصام ولذا لم يذكره ابن الحاجب فذكره بعدها كما في التسهيل مستدرك واشار التحرير الى الفرق بانها تنبئ عن التساوي والبدلية فضل المبدل منه بقوله كما عنيت الخ فلا استدراك والظرفية لم يقل وبمعنى في كما في سبق من قوله بمعنى مع وبمعنى على اشعارا بانه حقيقة فيها اذا المفهوم من جعل كلمة بمعنى اخرى التجوز على ما قال الفاضل العصام قوله كرأيت بزيد اسدا كانه صار في الشجاعة اسدا فتولد منه اسد آخر قوله للاختصاص اي لا تباس شيء بمجروره بملكية كالمال لزيد او غيرها من الاستحقاق كالجل للفرس او النسب كالابن لزيد او التمليك كوهبت له قال الفاضل العصام وليس المراد الحصر كما ظن فافهم قوله والتعليل اي جعل ما بعده

علة لما تعلق به ذهنا او خارجا فالاول للاول والثاني للثاني قوله
فان افعاله تعالى غير معللة بالاغراض والعلل الغائية التي
ترجع فائدتها الى فاعلها لانها لو كانت معللة بها كما زعمت المعتزلة
يلزم استكماله تعالى بها لان حصولها له تعالى يكون اولى من عدمها
وذا ينافي كمال غنائه تعالى عن كل شيء وقد قال الله تعالى ان الله
لغني عن العالمين بل معللة بمصالح وحكم مقصودة ترجع الى العباد
تفضلا منه تعالى فلا يلزم الاستكمال على المذهب الصحيح من مذهب
اهل السنة ووافقهم الفقهاء وارادته تعالى لو اراد منهم العبادة لما تخلف
ذلك والتخلف مشاهد في الكفار والفساق وقد قال الله تعالى
ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والانس لانهم لم يصرفوا ارادتهم
اليها ولم يختاروها بل صرفوها الى الكفر والمعاصي واختاروها والتحقيق
ان الحصر في الا ليعبدون اضافي يعني انه ما خلقهم لا ليعود اليه
منهم نفع كما يدل عليه قوله بعده ما اريد منهم من رزق وما اريد ان يطعمون
لا حقيقي كما فهموه على ما في شرح المسايرة ثم انه لا يخفى ان التمثيل
بهذه الآية الكريمة للتقصد غير ملائم لما ذكره المصنف في تفسيره
حيث قال لما خلقهم على صورة متوجهة الى العبادة مغلبة لها جعل خلقهم
مغيا بها مبالغة في ذلك انتهى وفي الحاشية السعدية يعني
على الاستعارة اما التشبيه المعلل الشيء بالغاية المطلوبة او التشبيه
المعلل بالمغيا انتهى فلا غاية فيها فضلا عن الارادة والملائم نحو حبسك
لا تنفك مني فتأمل وان اردت التفصيل ولله التحقيق والوصول
فارجع الى علمي الكلام والاصول قوله لعموم التعليل للتعليل بالعلة

بالعلة الفاعلية والغائية فلو حمل عليها لزم التكرار والمنافي للاختصار
قوله مجازا بطريق الاستعارة التبعية بان يشبه اولا ترتب
ما ليس مطلوبا عن الفعل عليه بالعلية والغرضية في مطلق ترتب الشيء
والحصول بعد طلب النفع فيدخل في المشبه به حتى كأنه صار من افراده لفظ العلية
والغرضية مستعارا له فتبعية ذلك يصير الترتيب المخصوص الذي هو
ترتب كون موسى عليه السلام عدوا وحزنا لهم على الالتقاط بمنزلة
العلية والغرضية المخصوصة فاستعير اللام منها له فافهم التحقيق
فانه الدقيق قوله كقتلت لزيد اي حكيت عنه قوله لله اي لله موضع الاحد
العظام التي يستحق ان يتعجب منها فلا يقال لله طار الذباب وطار لانشاء
لا خبار عنه بحسب اصل وضعه قوله وان للتكثير وهذا وان كان
مجازا فيه الا انه صار بالشيوع حقيقة عرفية قوله لكونها انشاء
ككم فلا يقال لرب رجل قوله بدخول نكرة لا تدخل معرفة لان التقليل
والتكثير انما يتصوران في النكرة ولذا حكم بان ضمير ربه رجلا
نكرة غير مرادة به العين ولذا فسر بالنكرة فتدبر قوله موصوفة
على الاصح كما في لب الالباب قوله ليتحقق التقليل الذي هو مدلولها
الاصلي لان الموصوف اقل من غيره والوصف فيما هو للتكثير
للحمل والطرد قوله ماض ولو معنى لانه اي فعلها حالة معلومة
متحققة وافادتها لا تكون الا بما يدل على التحقق والعلم وهو الماضي
اذ المستقبل المتوقع الوقوع معدوم ولا حكم على المعدوم لانسان على العدوم
وزمان الحال عند تحقق الحال صار ماضيا ولا اقرار له في نفسه
قوله زمانا او حذفا قوله نحو رب رجل كريم ونحو رب نال يلعنه

القرآن اى لقيت اوله الخ قوله اى يكون مميزا بنكرة منصوبة كربه رجلا
لقيته اى رجلا اى رجلا اى كاملا فى الرجولية لمن قال او لو تقديرا ما لقيت
رجلا وفيه من المبالغة ما لا يخفى قوله لانه عامل لانه اسم مبهم تام بنفسه
قوله يدخل على الكم ويجره نحو قول الشاعر ربما ضربت بسيف صيقل اى مجلو
بين بصرى وطعنة نجلاء اى واسعة الخ فالاضافة لادنى ملابسة
لا يدخل المضمر لانها فى الاصل للعطف لا يتصل بها ضمير مجرور لينحط
درجة الفرع عن الاصل بل تختص بنكرة موضوعة على ما مر فعبارته اولى
من عبارة ابن الحاجب ورادها تدخل على نكرة موصوفة نحو قوله وبلدة
ليس بها انيس وهو المؤانس وكل ما نؤنس به آخره الا اليعافير والا العيس
اليعفور جمعه ضبى او يلون التراب والعيس بالكسر الابل الابيض يخالط
بياضها شقرة كذا فى القاموس قوله اى لرب دون الواو لانها للعطف
فان كان ما قبلها ما يصح العطف عليه فظاهر والا فيقدر بعد الواو
عملا بالاصل ما امكن كقوله وقاتم الاعماق وحذف الجار مع بقاء عمله
قياس كما بعد الفاء وبل على ما صرح به الفاضل العصام لقربها على
للكبه ع للاتباع فانه اذا دار ضمير بين القريب والبعيد فللقريب
قوله لانها معنى وهو المقصود لا المعنى الذى لهذا الارجاع لتيانها
مقام رب وزال عنها معنى العطف علمت الجر لكن لا يخفى بعد التصرف
فى الحرف فظهر انه علة لكون العمل لها قوله بالظاهر نحو قوله والله ورب
الكعبة قصرا على الكثير فى القسم اذ القسم بالضمير قليل قوله فلا يقال والكعبة
بل بك لافعلن قوله حذف فعلها لان استعمالها فيه اكثر منه فى غيرها
فاستغنى عنه بظهوره كونها له قوله بالنصب تقدير ان عطفا على حذف

على حذف او الرفع بدونه قوله ولا عطفا على يجب قوله جواب كل منهما
فالمضاف محذوف من كل منهما لعدم الصحة بدونه قوله دالة على الطلب
فالطلب مجازى بتسمية الدال باسم المدلول قوله ويذكر ويكون جوابه
طلبا وغيره كما سيشير اليه بقوله لغير الطلب قوله اصل الكل فالتأخير
للايجاز قوله لغير الطلب اذ لو للطلب فجوابه للطلب نحو بالله اخبرنى
هل زيد قائم او مختص هو مختص بالاستعطاف وليس بقسم حقيقة
فافهم قوله اثر المجاورة لعمومه الخ ان اردت فى هذا المقام تحقيق الاسرار
فارجع الى شرحنا الموضح لنتائج الافكار قوله كعلى ديني كان تقديره على
قوله كانت باستعارة المرفوع للمجرور وما يقال انه تختص بالظاهر
فلا يقال كه قوله انما هو بالنسبة الى المجرور الحقيقى ولم يدل من الزمان بدل لاختصاص
قوله كلمة اظهر لعدم احتياجه الى تفسير للابتداء ولللفهم الوهلى للمراد
واحصر هو اظهر قوله مثل الناس كي من الاستدراك والتمني والترجي
قوله فيه ان اكثر الحروف الخ ورده الفاضل العصام ايضا بانه
لم يجز عنها الا بالسنة قوله ونحوهما من نحو ما عطف الشيء بها على غيره
قوله فلا بد لها من التعلق بشيء بكونه فاعلا او مفعولا او مضافا اليه
او نحوها وقول البعض كم ومقتضى ذلك ان لا يقع فى الصدر ليس
بمرضى اذ من المعمول ما يتقدم على عامله ولذا تمسك بالاشتباه
الالتباس قوله اى نقع تفسيرا بالادنى والاولى توقع قوله لا نعمل
عدل عن قول ابن الحاجب يلغى لان المراد به وجوب الالغاء وبقوله
وتدخل جواز الدخول كما اشار اليه الشارح فعنده الغاء كما صرح به
الفاضل العصام بخلافه فان المتبادر من النفى عدم العمل اصلا مخالف

الاثبات قوله ولا يغيرها الى المفرد فانك اذا قلت ان زيدا قائم افدت
ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد قوله اي مع الجملة اي مع اسمها
وخبرها والتسمية بها كونية قوله عن المحذوف على ما عليه البصرية لا مبتدأ
كما جوزه الكوفية لتجويزهم دخول حرف الشرط على الاسم قدمه مخالفا لابن
الحاجب حيث قدم لولا مع تركب لبساطته قوله وفرع التفسير مع الجملة بان
على هذا اي على لو انك لولا انك في قول لولا انك مبتدأ عند الجمهور لا فاعل
كما عند الكسائي والفراء قوله لنوع غموض فيهما بحذف الفعل في الاولى
والخبر في الثاني ولذا اختلف فيهما وظهور اندراج البواقي المذكورة في الا
في القاعدة التي هي الفتح في محل المفرد فكانه قيل كلما كان المحل محلا للمفرد
فتحت قوله وقس على هذا اي على ما وقع بعد الفاء الجزائية الواقع الخ
قوله لكراهة توالي حرفي الابتداء في الحاشية وذكر التأكيد هنا حشو
اذ لا دخل له في الكراهة بخلاف الابتداء اذ لا يمكن ذكرهما معا فبطل
ابتداء الثاني فلا يرضى بمصاحبة شريك الغالب انتهى وهو ان
والعجب من بعض الكمل حيث ذكر التأكيد بدله مع انه من متبعي كلام
والاخرى ومن قصر على هذه العلة فقد قصر لعموم الدعوى فلا يتم
التقريب انتهى قوله ومن قصر المولى الجامي حيث ترك اولبطلان الخ على هذه
العلة هي الكراهة فقد قصر من القصور والتقصير لعموم الدعوى
للثلث المذكورة فيها لا يثبت الاخير وان ثبت الاولان فلا بد
من ذكر ما ذكره حتى يتم التقريب فلا يجوز ان زيدا اكل الطعام مكث
غير ترتيب الكافية حيث قدم الاسم على الخبر بخلافه قوله رعاية علة
التغيير للترتيب الطبعي في مدخولها لان الاسم لكونه محكوما عليه

محكوما عليه وموصوفا مقدم والخبر لكونه محكوما به ووصفا مؤخر عنه
ومعمولا ايضا مؤخر عنه طبعا ليوافق الترتيب المذكور الذكري بحسبها
والقرب اي والظرف والقرب من مقتضى اللام صلة وهو الصدر والا
قدم الاقرب فالاقرب ودفعا علة للتبديل للايهام لانه لا يتوهم منه
كون خبر المعمول المتقدم ولا بد منه مع ان في ترتيب الكافية فصلا بينه
بالاسم والاصل وهو الخبر العامل والفرع وهو معمول كما لا يخفى فانهم
فانه من المزالق قوله لعبد اي مكسور ومضموم من جهة وعتقها
على ما في المختار الصحيح اوكتيب على ما في الصحيح اي مجموع منه قوله
مخففة بحذف الهمزة واحدى النونين من ان والادغام قوله معاونة
العاملة لكن بكون التأكيد للادم ادعى وبهذه العلة لا بغيرها
لم يجز دخولها على خبر ان الخ في الحاشية فالتعليل بانه لكن لا يوافق
اللام في معناه الذي هو التأكيد بشرط عكس المطلوب اذ لا حينئذ
الى نفس الشيء اشد منه الى زيادة انتهى يعني ان هذه فاسدة لانها
لم تفد الا ان عدم دخولها على خبرها مع انه مطلوب المعلل وهو
بل اولوية لان بدخولها عليه يحصل نفس التأكيد لعدمه فيها وبدخولها
على خبر ان زيادة لوجوده فيه والاحتياج الى الاولى اشد منه
الى الثانية قوله فلا يدخلها اي على خبر المكسورة او لجملة اللام المؤكدة
والمؤكدة ولو خففت للثقل والكثرة قوله اي ابطال عملها مثل وان
لما جميع لدينا محضرون على قراءة التخفيف في لما على ان جمل اللام
ابتدائية وما زائدة قوله وجاز اعمالها على الاصل لبقاء الشبه المعنوي
نحو وان كلا ليوفينهم قوله الا عند ابن الحاجب فانه يجب عنده مطلقا

اذ الفرق بالعمل لا يحصل في التقديري والمحلي واما في اللفظي فلكلام
قوله عن اصلها الذي هو الدخول عليهما بان تدخل على ما يقتضيهم
قوله يجيئون دخولها على فعل المبتدأ وغيره قوله على فاعل يجب
للفصل يعني انها لو دخلت على فعل الجواب الا لغا يلزم ان يكون ذلك
الفصل منه لا انه لا يدخل على الاسم اصلا ولذا قال يمكن قوله فانه ضعيف
لخروجها عن اصلها بالكلية واما قوله بالله ربك ان قتلت مسلما
وجبت عليك عقوبة المعتمد فشاذ ونادر قوله الا الفرق الخ مسلم في لو وقع
ان بعد الظن لا في غيرها لما مر وتفصيل المقام وتحقيق المرام قوله
في اظهار الاسرار وشرحه نتايج الافكار قوله ولذا قدمها على عكس
الكافية على الثلث اقول لا بل لكونها واحدة وهي ثلث كما لا يخفى
على المتبدد قوله فيما سبق قوله حرف بنفسه برأسه مفردة كاخواتها
يعني جعلت حرفا برأسه قياسا وحملا عليها ولان الاصل عدم التركيب
على الصحيح احترازا عن مذهب الخليل فانها عنده مركبة من الكاف وان ونسخت
الهمزة لكون الكاف في الاصل جارة قوله مفردة لما مر عند البصرية واما عند
الكوفية مركبة من لا وان المصدر بالكاف الزائدة فحذفت الهمزة بعد نقل
كسرتها اليها قوله لمشابهتها العاطفة ولا انتفاء المشابهة بالفعل
قوله وتدخلها جوازا لعطف الجملة على الجملة التي لا محل لها من الاعراب
بناء على ان الاصل في الواو العطف لكن كون الثانية لدفع التوهم الناشئ
عن الاولى غير ملايم لا لان ذكرها القصد الدلالة على اجتماع مضمونيهما
نصا وان استفيد احتماله من ذكرهما بل ملايم للاعتراض على رأي
من جوز كونه لذلك الدفع وكونه في الآخر ولذلك جعل الرضي ظهر

ما اظهر ومراده انه اظهر على رأي المجوز واما على رأي غيره فلا يجوز
فضلا عن كونه اظهر ولو لم يوجد الاستدراك لم يرتكب الاعتراض
المبني على القول المرجوح فلا يرد ما اورده الفاضل العصام من انه
انما يكون اظهر لو كان مجيء الجملة المعترضة لدفع التوهم وفي آخر الكلام
اظهر لكن المرجح في كتب المعاني ان الاعتراض لا يكون لدفع التوهم ولا يكون
في الآخر انتهى قوله اى انشاء التمني طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فيدخل
على المستحيل تفريع على الاول او ناظر اليه والمتمكن الغير المرجو على الثاني
كقول منقطع الرجاء ليت لي مالا فاحج به قوله للترجي اى لانشائه
وهو ارتقاب مالا وثوق بحصوله فيخص الممكن المرجو ولعلك
تعطينا او المخوف فيعم الطمع وهو ارتقاب محبوب لا وثوق بحصوله
والاشفاق وهو ارتقاب مكروه كذلك والتفصيل في النتايج
فارجع اليه قوله المطلق اى بلا دلالة على الترتيب والتعقيب
بالاطلاق وتقييد السياق قوله للترتيب اى الجمع معه وكذا في غيره
فافهم بلا مهلة وتراخ فيكون للتعقيب بقرينة بمهلة قوله عطفان
عطف مفرد على المفرد اى هما للترتيب ايضا اى كالفاء فالخبر محذوف
بقرينة المذكور ولم يجعل خبرا للثلثة اذ الاول للتعقيب بعد المهلة والاخيران
بها قوله اى حتى لغيرها قوله لافادة القوة او الضعف فيصلح لان يجعل
غاية للفعل المتعلق بالكل ويدل انتهاء اليه على شموله لاجزائه
كمات الناس حتى الانبياء عليهم السلام وقدم الحجاج اى الحجاج حتى المشاة
فان المناسب ههنا تعلق الموت ولا بغيرهم عليهم ثم بهم لانتفاء
الناس لجبلتهم لوجودهم وحيوتهم وتقدم قدوم الركبان على المشاة

وان لم يكن في نفس الامر كذلك فالمهلة فيها ذهنية بخلاف فيها في ثم

قوله حال منهما على رأي والراجح من ضميرهما وما بينهما اعتراض بين

الحال وذي الحال او حال عطف على اعتراض حتى على رأي لا من ثم ولذا

لم يجعل حالا من الضمير في الخبر المحذوف لكونه مثنى قوله لا حدبهم غير معين

عند المتكلم وهذا بيان للمعنى المشترك بينها والا فالاولى قد يجيء

للتفصيل وللابهام فيكون حينئذ للمعين عنده بخلاف ام قوله الا اذا استفهمت

ولو صارت بمعنى التسوية نحو قوله تعالى سواء عليهم استغفرت لهم

ام لم تستغفر لهم انما تستعمل فيما علم الحكم لانها مع الهمزة بمعنى اي التي

يستفهم بها عن التعيين فيكون بها المعطوف والمعطوف بتقدير

استفهام واحد فلذا سميت متصلة فيطلب اي تعيينه من المخاطب

فيجاب ليطابق السؤال ونعم لا يفيده ولا وحدها لا يفيد نفي كل

واحد نعم ان جاء اولا ان لم يجئ فيطابق السؤال قوله للاضراب

كبل قوله في الخبر اي في الخبرية نحو انها اي القصيعة التي اراها بل هي الخبرية

خبرية قوله اضربت عن الاخبار الاول لما عرفت انها ليست بابل

وشككت في الثاني فانها شاء او شيء آخر فاستفهمت بام اي بل

اهي شاء قوله فقصدت الاضراب عن الاستفهام الاول بالثاني لانتقال

ظنك الى ان الذي عنده عمرو لا زيد فهذا استفهام مستأنف منقطع

عما قبل ام فلذا سميت منقطعة قوله لعدم الالتباس بالمتصلة

لما مر انها لا زمة للهمزة بلزم الجملة فاعلها يلزم بعد ام المنقطعة

حينئذ اي حين كونها بعده لدفع اللبس بالمتصلة لوجود الهمزة

فلا يكون في المثال المذكور ام عندك عمرو عند قصد الانقطاع فقوله

قوله اي مع اما العاطفة والتزاكم معها الواو تنبيها على انها العاطفة

وليست كالاولى ولولم يذكر الواو لا وهم البرأ مما سبق والابتدأ بكلام

آخر قال الفاضل العصام وقد يستغنى عنها في ضرورة الشعر

كما في شرح لب الالباب ليعلم قطعا من اول الامر ان الكلام مشتمل

على الشك الاولى خبر ما قوله عامة للشك الاولى كما اذا كان المتكلم

مترددا من اول الكلام والى آخره والعارضية كما اذا كان جاء ما في اول

قاصدا للاخبار فيحدث الشك والتردد في اثنائه فيزيد

فيه معطوفا باو فيجب لاحتمال كونه اوليا ولم يجب لاحتمال كونه

عارضيا فعلى هذا لا يرد ما قال الفاضل العصام من ان او في

افادة التردد الاولى احوج الى اما من اما كيف ولولم يذكر قبل

المعطوف بها انه اولى وان ندفع عما قررنا مما لا يخفى ثم قوله المعطوف بها تقرير

اي ان اراد من اول الامر فممنوع وان بعده فغير مفيد وقوله لا باو

وان اراد اصله فممنوع لما مر من الاحتمال ولو سلم لصنع التنبيه الاولي

فافهم فانه دقيق وبالقبول حقيق بجعله كالمسكوت عنه لكونه خطأ

بسبق اللسان او نسيان المقصود او لكونه ذكره غيره بهم قوله واما في النفي

ففيه خلاف بين في المطولات بانه لاثبات الحكم المنفي عن الاول لما بعده

عند الجمهور فيضرب عن الحكم عليه على غيره فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو

بل جاءني عمرو فلذا يرفع ما بعده في نحو ما زيد قائما بل هاهنا قاعد ونصرف

الحكم المنفي من الاول الى الثاني وجعل الاول كالمسكوت عنه عند المبرد فمعنى

بل عمرو في المثال المذكور بل ما جاءني عمرو ويرده ما مر من وجوب

دفع قاعد وعدم جواز نصبه قوله فهما مختصتان بالجحد الا ان الاكثر

في النداء وأمّا في القسم كما في الرضي لتوكيد مضمون الجملة علة يصدر
ولتنبيه المخاطب وتحريضه على حسن الاستماع لئلا يغفل عما يلقى اليه
وليستيقظ وليتفطن بما يقال له وكون الكلام بعدهما مبتدأ به اي
وبكونها علامة له ولذا يقال لهما حرفا استفتاح اي ابتداء فهذا بيان
لفائدتهما اللفظية والاولى للمعنوية قوله الا بها اي الاشارة ووجه
تقديمها على خلاف ابن الحاجب حيث قدم ما يدل على البعيد ظاهر
وهو كون الابتداء بذكر ما يدل على القريب انسب واقرب الى نضا
الرضي حيث قال وهو اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء
ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل انتهى وترجيح بلا مرجح حرفي
الايجاب اي اثبات شيء مطلقا سميت بها لكونها علامة لاثبات اما
كما هو او بازالة نفيه فمن قال ان اريد ايجاب النفي لا يشمل نعم وان
اثبات ما سبق كما هو لا يشمل بلى الا ان يقال سميت بها تغليبا لم يكن
باعث فكره رحبا كذا ذكره الفاضل العصام وصاحب التسهيل سماها
حروف الجواب لاستعمالها فيه لا محالة ترجيحا للعرف فعلى هذا لا يكفر
من قال نعم في جواب الست بربكم وان اراد اللغوي كما روي عن ابن عباس
رضي الله تعالى عنه وقال الفاضل العصام وفيه انه لو ثبت العرف لم ينتقض
قول ابن عباس عنهما قوله للاثبات بعد الاستفهام في الغالب كما في الرضي
قوله وقد يجيء بعد الخبر لتصديق الخبر وجعله ابن مالك بمعنى نعم ولم يرض
الرضي ويدخل لزوما في الكافية ويليها ولم يعرف لتبديله وجه قوله
لا يقال اقسمت اي وربي قوله كقوله تعالى وقولك اي والله اي لعمري لمن قال
اقام زيد موجبا او نافيا كقولك لمن قال المخبر اقدانا ك اوله يأتك

لم يأتك اجل او جيرا وان بمعنى قد اتى في الاول ولم يأت في الثاني وجاء
اي ان لعرب بعد الاستفهام كقوله شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن
ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء والدعاء كقول ابن الزبير ان وراكبها لمن قال
لعن الله تعالى ناقة حملتني اليه قال الجوهري نعم احسن من اجل في الاستفهام
وقال الفاضل العصام دل كلامه على بحث فيه او غير ذلك كحسن السجع
والتأكيد ففيه اشارة الى الفائدة اللفظية والمعنوية ومعناها انها
قد تقع زائدة فلذا سميت بها او نحو ذلك كرنا في الفصاحة وتزيين اللفظ قوله عند سيبويه
بل عند الجمهور منهم الخليل فانهم ابا مضاف الى الكاف واللام هو اللام المقدرة عند غيرهم
تشبيه به وكقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله على ما قيل انها صلة وان معنى الباء
مضمرة بعدها ويؤيد قراءة الا ان يعبدوا الله وقيل هي كاللام في قوله تعالى وما خلقت
الجن والانس الا ليعبدون بعدهم حذف ان مع ان الباء بعدها ثكلنا وقوله تعالى
واذ بوأنا لابراهيم مكان البيت بعد رفعه الى السماء في الطوفان على ما قيل ان اللام
صلة ومكان ظرف كما في اصل الاستعمال اي انزلنا فيه يقال بوأه منزلا وانزله في
ولم يرض به المصنف وجعلها متعلقة ببوأنا بتضمين معنى الجعل والتبيين حيث قال
واذكر اذ عينا وجعلنا له مباءة اي مرجعا يرجع اليه للعمارة والعبادة لان
زيادتها تختص بتقديم المعمول او فرعية العامل كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا
تعبرون ونحو مصدقا لما معهم ونحو فعال لما يريد ونحو كنا لحكمهم شاهدين
وان مكان ليس فيه ابهام فحقه ان يتعدى الفعل اليه بفي ذكره مولانا السعدي
لان معناه وان كان استقراريا لكن معنى حاصل ليس كذلك فحق التعدي بفي ومن قبل
من هذا قال وفيه نظر كما يعلم من كتب العربية والعلوم من كتابها ما ذكرنا
لا غير فتدبر قوله قدمها على خلاف ابن الحاجب حيث اخر اللام وقرنه

بالياء وترك الكاف لعدم بحثهما فالمناسب اخراجهما من البين ولتقارب
الافراد والاحتراز عن تباعدهما اى لتحصيل تقاربهما بعدم الفصل
بالبحث في المعطوفين الاولين ولبساطتهما فلو قدم الباء على ان الكاف
احسن فتدبر قوله مع ما لو قال بعد كما قال بعدكما اوضح النافية لتاكيد النفي
مطردة عند البصرية وتسمى هاذه لعزلها عن العمل للفصل بها بينها وبين
اسمها نحو قوله تعالى ما ان طبنا جبن ونحو قوله تعالى ما ان رأيت ولا ارى
قوله ولولم يفصل بين الاختين ما النافية والمصدرية وقال مع المصدرية
ولما كابن الحاجب لكان احسن قوله مع لما كثيرا كما في الرضي يقطو اى
تطاول الى ناظر السلم اى شديد الخضرة من السلم وهو الشجر لتناوله
ويروى الى وارق السلم وهو الاخضر منه على رواية جر ضبيب واما على رواية
نصبها على الاعمال ورفعها على الالغاء فمخففة قوله ومتى نحو متى ما تخرج اخرج
بمعنى متى تخرج اخرج واى نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى واين نحو
اينما تجلس اجلس حال كون هذه المذكورات دالة على الشرط او زائدة او كلمات
شرط وقال الشرطيات لمخلاء عن التسامح والمجاز او الحذف قوله وبعض حروف
الجر الباء وعن ومن كذا في لب الالباب قوله المصدرية المذكورة اذ لا يقال في
في لئلا يعلم للا يعلم قال الفاضل العصام الصواب الناصبة ليخرج
المخففة اذ لا تزاد بعدها مع انها مصدرية فافهم قوله بعد النفي كالقسم
صريحا او غيره ولو قدم هذا اى قوله الواو بعد النفي على ان المصدرية
كابن الحاجب قوله قبل اسم تنبيها على جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم
فبرز لذلك في صورة نفي القسم وقيل غير زائدة بل لرد زعم مقدر
كانهم انكروا البعث اى ليس الامر كما زعموا اقسم بيوم القيمة وانما لم يقل قبل القسم

كما في بعض نسخ الكافية لئلا يرد مثل لا وانه لا افعل لان الزيادة فيه
كثيرة للايذان من اول الامر ان جواب القسم منفي وظهر من هذا ان المراد
بالقسم الملفوظ لا المقدر اذ هو فيه مقدر قوله في النفي مثل ما جاءني من احد
فان احدا اذا قرن به حرف النفي افاد الاستغراق البتة مع من او لا ولذا
لا يقال بل اثنان بخلاف ما جاءني رجل على ما مر في حروف الجر قوله كالنهي
والاستفهام مثل لا يضرب او لا تضرب وهل جاءني او هل تضرب من احد
قوله والباء تزاد في النفي لا لصاق الخبر بمعنى النفي او الاستفهام اذ المنفي
والمستفهم عنه هو مضمون الخبر وخبر صدرت بهل عند ارادة التقرير
دون الاستفهام فيكون في معنى النفي فان معنى هل زيد بقائم او ما زيد
بقائم ليقرر المخاطب بما يعلم قوله اى في غير افراد المذكورين يعني ان افراد
الضمير وتانيثه باعتبار افرادهما والا فالظاهر في غيرهما
المفعول والفاعل والمبتدأ والخبر قوله بحسبك درهم او حسبك الدرهم
قوله ثنى هنا كابن الحاجب نظرا الى الخارج ولم يجمع نظرا الى الذهن
فان افراده الذهنية كثيرة تنصيصا على العدد من اول الامر والا فالتنصيص
يحصل بالعد ايضا فان المقام للبيان بخلاف نحو حروف التنبيه
فان فيه لا يحصل التنصيص بالجمع وان كان جمع قلة وكذا اختير فيه الكثرة
نظرا الى الافراد الذهنية كما سبق ومن افراد الجنس قوله يفسرها اى بهما
مفعولا صريحا او غيره مقدرا وهو الغالب او ملفوظا بفعل ملتبس
بمعنى القول لا الحلية متضمن له او مفعول لما اى فعل عمنا ذي مختصة به
لا صريحة اى القول لانه لا يحتاج الى التفسير ان الجملة حينئذ مفعول صريح له
على الصحيح كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم اى ناديناه بلفظ هو

ونحو قولك كتبت اليه ان قم اى شيئا هو قم وكقوله تعالى اذ اوحينا
الى امك ما يوحى ان اقذفيه اى اوحينا اليها شيئا هو اقذفيه وكقوله تعالى
ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله اى شيء هو اعبدوا الله
قوله مختصة مستعملة للجملة فافهم قوله عمم بالاسمية ايضا وارتضاه الرضي
وقال وهو الحق وان قل نحو ينوا كرصوا فى الدنيا ما الدنيا باقية اى مدة
بقاءها وسيبويه خصها بالفعلية واختارها المصنف كابن الحاجب
قوله اى يدخل وجوبا قوله فان المصنف اقتضاء الصدر للدلالة من قبل
الامر على نوع الكلام واقتضاء الفعل لا تقتضى معناها ايا بعبارة
وجيزة بخلاف عبارة الكافية كقوله يقولون لولا ارسلت شفعاء
الى هلا الخ قوله وفى المضارع الحض عليه والطلب له فهى فيه بمعنى الامر
كقوله تعالى لو ما تأتينا بالملائكة ولا تخصيص على ما فات غير انه
اللوم على ترك ما يمكن تداركه فى المستقبل تخصيص معنوى على فعل مثله
فلا حض ولا حث فى الماضى الا ضمنا ولكنه كثير فى الكلام كما فى الرضي
قوله حرف التوقع افرد نظرا الى الخارج اى الدال على توقع المخاطب فلذا
سميت به قد لا تنفك عن التحقيق لا فى الماضى ولا فى المضارع ثم انها
اذا دخلت على الماضى تفيد معه فى بعض المواضع التوقع والتقريب معا مثل
قد قامت الصلوة او التقريب فقط نحو قد ركب لمن يتوقع ولم يذكروا انه
هل تفيد معه التوقع فقط واذا دخلت على المضارع تفيد معه التقليل
فى الاغلب وقد يستعمل للتكثير فى مقام المدح كرب كذا ذكره الرضي وتبعه
الفاضل العصام وشارح لب الالباب فظهر من هذا ان الاولى ان يقول المصنف
حرف التحقيق كما قال صاحب لب الالباب حرف التأكيد لعدم انفكاكها عنها

عنها ابدا بخلاف التوقع وغيره ما وكونها للتحقيق لتحقيق الفعل يفهم
من اختصاصها بعلى ما مر فلا يصدق على ان وان فلا حاجة الى ان يقول
حرف تحقيق الفعل كما زعم بعض الكمل لكن ما ذكرنا يفهم من كلام المصنف
وابن الحاجب والشارح قوله وفى المضارع المجرد عن الجازم والناصب
وحرف التنفيس ذكره الرضي وتبعه الفاضل العصام وبعض الكمل
للتحقيق بلا تقليل قوله بالقسم لانه ليس باجنبى لكونه تأكيدا
للفعل المصدر بها وكانه لا فصل به كقوله قد اترحل غيران كانما
لما تزل الخ اى وكأن اى كانها قد زالت برنية تزل قوله تصدر ان لما مر
غير مرة قوله والهمزة لا هل معطوف على او يليها الاسم فاعد وقبح
فى السعة هل زيدا ضربت لان اصلها ان تكون بمعنى قد كقوله تعالى
هل اتى على الانسان حين وقد مر انها من خواص الفعل ولوازمه
فان رأته فى حيزها لم ترض بالافتراق قوله وهل عمرو قاعد عند
لانها لما لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة قوله كأتضرب زيدا
وهو اخوك معناه اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن عنك
فحذف فعلها بخلاف هل لضعفها وعدم تأصلها فى الاستفهام لان
اصل هل اهل فحذف الهمزة فضلا عن هل قوله كقوله تعالى استبطأ الوقت
الخشوع الم يأن للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم وكقوله تعالى فى الفرقان
الم تر الى ربك كيف مد الظل اى انشأه من جبل ونحوه عند طلوع الشمس
ممتدا قوله وهل لا تستعمل فى شيء منها لما مر من عدم تأصلها فى الاستفهام
بخلافها فانها الاصل فيه تستعمل فى كل منهما قوله كقوله تعالى
فى البقرة او كلما اى كفروا بالآيات المذكورة وهى فى غاية الوضوح

وكلما عاهدوا في الآتية عهدا نبذه فريق منهم اي رفضه وقوله تعالى في هود
افمن كان على بينة من ربه اي من اظهر انهم لم يكونوا على بينة من ربه كاولئك
الذين ذكرت اعمالهم وبين مصيرهم وما يؤول اليه فمن مبتدأ حذف خبره
لاغناء الحال عن ذكره كانه قيل بعد ظهور حالهم في الدنيا والعقبى كما وصف
يتوهم المماثلة بينهم وبين من كان على احسن ما يكون فيهما وقوله تعالى
اثم اذا ما وقع آمنتم به اي اوقع العذاب الذي استعجلتموه وحل بكم
حقيقة ثم آمنتم به حين لا ينفعكم الايمان انكارا لتأخيره الى هذا
الحديث وايذانا باستتباع الندم والحسرة ليقلعوا عما هم عليه من العناد
ويتوجهوا نحو التدارك قبل فوت الوقت قوله اي همزة الاستفهام عند القرينة
مثل بسبع رمين الجمار بثمان قوله ابشر منا اي نتبع فحذف فعلها اي يجب
الى كونها مغيرة لمعاني الجمل باحداث معنى الشرط فيها قوله وان عكسها
لانها اما للمجمل كان تكرمني اكرمك او للمنع كان تضرب اضرب فكل منهما
لا يتحقق الا في المستقبل قوله وجوبا لاستقراء كما مر قوله انفصل الضمير
في الحاشية من قال واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل
صار منفصلا بارزا فقد سهى والصواب متصلا بدل مستترا وترك
بارزا انتهى المسامحة هي مولى الجواب قوله هو ثبت دالا عليه ان معنى ليكون
كالعوض لان العوض الحقيقي ما لا يكون للعوضية ولا يتعلق به امر آخر
وهو هنا خبر ان ايضا قوله على الشرط لم يقل عليهما اشارة الى ان هذا
البحث غير مختص بان ولو بل يشمل لولا واسماء الشرط صرح به الرضي
ورضي به الفاضل العصام وغيره عطف على الشرط قوله في شرط التطابق
الجواب في عدم العمل فيه قوله اي للقسم لا للشرط لانه لما قدم وتعذر جعل الجواب

لهما لاختلاف حكمهما لفظا وتقدمه يدل على العناية به ووجب جعله
ولا الفاء التي يجب دخولها على جواب ان اذا كان اسمية بخلاف لو فان جوابها
لا يكون اسمية كما في الرضي قوله واما معنى فجواب لهما اما كونه للشرط
فلكونها مشروطا به واما للقسم فلكون اليمين عليه اي على الجواب المشروط
بالشرط من حيث هو مشروط به اذا كان من البين ان المرء كذب هو المشروط
لا الشرط ولذا روعي شرائط القسم في مجرد جزاء الشرط لا في مجموعهما وقول
الفاضل العصام ان جواب القسم هنا انما يكون لفظا لا معنى لان
جوابه معنى هو مجموع الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لكن يراعي شرائط
جواب القسم في مجرد جزاء الشرط ناش من عدم الفرق بين مجموع القيد والمقيد
وبين المقيد والقيد مع ان بينهما فرقا عظيما كما لا يخفى على المتأمل قوله ثم ان
فالجواب معنى جزاء للشرط فقط ولذا استغنى الشرط عن تقدير الجزاء ويكون
الماضي في جواب القسم المقارن بالشرط الذي مع ان وما تضمنه معناه
بمعنى المستقبل ممنوع بان ذلك لا يقتضي الاستقلال فيه بل يكفي كونه
جوابا في الجملة قوله او غيره مما يطلب خبرا بل في ناسخ قوله وان يكون
الجواب للقسم لفظا ويعتبر القسم ويلغى الشرط بان يجري احكامه فيه لا احكام
الشرط والشرط عطف على المستكن في فيكون للفصل قوله وان يلغى القسم
ويعتبر الشرط فيكون الجواب مجزوما والشرط مضارعا وانما معنى فجواب
لهما ايضا ولذا لم يعد لواحد منهما جواب قال الفاضل العصام المحشي
ان يعتبر القسم ويلغى لا ان يعتبر الشرط ويلغى كما توهمه غير واحد
من الشراح لان الرضي صرح بوجوب اعتبار الشرط اما بان يجعل
مجموع القسم والجواب او بان يلغى القسم ويجعل الجواب جزاء الشرط ويكون قوله

معنى فسلم وخبر مفيد وان لفظا فممنوع بل انما يعتبر لفظا عند من
جعل مجموع القسم والجواب جزاء ان روعى شرائط الشرط في مجرد الجواب
كما روعى عند جعل مجموع الشرط والجزاء جوابا شرائط القسم في مجرد الجزاء
على زعمه ولم يراع ذلك فيه اوبان ادخل الفاء على اول الجملة القسمية
لان الانشائية اذا كانت جزاء يجب دخول الفاء عليها قوله في صدر الكلام
لا في وسط كما زعمه الفاضل العصام الآتي اذا اعتبر الشرط في معنى
القسم لم يوجد ما يدل على حذف القسم فيه كما لا يخفى على المتدبر فلو قدم
هذا على قوله ولو وسط لكان اولى قوله كقوله لئن اخرجوا لا يخرجون
اى والله لان اللام الموطئة للقسم لا تكون الا بعد القسم ولو تقديرا
فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم المقدر ولو كان جوابا للشرط لكان
الجزم به اولى وقوله تعالى ان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله فانكم
لمشركون جواب القسم ايضا ولو كان جوابا للشرط لاتى بالفاء او اذا
لكونه اسمية قوله الخ اوفي الذهن للمتكلم او السامع فيندرج الى آخره
كقولهم اما بعد لان ما يفتتح به الكلام من البسملة والحمدلة والتصلية
بان يذكر فيما بعده شيء من المقاصد فيلقى الى الذهن شيء مجمل تبين
ذلك بان كان يقول اما المقصود الاول فهو كذا واما الثاني فكذا
ومنهم من قال كونها لتفصيل المجمل هو الغالب وقد جاء للاستيناف
من غير ان يتقدمها اجمال كاما الواقعة في اوائل الكتب ثم ان تكرارها
واجب عند التفصيل وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المتروك
ضد المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين
في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه وما يقابلها مقدر يعني واما الذين

ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات قوله ويجب حذف
فعله اختصارا واشعارا بعدم اصالته في تضمنه معنى الشرط كمهما
قوله والتزم في موضعه عوضا عنه جزء جوابه مما في حيز الفاء قوله
تنبيها على ان الفاء الجزاء الذي قدم على الفاء هو المقصود بالتفصيل
ولئلا تتوالى حرفا الشرط والجزاء قوله مهما يكن من شيء فزيد منطلق او منطلق
يوم الجمعة فلما حذف فعل الشرط واقيم اما مقامها عوض بين اما
وفائها مانع آخر غير الفاء وهو ان خاصية لاما عندهم كالحجر الذي
يجذب الحديد الى نفسه ولعل وجه اقتضاء حذف فعل الشرط والتزام
جزء الجواب في موضعه وعروض الضعف للفاء بزوال عن موضعه في منع
تقديم ما في حيزه ولان بدخول الفاء عليه في اقتضاء الصدر وقال بعض
الكملة وجه التقديم مع وجود مانع غير الفاء اقامة عامل المعوض عنه
مقام حاصل العوض فلهذا التأخر عن اما المانع مثل ان لم يعمل فيما تقدم
بل عمل نائبه فلا حاجة الى تقدير العامل المهمل في الظرف كما نقل عن المبرد
بل لا وجه له لان المقدر ان كان معمولا ان فالمحذوف باق والا يكون
معمولا اجنبيا لا عوضا عن فعل الشرط فظهر ان مذهبه هو الاصح
كما في لب الالباب ولذلك لم يتعرض المصنف ولا الشارح لمذهب غيره
ومن اراد الاطلاع عليه فليرجع الى الكافية وشروحها قوله اي الزجر والمنع
عن اعتقاد او فعل لم يرتدع عن الممنوع بعد او عن المعاودة لا مثل اذا
اوهم عن قوله وحكمه كما اذا قيل لك فلان يبغضك فتقول كلا اي ليس الامر
كذا ردعا للمتكلم وتنبيها على خطائه او عن الطلب كما اذا قيل افعل كذا
فتقول كلا بمعنى لا تطلب هذا نفيا لاجابة الطالب قوله عن الحرفية

الى الكمية كما قيل قوله تركه على خلاف ابن الحاجب قوله فنرد ولم يقرا ابن الحاجب
قوله التنوين في الاصل مصدر نونته اى ادخلته صوتا كالنون وسمى به المصدر
استعمالا بجرده وعروضه لما في المصدر فيه من معنى الحدوث قال بعض الكمل نون
الا انها لا تكتب قوله وعلى امكنية الاسم وتقرره وقوته قوله كما في صه وهذا
مختص بالاصوات واسماء الافعال عند الرضى ومختص بهما عند غيره كما
قوله فلذا تكتب بالتاء الطويلة لا الموقوف عليها ها قوله ومنعت لكونها
للتانيث ايضا تقديرا اخرى لئلا يجتمع علامتا من جنس واحد قوله كالنعـ
في كونها ذات جهتين قوله ما لحق الى آخره فيشمل الغالى ايضا كما في العلم وكو
كنات كنلو ابن فلان وكذا طاهر ابن طاهر المصنف ابن داية وفى بنت وجها قوله
بمعنى الواو لان الخبر مجموع المعطوفين قوله بمستقبل في معنى الطلب لانهما موضوعان
لتاكيده وهو انما يتجه الى المستقبل الغير الموجود والمطلوب يكون في العادة
مراد للطالب وغرضا وهو يهتم بتحصيله بالتاكيد قوله والقسم لانه على ما هو المطلوب
في الاغلب ولكنه ذكره لطلب التصديق من السامع قوله وقل لعدم الطلب في النفي قوله
تشبيها بالنهى في كونهما موجبين قوله في جواب القسم المثبت لئلا يلزم ترجيح التاكيد
المنفصل وهو القسم على المتصل وهو النون وفيه اشارة الى ان فيما عدا ليس بواجب بل جائز قوله
في الشرط المؤكد حرف اى الشرط بما الزائدة اذا اصله ان ما فلما اكد الحرف قصد تاكيد الفعل ايضا لئلا ينتقص
المقصود عن غيره وكذا في الاستفهام مثل انما او حيثما تجلس تنزيلا للتاكيد الاول وهو الزيادة
منزلة التاكيد بالقسم قوله غير اعرابية لا باعرابية فانه يحكم عليه بالسكون مطلقا في مثل احد
ومسلمات ضاربة وفى حالة الرفع والجر في مثل زيد في حالة النصب بالالف فلا يوقف
عليه بالسكت قوله تركه على خلاف ابن الحاجب الكسكسة
كذلك مهملة قوله لتقدمها تمت الكتاب

